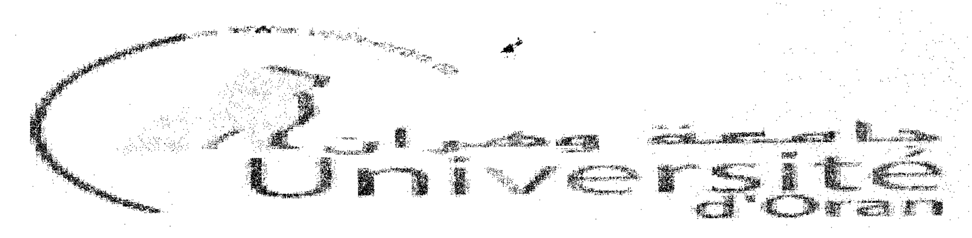


عصور "الجديدة"

مجلة فصلية محكمة تعنى بتاريخ الجزائر والتراث التاريخي المخطوط يصدرها مختبر البحث التاريخي *"تاريخ الجزائر"- جامعة وهران*

العدد 6- عدد خاص بالذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية-
صيف 1433هـ-2012م

ردمد ISSN 2170-1636
الإيداع القانوني: 2011- Depot Légal

دار القدس العربي للنشر والتوزيع
تعاونية الهداية 01 بلقايد وهران
0556230762 - 0792339956
Quds_arabi@hotmail.fr

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَتلك الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ الناسِ وَلِيَعْلَمَ الله الذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء والله لا يُحِبُّ الظَّالِمِين"

صدق الله العظيم

سورة آل عمران- الآية 140.

شروط النشر بالمجلة

ترحب المجلة بمشاركة الباحثين المتخصصين وتقبل للنشر الدراسات والبحوث المستوفية للشروط الأكاديمية التالية:

1- أن يكون البحث مبتكرا أصيلا ولم يسبق نشره، وأن لا يكون فصلا من مذكرة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.

2- أن يتبع الباحث الأصول العلمية المتعارف عليها، وبخاصة فيما يتعلق بتوثيق المصادر، مع إلحاق كشف المصادر والمراجع بالهوامش في آخر البحث، وضرورة كتابتها على الشكل التالي: المؤلف- عنوان الكتاب- المحقق- الطبعة- دار النشر- مكان النشر- تاريخ النشر- الجزء والصفحة. 3- تقدم الأعمال في قرص مضغوط ونسخة مطبوعة على وجه واحد، أو ترسل إلى البريد الإلكتروني للمجلة.

4- يتراوح عدد صفحات البحث ما بين 10 إلى 20 صفحة (مقاس 24/16) مكتوبة بخط Traditional Arabic مقاس 14 وتباعد 1. وتكتب الهوامش بطريقة عادية في نهاية البحث، وبمقاس 10 وتباعد فردي.

5- تخضع كل البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي، ولا تقبل المقالات التي لا تحترم الشروط المذكورة سابقا.

6- لا ترد الدراسات والبحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

7- الدراسات والبحوث المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن رأي أصحابها.

عنوان المراسلة: ترسل البحوث والدراسات باسم:

أ.د.عبد القادر بوباية- مختبر تاريخ الجزائر- قسم التاريخ وعلم الآثار

ص ب 1541 المنور- كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

جامعة وهران- الجمهورية الجزائرية

هاتف/فاكس: 0021341348531/0021341427139

البريد الإلكتروني: oussourrevue@gmail.com

الموقع الإلكتروني: Dahou55.maktoobblog.com

فهرس الموضوعات

كلمــة العــدد

تحتفل الجزائر بداية من الخامس جويلية 2012م، وعلى مدار سنة كاملة، بالذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية، ومواكبة لهذا الحدث التاريخي سطر مختبر تاريخ الجزائر برنامجا خاصا يتضمّن تنظيم العديد من الندوات العلمية تخليدا لأبرز الأعياد الوطنية نسعى من خلالها إلى إحياء أمجاد الثورة الجزائرية فضلا على تذكير الأجيال، وبخاصة منهم طلبة الجامعات، بتضحيات الشعب الجزائري من أجل استرجاع سيادته على بلده، ونيل استقلاله الذي توج بثورة مسلحة دفع فيها أبناء الجزائر أرواح أزيد من مليون ونصف من خيرة أبناء هذا الوطن كي ننعم اليوم بالحرية والاستقلال.

كما يتضمن البرنامج المسطر أيضا إصدار عددين خاصين بهذه المناسبة سيصدر العدد الأول منهما في صائفة 2012م، وهو العدد السادس الذي نضعه بين يدي القراء والباحثين، وبخاصة منهم المهتمين بتاريخ الجزائر.

يتضمّن هذا العدد الخاص مقالات كتبها عدد من المؤرخين الجزائريين ينتمون إلى جامعات متعددة منها وهران وسيدي بلعباي والشلف والوادي وتبسة ومعسكر وقالمة، وتتمحور كلها حول تاريخ الجزائر من يوم غزو الجيش الفرنسي لمرسى سيدي فرج وفرض معاهدة الاستسلام على الدي حسين في 5 جويلية 1830م إلى الخامس من جويلية سنة 1962م، تاريخ الإعلان الرسمي عن استرجاع السيادة الوطنية بعد ثورة دامت سبع سنوات وثمانية أشهر وخمسة أيام ضحى فيها الجزائريون بالنفس والنفيس من أجل تحقيق الأهداف التي سطرها قادة الثورة في بيان أول نوفمبر 1954م.

كما يتضمن هذا العدد الأبواب العادية الأخرى التي دأبت المجلة على إدراجها، والمتمثلة في رصد النشاط العلمي للمختبر من خلال إدراج مداخلتين شارك بهما الأساتذة في الندوة العلمية التي نظمها المختبر إحياء لانتفاضة 8 ماي 1945م، وكذا بعض الإصدارات الجديدة التي جاد بها الباحثون من أجل إثراء البحث التاريخي سواء في الجزائر أو في العالم العربي الإسلامي.

مدير المختبر ورئيس التحرير: أ.د عبد القادر بوباية

المقالات

باللغة العربية

الاحتلال الفرنسي

والمقاومة

الحرب الاستعمارية الفرنسية الشاملة من أجل تحقيق المشروع الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر.

أ.د محمد دادة*

منذ غزو الجيش الفرنسي للجزائر لم يتردد قادته في اعتماد إستراتيجية الحرب الشاملة في تعاملهم مع الشعب الجزائري. وكان الهدف المنشود من وراء هذه الإستراتيجية الإسراع في إنشاء المشروع الاستيطاني في الجزائر. ومنذ البداية عملت الدولة الفرنسية على استخدام وسائل فعالة وممنهجة لتحقيق هذا الهدف عندما أدركت أن عملية الاحتلال ليست بالأمر السهل وبخاصة أنها اكتشفت في الميدان أن الجزائريين كانوا غير مستعدين للخضوع للمحتلين. ولهذا كان اللجوء إلى التقتيل الجماعي والتدمير والتخريب أمرا ضروريي لتحقيق جوهر المشروع الاستيطاني وهو طرد السكان المحليين والاستحواذ على الأرض.

إن الأعمال الشنيعة التي اقترفها جنرالات فرنسا وجنود الاحتلال خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر ضد الجماعات السكانية المحلية، أصبحت اليوم معروفة لدى المؤرخين والكتاب. غير أنه من الواجب تذكيرها، ولا سيما الأعمال الإجرامية المنظمة التي ارتكبت قبل عهد بيجو وبعده أو في زمان حكمه، والتي تميزت من غيرها نظرا لعظم الوسائل التي كانت بيده، وسائل كانت واسعة المفعول في القضاء على اقتصاد الجزائر بصفة لا تسمح لهذا البلد بالنهوض قبل عشرات من السنوات، ولا بالنهوض على الإطلاق في بعض مناطق الاستيطان. ومما لا شك فيه، أن التوازن السكاني قد اختل إما بسبب المجازر المنظمة وإما بسبب الجذب والمجاعات التي عقبتها.

كانت ضرورة المقاومة جعلت القادة الفرنسيون يفكرون في الإبادة، التي أصبحت في اعتقادهم هي المخرج الوحيد لربح الوقت، وقد لاحظ باسي (Passy) مقرر ميزانية الحرب سنة 1835: "أن في إفريقية هناك عائق للاستعمار يتمثل في أمر لا يمكن لأحد إزالته ألا وهو وجود قوم من الأهالي متعودين على الحرب لا يتحملون الظلم وهم مختلفون كثيرا عن

*- أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة وهران السانية.

الأوروبيين بعقائدهم وبماضيهم مخالفة لا تسمح لهم بربط علاقات طيبة مع أشخاص لا يرون فيهم إلا أعداءهم، جاؤوا لطردهم من أراضيهم التي تعد ملكا لهم"[1]

وفي هذا الإطار نفسه، يؤكد "دوصاد" (Desade) في 19 ماي 1835، وهو يقترح طريقة في التوصل إلى سلب أراضي الجزائريين قائلا: "بما أن الأراضي غير متوافرة، فيجب إبادة الأهالي قبل سلب أراضيهم، فمنذ خمس سنوات لم نستصلح من الأراضي سوى 2800 هكتار".[2]

ويبدو أن استمرار المقاومة الريفية، شكل عائقا، أمام السلطات الاستعمارية التي كانت تريد المزيد من الأراضي فكان إرسال "بيجو" إلى الجزائر في ديسمبر 1840، دليلا على إصرار الحكومة الفرنسية على تسريع تنفيذ مشروعها الاستيطاني، وهو الذي كان يعد الغزو طريقة حربية مشروعة وضرورية وذلك بتخريب القوى التي يقطنها السكان تخريبا تاما، حيث يقول: "يجب أن نقوم في إفريقية بحملة كبيرة شبيهة بما كان يفعل الأفرنج وما كان يفعل القوط...". وفي الواقع أن "بيجو" انتقد الوسائل والأساليب التي طبقت سابقا، واعتبرها أساليب ضعيفة ضد السكان. ونشير إلى ما قام به "ديميشال" قبل أن يبرم معاهدة عام 1834، حيث كان يعتبر أن اختطاف النساء وسلب المواشي من قبيلة الغرابة في سهل ارزيو مفخرة.[3]

وفي أثناء الحرب التي قامت من جديد بعد نقض المعاهدة دخل كلوزيل مدينة معسكر ونهب كل ما فيها، وأمر بتخريبها وتشريد سكانها في شهر ديسمبر 1835، يقول أزان بخصوص هذه الحادثة: "ففي المدة القصيرة التي قضاها في هذه المدينة، قام بتدمير كل المؤسسات العسكرية التي كلفت الأمير جهودا كبيرة: مخازن الكبريت والبارود ومعمل الأسلحة وذخائر الحبوب الوافرة (...) وصباح يوم 9 ديسمبر لما انصرفت القوات العسكرية، كانت النيران تلتهم أحياء المدينة المختلفة".[4]

كان حكم "بيجو" يمثل الصورة القاسية، حيث تضمن مخططه عدة أساليب، من بينها الإضرار بالسكان في أرزاقهم كالمحاصيل، والمزارع، والمواشي والأغنام والمطامير. وهكذا، ففي شهر مارس 1839، عندما كان عائدا من وهران وخارقا مواطن بني عامر والمسالمة، قام بنهب 2500 رأس من الغنم و600 رأس من البقر كانت لقبيلة حراكتة لا لسبب أنه انتقم لمقتل أحد الشيوخ الموالين للفرنسيين.[5]

ولما استأنفت الحرب من جديد، قام فالي (Valee) في 12 و13 مارس 1840، بتخريب ونهب كل مواطن الجهة الغربية للمتيجة. وصاحب ذلك معاقبة كل القبائل الموجودة في منطقة البليدة وموازية وشرشال. وفي هذه الأثناء، كان "لاموريسيير"، يكتسح من جديد أراضي بني عامر والغرابة وبني يعقوب وأولاد خلفة في ناحية وهران، كما أن قبيلة ريغة في جنوب سطيف تعرضت للسلب والتقتيل لمجرد أنها أعلنت انضمامها إلى الأمير عبد القادر.[6]

وتعزز الموقف الرسمي الفرنسي المتشدد، بموقف القادة العسكريين المتعطشين للجرائم التي تعودوا عليها في الجزائر. ففي رسالة كتبها "سانت أرنو" (Saint-Arnaund) في ماي 1842، يفتخر فيها بكل وقاحة عن الأعمال الوحشية التي قام بها في ناحية وهران، وأنه سيبقى في هذه المنطقة حتى يخرب جميع القرى والمدن ويشرد سكانها.[7]

وفي هذا الوقت كان منتانياك (Montagnac) يفتخر بما قام به لاموريسيير من مذابح رهيبة في حق السكان العزل ، وكان هو الأخر قد اتجه إلى سياسة التدمير حين دمر محيط السكان، وشرد الأطفال والنساء، وسلب الأغنام[8] وكان هو نفسه يتحسر أحيانا من نتائج أعماله التي قام بها بسعيدة في 19 نوفمبر 1841، حيث يقول: "إن هذه الأعمال تبعث في قلوبنا الحزن والأسى عندما نفكر في الوسائل الحقيرة التي كان عبد القادر ذلك الرجل العظيم يستعمله في تشييد مثل تلك المؤسسات".[9]

ولكن هذا لم يمنعه بعد سنة من تطبيق الأساليب نفسها في الإبادة. ففي 17 جانفي عام 1842 قام بنهب الحبوب والمواشي في ناحية معسكر، وبخطف الأطفال والنساء أيضا. ونجد الأساليب نفسها عند الجنرال بيدو (Bedeau) في نواحي الشلف، حيث استخدم هذا القائد العسكري العنف والتقتيل ضد قبائل المنطقة واختطف الأطفال والنساء، وأحرق المحاصيل، بالإضافة إلى سلبه المواشي من السكان.[10]

وفي هذه الأثناء، كان "سانت أرنو" يكتسح قبيلة بني مناصر في ناحية مليانة، ويتبجح بأنه كان يدمر ويخرب المحاصيل، والأشجار المثمرة دون إطلاق النار إلا نادرا، حيث يقول: "لقد كانت حملتنا تدميرا منظما أكثر منها عملا عسكريا. ونحن اليوم في وسط جبال مليانة، لا نطلق إلا قليلا من الرصاص، وإنما نمضي وقتنا في حرق جميع القرى والأكواخ، وأن العدو يفر أمامنا سائقا قطعان غنمه ...."[11]

ويضيف، وهو يؤكد على وحشيته المفرطة قائلا: "إن بلاد بني مناصر رائعة جدا، لقد أحرقناها كلها، أه أيتها الحرب كم من نساء وأطفال اعتصموا بجبال الأطلس المغطاة بالثلج فماتوا هناك من الجوع والبرد وليس في جيشنا سوى خمسة من القتلى وأربعين من الجرحى..."(12)

وكان إصرار السكان على التمسك بأراضيهم، يشكل عائقا أمام السلطات الاستعمارية التي كانت تريد المزيد من الأراضي. وكان الضباط الكبار يتسابقون للوصول إلى أهدافهم المقررة، وذلك باستعمال مكثف وأعمى لعملية الإبادة الجماعية للسكان. ويكفي للتدليل على ما نقوله، إننا نورد فيما يأتي اعترافات الجنرال " كافينياك" (Cavaignac) حول ما فعله لإبادة قبيلة بني صبيح سنة 1844، حيث يقول: "لقد تولى الجنود جمع كميات هائلة من أنواع الحطب ثم كدسوها عند مدخل المغارة التي حملنا قبيلة أولاد صبيح على اللجوء إليها بكل ما تملك من متاع وحيوانات وفي المساء أضرمت النيران وأخذت كل التدابير كي لا يتمكن أي كان من الخروج منها حيا".(13)

وبالنسبة لبقايا قبيلة بني صبيح الذين نجوا من فرن كافينياك بسبب وجودهم خارج أراضي القبيلة، فإن العقيد كانروبار (Canrobert) لم يدخر أي جهد للبحث عنهم، ولما تنسى له جمعهم بعد حوالي عام من حرق أهاليهم، قادهم مقيدين إلى مغارة ثانية ثم أمر ببناء جميع مخارجها ليجعل منها على حد تعبيره "مقبرة واسعة لإيواء جثث أولائك المتزمتين. ولم ينزل أحد إلى حل تلك المغارة، ولا يعرف أحد غيري أنها تضم تحت ركامها خمسمائة من الأشرار الذين لن يقوموا بعد ذلك بذبح الفرنسيين"(14). وفي تعليقه على هذه الجريمة قال "برارد": "لقد ظلت تلك المقبرة مغلقة وبداخلها جثث رجال ونساء وأطفال وقطعان تتآكل أو يأكلها التراب...".(15)

وفي الحقيقة أن عملية القمع والإبادة الجماعية والتدمير، لم يكن سببها المقاومة الريفية، بقدر ما هي رغبة "مضمرة" في الفعل الاستعماري، لأنه لا يمكن قيام الكيان الاستعماري الاستيطاني بمعزل عن هذه الأعمال الوحشية والبربرية. فالاستيلاء على الأرض وإقامة القرى الاستيطانية، لا يمكن أن يتحقق بدون تعميم الإبادة المستمرة، لأن إضعاف السكان ضعفا مطلقا يساوي بالدرجة الأولى تقوية المشروع الاستيطاني في الجزائر.

ويمكننا أن نقيم الدليل على ذلك، أن هذه الأساليب الوحشية ازدادت وحشية وبشدة فائقة بعد ضعف مقاومة الأمير عبد القادر. ومثال على ذلك القمع الوحشي الذي صاحب القضاء على ثورة بومعزة، والجزرة الرهيبة التي قام بها "بيليسي" (Pelissier)، ضد سكان أولاد رياح بالظهرة في شهر جوان من عام 1845، والمعروفة بمذبحة غار الفراشيش، ذلك أن جماعة منهم وعددهم أكثر من حوالي ألف شخص اعتصموا في المغارات الجبلية فرارا من التنكيل والتقتيل ورفضوا الاستسلام، فقام "بيليسي" الذي كان يلاحقهم باستعمال النيران في مداخل المغارات حتى يمنعهم من الخروج والإفلات، فماتوا جميعا من جراء الاحتراق بالنيران، والاختناق بالدخان.(16)

وقد بين ذلك الأسلوب "توكفيل" في تقرير له سنة 1841، حيث يقول: " قلت ذلك مرارا، وأكرره مرة أخرى، إنه ما دمنا لم نشكل تجمعا بشريا أوروبيا في الجزائر، فلا يمكننا أن نمكث ونستقر في شمال إفريقية ولذا يجب أن يسير الاستعمار والاستيطان جنبا إلى جنب، إذا أمكن ذلك".(17)

ويضيف الكاتب نفسه، وهو يتحدث عن الوسائل التي يمكن استخدامها في إخضاع القبائل الجزائرية، فيقول: "يجب أن ندمر تجارهم، وأن نمنع عنهم كل المبادلات التجارية، وبعد ذلك تأتي الوسيلة الثانية وهي تخريب البلاد. وفي اعتقادنا أن الحرب ضرورية في تدمير البلاد سواء بإتلاف المحاصيل في أوقات الحصاد، أو في كل الأوقات التي تتطلب الغارات المباغتة والسريعة من أجل اختطاف العباد ونهب قطعان الغنم والبقر".(18)

وهكذا، يظهر جليا أن خطاب "توكفيل" كان يتماشى مع خطاب بناة الاستعمار، فهو في الختام يطمئن قادة فرنسا على أن تلك الأساليب والمغارات العسكرية تعد مفخرة للدولة الفرنسية، وبتعبيره، وهو ينصح قادة العنف والتقتيل: "ألا تشغلوا بأمجادكم الشخصية، وأن يؤدي كل واحد منكم واجبه بإخلاص لبلاده ووطنه(...)إن فرصة الظهور لكل واحد منكم تكمن في القيام بأعمال وحشية ودموية".(19)

كان تشجيع تلك الأعمال الشنيعة وسيلة لقادة الاحتلال أن يشركوا الجنود في تلك الجرائم، وهذا ما وقع أثناء الحصار الذي ضرب على واحة الزعاطشة في شهر نوفمبر 1849، حيث أعطيت التعليمات والأوامر للجند بإبادة كل الواحة، ومن قتل جميع الأحياء من أطفال

ونساء وشيوخ وقطع كل الأشجار بما فيها النخيل مصدر رزق السكان، وتخريب كل المنازل وحرقها إلى غير ذلك من المناظر التي يندى لها الجبين ويتنزه القلم عن ذكرها.(20)

وهكذا، وبعد أن تأكد القائد هيربيون (Herbillon) أنه لم يبق في الزعاطشة حي من البشر ولا حية من الشجر، أقام على باب معسكره مقصلة رفع عليها ثلاث رؤوس: رأس الشيخ بوزيان ورأس ابنه الشاب ورأس شيخ أخر طالما حارب الفرنسيين منذ عام 1833، وهو الحاج موسى الدرقاوي المعروف ببو حمارة، وقد افتخر بول أزان بهذه الأعمال الوحشية التي في نظره قد أنتجت "التهدئة" في المنطقة.(21)

ويتحدث شهود عيان عن فضاعة الجنود الفرنسيين، حيث يذكر أبو القاسم سعد الله الذي درس هذه الفترة، أن الجنود كانوا يعبثون بالضعفاء وبكل من وجدوا فيه بقية روح. فهذه امرأة طريحة عبثوا بقطع حلمة ثديها وهي لا تطلب سوى الإجهاض عليها لتخليصها من العذاب، وهذا طفل حملوه من رجليه ثم ضربوا رأسه على الحائط ليهشمه وغيرها من الأحداث الشنيعة التي لا يمكن وصفها.(22)

أما مناطق الأوراس، فقد لقيت مصيرا كمصير الزعاطشة منذ مطلع الخمسينيات، وعلى يد كانروبار (Canrobert) الذي اتبع أسلوب الأرض المحروقة، حيث أحرق عشرات القرى وقطع آلاف الأشجار من التين والزيتون، أملا في الوصول إلى نتيجة إيجابية، وهي إرغام السكان على الخضوع للسيطرة الفرنسية. وكان ذلك درسا للتهدئة التي أعطاها "كانروبار" إلى سكان الأوراس والتي استحق عليه رتبة جنرال.(23)

وكان شعار الجند العنف والقسوة والتقتيل، والتنكيل بالسكان، فقد ذكر "ديريسون" (Dherisson) في أثناء احتلال بلاد القبائل سنة 1857، أن أذان السكان كانت تساوي 10 فرنكات للزوج، وكانت نساؤهم فريسات مثل الرجال سهلة المنال، وغير ذلك من الأعمال الفضيعة.(24)

ولا شك أن من أغراض تلك الإبادات والعمليات التخريبية، الانتفاع المالي الذي تزده العقوبات الجماعية. يقول "منتانياك": "إن جميع السكان الذين يرفضون شروطنا يعاقبون باكتساح أراضيهم ونهب كل ممتلكاتهم، ويتعرضون للقتل بدون تمييز بين الذكور والإناث، وبين الصغار والكبار".(25)

ويضيف مبينا المنافع المالية الناتجة عن الحملات العسكرية، فيقول: "ماذا سنفعل النساء اللواتي نقوم باختطافهن؟ نحتفظ ببعضهن كرهائن ونستبدل الأخريات بالخيل، وما تبقى منهن نبيعه بالمزايدة مثل الدواب".[26]

إن هذه العمليات الإجرامية والتدميرية تطلبت جهودا عسكرية عظيمة وأموالا طائلة. ولكن كل هذا كان على حساب الجزائريين الذين صودرت أملاكهم ونهبت ثرواتهم. وهذا ما توضحه رسالة نابليون الثالث إلى ماكماهون (Mac-Mahon) في سنة 1865، حيث يقول: "لقد استحوذت فرنسا على الجزائر منذ خمس وثلاثين سنة: فمن الضروري أن تكون نتيجة احتلالها لهذا البلد ذات فائدة من حيث مضاعفة قوتها من الآن فصاعدا، ولا سببا لضعفها".[27]

كانت فرنسا في حاجة إلى المزيد من الجنود قصد تنفيذ مخططاتها الاستعمارية التوسعية في الجزائر، ولهذا لم تكتف بقوتها العددية، بل راحت تستعين بالمجندين أو المحاربين من مختلف الجنسيات الأوروبية، وكذلك بالمجندين الجزائريين لتأسيس الجيش "الإفريقي".[28]

كان عدد هؤلاء المجندين الجزائريين في سنة 1844 حوالي 9.654 مقاتلا من المجموع العام الذي بلغ 80.862 جنديا، وفي سنة 1859 بلغ عددهم 13.259 من مجموع 83.870 جنديا (أي بنسبة 16%). أما الجيش الفرنسي، فكان عدده بالتقريب 100 ألف جندي فيما بين 1846 و1847، وأكثر من 80 ألف جندي في سنتي 1857 و1864، وأكثر من 70 ألف في أواخر سنة1870.[29]

وهكذا يتضح من خلال دراسة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، أن أغلب رجال السياسة كانوا على وفاق تام حول مشروع الاحتلال الاستيطاني، وكان ذلك واضحا في ممارستهم الاستعمارية وكتاباتهم وتدخلاتهم، لأن مسألة الاستيلاء على أرض الجزائر، كانت لب السياسة الفرنسية تجاه شمال إفريقيا آنذاك، فالجزائر بموقعها الاستراتيجي وإمكاناتها الاقتصادية، كانت تراود مشاعر أصحاب رؤوس الأموال والأوساط التجارية، ولاسيما في عهد نابليون الثالث(1852-1870) الذي أكد على نوعية الاستيطان في الجزائر الذي يجب أن تدعمه الحكومة الفرنسية اتجاه الجزائر، فيقول:"ستستمر الحكومة الفرنسية في تشجيع رؤوس الأموال الأوروبية وبالمقابل سنتجنب أن تكون مجرد مقاول للهجرة والاستيطان، كما سنخفض من مساندتنا للأشخاص ضعاف الثروة، الذين لا تجذبهم سوى الامتيازات المجانية...[30]

ومن هنا نلاحظ أن الإمبراطور أعطى لبرنامجه مضمونا اقتصاديا، عندما أثار موضوعا خاصا (بالليبرالية الاقتصادية)، التي تعتمد على دور الشركات الرأسمالية في عملية الاستثمار الاقتصادي. وفي رسالته إلى المارشال (ماكماهون) **Mac-Mahon** يوم **20** جوان **1865**[31]، كشف عن سياسته الاستيطانية، وبعد أن انتقد فيها أمور كثيرة، عين العوامل والأسباب التي أدت إلى تلكأ الاستيطان وعدم ازدهاره بالرغم من الإمكانات السياسية والعسكرية التي وفرتها السلطات الفرنسية لإخضاع السكان وإقامة المراكز الاستيطانية في أرض الفلاحين الجزائريين. وانتهى الإمبراطور إلى النتيجة، وهي أن (لا تتحمل الحكومة الفرنسية على مستوى التعهدات، كل هذه الأعباء، وتعرض مصالحها للخطر، ولدى يجب توحيد جهود الاستعمار في المناطق الاستيطانية، والعمل بكل الوسائل لإعادة هذه المناطق للاستعمار والاستيطان[32]

وأخيرا، فإن الإمبراطور رسم مخطط استيطاني من خلال تقويم التجارب الاستيطانية السابقة وذلك من خلال تشجيع كبرى الشركات الرأسمالية في الجزائر واستخدام مختلف عناصر السكان في الاستغلال الرأسمالي. وعلى الرغم من تراجع الاستيطان الرسمي المدعم بأموال الدولة، فإن الاستيطان الحر نجح إلى حد كبير في ما بين **1864-1869**. ففي الفترة الممتدة من **1861** إلى **1870**، أنشأت الإدارة الاستعمارية **21** مركزا استيطانيا، وسلمت **116000** هكتار، وأسكنت **4580** مستوطنا جديدا. وزيادة على ذلك، فإن الإدارة مكنت أصحاب رؤوس الأموال من امتلاك **160000** هكتار من غابات السنديان بشروط مجزية[33]. وخلال هذه الفترة ارتفع عدد الفرنسيين من **103332** إلى **129998** نسمة، أي بزيادة **25%**، بينما ارتفع عدد الأوروبيين من **76330** إلى **115516** نسمة أي بزيادة **51.5%**، في حين أن الاستيطان الريفي قد خسر نسبة **1%**[34].

كانت هذه التجارب الاستيطانية التي طبقتها فرنسا في الجزائر خلال القرن التاسع عشر تهدف إلى انتزاع أراضي الجزائريين ومنحها للمهاجرين الأوروبيين. وقد رأينا فيما سبق الأساليب الوحشية التي طبقتها الإدارة الاستعمارية في تحضير عملية إقامة المهاجرين الأوربيين في أرض الجزائر. ولهذا تعد هذه العملية جوهر المشروع الاستيطاني في حركية تحقيقه على مستوى إقامة المراكز الاستيطانية في مختلف مناطق البلاد. وتعبر تجربة الإمبراطورية الثانية عن مدى تقدم الاستعمار وتجدد ضروراته وتغير العوامل الفاعلة في مفاهيمه وأدواته. وهذا لم يضعف من دعوة الإمبراطورية إلى إلحاق الجزائر، وتوفير البنى الاقتصادية لترسيخ الوجود

الاستيطاني الأوروبي في الجزائر، وذلك بفتح الباب أمام رأس المال الأوروبي وتنشيط حركة الهجرة من أوروبا.

كان الهدف من هذه السياسة هو الحصول على احتياطات عقارية مهمة لصالح الاستيطان. يقول "جيرو" **Girault** في معرض حديثه عن نتائج الحرب الشاملة الاستعمارية وما رافقتها من اغتصاب أراضي الجزائريين مايلي: "إن الدولة الفرنسية لم تكن سخية، إذ أنها لم تعط الشيء الكثير للجزائريين، فقد استخدمت العنف والقانون، وطبقت بكل صرامة نظرية التحديد والتقسيم للأراضي، فكانت النتيجة انتشار البؤس والفقر في أوساط المجتمع المحلي، في الوقت نفسه كان المستوطنون ينعمون بخيرات الجزائر. ومما لاشك فيه، أن هذا الوضع سينتج عنه ثورات السكان..."(35).

يتبين من فحوى ما سبق، أن فرنسا حاولت أن تهيئ الجو المناسب لإقامة مشروعها الاستيطاني في الجزائر، ذلك باستخدامها وسائل عملية قاسية ضد الجزائريين بقصد إخضاعهم وإنهاكهم وإبطال مقاومتهم. وكانت هذه الوسائل ضمن المخططات الفرنسية التي مكنت من خلالها جيش الاحتلال وبالذات القادة العسكريين والمرتزقة الأوروبيين من السيطرة على الشعب الجزائري ومن الاستيطان في أراضي من كانوا يسمونهم بالأهالي. وقد انتهج هؤلاء الغزاة كل أنواع القهر والإبعاد والتهجير والسجن والتعذيب والتقتيل والنهب. ولهذا، فان هذه الحقيقة جعلت من التوسع الاستعماري الاستيطاني ظاهرة تاريخية فريدة من نوعها نظرا لسلبية النتائج والتأثير العميق الذي أحدثته في مستقبل تطور المجتمع الجزائري.

الهوامـــش:

(1) cité par Prenant (A) ; Nouschi ; (A) Lacoste (Y). l'Algérie passé et présent ; Paris ;Ed ;sociales 1960 ; P264
(2) Ibid.
(3) P.AZAN ; l'émir Abed el Kader (1808-1883) ; du fanatisme musulman au patriotisme Français ;Paris ;Hachette ;1925 ;18
(4)Ibid. ;P64
(5)Ibid. ;P86
(6) Prenant (A) ; Nouschi ; (A) Lacoste (Y) ;OP ;cit ;P302
(7)Saint-Arnaud(Maréchal de) ;Lettres du Maréchal de Saint-Arnaud (1832-1854) ;Paris ;Lèvy ;1855 ;P313
(8) P.AZAN; OP ;cit ;P17
(9) IBID ;P18
(10) Saint-Arnaud ;OP ;cit ; T1 ;P 379

(11)IBID ; P390
(12)IBID ;PP391-392
(13)Berard(P-L) :Les deux villes de tenes et boumaza ;Alger ;Bastide 1864 ;P166
(14)IBID ;P166
(15)IBID ;PP166-167
(16)Derrecagaix; Le general Pelissier et les asphyxies des grottes du Dahra ;in RA 1911 ;PP456-460
(17)Tocqueville(A .De) travail sur l'Algérie (1841) ;Bruxelles ;complexe ;1988 ;P94
(18)IBID ;PP62-63
(19)IBID ;P93
(20) P.AZAN ;Conquête et pacification de l'Algérie; Paris :Lib de France ;1931 ;PP410-411
(21)IBID ;P211
(22)أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية.المؤسسة الوطنية للكتاب.1992.ص 356
(23)CH A:Julien;Histoire de l'Algérie contemporaine-la conquête et les débuts de la colonisation ; Paris ;PUF ;1964 ;PP385-387
(24)Herisson (le conte Maurice) ;La chasse a L'homme Guerre d'Algérie ;Paris ;Ollendorf ;1891 ;PP349-350
(25)Montagnac (colonel de) :lettre d'un soldat ;neuf années de compagne en Afrique ; Paris ;1885 ;P334
(26)IBID ;P335
(27)Napoleon ÌÌÌ;letter au duc de Magenta (Mac-Mahon);20 JUIN 1865;Paris ; impr impèriale 1865 ;PP4-5
(28) لمزيد من المعلومات حول الجيش الافريقي في الجزائر أنظر حميدة عميراوي .جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر. مجلة سيرتا. العدد 12. 1999.ص ص 55-60
(29) Prenant (A) ; Nouschi ; (A) Lacoste (Y) ;OP ;cit ;P327

(30) Lettre de l'empereur au Marechal pélissier du 06 février 1863.
(31)Lettre sur la politique de la France en Algérie, adressé par l'empereur au maréchal de Mac-Mahon, pp3-4.
(32) Ibid.
(33)CH.R.AGERON : histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, PUF, 1974 (collection que –sais-je ?) p36.
(34)De Peyrimhoff : enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871à 1895, Alger, imp, typographique, J.Torren, 1906, T1, P39.
(35)A.GIRAULT : Principes de colonisation et de législation coloniale (3eme partie) l'Algérie, 1927, p375.

دور الرحالة والمستكشفين الأوروبيين في الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية.

أ. د عبد القادر بوباية*

مقدمة: إن كتابة التاريخ الوطني مهمة ملقاة على عاتق المثقفين عامة والمؤرخين منهم خاصة، ذلك لأنه ولحدّ السّاعة مازالت الكتابات الإستعمارية هي المصدر الوحيد لجلّ ما يتعلق بتاريخنا وبخاصة في الفترة الإستعمارية، ومن ثمّ فإن كثيرا من المغالطات والتزييفات مازالت عالقة بهذا التاريخ.

إنطلاقا من هذه الحقيقة، فإن كتابة التاريخ الوطني بأقلام وطنية يصبح أكثر من ضرورة ملحة وفي هذا الإطار، فإن الملتقيات التاريخية التي تنظمها بعض الوزارات وعلى رأسها وزارة المجاهدين والجمعيات الوطنية تساهم بشكل فعّال في القيام بهذه المهمة الوطنية ومساهمة مني في هذا المجهود الوطني سأشارك بهذه المحاضرة المتواضعة التي يتمحور موضوعها حول الدور الذي قام به الرحّالة والمستكشفون في التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية.

إن ضم القسم الأكبر من القارة الإفريقية بصفة عامة والصحراء الكبرى بصفة خاصة يدخل في إطار المرحلة الإمبريالية القاضية باقتسام القارة السمراء بين القوى العظمى ولذلك عرفت هذه المناطق توافد عدد من الرحالة والمستكشفين كان هدفهم الأساسي التعرّف على كل ما يتعلق بالصحراء الكبرى والمناطق الواقعة في جنوبها.

لقد عرف الأوروبيون الصحراء وعلاقاتها التجارية المزدهرة مع بلدان شمال إفريقيا خلال القرون الوسطى والحديثة من خلال ما كتبه الرحالة والجغرافيون المسلمون من أمثال أبي عبيد البكري صاحب كتاب "المسالك والممالك" وابن حوقل مؤلف كتاب "صورة الأرض" والشريف الإدريسي صاحب كتاب "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" وابن بطوطة مؤلف كتاب "تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار" وحسن الوزان صاحب كتاب "وصف إفريقيا" وغيرهم ومن ثم عزموا على غزو الصحراء واستعمارها ومن أجل تيسير ذلك

* - أستاذ التعليم العالي في تاريخ المغرب الإسلامي- قسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران السانية.

إهتموا بمعرفة الطرق الصحراوية، وتتبع الأنهار الإفريقية، وأنشأوا الجمعيات الجغرافية والعلمية التي شجعت إرسال البعثات الإستكشافية وحددت مهمتها الأساسية في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بهذه المناطق لتسهيل مهمة الإستعمار وكانت إنقلترا السباقة في هذه المجال حيث شكلت سنة 1788م جمعية أطلق عليها "الجمعية الإفريقية" وهي تستهدف دراسة هذه المناطق وجمع كل ما يمكن من المعلومات عنها وعن سكانها بقصد التوغل داخل القارة [1].

وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر دخلت فرنسا المنافسة خوفا من استحواذ بريطانيا وألمانيا على مناطق واسعة من الصحراء خاصة وإفريقيا عامة.

إهتمام الإستعمار الفرنسي بالصحراء ودوافعه:- بعد نجاحهم في السيطرة على القسم الشمالي من الجزائر، تحمس الفرنسيون لبسط نفوذهم على الصحراء الإفريقية إلا أن مقاومة سكانها أعاقت تقدم القوات الفرنسية وأخرت سيطرتها على كامل الصحراء إلى نهاية القرن التاسع عشر ويمكن تفسير هذا الإهتمام الكبير الذي أولاه الفرنسيون للصحراء بما يلي:

1- يتمثل الهدف الأساسي للفرنسيين في التوسع الإستعماري والذي أسموه بالإستكشاف والتعرف على هذه المناطق المترامية الأطراف واقترن هذا الغزو والتوسع الاستعماري بمحاولة التعرف على إمكانات الصحراء الإقتصادية والبشرية واستكشاف المظاهر الجغرافية المختلفة للصحراء كما اقترن أيضا بدراسة المجموعات السكانية والتعرف على عاداتها وتقاليدها وتاريخها السياسي والحضاري وأوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

2- تحقيق أهداف إستراتيجية وتجارية ويمكن أن نستشف ذلك من خلال قراءة التقرير الذي رفعه الماريشال سولت SOULT- وزير الحربية -إلى الملك لويس فيليب والذي قال فيه :" يجب أن تؤلف الصحراء الجزائرية صنفا ثالثا من الجهات الإدارية، ففي هذه الجهات لا أثر للمعمرين ولا تطأها الجيوش إلا عرضا لقمع الفوضى أو لإعداد ظروف ملائمة لإقامة العلاقات التجارية أو لتوسيعها وهي مناطق تفتح لنا المجال لطرق هامة في الحركة التجارية المؤمنة" [2] ويصب التقرير الذي أرسله الوالي العام بيجو إلى الماريشال سولت في نفس الإتجاه وفيه يقول:" وبسيطرتنا على هذه المناطق تنفتح لنا آفاق واسعة لازدهار تجارتنا وربطها بإفريقيا الداخلية..." [3]

3- محاولة وضع شبكة من طرق المواصلات الحديدية والمعبدة وأسلاك الهاتف لتسهيل سبل التنقل في ظروف آمنة للقوات العسكرية بين مختلف المناطق الصحراوية ومن أجل تحقيق

ذلك شرع الفرنسيون في دراسة المظاهر التضاريسية والطوبوغرافية والمناخية لتحديد المناطق التي تصلح لمد هذه الشبكة من السكك الحديدية والطرق البرية وتحديد إتجاهاتها والذين سيكلفون بإنجاز هذه الدراسة هم المستكشفون والدارسون الذين استغلوا طرق القوافل الصحراوية للإستفادة منها في مشاريعهم الإستعمارية ويفتحوا للتجارة الفرنسية طريقا تتغلغل من خلاله إلى قلب القارة الإفريقية كما حاولوا أن يستفيدوا من كتب الرحّالة العرب وكبار مؤرخيهم وبذلك أمكنهم التعرف على شبكة الطرق الصحراوية التي وضعوا لها رسومات وخرائط يسّرت مهمة الإستعمار (4).

4- توفير الأمن للمعمرين وللمناطق التي يتواجدون بها في الشمال، لأن ثورات الشعب الجزائري في الشمال كانت سببا في تحول الواحات الصحراوية في الجنوب إلى معاقل للثوار والمجاهدين الذين كانوا يفرون إليها للإعتصام والإستعداد لمواجهة العدو ولذلك عزم الفرنسيون على التوسع في أعماق الصحراء وخاصة بعد ثورة سكان واحة الزعاطشة بمنطقة بسكرة عام 1849م وحركة الشريف محمد بن عبد الله بالأغواط وورقلة وتوقرت وثورة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني عام 1864م (5)، ومما حتم هذا الأمر أيضا تعرض بعض الحملات الفرنسية إلى هجمات المقاومين الجزائريين في أعماق الصحراء، وأدى هذا إلى تقوية عزمهم على التوسع والسيطرة على كل الواحات الصحراوية ووضع حاميات عسكرية بها لتضمن لهم الأمن وتسمح لهم بالتصدي لمقاومة سكان الصحراء.

لقد شاهد الرحالة الألماني جيرهارد رولف- الذي زار إقليم توات سنة 1864م- مدى فعالية مشاركة أهل الجنوب للشمال فقال على الخصوص: "قبل كل شيء على الفرنسيين أن ينقلوا حدودهم إلى نهاية وادي الساورة، فمن هناك بالضبط تبدأ كل المصاعب وكل الفوضى ومادام الفرنسيون لم يستولوا على هذه الحدود الطبيعية فلن يكون هناك أي هدوء دائم في جنوب مقاطعة وهران (6).

5- العمل على ربط المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا عن طريق الصحراء بمستعمراتها في إفريقيـــا الغربية وخاصة السنغال التي استقر لها الأمر فيه منذ سنة 1856م-1857م ومالي الذي احتلته سنة 1880م (7) وما يؤكد هذا ألأمر هو القرار الذي إتخذته الجمعية الجغرافية في باريس سنة 1855م والقاضي "بتقديم مبلغ 6000 فرنك لكل من يقوم

برحلة من الجزائر إلى السنغال أو بالاتجاه المعاكس بشرط أن يمر بمدينة تمبوكتو ويأتي بمعلومات دقيقة وجديدة حول القوافل التي تعبر هذه القفار." (8)

نشاط الرحالة والمستكشفين: كان الإنقليز والألمان السباقون إلى إكتشاف القارة الإفريقية وخاصة المناطق الداخلية منها، وخوفا من استحواذ هاذين البلدين على القارة السمراء ، قررت فرنسا تشجيع مواطنيها للقيام برحلات هدفها إستكشاف الأجزاء غير المعروفة من هذه القارة ولتحفيزهم على القيام بذلك قررت الجمعية الجغرافية الفرنسية تخصيص مبلغ مالي مكافأة لأول فرنسي ينقل ملاحظات إيجابية دقيقة عن تمبوكتو وعن المناطق الداخلية للقارة الإفريقية. (9)

إن هذه الرحلات كانت تمهد للتوسع الفرنسي في المناطق الصحراوية ودليلنا في ذلك تصريحات وكتابات الفرنسيين أنفسهم ومن ذلك ماجاء في نهاية التقرير الذي وجهه الأمير هنري دورليان (Henri D'Orléans) إلى الوالي العام بالجزائر وهو يتكلم عن الحملة الفرنسية التي استولت على بسكرة في 4 مارس 1844م حيث قال :" لقد بعثت عيوني من الضباط الذين يحسنون اللغة العربية فاختلطوا بجميع القبائل و في ظرف عشرة أيام أتوني بالإرشادات السياسية اللازمة والإحصاءات الصحية التي مكنتني من إنشاء سلطة متينة واتخاذ التدابير الأولى المستعجلة لفائدة فرنسا." (10)

لقد شارك في هذه الرحلات الإستكشافية رحالة ومستكشفون من جنسيات مختلفة ولكننا سنقتصر في محاضرتنا هاته على ذكر نشاط الرحالة الفرنسيين بالدرجة الأولى وبعض الأجانب الذين عملوا لمصلحة فرنسا مع العلم أن التنافس الإستعماري الذي اشتد ما بين الدول الكبرى كان يحتم على كل رحالة أن يخدم مصلحة بلده بالدرجة الأولى.

1- روني كايي (Caillé): يعتبر من أوائل المغامرين الفرنسيين الذين توغلوا في أعماق الصحراء وقد شرع كايي في رحلته إلى تمبوكتو سنة 1827م مدعيا القبائل التي يمر بها في طريقه أنه مصري تربى في فرنسا منذ صغره وفي 14 مارس 1828م وصل هذا المستكشف إلى نهر النيجر ثم دخل مدينة تمبوكتو في 20 أفريل وبذلك كان أول أوروبي يعود بوصف دقيق لهذه المدينة ومنها عاد عبر الصحراء إلى مدينة طنجة فمر بمنطقة توات وتافيلالت التي وصل إليها في شهر جويلية وفي 14 أوت دخل إلى مدينة فاس.

سجل كايي ملاحظات وأنجز رسوما قيمة أثناء رحلته و"بذلك فقد قدم إلى فرنسا والمصالح المختصة بالتوسع الإستعماري معلومات جغرافية وحضارية هامة على هذه المناطق،

ساعدتها فيما بعد في عمليات الغزو الفرنسي للجنوب الجزائري والتوسع في الصحراء الإفريقية وكشفت لها أسرار هذه الأصقاع." (11)

2- النقيب بون مان (BONNEMAIN): قام هذا النقيب سنة 1856م برحلة إلى غدامس وتعرف على الطريق الرابط بين الوادي وغدامس ووضع رسما لطريقين جغرافيين يربطان بينهما كماوضع مخططا للمدينة وجلب الكثير من المعلومات ذات الطابع التجاري. (12)

3- هنري دوفيري (DUVEYRIER): يعتبر من أبرز الرحالة الفرنسيين نظرا لتعدد رحلاته وما قدمه من معلومات حول المناطق التي زارها.

قام برحلة تمهيدية إلى الجزائر سنة 1857م زار خلالها إلى جانب العاصمة، الهضاب العليا والأغواط والجانب الصحراوي من الأوراس وفي واحة الأغواط تعرف دوفيري بأحد رجال التوارق وبعد عودته نشر دراسة عن القبائل البربرية ضمنها ترجمة لمفردات من لغتهم وفي نفس السنة قابل المستكشف الألماني هنري بارث الذي قدم له كثيرا من النصائح والتعليمات التي تفيده في سفره وعندما توفي هذا الأخير حولت أسرته إلى دوفيري جزءا مهما من أوراقه ووثائقه فاستفاد منها كثيرا في رحلته الكبرى.

قام دوفيري بإعداد رحلته الإستكشافية فاطلع على كثير من الكتب واستشار عددا كبيرا من المتخصصين الأوروبيين في شؤون الصحراء كما تعلم الأدوات وطرق تحديد المواقع وقام بزيارات إلى المتاحف أين أتم معلوماته في الجيولوجيا وفي علم الطبيعة وحصل على معلومات عن الإيثنولوجيا والسلالات الصحراوية وبعد سنة من التحضير والإستعداد سافر إلى الجزائر وذلك سنة 1859م ومنها إتجه إلى بسكرة (8 ماي 1859م) ثم غرداية ومنها إلى القليعة التي لم تكن قد وطأتها قدم أوروبي قبله.

قام دوفيري ببعض العمليات الفلكية وذلك في ظروف قاسية نظرا لإستياء الأهالي من وجوده رغم أنه كان يرتدي أثناء رحلته ثياب سكان المنطقة وهو الأمر الذي اضطره إلى العودة من جديد إلى الجزائر، وبعد هذه الرحلة في جنوب الجزائر، قام برحلة أخرى في جنوب قسنطينة وتونس وفي رحلته إلى التوارق قام بأبحاث مستفيضة في كل مكان مر به عن السكان ولتحديد موقعه الجغرافي وللتعرف عن النباتات والمعادن التي تصادفه في طريقه.

إتجه دوفيري إلى توارق الشمال المقيمين بجبال طاسيلي إنطلاقا من غدامس وفي طريقه وجد مساعدة كبيرة من شخصين من التوارق هما الأمينوكال إيخنوكن والشيخ عثمان كما دعمه نابليون الثالث في مهمته.

وصل دوفيري إلى غات وكانت مدينة مستقلة وقابله سكانها بعداء شديد خوفا من نواياه الحقيقية المتمثلة في بسط السيطرة الفرنسية على المنطقة والتحكم في تجارتها في الوقت الذي رحب به التوارق واستغل وجوده بينهم فتعلم لغة تماشق وحروفها الهجائية (التيفيناغ) وصار يحضر إجتماعات القبيلة وينتقل معها وهو في كل ذلك يتعلم ويسجل ملاحظاته.

عاد إلى الجزائر فطلب منه الوالي العام أن يقدم تقريرا مفصلا مزودا بخريطة عن رحلته وبعد ما أنجز عمله مرض بحمى التيفويد وبعد ثلاثة أشهر من المرض أصيب بفقدان الذاكرة ومع ذلك فإن المذكرات والملاحظات التي سجلها كتبت بعناية ودقة وبعد ثلاث سنوات نشر كتابه القيم عن التوارق تحت عنوان "توارق الشمال" وهو عبارة عن دراسة شاملة لمنطقة التوارق في الشماليين كما تتضمن الجغرافيا الطبيعية وطبقات الأرض وموارد الماء كما تشمل ملاحظات تتعلق بالحيوانات والنباتات وأحوال المعيشة والطقوس الدينية وأخلاق التوارق وعاداتهم وتقاليده وأصولهم. (13)

بعد حرب 1870م ضد ألمانيا إستأنف دوفيري أبحاثه ودراساته فوضع كتابا كبيرا عن الطرق الدينية ونشر عددا من الوثائق عن جغرافية إفريقيا وأصبح مستشارا وناصحا لكل من أراد القيام برحلة إلى الصحراء. (14)

4- جيرهارد رولفس (Gerhard Rohlfs): هو من أصل ألماني،إنخرط في اللفيف الأجنبي الفرنسي وشارك في العمليات العسكرية التي تمت في بلاد القبائل وتعلم خلالها اللغة العربية واكتسب معرفة بعادات الأهالي وتقاليدهم، غادر اللفيف الأجنبي سنة 1861م ثم قام بحلق رأسه وأعلن إسلامه ثم بدأ رحلته سنة 1862م من تافيلايت لكن السكان شككوا في إسلامه فأسروه ولم ينقذه من إنتقامهم سوى عملية الختان التي كان قد قام به ورغم اعتداء دليله عليه نجح في مواصلة رحلته في اتجاه البحر الأبيض المتوسط عبر جنوب وهران.

رغم فشل هذه الرحلة قرر رولفس القيام برحلة جديدة إلى تمبوكتو عن طريق الصحراء الجزائرية ولكن ثورة أولاد سيدي الشيخ منعته من ذلك وعندئذ قرر أن يسلك طريقا آخر إنطلاقا من المغرب الأقصى.

عاد رولفس إلى تافيلالت ودرس بعناية مجموعة الواحات المغربية والجزائرية المتاخمة لها قبل أن يواصل رحلته رفقة ثلاثة من الأهالي إلى توات ثم إلى إيقلي فإلى بني عباس ثم أدرار ومن هناك عرج إلى الشرق وفي **1864/09/17**م وصل إلى عين صالح وكان وصفه لهذه المدينة، الوصف الوحيد الذي وصل إلى العالم قبل احتلال الفرنسيين لها في نهاية القرن التاسع عشر.

لقد نجح رولفس في اختراق الصحراء من المغرب الأقصى حتى ليبيا عبر الصحراء الجزائرية. (15)

5- بول صوليي (**Paul Soleillet**): شرع في تحضير رحلته منذ سنة **1866**م وذلك بالتعرف على عادات وتقاليد سكان الجزائر والتعود على لغتهم كما درس كتب التاريخ والجغرافيا والكتابات الإقتصادية حول إفريقيا.

غادر مرسيليا في **6** ديسمبر **1872**م متجها إلى الجزائر وبعد إنهاء الإستعدادات بدأ رحلته نحو عين صالـــح فزار الأغـــواط و غرداية ثم دخل متليلي التي غادرها في **1873/02/14**م وفي **1873/02/19**م بدأ كما يقول "رحلته الاستكشافية الحقيقية" من المنيعة إلى عين صالح وكانت بعثته تتكون من **26** فردا وعشر جمال وثلاثة خيول وفي **1873/02/23**م وصل إلى المنيعة وفي **6** مارس **1873**م وصل إلى مشارف عين صالح التي رفض أصحاب قصبتها أن يفتحوا الأبواب للبعثة فاضطر صوليي إلى العودة من حيث أتى ومع ذلك فقد قدم معلومات هامة في كتابه وخاصة حول هضبة تادمايت وماجاورها والتي استفادت منها سلطات الاستعمار في توسعها في الجنوب. (16)

6- آخرون: نظم فيل (**Vill**) رحلة إلى حوض الحضنة والصحراء في أواخر الستينيات كما قام إيروينق دوباري (**Erwing de bary**) برحلة قادته إلى مدينة غات كما زار توارق آجار وطاسيلي وتوفي بمدينة غات خلال رحلته هاته وذلك عام **1877**م. (17)

نتائـــج الرحـــلات الإستكشافيـــة:

1- الإهتمام بدراسة الإمكانات الإقتصادية التي تتوفر عليها هذه المناطق والتعرف على المظاهر الجغرافية الطبيعية وعلى مصادر المياه والثروات الزراعية وذلك بهدف استغلالها والإستفادة منها خلال التوسع وبعده وبفضل ذلك تم إنجاز مجموعة من الدراسات والأبحاث حيث درس أحد الضباط أوجيرا(**Augieras**) المظاهر الطوبوغرافية والآبار المائية لمنطقة ورقلة، واهتم بربروقر(**Berbrugger**) بدراسة الآبار والإنتاج الفلاحي لمنطقة وادي ريغ واهتم داتانو

بدراسة الأرض والإنتاج وكيفية الإستغلال الإقتصادي للمنطقة الصحراوية، ودرس بيسي (Bisset) منطقة تديكلت من الناحية الجغرافية والبشرية ومصادر الثروة ودرس كانسل (Cancel) جغرافية عرق إيقدي وواد الساورة وتعرض كابوري (Capot-Rey) لأهمية آبار وادي ريغ من الناحية الإقتصادية والسياسية ودرس دوليك (Deluc) مصادر المياه في الجنوب الوهراني.

2- تحقيق الأهداف التجارية للإستعمار الفرنسي: لقد وقع تنفيذ الأغراض التجارية التي بدت واضحة منذ بداية الاحتلال الفرنسي بعدد ضخم من "المهمات" التي كانت تسبق الوحدات العسكرية أو تصبحها وذلك للقيام بمعاينة المكان لتيسير الغزو وبدراسات مضبوطة للأسواق التجارية فمنذ سنة 1848م قام التجار الذين استقروا بقسنطينة بغزو سوق توقرث ونشر براكس(Prax) دراسة حول "العلاقات التجارية الجزائرية مع مكة والسودان" في سنة 1851م وفي سنة 1859م قام هزي دوفيري برحلة إلى القليعة ثم دخل في حماية إيخنوكن وذلك للقيام بزيارة سوق غدامس وجمع الوثائق والمعلومات التي نشرت سنة 1864م في كتاب عنوانه" توارق الشمال" كما تحصل دوفيري على معاهدة تجارية مع زعيم التوارق سنة 1862م والتي يلتزم بمقتضاها هؤلاء بأن"يساعدوا مرور التجار الفرنسيين أو الأهالي عبر أراضهم مع الإلتزام بحمايتهم حتى وصولهم إلى السودان"[18] ومن جهتها كلفت الغرفة التجارية بالجزائر بول صوليي سنة 1874م بمهمة"تقديم بعض منتوجاتها الصناعية لسكان الصحراء الوسطى"[19]

لم تلق هذه العمليات الإستطلاعية إلى ذلك الحين شيئا من الحواجز لأن رؤوساء تلك المناطق وسكانها وحتى الرحل أنفسهم كانوا يرون في هذا التصرف فرصة لربط علاقات متوازنة بفضل الوحدة القديمة بين التل والصحراء ولكن الواقع كان غير ذلك أذ أن الجيش كان يعقب مباشرة تلك البعثات التجارية وفي حالة وصول الجيوش قبل البعثات فإنها تشرع في استقصاء الأسواق لفائدة الإستعمار التجاري وفي نفس الوقت تقوم بالتعرف على القوة العسكرية المحلية وهو الأمر الذي أنيط ببعض الدراسات مثل دراسة دوماس (Daumas) بعنوان " الصحراء الجزائرية" سنة 1842م أو دراسة دي كولومب (De Colomb) بعنوان "إكتشاف القصور وصحراء جهة وهران" سنة1858م إضافة إلى بحث آخر عنوانه "الصحراء الكبرى" صدر سنة 1848م والذي ركز على تقييم الإمكانات المتاحة لاستعمال طريق القوافل من ورقلة إلى أقاديس مرورا بالقليعة وتيمون وعين صالح والهقار.[20]

3- توفير الأمن للمعمرين في الشمال وبداية التوسع في الجنوب: لقي الجيش الفرنسي مقاومة عنيفة بالصحراء إلى درجة أن سكان تلك المناطق كانوا يشاركون في التحركات التي شهدتها المناطق الشمالية والدليل على ذلك هو أن نفوذ الأمير عبد القادر في أوج قوته(1839) جعلت خليفته يزيح الفرنسيين عن بسكرة والزيبان وكانت الأغواط تدفع له الإتاوة بعد القضاء على التيجانية في عين ماضي وامتدت سلطته إلى وادي ريغ والمزاب كما سيرحب بمقدمه أولاد سيدي الشيخ وأولاد نايل كما انضم إليه أهالي القصور في جنوب وهران.

نظرا لما تقدم فإن بدايـــة التوغل في الصحراء كانت مصحوبـــة بمحاربة الأميرعبد القادر حيث قام الفرنسيون باحتلال بسكرة والأغواط لأول مرة سنة 1844م وفي سنة 1845م استولى جيري (Gery) على قصور حميان وستيتن وغسول وبريزنة وأثناء إحتلال منطقة القبائل الشرقية والأوراس ثارت الحضنة والزيبان وأيدتهما منطقة مزاب وانتهت هذه الثورات بفرض السيطرة الفرنسية على واحات الزعاطشة وبوسعادة سنة 1849م وتمت السيطرة على الأغواط سنة 1852م بعد ما قاوم السكان فرادى وجماعات الإحتلال الفرنسي وسمح الإستيلاء النهائي على الأغواط للماريشال راندون بمد نفوذ الاستعمار الفرنسي إلى ورقلة (1854م) كما فرض معاهدة على المزاب 29 أفريل سنة 1853م جعلت هذه المنطقة تابعة لفرنسا.

الخـــــــاتمة: مما لاشك فيه أن الاستعمار الفرنسي قد حضر عملية الإستيلاء على الجزائر والتوسع عبر أراضيها بشكل جيد وكان الرحالة والمستكشفون حجر الزاوية في هذه العملية وذلك لأنهم جمعوا كمية ضخمة من المعلومات عن كل ما يتعلق بسكان هذه المناطق (عاداتهم وتقاليدهم وتنظيماتهم وقواتهم...) وبطبيعتها الإقتصادية وخاصة في المجال التجاري نظرا للدور الكبير الذي كانت تلعبه في ربط الصلات التجارية بين شمال إفريقيا والمناطق الواقعة جنوب الصحراء وبفضل هذه المعلومات أمكن لجيوش الإحتلال ترتيب الأمور المادية التي ستسمح لهم بالإستيلاء على الصحراء الجزائرية رغم المقاومة التي قام بها سكان هذه المناطق الذين نجحوا في تأخير السيطرة الفرنسية على كامل التراب الجزائري إلى غاية بداية القرن العشرين.

إن هؤلاء الرحالة والمستكشفون مهدوا للإحتلال ويسروا إنجازه ذلك لأنهم زودوه بكافة المعلومات والخرائط والرسومات التي يسرت له التحرك في هذه المناطق وانطلاقا من هذه الحقيقة فإنه لا يمكن موافقة الرأي الذي يقول بأنهم قاموا برحلاتهم هاته رغم كل ما تنطوي

عليه من أخطار سببتها طبيعة المنطقة في حد ذاتها أو تسببت فيها مقاومة الأهالي الذين شعروا بالنوايا الحقيقية لهؤلاء الرحالة (مقتل العديد من هؤلاء الرحالة في الصحراء الجزائرية) من أجل البحث والعلم فقط.

صحيح أنهم أثروا المكتبات بكم هائل من المعلومات حول طبيعة الصحراء وسكانها وثرواتها الإقتصادية ولكن هذه الأخبار كانت موجهة بالدرجة الأساسية لخدمة الاستعمار الفرنسي وإلا فكيف يمكن أن نفسر الدعم المادي والمعنوي الذي قدمه الحكام والهيئات الحكومية الفرنسية لهذه البعثات الإستطلاعية.

الهـــوامـــــش

1- إسماعيل العربي – الصحراء الكبرى وشواطئها – المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر – 1983 – ص 64.

2- أندري برينان وآخرون – الجزائر بين الماضي و الحاضر – ترجمة رابح اسطنبولي وآخرون – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 1984 – ص 384 – 385.

3- E. MANGIN – notes sur l'histoire de Laghouat in Revue Africaine – n° 38 Année 1894 – O.P.U. Alger P.87.

4- يحي بوعزيز – ثورات الجزائر في القرنين 19 – 20 — منشورات م.و.م – الجزائر – 1996م – ج1 ص 309.

PAUL AZAN – conquête et pacification de l'Algérie – librairie de France-Paris – 1929 P. 407.

6- يحي بوعزيز – نفس المرجع – ص 310.

7- Malte Brun (V.A)-résumé historique et géographique de l'exploration de Gerhard Rholfs an touat et in Salah – Paris 1866 – P 67.

8- إسماعيل العربي – الصحراء الكبرى و شواطئها – ص 101.

9- A.Bernard et Lacroix –la pénétration Saharienne –Gouvernement Général de la France – Alger . 1906 – P.13 – 14.

10- إسماعيل العربي – نفس المرجع – ص 70.

11- محمد العربي الزبيري – مقاومة الجنوب للإحتلال الفرنسي – ش.و.ن.ت. الجزائر – 1972 – ص.32.

12- ابراهيم مياسي – توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري – منشورات م.و.م- 1996 – ص .48

13- Henri Lhote – les touaregs du Hoggar– lib. Payot– paris– 1944–P.328-329. -13

14- G.O. Meynier - la pacification du Sahara et la pénétration Saharienne – Pub. Du Comité Nat. Métrop. Du Centenaire –Alger – 1930 – P. 11.

15- إسماعيل العربي – نفس المرجع – ص 88.

16- إسماعيل العربي – نفس المرجع – ص 90-91./ G.O. Meynier - op-cit P. 10

17- ابراهيم مياسي – نفس المصدر – ص 59 – 60.

18- يحي بوعزيز – نفس المرجع – ص .315

19- أندري برينان و آخرون – نفس المرجع – ص .389

20- نفسه – ص .389

21- نفسه – ص 385 – 386.

الصحراء الجزائرية في كتابات المستشرقين الفرنسيين: "دوماس أنموذجا".

د. هرباش زاجية*

انطلقت القوى الأوروبية الكبرى في بداية القرن 19م في صراع محموم للحصول على أكبر عدد ممكن من المستعمرات التي تحتاج إليها في ثورتها الصناعية، ولم يكتب لهذا الصراع النجاح إلا في ظل تجنيد فئة كبيرة من الرجال الذين ربطوا بين العمل العسكري والإنتاج الفكري، وخلصوا فيه إلى أن السيطرة على تلك المجتمعات البدائية حسب زعمهم لا يتأتى إلا إذا شملته دراسة ميدانية تصل إلى أعماق تراثها وعاداتها ولغاتها وآدابها وعلومها ومعتقداتها[1] وأساطيرها، وكان دوماس من بين هؤلاء الذين جمعوا بين العمل العسكري والفكري الذي فتح أبواب الصحراء الجزائرية وإفريقيا أمام القوات الفرنسية المستعمرة في فترات لاحقة.

I) التعريف بشخصية دومــاس: هو ملشيور جوزيف أوجين دوماس **Melchior Joseph Eugène Daumas** المولود في 14 جويلية 1803ن بمدينة دليمونت (سويسرا)، التحق بالخدمة العسكرية في سن التاسع عشرة، ووطئت أقدامه التراب الجزائري في سنة 1835م أين أرسل إلى الفرقة الثانية لإفريقيا، ودأب على تعلم اللغة العربية التي أتقنها بسرعة وبسهولة فائقة[2].

إثر التوقيع على معاهدة التافنة في 20 ماي 1837م[3] عين قنصلا لدى الأمير عبد القادر، واستقر في منطقة معسكر لمدة سنتين حيث عمق معارفه حول البنية الاجتماعية للغرب الجزائري، ونظام الدولة الجزائرية الذي وضعه الأمير عبد القادر، وكان على اتصال دائم بليون روش **Léon Roches** حيث نبهه لاستغلال نفوذه مع الأمير عبد القادر لأداء واجبه والقيام بمهمته خدمة لوطنه[4]، وبعد نفي الأمير إلى فرنسا أسندت إليه مهمة مرافقته[5] قبل التعليق على كتابه الذي ألفه عن خيول الصحراء[6].

*- أستاذة محاضرة ب في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة معسكر.

استغل دوماس هذه الظروف لتعميق ثقافته عن القطر الجزائري وبخاصة فيما تعلق بالناحية الغربية والجنوبية الغربية، وفي سنة 1841م عينه الجنرال بيجو Bugeaud مسؤولا عن المكاتب العربية(7)، وفي سنة 1850م عين على رأس مصلحة الجزائر في وزارة الحربية، ثم في 1852م أصبح مديرا للشؤون الجزائرية ومستشارا للدولة الفرنسية، ونائبا في مجلس شيوخها.

خلال ممارسته لمهامه وضع نظاما جماعيا لجمع معلومات دقيقة عن الأهالي الجزائريين مما سمح له بتطوير كتاباته التي جاءت بطريقة تحليلية، فقد عرف المجتمع الجزائري عن قرب بمختلف فئاته واحتك بحياته الاجتماعية والدينية التي وصفها في كتاباته المختلفة قبل وفاته سنة 1871م.

II) أهــم مؤلفاته:

- الصحراء الكبرى 1848.
- العادات والتقاليد الجزائرية 1853.
- خيول الصحراء 1858.
- الحياة العربية والمجتمع الإسلامي 1869.

III) كتــاباته حول الصحراء: يشير في كتابه الصحراء الكبرى أن محتواه شمل التعريف بالعادات والأفكار والديانات وحياة الأهالي بمختلف وجوهها، وأن معرفته لإفريقيا من الداخل ستفتح لهم الأبواب على مصراعيها أمام تجارة المستعمرات الفرنسية التي تبقى قوافلها وسيلة الاتصال الوحيدة التي تربط بين الشمال وهذه المناطق الإفريقية، ويذكر أن محاربة الدين الإسلامي في المناطق الساحلية يتطلب أيضا اللجوء إلى نفس الأسلوب في منطقة السنيغال وبحيرة تشاد(8).

إننا إذا أردنا حسب قوله قيادة القوافل إلى السودان فإننا سنجد أنفسنا في مواجهة محمد (أي الرسول محمد صلى الله عليه وسلم) وجها لوجه، فالحركة الإسلامية التي لم نتوصل بعد إلى معرفة حقيقتها مازالت تتطلب منا البحث عن الوثائق الجديدة التي سنضعها بدورنا بين يدي كل من يريد أن يكتب عن قضية العبودية التي شغلت أوروبا في هذه الآونة، ولهذا فقد تمكن من جمع الكثير من المعلومات التي كُتبت سلفا عن الشريعة المحمدية لفهمها(9).

كتابه حول الصحراء الجزائرية لم يظهر بصورة انفرادية تلقائية، بل جاء بعد الاطلاع المكثف على مختلف الكتابات التي ألفت من قبله[10]، وقد اختمرت في ذهنه فكرة الكتابة نتيجة التقائه برجل من قبيلة الشعانبة بمتليلي يدعى سيد الحاج محمد أثناء إشرافه على إدارة مكتب الشؤون العربية، حيث التقاه في الجزائر إلاّ أن هذا الأخير توجس خيفة من أهداف المسيحيين الخفية التي يضمرونها للمسلمين لكن دوماس وبفضل حنكته السياسية وحسن معاملته تمكن من كسب ثقته التي أثمرت بعرض سيد الحاج بنفسه القيام برحلة إلى بلاد السودان، والتي ستمكنه من الحصول على تقرير مفصل عنها مقابل مبلغ مالي قدرت قيمته بـــ400 دورو أي ما يعادل 2000 فرنك فرنسي.

كان هذا العرض حسب دوماس يعني الكثير لفرنسا التي دفعت مبالغ طائلة مقابل الحصول على خدمات أقل أهمية لمشروعها الاستعماري، ويعبر عن ذلك بقوله: "...إن سيد الحاج محمد يعتبر هذه الرحلة الرهيبة في اعتقاده-- دوماس- مجرد نزهة..."[11] نظرًا لما تنطوي عليه من أهداف خفية كلها تصب في قالب خدمة فرنسا الاستعمارية.

IV-محتويات كتاباته: تعتبر هذه الكتابات دراسة ميدانية وتشريحية وتحليلية للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري الصحراوي، وتتضمن المحاور التالية:

1- مسيرة القوافل التجارية: ترتبط مسيرة القوافل التجارية بصورة مباشرة بشخص "الخبير" أو "الدليل" الذي تسلم له مهمة قيادة القافلة فيحدد موعد انطلاقها والمحدد بيوم الخميس، تفتتح مسيرها بقراءة فاتحة الكتاب المباركة، ويقوم أفرادها بتوديع أهاليهم لتنطلق في السير الذي تعطى إشارته من قبل الدليل ومرافقيه كالشاوش لمساعدته والخوجة الذي سيكون بمثابة القاضي الذي يفصل في المسائل التي تعترض طريق أفرادها طوال أيام السفر، وهو- أي الدليل- الذي سيختار مواقع توقف القافلة ومراحلها ونقاط سيرها وأماكن تواجد آبار المياه للتزود بها، والمناطق الخطيرة التي قد تتعرض فيها القافلة لهجوم من قبل قطاع الطرق إذ يُذّكر دوما أفراد القافلة بالتوصيات التالية: توخي الحذر، عدم إشعال النار، تحديد أوقات التوقف لشرب المياه (عدم شرب الماء مرتين)، ضرورة لبس الأحذية لتجنب الحروق التي تسببها الرمال[12]، الابتعاد عن الإبل بعد القيام بتلجيم أفواهها حتى لا تصدر أصواتها التي قد تدل عليهم اللصوص فتعرضهم لاعتداءاتهم؛ فسلامة القافلة مرتبطة كليا به بما فيها دفع مبلغ الدية عند وقوع حوادث قتل عارضة[13].

يتطرق دوماس في كتابه الثاني حول الصحراء والموسوم بـ"بالعادات والتقاليد" إلى هذه المعلومات التي سبق ذكرها، ويضيف حادثة تعرض إحدى القوافل إلى اعتداء سافر انتهى بإعلان حرب نشبت بين قبيلتين صحراويتين، ثم يبدأ بوصف مراحل تحضيرات تلك الحرب التي تبدأ بعملية استنفار المقاتلين بما فيها حريمهم وجمع صفوف المتحالفين معهم (الصف)، وتجهيز الأسلحة وجلب المؤونة، ثم بداية ممارسة طقوس الحرب التي تشمل أداء القسم بين صفوف المتحاربين لاحترام وحدة صفهم واستعمال الناي والاستعانة بالشعر لبث روح الحماسة بينهم وتحفيزهم على القتال، مع حمل البنادق لخوض غمار تلك الحرب.

لم تقتصر المواجهة على العنصر الرجالي فقط بل العنصر النسوي أيضا الذي كانت له مكانته في هذا الصراع حيث تقوم النساء بتحضير الأكل إلى غاية وقوع أحداث تلك الحرب، أو تجنبها باللجوء إلى إصلاح ذات البين بين القبيلتين المتصارعتين، والذي يرعاه أشراف تلك القبائل وشيوخها الذين يشرفون على توقيع الصلح بين الطرفين ويباركونه[14] أي "إدخال سكين الشر" أو "خُدمي الشر" حسب تعبيرهم.

2- ارتباط القافلة عند مسيرها بـ"الفال": يُذكر الخبير أو دليل القافلة المسافرين قبل إنطلاقهم بما يلي:

- لا تأخذوا الطريق عند خروجكم إذا قابلتم امرأة ذميمة، أو عجوزا أو أمة، أو عند رؤية غراب، أو عند اقتراب رجلين متخاصمين يلعن أحدهما الآخر.

- السفر يبدأ إذا وقعت عيناك على امرأة جميلة، أو فارس حسن الهيئة والمنظر، أو حصان جميل أو إذا طار غرابان مع بعضهما قبلك، أو إذا سمعت أسماء أو كلمات حسنة، ساعتها انطلق بكل ثقة؛ فالله يحرس دائما خدامه ويعلمهم الفال[15]، ويستدل في ذلك بلجوء الرسول محمد صلى الله عليه وسلم مع أبي بكر الصديق أثناء خروجهما إلى المدينة المنورة إلى بيت كلثوم إذ نودي عند دخولهما على الخادمين "مبروك وسالم"، وهما اسمان يدلان على السعادة والانتصار، وهذا كان له تأثيره قبل بداية سيرهما الذي انتهى ببسط محمد صلى الله عليه وسلم قوته على كل الأمم[16].

3- كرم الضيافة: يتميز العنصر العربي بالكرم وحسن الضيافة التي أدهشت الأعداء قبل الأصدقاء، ويذكر مثالا على ذلك برواية ما قام به السيد أبو بكر الذي استقبل إحدى القوافل الصحراوية، وقام بواجب الضيافة على أحسن وجه بالرغم من تزامنها مع خبر وفاة فلذة كبده

في ذلك اليوم، والذي لم يمنعه من القيام بواجبه بل الأكثر من ذلك أنه قام بتهديد زوجته بالطلاق إذا أجهشت بالبكاء لمصابها الجلل، وقال: "...إن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ذكر أن الله سبحانه وتعالى منح الكريم عشرين خصلة وفضل منها الحكمة والخوف من الله والفرحة والاستجابة لدعائه وغفران ذنوبه...إلخ"[17]؛ فالضيف هو ضيف الله والترحاب به ضروري، وأن العرب كلهم كانوا يكرهون الشخص البخيل وينعتونه بصفة الملعون؛ فهو ببخله لا ينتمي لقومهم بل هو من قوم اليهود[18].

4- الزواج: كانت لدوماس فرصة حضور مراسيم زواج بنت الشيخ الحاج محمد بن المهدي بمنطقة تيميمون، ويشير إلى أن هذا الزواج كان ثمرة حب متبادل، وأنه تم بعد مباركة أهل العروسين، واتفاقهم على شروط الزواج المتمثلة في دفع مبلغ قيمته مائة دورو، والحصول على خادمة، وتقديم حلي وألبسة وعطور منها خلخال وأساور وأحذية فاسية وخُف من السودان، وقطعتين من الحايك، وأعواد من القرنفل، وجذور السرقرينة (وهي جذور رائحتها طيبة تستعمل للحمى)، إضافة إلى الكحل والعطور وأفرشة فاسية وحقيبة جلدية.

أما المراسيم فتكون بتحضير وليمة للمدعوين[19]، يصاحبها إطلاق البارود، وخروج العروس دون أن تضع قدميها على الأرض حيث تحمل من قبل العبيد، أو تركب على دابة، ويدوم الاحتفال مدة أسبوع، ويؤكد على وصية الرسول محمد صلى الله عليه وسلم القاضية بتشجيع المسلمين على الزواج المبكر أو اللجوء إلى الصيام عند العجز عن اتمام نصف الدين كما يُذكر[20] بحق المرأة في طلب الطلاق من القاضي عند استحالة الحياة الزوجية بينها وبين زوجها.

ويُلاحظ من خلال كتاباته أنه تغلغل في أوساط أهل الصحراء، وعرف طرق احتفالاتهم، ورأي الدين في الطلاق، وعرض الأمثال الشعبية المتداولة بينهم، ومن جانب آخر فإنه يشير إلى خيانة المرأة لزوجها الذي أعطاه الشرع حق التعددية، وذكر أنّ الزوجة الخائنة تتحين الفرص للقيام بذلك تحت جنح الظلام، ويعطى مثالا على ذلك للتعريض ببشاعة جرمها وفضاعته: "...إذا صدقنا المثل العربي أن المرأة اليهودية فقط هي التي تشتهر باحتيالها على الشيطان؛ فلا ننسى أنه بعد الشيطان أيضا تأتي المرأة المسلمة..."[21].

5- المـــرأة: إذا كان الرجل في الصحراء يكثر من المشي، والتتره على ظهر جواده، فإنه يقوم أيضا بتأدية واجباته الدينية، وهو معتد ومفتخر بنفسه فإنّ المرأة الصحراوية مقابل ذلك

هي التي تتحمل كل أعباء الأعمال المترلية، فتقوم بحياكة الأغطية والأفرشة بعد تلوينها وصبغها بالألوان لتستعمل فوق العطوش (خيمة توضع فوق ظهر الجمل) أو لتكون كحاجز يفصل بين المكان المخصص للرجال عن مثيله بالنسبة للنساء، وتقوم بصنع الحبال من وبر الإبل أو شعر الماعز، وتحيك البرانس، وتصنع العباءات والأواني الفخارية كما تصنع الأدوات الجلدية كـ"الغرارة" لحفظ الدقيق، والشكوة للحليب أو الزبدة، والقربة للمياه، إلى جانب تحضير الأطعمة لكل أفراد العائلة[22].

ومن جانب آخر فإنها عند نشوب الحروب تُحترم ولا تتعرض للأذى إلا إذا تعرض لها أناس من فئات وضيعة حقيرة، حيث يشرف شيوخ القبيلة على بعث النساء إلى أزواجهن، أما المرأة الشريفة أو المرابطة فإنها لا تتزوج إلا من قبيلتها أو من قبيلة أخرى شريفة مثلها كزواج أخت السيد حمزة من أولاد سيدي الشيخ بملك المغرب مولاي عبد الرحمن[23].

6- اللباس: كانت ألبسة أهل القصور بسيطة تشتمل على العباءة مع سروال يشبه السروال الأوربي، أما العرب فيلبسون الشاشية والبرنوس، أما بالنسبة للنساء فلباسهن يتمثل في عباءات بدون حزام، وحايك وخلخال في الأرجل، وأساور فضية وذهبية أو من المرجان الأسود، وعند قبيلة زناتة فإن المرأة لا ترتدي الحجاب عكس نساء الأشراف اللواتي لا تخرجن أبدا بوجه مكشوف، كما تقوم النساء العربيات برسم وشم في كل من الجبهة والوجنتين أو اليدين[24].

7- الزوايا: يذكر دوماس في كتاباته الزوايا التي صادفتهم أثناء سيرهم قبل وصولهم إلى بلاد الطوارق ومنها زاوية سيدي عبد القادر[25]، وزاوية سيدي محمد مول القندوز[26]، وزاوية سيدي عومر، وزاوية البلبالي[27]، وزاوية أولاد سيدي الشيخ، ويشير إلى ارتباط الناس بها ارتباطا وثيقا، واستجدائهم بأوليائها لتوفير الحماية لهم أو لطلب الشفاء من الأسقام، ورفع الغبن عنهم بمعجزات وكرامات خارقة، وهذا بعد إقامة ولائم فخمة على شرفهم تُعرف بالوَعدة.

8- طقوس السحر: يستعمل العرب والزناتيون (البربر) كثيرا الحروز أو الحجابات في العنق، وهي تشبه حال ووضعية الأوربيين في العصور الوسطى حسب رأيه، ويذكر أن الطُلبة من الرجال وبعض النسوة الخبيرات (العجائز) يستخدمون مستحضرات من أعشاب مختلفة تحضر بواسطة ذكر طلاسم وبطريقة مخيفة عندما تخلطها مع بعض المواد التي لا يعرفها غيرهم،

وتستعمل هذه الوصفات إما من أجل جلب المحبة أو غيرها مثل الانتقام والكيد للأعداء، ويستعملون فيها ورقة مكتوبة بماء الزعفران، وعظام الموتى، والسكاكين ومأكولات مختلفة، وقطع نحاسية وغيرها، ويشير إلى أن هذه الطقوس تؤثر تأثيرا كبيرا على صحة المسحور الذي يتأذى منها كثيرا[(28)].

9-الطوارق: يُفرد لهم فصلا خاصا بهم يحدد فيه مواقع تواجدهم، وأصلهم الذي يحتمل أنه من جنس الأتراك مع ملاحظة أنه لا يريد الخوض في هذا الرأي، وأن العرب يعاملوهم معاملة شعب مهزوم، وأن ديانتهم الإسلامية ليس لهم منها غير الاسم حسب رأيه القادح فيهم، فالمبارزة مثلا تشغلهم أكثر من أداء فرائض الصلاة، وذبائحهم تقطع رؤوسها بدلا من الذبح الشرعي، كما أنهم لا يميلون إلى الزواج المتعدد في حياتهم، ويقومون بتدخين الغليون دون تمييز بين رجالهم أو نسائهم، ودورهم الأكثر أهمية في المنطقة هو احتراف التجـــارة وحماية القوافل، ومن أبرز ما يميزهم وضع اللثام على وجوههم، والذي اشتهروا به دون غيره[(29)].

10-الـــدين: لم يترك شيئا دون تعمق ودراسة عن العقيدة الإسلامية بجميع فروضها وواجباتها من طهارة وصلاة، بما فيها صلاة الاستخارة وكيفية تأديتها إضافة إلى فريضة الزكاة والحج [(30)]، والإيمان بالقدر حيث ناقش هذه الأمور وتطرق إليها، وذكر أمثلة دقيقة عن كل تلك الواجبات فسفر الأعرابي يكون بفضل الله، والرزق مقسوم بمشيئته فهو الذي يوفر للإنسان طعامه وشرابه، وأن المسلم يسير وفق منطق "مكتوب ربي" كما قال:.. " **écrit de dieu**"، بل ويضيف على ذلك أن هذه الاتكالية طبعا على الله سبحانه وتعالى تجعل العربي يضيع الوقت دون إدراك لقيمته فالوقت عنده لا يعني شيئا"[(31)]، **« C'est la l'Arabe : le temps n'est rien pour lui »**

11- شيخ القبيلة: العربي يفتخر دوما بحريته واستقلاليته فشيخ القبيلة هو الذي يسير أموره، في هذه الأرض الشاسعة التي لا يحكمها سلطان معين، وهو الذي يضمن له العدالة ويحدد نوعية العقوبات عند حدوث التجاوزات أو وقوع المظالم، فمن سرق شاة تكون عقوبته بدفع غرامة تقدر بـــ10 بوجو، ومن دخل خيمة جاره لرؤية زوجته يدفع قيمة 10 شياه[(32)]، فالسلطة هنا هي لشيخ القبيلة والجماعة فقط.

12- الأسلحة وتربية الخيول: بالنسبة للأسلحة فإن عرب الصحراء أقل تسليحا من أهل التل بالرغم من أن قادتهم لا يبخلون عن أنفسهم بمباهج وكماليات الحياة، وأسلحتهم

تأتيهم من البلاد التونسية، ومن تقرت وبلاد القرارة كما أنهم لازالوا يستعملون أسلحة تقليدية متمثلة في الرماح التي تصنع محليا، أما البنادق فهي تستورد من الدول المجاورة لهم ولا تصلّح عندهم بل تصلّح في المناطق التلية[33].

أما عن تربية الخيول فإنها بالنسبة للعربي رفيقة سلاحه، والحصان هو بمثابة الصديق وخادم العائلة، وقد ورد ذكرها في القرآن الكريم، وتحدث عنها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم الذي شجع العرب على تربيتها ومرافقتها؛ فحصة الفارس مضاعفة عن حصة المشاة، فهي مصدر الثروة والمجد ومكانتها محفوظة في الجنة التي تأتي فيها وهي مجنحة"[34]، وقد أدرك الأمير عبد القادر هذه الأهمية، وعاقب كل من قام ببيع تلك الخيول إلى شخص أجنبي مسيحي[35]، وهو نفس الشيء بالنسبة لكل الدول الإسلامية كالمغرب وتونس وليبيا ومصر، والقسطنطينية[36]، ولم يقتصر الأمر على تربية الخيول بل أيضا على تربية المهاري(الإبل).

13- الشعر والأمثال الشعبية: قام دوماس بترجمة الشعر الذي تم نظمه في القطر الجزائري سواء كان ذلك في المناطق التلية أو الصحراوية، وفي كل المجالات السياسية أو الدينية أو حتى العاطفية، فكما ذكر وصف منطقة المتيجة[37] بجمالها، وصف أيضا احتلال الجزائر أو البهجة التي هي الآن حسب هذه القصيدة مستعمرة:

هي الآن في قبضة الفرنسيين
يمشون على أرضها بأعداد لا يعلمها إلاّ الله
وإذا سقطت أم المدائن فماذا بقي لكم أيها المسلمون[38].

ويواصل هذا الشعر الغنائي التراثي الذي ينتهي بطلب الناظم السماح والمغفرة من الله له وللأمير عبد القادر ولأهله ولأصدقائه، وإلى كل الحاضرين أو الغائبين، وليكن مثواهم جميعا الجنة[39]، أما بالنسبة للشعر ومكانته في الصحراء الجزائرية فقد وصفت به ملامح الحياة الصحراوية بكل تفاصيلها على حد قول أحد المرابطين:

البدوي يقيم في هذه الأرض الواسعة
من حوله لا شيء يؤثر في سكونه
ففي يومه لا يسمع غير جعجعة الإبل
وفي ليله سوى صراخ ابن آوى وملك الموت (عزرائيل)

منزله عبارة عن قطعة من قماش مبسوطة بعظام مغروسة في الرمال، يتمتع بصيد النعام والغزلان، حياته كلها بسيطة وهو سعيد بها أيما سعادة:

– وهو الآن هذا المسلم السعيد

– يحمد الخالق راض بقدره

– فهو في مأمن من السلاطين وتقلبات أمزجتهم

– حر يضمن له الله رزقه دون عناء(40)

يستشهد دوماس بتلك الأشعار في كل كتاباته التي لم يستثن منها شيئا، أما الأمثال الشعبية فقد ترجمها إلى اللغة الفرنسية بمفرداتها العربية، ثم علق عليها بلغته ومنها ما يلي:

– الحفا يقلل البصر، ويقلل من الجهد.

– لا تشربوا من فم القربة لأنه كالشرب من فم الأفعى(41).

– الخيل للبلا (البلاء)، والإبل للخلا (الخلاء)، والبقر للفقر(42).

كانت كتابات دوماس دقيقة جدا لم تهمل شيئا عن حياة الجزائريين في كل مراحلها، مثل عادات أهلها وطقوسهم وأشعارهم، وحتى طريقة تفكيرهم؛ فكان يسير معهم، ويناقشهم سواء كانوا في الجزائر أو في فرنسا، وكانت لديه رغبة جامحة في جمع انطباعاته عن بلادنا وعاداتنا وحضارتنا لتكون كدليل للمسافرين إلى البلاد العربية بل إنه استغل فرصة وجود أحد الشعانبة في باريس، وجعله نموذجا يستشهد بانطباعاته ورأيه حول فرنسا فيقول: إن هذا الشعانبي قال له: "...أنكم إذا صدّقتم بوجود إله واحد، وبرسالة نبيه محمد عليه الصلاة والسلام فإنكم ستدخلون الجنة قبلنا(43)، أما عن رأيه في الحياة بفرنسا فإنها تعجبه في صرامة قيادتها ومنشآتها وسياراتها وسفنها ومأكولاتها وجيشها النظامي ومنتجاتها.. إلخ.

واعتبر دوماس هذا المدح وساما لحضارتهم التي يجب أن يبذلوا مجهودات مضاعفة لنشرها في أوساط العرب الذين للأسف يظهرون ذكاءهم حتى في إصدار أحكامهم على أنفسهم، فهم ليسوا متوحشين كما كنا نظن حسب رأيه، وحياتهم حاولنا ترجمتها بكل صدق، فعندما نركز على كلمات هذا الشعانبي ندرك أن عملنا (الغزو) مرتبط بكل بساطة بجمع كل العوامل المتناقضة، وإذا كانت عبقرية الأوروبي مرتبطة بالصناعة؛ فإن عبقرية المشرقي هي الفراغ، وفكره ما زال قديما وبدائيا، وأنني (أي دوماس) لا أفقد الأمل في الهدف الذي تريد قواتنا الوصول إليه، والذي نستشفه من اهتمامات هذا الشعانبي ومن طريقة حديثه هو تدوين وذكر

كل ما سمعته لأترك المجال لغيري ليستخلص النتائج، ويفسر ألغاز هذا الفكر الإنساني الغريب في منطقه(44).

لم يكن دوماس هو الوحيد الذي قام بتشريح وضعية المجتمع الجزائري بل توالت الرحلات والدراسات الميدانية التي مهدت لاحتلال الصحراء الجزائرية، ويمكن أن نذكر البعض منها مثل كافنياك **cavaignac** (45)، دو كولومب **Decolmb**(46)، لو شاتولي **Le Chatelier**(47)، وسباتي **Sabatier** (48) ومارتان **Martin** وقوتي **Gautier**(49) وغيرهم؛ فكل كتاباتهم كانت تصب في هذا القالب، ولقد ساهمت بقدر وافر في فتح الأبواب للجنود الفرنسيين الذين تمكنوا بواسطة هذه المعلومات الدقيقة من استعباد الشعب الجزائري، ومن ترابه انطلقت فلولهم إلى تونس والمغرب ثم باقي المناطق الإفريقية لنشر حضارة الرعب والقتل والتشريد عكس ما تظاهرت به من أنها كانت تهدف إلى الارتقاء بهذه الشعوب البدائية إلى مصاف الشعوب المتحضرة.

استطاع دوماس أن يتغلغل في أوساط المجتمع الجزائري، وأن يعرفه عن قرب، حيث عرف عاداته وتقاليده وديانته وطريقة تفكيره وأكله ولبسه، وحتى عواطفه من خلال القصائد الشعرية، وعرفه في التل كما في الصحراء، وتفطن إلى مواطن قوته وضعفه، واستعمل كل تلك الخبرة والمعارف في تحقيق أهداف دولته الاستعمارية، فتفوق على الجزائريين وأخضعهم إليه وإلى دولته قرابة **132** سنة، وتوجت أعماله باحتلال الفرنسيين منطقة الأغواط والجلفة في سنة **1852**م، ثم بدأ توغلهم في باقي مدن الجنوب كعين صالح **1883- 1900**م، ثم كامل التراب الجزائري، ويمكن أن نستخلص من كتاباته النتائج التالية:

- التوسع بأقل التكاليف العسكرية والمادية.
- تحضير الوسائل الملائمة لمواجهة الجزائريين.
- وضع تلك المعرفة في يد الآلة العسكرية.
- القضاء على الإسلام بعد التعرف عليه وعلى معتنقيه عن قرب.
- التفوق الأوروبي وعدم اهتمام العرب بعامل الزمن (دون نسيان أن الحضارة الإسلامية كانت هي أساس تطورهم) أي نظرة استعلاء.
- وصف المسلمين بالاتكالية (مكتوب ربي) والاستهزاء بإيمانهم واعتقادهم بالله.
- نشر التفرقة في بداية كتابه العادات بذكر نوع من التلاسن بين أهل التل والصحراء.

– ضرب عفة المسلمين باتهام نسائهم بالخيانة.

الهوامش:

1- محمد البشير مغلي: مناهج البحث في الإسلاميات لدى المستشرقين وعلماء الغرب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات 1422-2002،ص 41.

2-Daumas(E) : Mœurs et coutumes de l'Algérie, Introduction d'A. Djeghloul, La Bibliothèque arabe Sindbad, Paris, 1988, PP14, 15.

3- هنري تشرشل:حياة الأمير عبد القادر،ترجمة وتقديم وتعليق أبو القاسم سعد الله،عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص158،161.

4- يذكر أندري نوشي أن تقرير ليون روش عن الأسلحة التي تلقتها الجزائر من المغرب هي 160 قنطار من البارود و4500 بندقية وغيرها. أندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984، ص 267.أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرّحالين الألمان 1830-1855، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1989، ص 129. يوسف مناصرية: مهمة ليون روش في الجزائر 1832-1847، المؤسسة للوطنية للكتاب، الجزائر 1990، ص 31.

5- هنري تشرشل:المصدر السابق، ص321.

6- Daumas : op.cit, pp 17,18.

7- شارل روبير أجيرون:تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط2،1982،ص38.

8- Daumas (E) : le Grand désert itinéraire d'une caravane sur Sahara au pays des Négres Royaume de Haoussa, paris 1848, préface, P3.

9- Ibid.

10-كتابات الجنرال مايرMayer والجنرال رينو Renaud1847 Ibid,pp11,12.

11-Ibid, pp6, 7.

12- Ibid, pp 06,30.

13- يذكر رواية عبد المطلب جد الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، الذي افتدى ابنه عبد الله بـــ 10 جمال حتى يجنبه الموت حيث أوصلت عملية ضرب القداح الفدية إلى 10 مرات أي 100 جمل وهي مصدر الدية التي حددت بـــ 100 جمل منذ تلك الآونة. الطبري، تاريخ الأمم و الملوك، ج1، مراجعة وتقديم نواف الجراح، دار صادرن بيروت، ط1، 1424-2003، ص 304-305.
Daumas : le Grand, Op.cit, pp 33,35

14- Daumas : Mœurs, OP. cit PP216, 230.

15- Ibid, pp12, 14.

16- ملاحظة أن هذا النجاح لم يكن وليد الفال بل لحكمة إلهية فالرسول صلى الله عليه وسلم أرسل للناس كافة، أي رسالته عالمية. Ibid, pp12, 14.

17- Daumas: le Grand, Op. cit, P42.

18-Ibid, p 40. Mœurs, Op. cit, P200.

19-Ibid, pp74, 80. L. Colomb : Notice sur les oasis du Sahara, et les Routes qui y conduisent, paris 1860, pp 45,46.

20- Daumas : le Grand, Op. cit, pp72, 80.

21- Daumas: Mœurs, Op, cit, P224.

22- Ibid, p199.

23-Ibid, pp196, 199.

24- Daumas, le Grand, Op. cit, pp61, 62.

25- Ibid, pp20,22.

26- Ibid, pp88, 89.

27- Ibid, pp100,102.

28- Daumas, Mœurs, Op. cit, P200.
29- Ibid, pp265, 272.
30- Ibid, pp115, 215.
31- Ibid, pp115, 215.
32- في جانب آخر يذكر أن المرأة تخون زوجها في حين ان القانون هنا يغرم من تعدى على حرمة جاره. Ibid, p199.
33- Ibid, p198.
34- له كتاب عن الخيول العربية صدر في سنة 1858. Ibid, pp205,215.
35- التسولي: أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد دراسة وتحقيق عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح ، دار الغرب الإسلامي، ط1 ، 1996، ص 142.
36- Daumas: Mœurs, op.cit, p207.
37- Ibid, pp45, 52.
38- Ibid, pp114, 124.
39- Ibid, p124.
40- Ibid, pp197, 198.
41- Ibid, pp114, 124.
42- Ibid, p17.
43- Ibid, 208.
44- Ibid, pp108, 111.
45- Caviaignac : Expédition de Général Cavaignac dans le Sahara Algérien en Avril Et Mai, paris, 1849,p 339.
46- Colomb : notice sur les oasis sur Sahara,p 128.
47- Le Chatelier : la sanglante Epopée des Médaganat pillards et Hors la loi du Sahara, 1860-1885, présentation de Abderrahmane Rebahi, ed grand Alger livres, 2007, p 182.
48- Sabatier (c) : Touat, Sahara et soudan, paris, 1891, p 336.
49- Martin : les oasis sahariennes, paris 1908, p 404 Gautier (E,F) : Sahara Algérien, paris, colin, 1908,p 371.

الاحتلال الفرنسي للأغواط وضواحيها سنة 1852م وجرائمه.

د. بن عتو بلبروات*

تمهيد: لم يحظ تاريخ مدينة الأغواط وأحوازها باهتمام الباحثين الجزائريين، خصوصا في فترة الاحتلال الفرنسي للأرضي الجزائرية بين 1830-1962، رغم توفر الكتابات التاريخية الفرنسية وعلى رأسها كتابات الضباط العسكريين الذين كان لهم دورا فاعلا في أحداث الاحتلال. ومن هذا المنطلق طرحت جملة من التساؤلات التي لم نجد لها إجابة وافية في كتابات مؤرخين جزائريين بارزين، تتمحور حول خلفيات امتناع مدينة الأغواط عن مساندة الأمير عبد القادر ومهادنتها للاستعمار الفرنسي، ولماذا جنى الأغواطيون المأساة سنة 1852، من حصار وتدمير وقتل وتشريد واغتصاب ونهب رغم سياسة الولاء للفرنسيين منذ 1844؟

وعلى هذا الأساس نحاول تسليط الضوء على مقدمات ووقائع الاحتلال الفرنسي للأغواط وضواحيها، والمقاومة التي أبداها الأغواطيون دفاعا عن مدينتهم وعن إخوانهم الثائرين، من قبائل أخرى، رغم مهادنتهم للفرنسيين الذين لم يجدوا بدا سوى الانتقام من سكان الأغواط ومناصري ثورتهم التحريرية، وهم عزل بدون سلاح، لترتكب عندئذ قيادة الجيش الفرنسي "جرائم ضد الإنسانية"، وتبحث بعد ذلك عن مبررات وأعذار لا ترقى إلى مستوى تبرئة الجيش الفرنسي من أعماله القذرة، وهو ما نوضحه فيما يلي:

1-الأغواط وأحوازها ضمن مشاريع فرنسا في الصحراء: كانت الأغواط في فترة الاحتلال الفرنسي والفترة التي سبقتها، مدينة صغيرة، تقع في أقصى الحدود بين التل والصحراء، تبعد عن مدينة الجزائر بـ110 مراحل (300 كيلومتر)، و94 مرحلة عن المدية، و80 مرحلة عن بوغار، كما تعتبر من جهة أخرى همزة وصل بين الجنوب الوهراني والجنوب القسنطيني.

*- أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة الجيلالي اليابس- سيدي بلعباس.

وفيما يتعلق بتصميمها المعماري فهي مدينة محصنة منذ الفترة العثمانية إذ يحميها سور مستطيل الشكل مدعم بثلاثة أبراج مصممة في مواضع مرتفعة، ويعتبر البرج الأوسط هو الأعلى ارتفاعا من البرجين الآخرين. وبفضل موقعها الاستراتيجي وتطور نسيجها الحرفي ونشاطها التجاري، حازت الأغواط لقب عاصمة قصور الصحراء.

وبشأن أحوازها وضواحيها ذكر الجغرافي الأغواطي عبد الدين، أنها تزخر بالفواكه مثل التمور، التين، العنب، السفرجل، الرمان، وفاكهة الكمثرى، مع ازدهار تجاري واهتمام زراعي، حتى أن العقارب والفئران لا تقترب من المدينة. وما نؤكد عليه أن أحواز الأغواط تتمتع تربتها بخصوبة عالية، وهناك العديد من البساتين والجنائن التي تكثر بها الخضر والفواكه.[1]

وانطلاقا من هذه الأهمية الاستراتيجية لمدينة الأغواط، صنفت هذه الأخيرة كمركز أمامي لابد من السيطرة عليه شأنها شأن قصور صحراوية أخرى موازية لها أفقيا باتجاه بسكرة، ويندرج ذلك ضمن مشاريع فرنسا الاستعمارية في أعماق الصحراء الجزائرية والصحراء الكبرى التي تبلورت خلال المرحلة التاريخية الممتدة بين 1850-1950، فقد برمجت مشروعين رئيسيين أثارا الكثير من الضجيج في أجواء الصحراء الهادئة، في ذلك الزمن، وهما مشروع مد السكة الحديدية العابرة للصحراء، للربط بين مستعمراتها في الشمال الإفريقي ومستعمراتها في السودان الغربي. ومشروع البحر الداخلي للصحراء حيث تتواجد الشطوط الواقع سطحها تحت مستوى البحر وهي شطوط جنوب بسكرة وشمال الوادي وشط الجريد التونسي. ناهيك عن طموح فرنسا في التحكم في تجارة القوافل بين الصحراء والشمال.[2] وسخرت سلطات الاحتلال الفرنسي لذلك، شبكة عملاء ومخبرين جزائريين متعاونين معها، أشهرهم كان الشيخ عثمان شيخ توارق غدامس، والشيخ حمزة قائد ورقلة (المتوفي بالجزائر العاصمة سنة 1862)، والشيخ أحمد بن سالم [3] شيخ الأغواط ومجموعة أخرى من أصحاب الزوايا وبعض الطرق الصوفية المنحرفة عن المقاومة.[4]

2-الأغواط: من مناوءة الأمير عبد القادر إلى مهادنة الاحتلال الفرنسي. إذا تمكن الأمير عبد القادر من السيطرة على بلدة أو واحة عين ماضي مهد الطريقة التجانية في جانفي 1839 وطرد عائلة التجاني منها، وهدم أسوارها وأبراجها التي أتعبته [5] ونعتقد أن الغرض من تحويل عين ماضي إلى أطلال هو حتى لا تكون حصنا منيعا لأعدائه في المستقبل باعتبار أن الأمير كان

يدرك تأرجح ميزان القوى العسكري لصالح فرنسا الاستعمارية. وفي المقابل نرى أن الأمير عبد القادر لم ينجح في واحة الأغواط القريبة من عين ماضي بمسافة تقدر بـ 70 كلم رغم محاولاته في عديد المرات، حيث فقد خلالها أحد خلفائه على يد مقاتلين أغواطيين، فتعهد الأمير عبد القادر بمعاقبتهم لما تسنح له الفرصة ويذكر الفرنسيون أنه توعد باقتلاع عيون كل سكان الأغواط الذين يقعون في قبضته.(6) لكن نتساءل عن مدى صحة هذا التوعد خصوصا أنه يعمم بين جميع الأغواطيين.

ويورد المؤرخون الفرنسيون أن أحمد بن سالم، حاكم الأغواط منذ 1828 قد تمكن لمرتين متتاليتين من صد ودفع هجمات جيش الأمير عبد القادر عن الأغواط لكننا لا نعلم زمان هذه الهجمات ونعتقد أنه هاجمها بعد استيلائه على عين ماضي أي في الفترة الواقعة بين 1839 و1844، لأن في هذه السنة (1844) احتمى أحمد بن سالم حاكم الأغواط بفرنسا طالبا من حاكمها العام بالجزائر تفويضه لقب "خليفة الأغواط قائلا له في رسالته ما نصه: " ...إلى يومنا هذا، كل السلاطين المسلمين الذين أسررت لهم خدعوني، فوجدت على ما أعتقد الراحة في عدالة السلطان الفرنسي."(7)

وفي 27 ماي 1844، دخل الجنرال ماري Le Général Marey مدينة الأغواط برفقة جيشه وقام بتنصيب أحمد بن سالم خليفة على الأغواط، وفي سنة 1847 جدد ابن سالم البيعة والخضوع للاحتلال الفرنسي بين يدي الدوق دومال Duc D'Aumale الذي تقلد منصب الحاكم العام بالجزائر بين 11سبتمبر 1847 و03 مارس 1848.(8)

وعليه، نلاحظ أن الفرنسيين منذ ظهورهم في الأغواط سنة 1844، عرفوا هدوءا نسبيا في شمال الصحراء على خط يمتد من بسكرة إلى الساحل، وتركوا جبال أولاد نايل وجبل عمور، بدون مراقبة، وهو الوضع الذي استغله شريف ورقلة محمد بن عبد الله(9) الذي رأى في نفسه الأمير عبد القادر الجديد، حيث تمكن من تعبئة قبائل الصحراء الشمالية وتحديدا قبائل الأربعاء الشراقة الأربعة وقبائل أولاد نايل، ليتمكن بعد محاولتين فاشلتين من فرض سلطته على الأغواط.(10)

3-التحالف الثوري بين ورقلة والأغواط ضد الاحتلال الفرنسي: في سنة 1852 قرر الحاكم العام بالجزائر "راندون Randon" (11) السيطرة على الجنوب الجزائري لتأمين التل وفتح الأبواب لحملات جديدة واستغلالها لتجارة العبيد السود، والعمل على تجذير الاستعمار

الفرنسي وإنهاء معضلة الصحراء، وفي سبيل تحقيق ذلك أصدر قرارا يقضي بتوقيف خليفة الأغواط "أحمد بن سالم"، ويظهر أن سبب هذا التوقيف أو العزل راجع إلى سوء التسيير الذي كرسه بواحة الأغواط واستياء سكانها منه ومن الفرنسيين الذيـن نصبــوه[12] وإلى تورط أخيه يحي بن معمر بن سالم بصفته آغا الأغواط مع شريف ورقلة محمد بن عبد الله الذي يقود الاضطرابات التي ظهرت في الصحراء ضد الاحتلال الفرنسي.[13]، فقد جمع هذا الأخير عددا من الثائرين من قبائل صحراوية عدة، كما أسلفنا. فهاجمت القوات الاستعمارية الفرنسية بالتعاون مع الصبايحية والزواف، الثوار الصحراويون عند مشارف وادي جدي في 12 ماي 1852، ونجحت في تشتيت المشاة والفرسان والجمال.

أدرك جنرالات فرنسا أن الروح الثورية يمكن لها أن تتجدد، فلا بد من مراقبة تحركات القبائل الصحراوية والتحكم فيها، فقرر الحاكم العام راندون، في نهاية سبتمبر 1852، إرسال مجموعتين عسكريتين نحو الجنوب، الأولى بقيادة الجنرال بليسيي **Le Général Pélissier**[14]-وهو القائد العام- والثانية بقيادة الجنرال يوسف **Général Yusuf**[15]، وكانت مهمتهما المعلن عنها هو إنشاء برجي مراقبة، أحدهما في البيوض والآخر يقع في الجلفة بأرض أولاد نايل.[16] أما الجنرال ماكماهون **Mac-Mahon** (1808-1893) فقد سلك طريقه نحو بسكرة لحماية ظهر بليسيي ويوسف من جهة وحماية المقاطعة القسنطينية من جهة أخرى.[17]

وفعلا، لم ييأس محمد بن عبد الله الثائر، فقد خطط لنقل ثورته إلى مدينة الأغواط المحصنة مستغلا الانشقاقات والنزاعات العروشية داخل المجتمع الأغواطي، لكن تحالف الأغواطيين وإفشال محاولة شريف ورقلة التحريضية، جعلت هذا الأخير ينسحب إلى جهة مجهولة وشاع بين الفرنسيين وأعوانهم من الجزائريين أنه سلك طريقا نحو الجنوب الصحراوي.

ونعتقد أن الأغواطيين علموا بمطاردة الجنرال يوسف للثوار فأرادوا إنقاذ مدينتهم من دمار الحرب بين ثوار شريف ورقلة وجيش فرنسا الاستعمارية. لهذا لما دخل الجنرال يوسف مدينة الأغواط، استقبل بالهتاف والترحاب من طرف سكان الأغواط، فأكد الجنرال على ضرورة تلاحم أعراش الأغواط وتذويب الصراعات والنزاعات القائمة، ثم قام بتركيز حكم المدينة وإدارة شؤونها بين يدي ابني خليفة الأغواط السابق "احمد بن سالم" كما نصب ضابطا

من الأهالي كمستشار للإدارة الفرنسية وترك قوة منظمة من سكان الأغواط لدعم أمن المدينة ونعتقد أنها تلعب دور شرطة المدينة.(18)

وفي 17 أكتوبر 1852 عاد الجنرال يوسف إلى مقر قيادته بالجلفة، ووصلته معلومات تفيد أن شريف ورقلة الثائر محمد بن عبد الله لم يتجه نحو الجنوب بل التجأ إلى جبل عمور الواقع غرب مدينة الأغواط بمسافة غير بعيدة، بهدف غزو القبائل المتخاذلة والمتعاونة مع الجيش الفرنسي، لكنه لم يفلح في ذلك، فانسحب نحو الجنوب، وعادت مدينة الأغواط إلى هدوئها واستقرارها لمدة زمنية وجيزة، وقرر عندئذ الجنرال يوسف مغادرة حصنه بالجلفة والتحرك في أثر محمد بن عبد الله، حتى يقطع الطريق بينه وبين الأغواط. وقد نجحت حملة الجنرال يوسف في جنوب الجزائر، فبعد مسيرة دامت 24 ساعة، ألقى الجنرال المذكور القبض على أنصار شريف ورقلة الثائر وقد حطوا رحالهم بوادي ريغ، فقتل منهم 200 رجل ونهب 2000 جمل و20000 رأس غنم، وكان ذلك في 17 نوفمبر 1852.

ورغم هذه الهزيمة التي ألحقت بالثوار فإن محمدا بن عبد الله لم يعلن استسلامه للفرنسيين المحتلين، فقرر معاودة الكرة على الأغواط بكامل جيشه، فلما دخلها بدأ يحض سكانها على الجهاد ونصرته ضد أعداء الإسلام، ويظهر أن دعواته لم تؤت أكلها، فبمجرد قدوم الجنرال يوسف إلى الأغواط للقبض على محمد بن عبد الله، انقلب سكانها على شريف ورقلة واستقبلوا للمرة الثانية، الوحدات العسكرية الفرنسية وقائدهم يوسف بكل ترحيب.

وقع القتال بين بين الثوار والعساكر الفرنسيون الذين تمكنوا من حسم المعركة خارج أسوار مدينة الأغواط، وقد خسر محمد بن عبد الله 200 من رجاله، واضطر رفقة مقاتليه إلى التحصن بمدينة الأغواط، وقد استغرب الفرنسيون عن مغزى الترحيب والاحتضان الذي لقيه ثوار شريف ورقلة من قبل سكان الأغواط وهم الذين انقلبوا عليه مرتين متتاليتين مفضلين الانحياز إلى الصف الفرنسي.

علم الجنرال يوسف بعواقب هذا التحالف الورقلي-الأغواطي وتخوف من نتائج المقاومة العنيدة التي ستكلفه عددا كبيرا من المقاتلين، فقرر دعوة الجنرال بليسيي لمساعدته، ومكث ينتظر على بعد 1.800 متر من سور المدينة يراقب الوضع ويمنع أية تعزيزات للأغواط.(19)

4- الحصار والحرب على الأغواط (ديسمبر 1852): استجاب الجنرال بليسيي لطلب المساعدة من لدن الجنرال يوسف حيث وصل الأغواط يوم 02 ديسمبر 1852، وكانت قواته

تتكون من ثمانية كتائب للمشاة وثمانية فرق من الفرسان وأربعة مدافع خاصة بالجبال وأربعة أخرى خاصة بالهضاب، ثم جمع الجنرال بليسيي مجموعتين عسكريتين إضافيتين من بوغار ومن بوسعادة، تتكون كل واحدة من أربعة كتائب مجهزة بالمدافع ولوازم الحصار[20].

وفي 04 ديسمبر 1852 كان الجيش الفرنسي مستعدا للهجوم على المدينة واختراق أسوارها، وقد تمكنت فرق الخيالة في صبيحة يوم 04 ديسمبر من إخلاء ضواحي المخيم العسكري، لتركيز المجهود الحربي على الأسوار التي تتحكم فيها ثلاثة أبراج، فنصبت بطارية مدفعية لقصف الأبراج والسور معا. وفي انتظار إشارة انطلاق الهجوم، أصيب الجنرال بوسكارن Bouscarren برصاصة في ركبته وهو يعاين المدفعية وكان جرحه خطيرا وبعد أيام قلائل توفي وكان لذلك دورا في الانتقام الذي أبداه العساكر الفرنسيون تجاه الثائرون وهم عزل.

فتحت البطارية نيرانها على الساعة السابعة صباحا، وكان إطلاق النار مركزا على البرج المركزي باعتباره الأعلى من البرجين الآخرين، ولما تم للفرنسين إخراج الثوار من البرج المركزي تم نقل القصف المدفعي نحو البرج الواقع على اليمين، لينتقل الضرب الناري نحو جدار السور الرابط بين البرجين المذكورين بهدف شق ممر للجنود الفرنسيين والقومية المحاصرين للمدينة.

وفي الساعة العاشرة صباحا كانت الثغرة جاهزة رغم جهود المقاومين لترميمها، ولما عجزوا عن ذلك خصصت فرقة من الثوار للدفاع عن الثغرة، فهاجمتهم مجموعة عسكرية من الزواف وخمسون مقاتلا من المشاة، ثم نزلت إلى المدينة دون أن تعترضها مقاومة إلى أن وصلت قصبة الأغواط حيث منزل الخليفة أو حاكم المدينة، فرفع على سقفه العلم الفرنسي. ولما تعالت أصوات الزواف[21] بالنصر، كان لزاما على الجنرال يوسف دخول المدينة بسلام، فنصب أولا السلالم وتم تجاوز الأسوار وفتحت الأبواب وتقدم العساكر إلى وسط المدينة، وفي غضون 45 دقيقة بلغ الجنرال يوسف منزل الخليفة وحوله إلى مقر للقيادة العسكرية الفرنسية بالأغواط[22].

5-نتائج الحرب:

أ- الخسائر من كلا الطرفين:

- بالنسبة للطرف الفرنسي: ذكرت الكتابات التاريخية الفرنسية أن حرب الأغواط كلفت الجيش الفرنسي 186 رجلا بين قتيل وجريح، وعلى رأسهم الجنرال بوسكارن الذي سبق ذكره، ونقيب الزواف "مراد".

بالنسبة للطرف الجزائري: في هذا الصدد نجد الروايات تختلف، حول طريقة معاملة الجيش الفرنسي للأغواطيين الذين احتضنوا الثورة، فبعضهم يتحاشى الحديث عن موضوع مأساة الأغواطيين، والبعض الآخر يتناول المأساة بشكل عام ويبرئ أعمال القتل التي ارتكبها الجيش الفرنسي بحق الأغواطيين، وصنف ثالث يفضح جرائم فرنسا الجماعية وينقل شهادات لشهود عيان ويقدم بعض التفاصيل، فمثلا بالنسبة للصنف الأول، نجد المؤرخ العسكري بيار مونتانيان **Pierre Montagnon** هو من يمثله حيث تكلم عن حرب الأغواط ولم يفرد للجريمة سوى جملة واحدة وهي أن الجيش الفرنسي قتل قسما من الأغواطيين وقسم آخر لقي معاملة حيوانية.[23] وبالتالي هو يلمح إلى المأساة الأغواطية لكنه لا يقدم تفاصيل .

أما الصنف الثاني ويمثله ليون جاليبار **Léon Galibert** فقد التف حول الجريمة وذكر أن الأغواط خسرت أكثر من 700 رجل، وأن الذين قتلوا هم الذين حملوا السلاح ضد الجيش الفرنسي، وأن النساء والأطفال تم الإشفاق عليهم، وقدم على الجنرال بليسيي أكثر من 600 رجل طالبين عفوه، ولم يبين الكاتب المذكور، مصيرهم، هل كان الأسر أم العفو أم القتل؟ ثم قال أن عددا قليلا من الثائرين نجح في الهروب من الواحة واختراق صفوف الفرسان ومن بينهم محمد بن عبد الله شريف ورقلة وقائد الثورة الذي فر إلى الصحراء متأثرا بجراحه[24].

وأخيرا يقدم الصنف الثالث الممثل في المؤرخ شارل أندري جوليان بعض الموضوعية ويصف الجريمة التي اقترفها الجيش الأغواطي بترخيص من قيادته (الحاكم العام راندون، والجنرال بليسيي، والجنرال يوسف) ويذكر أن الفرق العسكرية الفرنسية قتلت كل الثائرين الذين لم يتمكنوا من الفرار والالتحاق بشريف ورقلة محمد بن عبد الله، ويستطرد قائلا أن هؤلاء يبررون أعمال التقتيل بأنها ضرورة فرضتها حرب الطرقات أو الشوارع داخل مدينة الأغواط، لكن أحد العناصر الفرنسية الحاضرة بعين المكان وقتذاك، كتب رسالة لبربروجر **Berbrugger**[25] يذكر له فيها أن المدينة تم احتلالها بسهولة، وأن الخسائر الفرنسية من قتلى وجرحى كانت شبه منعدمة مقارنة بخسائر الثائرين. ولمدة ثلاثة أيام انشغل العساكر بحرق الجثث أو جرها إلى الآبار وحتى الحيوانات لم تسلم من آلة القتل الفرنسية حيث تم خلط جثث

الثوار بجثث الجمال والخيول والحمير ورميت مجتمعة في الحواسي، وبعد شهر واحد بدأت النسور والغربان تحوم فوق ركام الجثث. وأضاف مستشار الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث أنه في الأيام الثمانية الأولى من احتلال الأغواط كان الجيش الفرنسي يقوم بتنفيذ حكم الإعدام بدون محاكمة بحق 12 إلى 15 شخص في اليوم من الثوار المستسلمين، وأن سيوف فرق الصبايحية فعلت فعلتها ويقصد هنا أنها حفيت.

وبعد ستة أشهر من هذه المجزرة غير البطولية حسب تعبير جوليان الفرنسي، ورد من أحد الضباط بالأغواط أن العساكر الفرنسيين قتلوا فتاتين من أجل سرقة مجوهراتهما، وهذا ينافي ما ذكر أن الجيش الفرنسي قد التزم باحترام النساء. وذكر الضابط الشاهد على الجريمة أن طيور الحمام هجرت المدينة، ثم اختتم شهادته بأن سكان الأغواط مسالمين وليسوا من الأقوام المتعصبة للعنف[26]، وكأن الشاهد يتساءل ضمنيا، لماذا أجرم الفرنسيون بحق الأغواطيين المسالمين؟

ب-ملاحقة الجيش الفرنسي للثائرين وتثبيت المراكز العسكرية: علم الجنرال بليسيي بعد مساءلة الثوار المستسلمين أن قائدهم محمد بن عبد الله يعاني من جروح وقد فر إلى الصحراء مع عدد من مقاتليه، ليؤكد له بعد ذلك فرسان الزواف أنهم علموا بتحركات عسكرية في جنوب شرق واحة بني ميزاب بين قرارة وبريان في الجنوب الوهراني، على بعد 200 كيلومتر من الأغواط، فأمر الجنرال بليسيي- وحتى لا تصل العدوى إلى الأغواط مرة ثانية- آغا أولاد سيدي الشيخ الشراقة المسمى "حمزة" لقيادة القومية العرب لجهة الغرب، ومطاردة القبائل الموالية لشريف ورقلة محمد بن عبد الله[27].

توغلت القوات الفرنسية في الصحراء لمدة خمسة أيام بين المنيعة وواد زرقو، وفي اليوم السادس وجدوا دواوير الثائرين، وهي دواوير الأربعاء وأولاد نايل وعدد من الموالين لشريف ورقلة الهاربين من الأغواط. فهاجمهم الزواف وقتلوا منهم العشرات وشردوا الباقي ونهبوا 1.100 جمل و5.000 رأس من الأغنام، والخيم، والزرابي والمؤونة ولوازم مختلفة، وكان القصد من وراء ذلك زرع الرعب في المناطق الصحراوية وإثبات هيبة الجيش الفرنسي والزواف العرب والقضاء النهائي على الروح الثورية لشريف ورقلة وأنصاره.[28]

ويذكر الكاتب العسكري مونتنيان أن الآغا حمزة، تمكن من كسر شوكة محمد بن عبد الله الورقلي، في منطقة تدعى النقوسة، أو نقاوس (24 كيلومتر شمال ورقلة) ودخل واحة

ورقلة في نوفمبر 1853 وكافأه الحاكم العام راندون بأن عينه خليفة للمنطقة الممتدة من ورقلة إلى جيري فيل Géry ville وهي مدينة البيض لاحقا.(29)

أما الثائر محمد بن عبد الله فقد فر إلى تخوم الجريد التونسي ليظهر من جديد في توقرت سنة 1854، بتأييد من سليمان بن جلاب الذي كان قد عزله الفرنسيون وعوضوه بابن عمه عبد القادر بن جلاب، وصار محمد بن عبد الله سيد الواحة بعد إقصائه لبني جلاب الذين أبدوا ولاء الطاعة والخنوع للفرنسيين منذ 1844.

وأمام هذا التطور الجديد لمحمد بن عبد الله نادى راندون 10.000 مقاتل وقومية العقيد مارنيي Marnier المكونة من 1.350 فارس و400 من المشاة العرب وسحقوا قوات محمد بن عبد الله الورقلي في منطقة مقارين التي تبعد عن واحة توقرت بـــ 08 كيلومترات يوم 29 نوفمبر 1854. ومن ثمة تمكنت قوات العميد دي فو Desvaux التي لم تشارك في العملية من دخول توقرت يوم 28 ديسمبر 1854 بعد سيطرتها على واحات وادي ريغ وواد سوف وقد جعل من وادي ريغ مركزا عسكريا رئيسيا ليتم تطويق النزاعات الصحراوية القادمة من الجهة التونسية.(30)

أما الجهة المغربية فاعتبرها القادة العسكريون الفرنسيون مصدر قلق، ولتأمينها يتوجب على قوات باريل Barail غزو الميزاب مجددا انطلاقا من الأغواط وفرض على واحاتها السبع دفع الضريبة السنوية للدولة الفرنسية كعربون طاعة وولاء، وهو الأمر الذي قبلت به واحات ميزاب بشكل نهائي سنة 1882، وفي السنة نفسها تم احتلال مدينة غرداية.(31)

وهكذا نلاحظ أن الحاكم العام راندون وبعدما حيرته فكرة الاختيار بين سحق الواحات الثائرة مثل واحة الزعاطشة سنة 1849 أو احتلالها وتثبيت مراكز عسكرية بها، توصل إلى اعتماد الاختيار الثاني ولهذا نلاحظه يؤسس لمراكز عسكرية في الأغواط وتوقرت وغرداية ووادي ريغ وسوف وواحات ميزاب السبعة لتكون قواعد خلفية للتوسع نحو أعماق الصحراء الجزائرية وربطها بالصحراء الكبرى حيث النفوذ الفرنسي، وفي الوقت ذات تكون قواعد أمامية لتأمين الأقاليم التلية وصد الأخطار القادمة من الجنوب.

وبالنسبة للثائر محمد بن عبد الله شريف ورقلة فنلاحظ أن مسيرة كفاحه ضد الاحتلال الفرنسي لم تتوقف حيث انسحب إلى تونس مجددا ومكث بها إلى سنة 1858 حيث ظهر بجيشه في توات والأغواط أملا في استعادتهما واهتم هذه المرة بأمره الباشاغا بوبكر ولد حمزة ولد

سيدي الشيخ وأخذ يطارده حتى حاصره في العرق الغربي واعتقله أواخر 1861 وسلمه إلى الفرنسيين الذين نفوه إلى فرنسا وفرضوا عليه إقامة جبرية في سجن عسكري بساحة دو بريقو **De Perigot**

ولا ندري متى أطلق سراحه، لأنه ظهر من جديد في ثورة أولاد سيدي الشيخ عام 1864، لينسحب إلى تونس لعدة سنوات أخرى ويظهر مرة أخرى سنة 1871 ويربط صلاته بابن ناصر بن شهرة في تقرت وببوشة في ورقلة، وبأولاد خليفة الثائرين ومحي الدين بن الأمير عبد القادر ليتزعم الثورة في تبسة، ولما كان يركز على غزو القبائل الجزائرية غير المتعاونة مع ثورته بدأ تأثيره يتلاشى تدريجيا إلى أن تراجع إلى منطقة الكاف التونسية، فاعتقله الباي وسجنه سنة 1876 بعد تورطه في قتل حاكم سوف وهو من الصبايحية والأعوان للفرنسيين، وبعد التحقيقات رفعت عليه الإقامة الجبرية ليهاجر إلى ليبيا غير بعيد عن طرابلس عقب فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، ليعود مجددا إلى الجنوب التونسي إلى أن يتوفى سنة 1895.[32]

خاتمة: علينا التنبيه إلى أن الحاكم راندون قد سعى إلى تغطية أو تبرير جرائمه بحق سكان الأغواط المسالمين، وهي جرائم تسيئ إلى سمعة فرنسا، كدولة متحضرة، فأمر بتأسيس الجمعية التاريخية الجزائرية سنة 1856، يرأسها أدريان بربروجر **Adrien Berbrugger** والتي اتخذت منبرا إعلاميا حمل اسم المجلة الإفريقية **La Revue Africaine**

والملفت للانتباه أن من بين كل المخطوطات العربية التي جمعتها الجمعية التاريخية، وقع الاختيار على كتاب أحمد بن هطال التلمساني –الذي قيد غزوة الباي محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي سنة 1785 وكيف تعامل مع قبائلها سواء العاصية أو الطائعة، ومن بين القبائل العاصية قبائل الأغواط– موضوعا للترجمة والتعليق والنشر بالمجلة الافريقية، وكان ذلك عبر العدد الأول سنة 1856 والعدد الثاني سنة 1857، وتم تكليف جورجيوس **Gorguos** بترجمة الرحلة من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية مع التعليق، وأحيانا تتدخل هيئة تحرير المجلة الإفريقية بإضافة بعض التعاليق التي أغفلها جورجيوس. كل ذلك بهدف إعلام رواد الحضارة والحرية أن ما فعله راندون الفرنسي المسيحي البروتستانتي، من غزو لقبائل الصحراء والسيطرة على الأغواط سنة 1852م، وما نتج عنه من قتل وحرق وتشريد، قد فعله قبله الباي محمد الكبير العثماني المسلم، لأن كلاهما واجها كرجال دولة، عصيانا وتمردا من لدن سكان

الأغواط، مما يعني، لدى المستشرقين، أن القمع والفتك عمل مشروع من أجل أمن الدولة وحياتها.

الهوامش:

(1) Galibert, Léon. L'Algérie Ancienne et Moderne, depuis les premiers établissements des carthaginois jusqu'à l'expédition du général Randon en 1853. Furne et Cle, librairies-Editeurs, 1861. P : 613.

(2) دواني، محمد الطاهر. " المشاريع الاستعمارية في الصحراء والمقاومة الوطنية –حملة فلاترز 1880-" مجلة الباحث، العدد 04، المطبعة المركزية للجيش، نوفمبر 1986، ص ص : 74، 76.

(3) نصادف شخصية أخرى بهذا الاسم " أحمد بن سالم" ضمن قائمة أبطال المقاومة تحت لواء الأمير عبد القادر، حيث ينحدر من أسرة مرابطية من منطقة القبايل، اشتهر بعلمه وتقواه، وعينه الأمير عبد القادر خليفة على تلك المنطقة سنة 1837، وظل يحارب تحت إمرته مدة عشر سنوات، وفي 1847 حضر إلى سور الغزلان وسلم نفسه للفرنسيين فأرسل إلى دمشق وهناك توفي سنة 1858. عن أديب حرب. التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج2،دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص 21.الهامش 1.

(4) المرجع نفسه، ص: 78.

(5) حرب، أديب. التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808-1847. دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط02، 2004، ص 32.

(6) Galibert, Léon. Op, cit. p : 613.
(7) Idem.
(8) Ibid, pp : 613-614.

(9) هناك شخصيتين ثائرتين بنفس الاسم " محمد بن عبد الله" أحدهما يلقب بـ" بومعزة" وهو ليس موضوع دراستنا، والثاني الذي يعنينا يلقب بشريف ورقلة، وأصله غير متفق عليه فمنهم من يقول أنه ينحدر من قبيلة جزائرية بالغرب الجزائري ومنهم من يرى أنه من أصل تونسي، وكل ما في الأمر أنه وقف إلى جانب الاحتلال الفرنسي في محاربة الأمير عبد القادر، وبعد أن عينه الجنرال بيجو **Bugeaud** خليفة على تلمسان، بدأ يضايقه إذ راودته شكوكا في إخلاصه للمشروع الاستعماري الفرنسي ولسياسته القائمة على الإبادة والأرض المحروقة، فانقلب محمد بن عبد الله على الفرنسيين وخاض مسيرة ثورية امتدت من 1842 إلى 1895 تتخللها فترات هدوء واسترجاع الأنفاس وسنوات سجن وأسفار...

(10) Montagnon, pierre. La Conquête de l'Algérie 1830-1871. Editions pygmalion Gérard watelet, Paris, 1986. P : 387.

(11)ولد جان جاك لويس قيصر ألكسندر راندون **Jean Jacques louis césar Alexandre Randon** في الجيش الفرنسي سنة 1812 عن عمر يناهز 17 سنة وارتقى إلى رتبة قبطان سنة 1814 واتهم بموالاته لنابليون بونابرت، وفي سنة 1838 بدأ مسيرته المهنية بوهران برتبة عميد، ثم انتقل إلى عنابة برتبة ماريشال تخييم سنة 1841، ولواء سنة 1847 . وفي سنة 1848 أشرف بباريس على إدارة الشؤون الجزائرية بوزارة الحربية ثم اختير وزيرا للحربية في جانفي 1851.ولما وقع الانقلاب على النظام الجمهوري بقيادة نابليون الثالث في 02 ديسمبر 1851، كان راندون من مؤيديه، وبالتالي حظي بمنصب الحاكم العام للجزائر –الذي كان يشغله بليسي بالنيابة– لمدة ست سنوات ونصف من ديسمبر1851 إلى جوان 1858 ليرتقي للمرة الثانية إلى وزير الحربية بين 1860-1867، وتوفي سنة 1871 بجنيف السويسرية.

يتمذهب راندون بالبروستانتية ويتعلق بالتقاليد الاستعمارية ولا يؤمن بالنظريات الجديدة، حريص على التفاصيل وعزم على استكمال الاحتلال الفرنسي لمناطق الجزائر، ويقتدي كثيرا بالماريشال بيجو، وبالتالي لا نستغرب ما حدث للأغواط.

(12) Julien, Charles André. Histoire de l'Algérie contemporaine –la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871- Presse Universitaires de France, Paris, 1964, p : 391.

(13) بوعزيز يحي. ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. الجزء الأول (ثورات القرن التاسع عشر)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009. ص 159 .

(14) عاش الجنرال بليسيي Pélissier بين 1794-1864، يحمل فكرا تسلطيا شبيها براندون وبيجو، اقترف جرائم فظيعة في الأغواط، وشغل منصب الحاكم العام للجزائر مرتين الأولى بالنيابة بين 1849-1851، والثانية بين 1858-1864.

(15) عاش الجنرال يوسف بين 1808-1866، أتقن اللغة العربية وهو بالجزائر، وقلد الجزائريين في هندامهم وحركاتهم وصار يفقه أفكار واحتياجات سكان الجزائر، وارتكب جرائم في حق الجزائريين مثلما حدث في الأغواط وجرجرة وهو الذي رفض الأمان الذي تقدمت به قبيلة سنة 1857 حتى يسجل لنفسه إنجازا كارثيا مثل سابقيه من الجنرالات.

(16) Galibert, Léon. Op, cit. p : 611-612.

(17) Montagnon, pierre.Op, Cit. P : 387.

(18) Galibert, Léon. Op, cit., p : 612

(19) Ibid, p : 613

(20) Ibid, p : 614

(21) الزواف: مصطلح يميز فترة الاحتلال الفرنسي بالجزائر، وهي مجموعات عسكرية تشكلت في بادئ أمرها من قبيلة الزواوة، ثم انضمت إليها فيما بعد من العرب والزنوج، وشبهها سانت آرنو Saint Arnaud بالحرس الامبراطوري في افريقيا، وعلى أية حال قدمت فرق الزواف خدمات جليلة للفرنسيين في قهر الجزائريين وتثبيت أركان الاستعمار.

(22) Galibert, Léon. Op, cit, p : 615.

(23) Montagnon, pierre. Op, cit, P : 388.

(24) Galibert, léon. Op, cit, P 615.

(25) أدريان بربرجر Adrien Berbrugger : هو مدير الجمعية التاريخية الجزائرية التي تأسست سنة 1856 بأمر من الحاكم العام راندون، وقد اهتم بجمع ودراسة الوثائق والمخطوطات الجزائرية في سبيل خدمة النظام الاستعماري الفرنسي.

(26) Julien, charles André, Op, Cit, PP :391-392.

(27) Galibert, léon.op, cit,P 615.

(28) Ibid, P 616.

(29) Montagnon, pierre. Op, cit, P : 388. Et Julien, ch. A. op, cit, p : 392.

(30) Julien Ch. A. op, cit, p : 392.

(31) Montagnon, pierre. Op, cit, P :388.

(32) بوعزيز يحي. ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين . الجزء الأول(ثورات القرن التاسع عشر). دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009. ص ص: 162-167.

محرقة غار الفراشيح بأولاد رياح من خلال المصادر الفرنسية.

د. بليل محمد*

تمهيد: لقد احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، بعد معركة غير متكافئة بين القوات الفرنسية، وقوات الداي، التي استسلمت بسهولة للأمر الواقع في 5 جويلية؛ بعد توقيعها لاتفاقية غالب على مغلوب، ولم تحترم فرنسا مضمونها، فعمدت إلى احتلال المناطق الساحلية من قبل قادها العسكريين، ديبومونت ثم كلوزيل فييجو، هذا الأخير الذي عين العديد من القادة العسكريين في الجهة الغربية للبلاد أو ما يعرف بالقطاع الوهراني أمثال ديمشيل ولاموريسار ولاباسي وبيلسي وبوسكي وغيرهم.

ولقد ترددت فرنسا كثيرا في احتلال بقية مناطق الجزائر من 1830 الى غاية 1934، حيث عرفت هذه المرحلة بعدم الاستقرار وانعدام وجود صيغ للبقاء في الجزائر(1)، وفي هذه الفترة ظهر في المنطقة الغربية بمعسكر الأمير عبد القادر، الذي تولى قيادة المقاومة الشعبية في أجزاء عديدة من الجزائر، حيث قاوم الاحتلال الفرنسي بدون وحدة وطنيه ولكن بقيادة موحدة في الغرب والوسط والجنوب(2)، رغم قلة إمكانياته إذا ما قورنت مع قوات الاحتلال.

لكن المعمرين من القادة العسكريين ضغطوا على القيادة السياسية بباريس على مواصلة الغزو وعدم الاكتفاء بالمناطق الساحلية، بل توسيع عمليات الغزو الاستعماري إلى بقية المناطق الأخرى من الجزائر بهدف تامين المناطق التي تم احتلالها، وتحالف هؤلاء العسكريين مع أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب النظريات الاستعمارية بانتهاج سياسة الاستيطان؛ واستقر رأي الحكومة الفرنسية على البقاء في الجزائر، حيث أصدر جهازها التشريعي عدة تشريعات لصالح البقاء في الجزائر من خلال أمرية 1834م التي اعتبرت فيها الجزائر مستعمرة فرنسية (3).

في هذه الظروف واصلت آلة الحرب الفرنسية مواجهة مقاومات الجزائريين المختلفة وانتهجت أساليب قمعية ضد السكان الرافضين لسيطرتها في مناطق العاصمة والبليدة والتطري

*-أستاذ محاضر ب في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم العلوم الإنسانية- جامعة تيارت.

وبلاد القبائل، واستطاعت بسهولة احتلال المناطق الساحلية من عنابة شرقا إلى مستغانم ووهران غربا بتآمر من بعض البايات السابقين للسلطة التركية بالجزائر التي فقدت سيطرتها على الجزائر، ولم تحاول جاهدة مساعدة بعض القادة البارزين الرافضين للسيطرة الاستعمارية أمثال الحاج احمد باي الذي لم يستسلم للفرنسيين رغم سقوط مدينة قسنطينة في أيدي القوات الفرنسية سنة 1837(4). ولهذه الغاية سوف نتعرض في هذا الموضوع إلى التوسع الاستعماري بمنطقة الظهرة بالمنطقة الشرقية من دائرة مستغانم التابعة لمقاطعة وهران سابقا وولاية مستغانم حاليا وجرائم الجيش الفرنسي بهذه المنطقة والدروس والعبر المستخلصة من السياسة القمعية الفرنسية المسلطة على الجزائريين الرافضين للسيطرة الاستعمارية وسوف نعالج هذا الموضوع وفق العناصر الآتية:

1- التوسع الاستعماري الفرنسي في منطقة الظهرة

2- مقاومة الجزائريين للغزو الاستعماري في هذه المنطقة

3- محرقة غار الفراشيح والنتائج المترتبة عنها:

*حصيلة ثقيلة.

*أصداء هذه المحرقة على الصعيدين الخارجي والداخلي.

4- تأملات حول جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

5 – التوسع الاستعماري الفرنسي في منطقة الظهرة.

حسب الوثائق المخزنة بالمصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي بأرشيف وزارة الدفاع الفرنسية بفنسان الخاصة بأخبار والتقارير اليومية للعمليات العسكرية للجيش الافريقي بمنطقة مستغانم ومناطقها الشرقية بالظهرة وأيضا مناطق الونشريس وأورنيوفيل (الشلف حاليا)(5)، نجدها تبين لنا أخبار كتائب وفيالق الجيش الفرنسي التي تقوم بتتبع قادة المقاومة بالغرب الوهراني، خاصة الأمير عبد القادر وخلفائه بمعسكر والونشريس والظهرة في عهد الجنرال بيجو، مقدمة لنا أخبار دقيقة عن المناطق المستهدفة الواقعة بين منطقة "مينا" والشلف وشرشال والظهرة الواقعة في تراب دائرة مستغانم، هذه الأخيرة سبق أن سقطت بيد القوات الفرنسية بتاريخ 28 جويلية1833 من قبل دي ميشيل الذي وضع حمية عسكرية بها والتوسع نحو شرق المنطقة محاولا ضرب خلفاء الأمير عبد القادر(6) ـــ

وحسب هذه المصادر فإن المنطقة التي تمتد من قبائل بني زروال إلى منطقة الونشريس كانت بيد خلفاء الأمير عبد القادر، مما جعل القادة الفرنسيين بقيادة بيجو يتحركون للقضاء على هذه القبائل وإجبارها للخضوع للسيطرة الفرنسية.

ولهذا الغرض كلف الجنرال "لامورسيار قائد المنطقة الغربية بتحريك كتائبه المشكلة من الجنود والضباط والخيول والبغال نحو هذه المناطق، وتصف لنا الإخبارية الحالة النفسية لهذا الجيش بمقاطعة مستغانم من تاريخ 01 جوان إلى غاية 14 جوان 1845 بمركز الكراميس، حيث كانت تحت قيادة أحد القادة العسكريين الجنرال "بورجولي Bourjoly، حيث نزل عند أولاد بوسليمان بوادي "بزغري"؛ وتمثلت مهمته في نزع سلاح قبائل الكراشيش الشراقة ولغرابة[7]، وكان يساعده العقيد يوسف الذي كلفه كلوزيل الحاكم العام سابقا بمهام عسكرية ومنحه المواطنة الفرنسية وارتقى تدريجيا إلى مراتب عليا في الجيش الإفريقي، رغم اعتراض مجلس النواب الفرنسي على ذلك [8].

وكانت هذه الاحداث مقرونة بما يقوم به المارشال بيجو، الذي أصبح حاكما عاما عند عودته للجزائر للمرة الثانية وكلف بالقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر وكل أشكال التمرد بمنطقة القطاع الوهراني، وذلك بهدف إتمام الغزو الكامل للجزائر وإحلال السلام حسب وجهة نظره من أجل تدعيم الاحتلال بواسطة المعمرين وتحويل جنوده إلى مزارعين، حسب ما ذكر ذلك أمام البرلمان الفرنسي سنة 1840 بأن الاستيطان هو الضمان الوحيد للاحتلال ويخلص الجيش من الأعباء الثقيلة، وقال أيضا في جلسة أخرى لبرلمان بلاده في شهر يناير1845:"إذا أردتم التخفيض من عدد الجيش، فعليكم إيجاد قوة دعم دائمة إلى جانب الممتلكات المسيطر عليها ..." [10].

يجعلنا ذلك نعتقد أن الحاكم العام الجديد كان يحلم إلى تحويل الجزائر إلى مستوطنة فرنسية مفضلة، مركزا مشاريعه على الاستيطان الفلاحي باعتباره مزارعا سابقا، وأراد تطبيق ذلك على جنوده مستلهما أفكاره من الماضي التاريخي لشمال إفريقيا في العهد الروماني الذي استوطن هذه الأرض بواسطة جنوده القدماء[11].

ومن هذا المنطلق فالعمليات العسكرية التي كان يقودها هذا العسكري السفاح، اتسمت بالبربرية وسفك الدماء وإبادة المجموعة السكانية بكاملها وحرق بيوتها ومحاصيلها الزراعية وألزم قادته العسكريين الأخريين باقتدائه وحرق جميع القبائل التي تثور في وجه فرنسا.

هذه التصرفات البربرية في حق الجزائريين،كانت مناطق الظهرة في شرق مستغانم مسرحا لها، بحجة القضاء على تمرد سكان هذه الجهة على السيادة الفرنسية ووقوفها إلى جانب مقاومة الشريف بومعزة، أحد أبطال المقاومة الجزائرية الذي وقف إلى جانب الأمير عبد القادر.

2- مقاومة الجزائريين للغزو الاستعماري بالمنطقة: يتناول مصدر حوليات الجزائر للمؤرخ بليسيي(12) المعاصر للأحداث الجارية في الجزائر على إثر الاحتلال الفرنسي للجزائر متتبعا إياها من خلال شهادات الجنود وضباط الحملات الفرنسية والأرشيف الحربي للجيش الفرنسي، موضحا حيثيات الغزو الفرنسي ومقاومة السكان الجزائريين له، معتبرا أن بقاء سكان الظهرة مواليين للأمير عبد القادر هو الذي جلب لهم انتقام بيجو وقادته العسكريين الذين حاولوا استخدام جميع الوسائل لإخضاع هذه المنطقة للسيادة الفرنسية.

وتبدأ هذه المعاناة بتجدد المقاومة بمنطقة الظهرة من أرنيوفيل (الشلف)إلى مستغانم بقيادة أحد المرابطين الشريف محمد ابن عبد الله الملقب بأبو معزة، وبسبب الحشود الفرنسية المتمركزة في المنطقة بقيادة "سانت أرنو"لجأ بومعزة نحو الونشريس من أجل حث القبائل على الجهاد ومقاومة المسحيين حسب ما جاء في تقارير للجيش الفرنسي، وقامت المجلة الإفريقية بإصدار دراسة مطولة حول الموضوع مستندة إلى مصادر الأرشيف التاريخي لوزارة الدفاع الفرنسية(13).

وينتمي الشريف بومعزة إلى إحدى الطرق الصوفية المعروفة بالدرقاوية المنتسبة لمولاي الطيب الذي كان من مهامه إيقاظ الهمم لمحاربة الكفار، وهي في نظر المصادر الفرنسية المختلفة حركات دينية متشددة ومتعصبة أثرت على سكان منطقة الظهرة وكانت تحثهم على الجهاد(14) وكانت متمركزة بمنطقة بني زروال بالمغرب الأقصى، وسبق أن رحل أفراد من هذه القبيلة إلى شرق مستغانم والمعروفة ببني زروال شرق مدينة سدي علي حاليا، فانضمت هذه القبيلة إليه، إضافة إلى جمهور الإخوان المريدين لهذه الطريقة (15) وحسب نفس المصدر فإن بومعزة كان يمكث عند أولاد يونس بمنطقة الظهرة وأعلن الجهاد ضد الفرنسيين وأنه مولاي الساعة والمهدي المنتظر، فقام بعمليات حربية ضد خصوم المقاومة والموالون للجيش الفرنسي بتصفيته للحاج صادوق قايد مديونة وبلقاسم شيخ قبيلة صبيحية، وقام بتجميع عدد غفير من الرجال ما بين 500 إلى 600 فرد وهاجم مدينة الشلف فاصطدم بالعقيد "سانت أرنو" بعين "مران" الواقعة بالظهرة غرب الشلف يوم 14 أفريل 1845، وحسب حوليات "بليسيي"16 فإن بومعزة

انهزم ولجأ إلى عمق جبال هذه المنطقة مختفيا عن أنظار القائد الفرنسي الذي كان يتتبعه، وفي نفس الوقت حاولت القيادة العسكرية الفرنسية القضاء على هذه الثورة في المهد فدعمت قوافلها العسكرية بكتائب للجنرال بورجولي السابق ذكره الأتي من مستغانم وكذلك الكوموندار (الرائد)كان روبارت Canrobert وارتكب الجيش الفرنسي في طريقه إلى معاقل المقاومة جرائم حرب في حق القبائل مثل قتله ل15 فرد من إحدى القبائل رميا بالرصاص (17).

وثارت من جديد بعض قبائل المنطقة على الفرنسيين أمثال أولاد يونس وبني هني وعابد وبني هيجة وانظمت إلى المقاومة وانقضت على قوافل الفرنسيين، فلم يتمكن الكوموندار "كان روبارت" من صد هذه الهجمات، ولكنه تلقى المساعدة من العقيد سانت أرنو الأتي من تنس، فقام بتخريب المنطقة ودخل من جديد إلى تراب "بني هيجة" ونزع سلاح هذه القبيلة التي قبلت السلام.

وعندما اشتدت المقاومة تدخل الحاكم العام الماريشال "بيجو" بإنقاذ قادته العسكريين، فأرسل الفيلق 64 لرد بومعزة عن مسعاه، ولكن مقاومة بومعزة اشتدت وتدعمت بأنصار مولاي الساعة ومخلص المسلمين من الكفار، فنزل بيجو بنفسه إلى أرض المعركة يوم 09 مايو سنة 1845 بالونشريس لمؤازرة قادته العسكريين، حيث أن جل القبائل الجزائرية قد حملت السلاح ووقفت مع المقاومة، وهو ما يدل في نظرنا إلى الهلع والخوف الذي انتاب بيجو وجعله يستخدم الأساليب الخسيسة للقضاء على هذه المقاومة .

وتمكنت الجيوش الفرنسية بقيادة بعض القادة العسكريين أمثال بورجولي وروفو Reveu إلى إخماد لهيب الثورة بالونشريس وإعادة المنطقة إلى السيطرة الفرنسية، وكانت أهم المعارك التي خاضها بومعزة بالمنطقة تمثلت في معركة "دفلتان" وهي إحدى فرق بني "أوراغ" بعمي موسى، فنزع سلاحهم[18] عندئذ اتجه بومعزة نحو أولاد يونس لتشتعل المقاومة من جديد في منطقة الظهرة.

تلقى الشاب بومعزة الدعم الكامل من قبيلة أولاد رياح حيث تمكن وبفضلها من هزم قبيلة سنجاس العميلة والموالية للفرنسيين كما تمكن في نفس الوقت من القضاء على الآغا الذي نصبته الإدارة العسكرية الفرنسية على المنطقة جزاء لما قدمه من خدمات جليلة لها في أوقات سابقة، وعرف الشاب بومعزة كيف يوسع من رقعة انتفاضته الشعبية مما اقلق كثيرا الجنرال بيجو إلى درجة أنه قرر وضع إستراتجية خاصة بهدف القضاء عليها فبعث خمس قوافل عسكرية

إلى المنطقة لتوزع عند وصولها عبر مختلف مناطق الظهرة لمحاصرتها وتوجيهها بالدرجة الأولى خاصة إلى تلك المناطق التي امتدت إليها نار المقاومة، ولإنجاح خطته استنجد بكل من الجنرال "آبوفيل" قائد قافلة سطيف والجنرال "ماري" قائد قافلة المدية أما القوافل الثلاثة فهي تلك القوافل التي كانت متمركزة بمنطقة " شلف، حيث كان يقودها كل من الكولونيل "لادميرو" و"سانت آرنو" إلى جانب الكولونيل "بيليسيي" وبهذا الحشد الكبير يكون الجنرال بيجو قد جند خمس قوافل عسكرية ضخمة للقضاء على مقاومة بومعزة الشعبية[19].

وعندما تأكد الماريشال بيجو، أن جل الانتفاضات قد خمدت عاد إلى الجزائر العاصمة وترك إكمال بقية المهمة لنائب قائد أركانه العقيد بليسيي لإكمال احتلال منطقة الظهرة المجاهدة، حيث ارتبط اسم هذا القائد العسكري بمحرقة غار الفراشيح بقبيلة أولاد رياح، فقام الكولونيل بيليسيي على رأس قافلة عسكرية ضخمة تتحرك بخطى ثابتة حيث كانت متكونة من 4000 عسكري مدعمة ب 200 قومي (وهي عبارة عن مجموعات من أهالي المنطقة التي جعلت منها القوات الفرنسية قوات إضافية أو تابعة لها تسخرها عند كل معركة مع بني جلدتها مقابل أموال أو امتيازات) حيث وجهت هذه القوة العسكرية الكبيرة إلى المنطقة التي يقطنها أولاد رياح بهدف اخضاعها وقهرها ومن ثمة نزع سلاحها، وعند وصول بليسيي إلى تراب أولاد رياح، وجد هؤلاء الجبليين غير متحمسين لنزع أسلحتهم والاستسلام للفرنسيين، وبذلك تبدأ مأساة هذه القبيلة مع بليسيي وفرقته العسكرية المجرمة.

3 – محرقة غار الفراشيح حسب المصادر الفرنسية:

أ- وصف جغرافي لمنطقة الظهرة ومغارة الفراشيح: تقع منطقة الظهرة التابعة لعمالة وهران في أقصى الحدود الشرقية الشمالية للعمالة ما بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الشليف وعمالة الجزائر، وهي عبارة عن ظهر يقع شمال الجزائر وتشمل المناطق الشرقية لدائرة مستغانم المتكونة من البلديات الآتية[20]:

– البلدية المختلطة لكساني (سيدي علي حاليا) وهي بدورها تتكون من بلديات استيطانية وواوير بلدية مثل ولييس (عبد الملك رمضان) ولاباسي (سيدي لخضر) وبوتي بور (الميناء الصغير) وعشعاشة والنقمارية ومزيلة والشواشي وأولاد مع الله ودوار تزقايت ...

– البلدية الكاملة الصلاحيات بوسكي (حجاج)

– البلدية الكاملة الصلاحيات بون دو شليف (سدي بلعطار)

– أجزاء من البلدية المختلطة ليلل والبلدية المختلطة لمينا (بالقرب من غليزان)

وهي ذات مساحة معتبرة أنذاك قدرت بـ107 آلاف و574 هكتار، وهي ذات تضاريس معقدة مرتفعة عن سطح البحر أكثر من 500 متر في معظم مناطقها الجبلية، أمثال جبل الشيخ بـ533م، وجبل تزقايت بـ547م، وكودية بو هني بـ562م، وجبل سيدي عامر بـ657م وجبل سدي سليمان ب ب683م[21].

وبها أودية عديدة، فمنها الطويلة كواد الشليف الذي ينبع من الونشريس ويصب بالبحر المتوسط ووادي الخميس الذي ينبع من منطقة الخميس ويصب في البحر شرق العمالة وأودية قصيرة ساحلية أمثال واد وليس وواد العبيد وسيدي موسى وواد سداوة وواد الرمان وواد زريفة...

ولذلك فهي منطقة استراتيجية انتقالية ما بين عمالتي وهران والجزائر كانت من نصيب دولة الأمير عبد القادر التي تم الاتفاق بشأنها خلال معاهدة التافنة لسنة 1837 بين الأمير عبد القادر وبيجو، فحاولت فرنسا في عهد الحاكم العام بيجو التلكؤ وعدم احترام بنود هذه المعاهدة والانقضاض عليه مما جعل بيجو يستخدم جميع الوسائل للسيطرة عليها، فكانت محرقة غار الفراشيح بالنقمارية موعدا مع جرائم "الجيش الإفريقي" بقيادة بليسيي أحد الضباط المنفذين لخطة هذا الحاكم العام [22]

إن هذه المغارات تقع في أقصى شرق شمال منطقة الظهرة على الحدود الغربية لعمالة الجزائر ما بين واد زريفة ووادي "الرمان"وهذه المغارة التي تمتد على طول 200 م وهي محفورة في مادة الجير وتتميز بظلام دامس والرطوبة كبيرة على ارتفاع 84 مترا عن البحر وتبعد عنه بحوالي 14 كلم وعن بلدية النقمارية بحوالي 2000 م. وتكسو مداخلها غابات العرعار وهي تقع أيضا محاذية للمثلث المشكل من تنس وشرشال ومليانة وكانت تسمى عند السكان الجزائريين بجزائر الظهرة أو القنطرة وقام الواد بحفر مغارات واسعة لتزداد ضيقا نحو الجنوب الغربي حيث ينفتح الدخل الرئيسي للمغارة على واد ضيق وتوجد بها مداخل أخرى جد ضيقة بالشمال الشرقي بالقرب من واد زريفة وبالتالي فغار الفراشيح عبارة عن محمية طبيعية كان يلجأ لها سكان المنطقة أيام الخطر خلال الفترة العثمانية[23].

وقد وضع لنا المؤرخ الجزائري محفوظ قداش رسما تخطيطيا للمغارة موضحا معالمها وحدودها مقارنا إياها بمغارة سبيحة بالشلف التي ارتكب فيها كافينياك جريمة مشابهة [24].

ب – الظروف العامة التي أحاطت بارتكاب هذه الجريمة: إن تصفحنا لبعض المصادر الفرنسية التي تحدثت عن محرقة غار الفراشيح قد وردت في عدة مصادر فرنسية[25]، عند بليسيي المؤرخ والكاتب "ماران" والكاتب كورسيرانت وأيضا دراسة هامة وردت في المجلة الإفريقية لسنة 1907م، وقد استندت على المصادر الأصلية الموجودة بالأرشيف التاريخي لوزارة الحرب الفرنسية، قد سادتنا على معرفة الظروف العامة التي حصلت فيها هذه المذبحة المباشرة أمام أعين السكان الجزائريين وجنود الجيش الافريقي وهم يرون ارتكاب جريمة استعمارية على المباشر بحرق قبيلة بأكملها.

ولهذه الغاية فأرشيف مجموعة "فودوارد" vaudouard يحتوي على تقارير متبادلة بين بليسيي و"بيجو" وبين الحاكم العام ووزير الحربية سولت Soult وشهادات بليسيي وبعض ضباطه وجنوده على الظروف العامة التي واكبت هذه المحرقة، وهي متمثلة في خمسة وثائق كالآتي[26]:

– التقارير الرسمية للعقيد بليسيي قائد الفرقة المهاجمة والمحاصرة لقبيلة أولاد رياح المرسلة للماريشال "بيجو" مؤرخة بتاريخ 22 جوان 1845.

– رسالة من العقيد بليسيي إلى العقيد "سانت أرنو" الذي ساعده في عملية الظهرة كتبت بتاريخ 20 جوان 1845 تحتوي على معلومات دقيقة وهامة عن المحرقة.

– رسالة ضابط إسباني مكلف بالفرقة المهاجمة مرسلة إلى جريدة إسبانية "هيرالدو hiraldo وهي موجودة أيضا في مؤلف كريستيان christan, L'Afrique française, 1845م p 43، وهي وثيقة تعارض لما ذكره بليسيي في بعض تفاصيل الحادثة.

– رسالة جندي ضمن الفرقة المهاجمة نشر بالمصدر السابق إفريقيا الفرنسية لـ1845 تناول فيها ما رآه بعينيه.

– وثيقة عن الحادثة كتبت بعد فترة في سنة 1857 بيد بليسيي على شكل مسودة يعترف فيها بهذه الجريمة النكراء.

هذه الوثائق تقدم لنا صورة متكاملة عن الظروف العامة التي جرت فيها محرقة غار الفراشيح وتوضح لنا دوافع وأسباب الجيش الافريقي الاستعماري في ارتكابه لهذه الفعلة غير الانسانية بحق سكان مدنيين لجئوا إلى مغارة، اعتقدوا من خلالها أنها ستحميهم من غطرسة بليسيي.

ويمكننا استنطاق التقرير الذي كتبه بليسيي عن هذه المأساة يوم 22 جوان 1845 وأرسله إلى المارشال "بيجو"، يخبره فيه بتحرك قواته نحو أولاد رياح من خلال فحوى الرسالة التي بعثها له قبل المحرقة بتاريخ 16 جوان 1845 والتي جاء فيها :"وضعت قواتي بواد بلعامرية بأولاد رياح، ووضعت قدمي فوق مرتفعاتهم و قمت بحصار جميع المناطق وقمت بإبادتها بعد تفتيشها من قبل رجال المخزن..."[27] ويضيف التقرير واصفا الظروف التي تمت فيها هذه المحرقة، بأن أولاد رياح كانوا على فرعين، فرع موجود على يمين الواد و الفرع اللآخر موجود على يساره، ولم يتفاهم الفرعين على الخضوع لجيش بليسيي، وأصر الفرع الموجود على يسار الواد على عدم الاستسلام للفرنسيين حسب هذا التقرير [28].

يقدم لنا هذا التقرير إضافات عن عمق الجريمة بأن قوات بليسيي قامت بحرق مداشر أولاد بلعامرية المؤيدون للشريف بومعزة، وأن بليسيي تقدم بقوافله نحو هذه القبائل المتمردة حسب المفهوم الاستعماري مبررا ذلك بأن بعض الثوار أرادوا مهاجمة جيشه، ولذلك أسرع لمحاصرة هذه المنطقة بواسطة ضباطه، ومنهم النقيب موراند، أما العقيد رونو **Renanlt**، فتركه في خلفه لحماية قوافله العسكرية من هجومات محتملة للشريف بومعزة، ويعترف بليسيي في هذا التقرير بأنه تعرف على المنطقة التي لجأ إليها أولاد رياح بواسطة مساعديه من بعض الأهالي الموالون لفرنسا، ومنهم "الحاج الخاين" وأرسل بعض ضباطه أبرزهم النقيب "راولت **Raoult** للتأكد من الموقع[9]، ومن خلال هذه المعطيات تعرف بليسيي على غار الفراشيح والقوم الموجودين به، فوضع فرقة عسكرية لمراقبة المنطقة وحصارها .

تدل هذه الاعترافات بأن بليسيي قد ارتكب الجريمة بكل قواه العقلية وأنه لم يتعرض لخطر كبير من هذه القبائل يجعله ينتقم منها، بدليل هروبها وفزعها من الجيش الإفريقي الذي اشتهر بإبادة كل منطقة يمر بها.

لذلك وضع الكولونيل بيليسيي نصب أعينه الوصية التي تركها له الجنرال بيجو ولبقية الضباط الفرنسيين ذات يوم 11 جوان 1845 عندما كانوا يتهيئون للرحيل انطلاقا من مدينة "أورليان فيل" (الشلف حاليا) حيث قال لهم: "في حال رفض هؤلاء السراق الخروج من المغارات لكم أن تفعلوا ما فعله "كافينياك" الذي تجرأ ودون تردد على حرق قبيلة سبيحا، لهذا يستوجب عليكم أنتم كذلك حرق هؤلاء كالذئاب".

ج-وصف أحداث محرقة غار الفراشيح: عندما انطلقت القوافل العسكرية السابقة الذكر وخرجت من ثكنتها، تحركت وحدة استطلاعية يوم 17 جوان من ثكناتها بمدينة الشلف حيث جابت الجهة اليسرى من وادي جراح وراحت تقطع كل أشجار التين كما تعمدت حرق المنازل والمحاصيل الزراعية وإبادة قبيلة بني زنطيس، عندئذ أدركت قبيلة أولاد رياح، بأنه لا ما فر من مواجهة هذه القوات، ولكنها لم تتمكن من رد هذا الهجوم. فتراجعت على إثرها المهاجمون من أولاد رياح رافضين الاستسلام للجيش الفرنسي واختاروا الاختباء داخل مغارة محاذية لوادي "الفراشيح" حاملين معهم أسلحتهم وأمتعتهم ومؤنهم وحيواناتهم بعد ما فشل ثوار أولاد رياح من إقناع الجيش الفرنسي من الانسحاب والتراجع يوم 17 جوان 1845م[30].

واللجوء إلى هذه المغارة التي تعود سكان أولاد رياح الهروب إليها، حيث كانت عبارة عن ملجأ لحمايتهم من تسلط الجيش العثماني حينما كان يطل عليهم في موسم الحصاد لأخذ محاصيلهم الزراعية، كما كان يجمع الضرائب المفروضة عليهم، إضافة إلى إرغامهم على مد الإتاوات طواعية مستخدما سياسة السلب والنهب، ولكنها لم تصل إلى جزء يسير مما ارتكبه بليسيي في حق أولاد رياح، وهناك اعتقاد أخر كان يدفع أولاد رياح الهروب إلى المغارة متمثلا في تلك المعتقدات التي كانت سائدة آنذاك والتي تقوم على خرافة أن هذه المغارة تعد بمثابة البرج الحصين الذي يبعد الأخطار عن من بداخله لارتفاعها عن البحر ب 84م من جهة وأنها مكسوة بأشجار العرعار من جهة أخرى إضافة لعامل آخر مرتبط ببعض الاعتقادات الدينية السائدة آنذاك والمتمثلة في قدسية هذا المكان ،بأن أحد الرجال الصالحين يحميه ببركاته ولكنهم لم يتصوروا أبدا الحقد والكراهية التي كان يحملها الغزاة لهم، وعلى "رأسهم السفاح بليسيي".

وتتفق جميع المصادر التي اطلعنا عليها على المسؤولية الكاملة لهذه المأساة لجيش بليسيي، حيث تعود وقائعها مثل ما أسلفا إلى لجوء أفراد هذه القبيلة إلى هذه المغارات لاتقاء شر غطرسة القوات الفرنسية المهاجمة، وأن بليسيي حرص على غلق جميع المنافذ وقطع المفاوضات وعدم الاستماع لبعض الوجهاء والقياد الذين طالبوا منه التريث أمثال خليفة العرب "لعريبي" وقايد زريفة، حينما خيرت هذه القبيلة بين الاستسلام أو الموت حرقا[31] يوم 18 جوان 1845، فقام بإعطاء أوامر للفرقة المحاصرة بسد منافذ هذه المغارة بالحطب والتبن وقش الأشجار المتناثرة، حيث وجد الجناة أنفسهم مع صعوبة اشتعال هذا الحطب إلا بعد هبوب رياح قوية

ساعدت لهيب الحرائق النفاذ إلى داخل هذه المغارة، لتبدأ جريمة هيليكوست(المحرقة) ضد سكان مدنيين رافضو الخنوع لها المستعمر. ولم يستجب بليسيي لمطالب المفاوضين من داخل المغارة بالابتعاد وأن يضمن لهم الأمان بعدم أخذهم إلى سجن مستغانم المرعب مساء يوم 19 جوان1845،[32] أمهلهم ربع ساعة فقط، وإلا كانت لعنة الموت تلاحقهم، فاختار أبطال ومجاهدو أولاد رياح عدم الاستسلام والموت خنقا بغازات دخان المحرقة.

د- حصيلة ثقيلة: أصر بليسيي على إبادة هذه القبيلة بكل أفرادها من رجال ونساء وأطفال وشيوخ، عندما أغلق باب التفاوض، وأمر بإشعال المزيد من النار صبيحة يوم 19 جوان ليستمر الحريق لأكثر من 18 ساعة بدون توقف باستثناء بعض فترات التفاوض، والتي انتهى منها بليسي بربع ساعة الأخير، وكان له ما أراد لتبقى وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية إلى الأبد، وظل الحريق يشتعل ليلة 19 جوان إلى صبيحة يوم 20 جوان، وسمع دوي الانفجارات وخروج دخان كثيف من المغارة بسبب أسلحة الثوار وأمتعة السكان حسب اعترافات بليسيي.

عندئذ أدرك السفاح بليسيي أنه انتهى من حرق افراد هذه القبيلة وأنها غير قادرة على المقاومة ورد عدوانه، فأعطى الأوامر للفرقة المحاصرة، لتتفقد ما بداخل المغارة [33] وفي الصباح وبعد إخماد لهيب الحرائق، يتحدث التقرير الرسمي المرسل للحكومة الفرنسية بوجود 500 جثة مفحمة و50 أحياء توفى منهم الأغلبية. ولكن روايات شهود آخرين تذهب إلى أكثر من هذا العدد ليفوق ألف ضحية جراء تفحم العديد من الجثث وعدم وجود إحصائيات دقيقة لعدد هذه القبيلة التي دخلت إلى المغارة[34].

وقد وردت عدّة شهادات حول هذه المحرقة، منها شهادة أحد الضباط من أصل إسباني يقول فيها عن شهادته للحادثة في رسالة بعث بها إلى الجريدة "المدريلانية هيرالدو **Le Madrilène Héraldo** "... إن النار أبت في البداية أن تشتعل بسبب المياه التي كانت تغمر مدخل المغارة وفي حدود الساعة الواحدة مساء يواصل قائلا بدأنا برمي أمام المدخلين حزم أخرى من الحطب، حينها اشتعلت النيران ومن الصدف يقول أن بدأت الرياح تنقل الدخان إلى داخل المغارة ... مما كان يسمح للعساكر بدفع الحزم من الحطب إلى داخل فتحاتها تماما كما يحدث بداخل الفرن " [35].

في نفس السياق وجه أحد الجنود الفرنسيين رسالة إلى عائلته يقول فيها بالنسبة لهذه الليلة المشئومة على أنه ".... أبقيت النار مشتعلة خلال طول الليل... وعلى ضوء ألسنتها كنا نشاهد الوحدة العسكرية التي كانت مكلفة بالحفاظ عليها، كنا نسمع صيحات الرجال والنساء والحيوانات وكذا تصدع وتكسر الصخور المتفحمة التي كانت تسقط داخل المغارة بفعل ارتفاع درجة الحرارة ... "[36]

وحاول بليسيي تبريئة نفسه من هذه التهم، بأنه لم يكن ينوي القضاء على القبائل المناوئة وإنما فرض إرادة فرنسا وإخضاع الجزائريين للسيادة الفرنسية.

ولكنها في نظرنا جريمة في حق الإنسانية، يعاقب عليها القانون الدولي ولا يمكن لها ان تموت بالتقادم وبإمكان أحفاد الضحايا رفع هذه القضية إلى محكمة الجنايات لتحميل فرنسا الاستعمارية والإقرار بجرائمها، وهو موضوع متروك للجهات القضائية الوصية.

هـ- مواقف الرأي العام الفرنسي والدولي من هذه المحرقة: حسب العديد من المصادر التي عايشت الحدث، أنها أكدت هذه الجريمة وأن صداها وصل الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي، وذكر بليسيي[37] أن هذا الحادث المأسوي قد أثر بشكل قاسي على كل فرنسا وأوربا، ويعتقد نفس لمؤرخ، أن هذه الحادثة في نهاية الأمر حادث حربي فقط، وأن الحرب آفة تصيب الإنسانية، وأن هناك أحداث مشابهة وقعت بإيطاليا وبالتالي فهو يبرر أعمال العقيد بليسيي، وقدم هذا الكاتب نصحا لبليسيي بعد فوات الأوان، بأنه كان عليه أن يحاصر هذه القبيلة ويقطع عنها الغذاء والمؤونه لكي تستسلم، ولكن الإشكالية في اعتقادنا ليست الحصار بالجوع أو الحرق، وإنما سياسة البطش وجرائم الجيش الإفريقي والمحارق التي ارتكبها "كافينياك" و"بيجو" في حق القبائل المقاومة، هي التي دفعت بهذه القبيلة إلى عدم الاستسلام لبليسيي.

ورغم السرية التي أحاطت مراسلات بليسيي وبيجو، فإنها وصلت إل الصحافة المحلية كجريدة الأخبار الصادرة عن الحكومة العامة في الجزائر وأيضا جريد لو كوريي **Courier** وأيضا نشرية الجيش المعروفة "بالمونيتار الدولي" حيث لم تخف هذه الجرائد عن قرائها لهول هذه الجريمة المرتكبة وقد كتبت جريدة المونتار الفرنسية خطابا لأمير موسكوفا للبرلمان الفرنسي بتاريخ **11** جويلية **1845**يعلمه فيه بأن جريدة الأخبار الصادرة بالجزائر كتبت مقالا عن محرقة الفراشيش، وأن عقيدا في الجيش الفرنسي اتهم بجريمة، قد ارتكبها في حق جزائريين مسجونين

أو محاصرين وهو عمل غير مبرر، موضحة بأنه طالب من الحكومة توضيحات حول الحادثة، ودخلت غرفة النواب الفرنسيين في مناقشات ساخنة حول هذه المسألة [38].

ونقلت الصحافة الفرنسية مداولات ومناقشات هذه المأساة والمسآلات التي وجهت لوزير الحربية آنذاك "سولت" Soult، وفي نفس الوقت دارت مراسلات بين الحاكم العام "بيجو" ووزير الحربية السابق ذكره حول هذا الموضوع، وذكر هذا الأخير لبيجو في رسالة له بتاريخ 29 من شهر جويلية 1845، بأن "بليسي وضعه في موقف حرج ومربك أمام الحكومة والبرلمان، وفي رده على استفسارات نواب البرلمان دافع هذا الوزير عن الجيش الافريقي وقادته العسكريين بقوله لو كان مكانهم لفعل نفس الشيء بسبب ما تعرض له هذا الجيش من أعمال من قبل العرب ما بين سنتي 1842 و1844م، وهو يقصد بذلك مقاومة الأمير عبد القادر ووقوف قبائل الظهرة إلى جانبه، مما أدى إلى إزعاج هذا الجيش الذي اضطر إلى ارتكاب هذه الجريمة بفعل الانتقام من هؤلاء العرب، وذلك لكي يطمئن النواب المحتجين على هذه التصرفات[39].

ونعتبر هذه المناقشات في نظرنا مسرحية سياسية لامتصاص مواقف الرأي الفرنسي والدولي المنتقدة لهذه الجريمة، وخاصة أن فرنسا لم تكن بعيدة تاريخيا عن ثورتها التي كانت تمجد حقوق الانسان وترفض الاستبداد، مما أوجد موقفا معارضا من قبل السياسيين والكتاب والمدافعين عن حقوق الإنسان وواصلت الصحافة الفرنسية أمثال كوريي دو فرانس ودي موكراتيك باسفيك démocratique Pacifique نشر مقالات عنيفة اتجاه هذه الجريمة ووصفت أعمال بليسي بالنموذج الكافينياكي المعروف بجرائمه الإبادية في حق السكان المسلمين، وهي في نظرها أعمال تخل بالتاريخ العسكري لفرنسا وتنقص من هيبة العلم الفرنسي

ولكن الغريب في الأمر أن بيجو لم يتوان في الدفاع عن نائب قائد أركانه، ودافع عنه أمام استفسارات الحكومة ووزير حربيته[40]، ولكن بليسي من جهة أخرى في تقريره المرسل إلى المارشال بيجو بتاريخ 22 جوان 1845 يعترف له بتنفيذ أوامره، وهو عمل مشابه لما قام به "كافينياك بقبيلة السبيح.

والدليل على التوافق بين القيادات العسكرية على ارتكاب هذه الجرائم تشابهها في الأسلوب المتمثل في التدمير الكلي للمنازل وحرق للممتلكات والأشخاص أحياءا، دون أية اعتبارات إنسانية ولا مبالاة الصحافة والمناقشات البرلمانية .

وقد كفأته فرنسا الاستعمارية بمهام أخرى، ترقى على إثرها إلى رتبة جنرال وعين حاكما بالنيابة ما بين 23أفريل إلى 10 ديسمبر 1851. وفي 24 نوفمبر 1860 عين حاكما عاما. ومات يوم الأحد 22 ماي 1864 بالجزائر وأطلق اسمه على إحدى بلديات مستغانم المعروفة اليوم بصيادة.

ونعتقد من خلال هذه المصادر الفرنسية التي وردت في تقارير بليسيي وبيجو والقادة العسكريين وكتاب تلك الفترة أو المتأخرين عنها بقليل؛ أنهم أكدوا روايات هذه المأساة أمثال " ماران" الذي نقل عن بليسيي بأن حياة جندي واحد من جنود الجيش الإفريقي أحسن بكثير من10 من هؤلاء البؤساء أو الذين اختبئوا بالمغارة[41].

ولذلك فهذه المصادر رغم أنها أحادية الطرح ولا توجد كتابات معاصرة لها بأقلام جزائرية، إلاّ أنها تعبر عن الطابع الإجرامي والأساليب المتوحشة التي استخدمتها الفرقة المحاصرة لأولاد رياح بغار الفراشيح وتجعلنا نخرج بعدة تأملات عن هذا الفعل الإجرامي لفرنسا الاستعمارية التي كانت تتباهى القيم الحضارية والإنسانية.

4- تأملات حول جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر: لا يمكن لنا نسيان مجزرة أولاد الرياح الرهيبة، فهي ترتبط مباشرة بسلوك الجيش الافريقي الاستعماري بقيادة العقيد "بليسيي" الذي خضع للمسألة أمام البرلمان الفرنسي [42]، ولكن المدافعين عنه اعتبروا ذلك سلوكا عاديا في مثل هذه الحروب، نظرا لتسلط اللوبي الاستيطاني على دواليب اللحكومة الفرنسية، ووجدت نفسها عاجزة عن التوفيق بين إدانة هذه الجريمة وقوة قادها العسكريين بالشمال الافريقي تحت سلطة المارشال "بيجو" الذي دافع عن هذه الجرائم، ورفعت عنه هذه التهم.

وأن هذه المأساة تعتبر في نظرنا مأساة حقيقية، ذهب ضحيتها ألف شخص وما يزيد عن ذلك، وستظل وصمة عار في جبين الضابط الفرنسي "بليسيي" بشكل خاص والجيش الفرنسي بشكل عام، وذلك بسبب محاولة دفن حقائق هذه الجرائم الاستعمارية المرتكبة بين رفات التقارير وتجاهل المواقف الفرنسية والدولية المنددة آنذاك بهذه المأساة والقيام بترقية هذا الضابط إلى مراتب عسكرية عليا في الجيش الفرنسي إلى حاكم عام[43].

ومن هذا المنطلق فالجريمة الاستعمارية، وقعت في منطقة الظهرة على المباشر أمام شهود تحدثوا عنها وتركوا لنا كتابات موثقة من خلال مشاهدهم لهذا الحادث المأسوي، إضافة إلى جرائد تلك الفترة، وهي لا تختلف عن تلك الجرائم التي وقعت في بداية الأحداث وتحدث عنا

معاصرون في مذكراتهم وفي شكاويهم للسلطات الاستعمارية آنذاك وهي خير تعبير صادق لاحتجاجات الجزائريين لهذه الجرائم المرتكبة في حقهم ونكران لما تعهدت به فرنسا الاستعمارية للداي حسين "وكشفت للسلطات الفرنسية بباريس عن الفظائع التي قام بها الفرنسيون عند دخولهم الجزائر"[44]، وبعد مرور أكثر من 166 سنة يقوم فريق من الباحثين بجامعة مستغانم بتفقد المكان، حيث كتبت جريدة الفجر الجديد ما يلي[45]: "كلّلت جهود عشرات الباحثين الجزائريين إلى جانب أبناء منطقة الظهرة بمستغانم منذ عقدين بكشف جرائم الاستعمار في غار الفراشيش، بعد أكثر من 166 سنة ظلت فيها محرقة الظهرة مع ما انجر عنها من قتل متعمد لمئات الجزائريين في طي النسيان ولتذكر مقولة الكولونيل الفرنسي بيليسييه الذي قال "حياة فرنسي واحد تساوي حياة جميع هؤلاء البؤساء في إشارة إلى الجزائريين الذين قضوا في الجريمة، ما يعيد إلى الواجهة المطالب التي تدعو إلى اعتراف فرنسا بجرائمها ضد الإنسانية في الجزائر".

وها هم الباحثون الجزائريون ينقبون ويكتبون حول جرائم الاستعمار منذ الاحتلال إلى غاية الثورة التحريرية الكبرى ليكشفوا لنا في بحوثهم حقيقة هذا الاستعمار، الذي لم تتغير أساليبه منذ محرقة أولاد ريح إلى قيامه بالاعتقالات الجماعية والإبادة الجماعية في حق السكان الجزائريين، لأنهم وقفوا مع الثوار ضد إرادة الاحتلال مثل ما ذكر ذلك الباحث "بلغيث محمد عند تناوله لجرائم الاستعمار الفرنسي[46].

وكذلك يعتبر الاستعمار في حد ذاته جريمة ضد الإنسانية، ولا يسعنا في نهاية هذا الموضوع، إلا التوقف عند هذه المحطات المؤلمة في تاريخنا الوطني وتذكر تلك الجرائم البشعة التي ارتكبت في حق الجزائريين على المباشر بدون عقاب الجناة [47]. وتغاضت فرنسا عن معاقبة أصحاب هذه الجرائم واستحسنت القضاء على شعب بأكمله من أجل نزواتها الاستعمارية.

خلاصة: لا نأبه لمن استهانوا بالجرائم الفرنسية في الجزائر، وأن ما ارتكبه هذا الاستدمار الاستيطاني لا يمكن أن تمحوه الكلمات؛ لأنه من الجرائم التي حفرت في الذاكرة حفرا، وستظل محرقة غار الفراشيح لاصقة بذاكرة الشعب الجزائري، لكي لا تتكرر هذه المآسي مرّة أحرى وسيظل الجزائريون يتفكرون ضحاياهم من أجل عدم نسيبان تاريخهم الذي كتب بدماء الشهداء الأبرار، رحمهم الله .

الهوامش:

(1)Arrexy(G),Législation Algérienne, Ed,Pet Sombrions, Alger, 1932, P 136

(2) – عزوي محمد الطاهر، مقارنة بين مقاومة الأمير عبد القادر 1248- 1264 هو 1832- 1847 م، والثورة التحريرية الكبرى 1374- 1382 ه و1954- 1962 م في " أشغال الملتقى الثقافي الوطني "تاقدمت، عاصمة الجزائر في عهد الأمير عبد القادر، تيارت 1996م ص ص 97- 110.

(3)- بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914م، القطاع الوهراني نموذجا مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2006م ص 8.

(4)- قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، مترجم من الفرنسية، 2008، منشورات أناب ص ص 127-132.

(5) (Shat) Service Historique de L'Armée de terre Vincennes, Cartons ,N° H208 et 209, journal, du brigade de L'Armée de L'Afrique sous le Commandement du Chef d'état major , le Colonel Pélissier

(6) Belhamissi (M),Histoire de Mostaganem, des origines a nos jours SNED, Alger 2eme Ed 1982, pp 113- 114

(7) Abad(L) ,Mostaganem de ma jeunesse 1935 – 1962 ed n Jacques gandini, Nice S.d p6 Benaissa (A), Mostaganem et Sa Willaya dans l'histoire, S.D p 22

(8)Shat, Carton H 209, op cit

(9)Esquer(G), « les Débuts de Yusuf a L'Armée d'Afrique d'Après les documents inédit ; 1830 – 1938)In Revue Africaine ; V 54 , Année 1910,Opu pp 225 – 300

(10)Comité de Bujeaud , la colonisation officielle de 1871 a 1895 , société d'éditions géographiques maritimes et coloniales , 1928 préface XI- XIII

(11)(Mairin (C.N),Le Dahra ,Cassaigne , bosquet ,pont de chelif , imprimerie de L'Ain Sefra , Mostaganem 1905, pp 25 – 30

(12)Pélissier(E), Annales d'Algérie ; Livre XXXIX, r ,librerie Bastide, Alger,1854, p 157

(13)Busquet (Raoul), « L'Affaire des grottes du Dahra 19 -20 juin 1845 »in Revue Africaine,V51,année1907,OPUpp116-168

(14)Ibid

(15)Pelissier(E),opcit,pp162163,

(16)ibidp164

(17)Ibidp166

(18)ibidp166

(19)Coursserant (L.E),Une Page glorieuse de livre D'Or de Mostaganem, Année 1848, imprimerie de l'Association ouvrière, Eugene prim , Avril 1892 Mostaganem ,p, 32

(20)Mairin(C.N),opcitpp5–17

(21)Ibidp11

(22)Revue. Africaine, V 51 ,op cit p p ,119-120

(23) – بليل محمد،: "تجربة الأمير عبد القادر في التفاوض مع الفرنسيين،معاهدة التافنة نموذجا لسنة 1837"، ملتقى حول الأمير عبد القادر بسيدي بلعباس ، نوفمبر 2011

(24)Kaddache (Mahfoud), l'Algérie des Algériens, histoire de L'Algérie 1830 – 1950,ed,Rocher,noir,pp73–78
(25)Pélissier (A), op cit pp 167 - 168 et Marin(C.N)op cit pp 45-55 et Courserant (L.e)opcitp112etR.A,opcitpp114-165
(26)R.A,V51opcit,pp118-119
(27)Ibidp145
(28)Ibidp146
(29)ibidpp146–149
(30)Pélissier(E),opcitp167
(31)ibid,pp, 167 – 168
(32)R.A ,V51 , Année1907 op cit,p 121
(33)ibidpp147–148
(34)ibidp122
(35)ibidpp123–124.
(36)ibidp124.
(37)Pélissier(E),opcit ,168.
(38)R.A,opcitp126 et voir Aussi kaddache (M), opcit, pp74–78
(39)ibid p 129
(40)ibidpp130–137.
(41)Marin (C.N),op cit p 45.
(42)Kaddache(M),op cit p 77.
(43)Boualem(nedjadi), les tortionnaires de 1830 – 1962 , ed , Anep pp 43 -44.
(44)– فتيحة سيفو:"الكتابات الاحتجاجية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية (1830 – 1914)"، مجلة عصور العدد 10، جوان – ديسمبر 2010، صص 55 – 66
(45)– جريدة الفجر 2011.06.21
(46)– محمد بلغيث:"موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية"، مجلة مصادر، العدد الخامس، 2001، صص 213 – 116
(47)– بشير وبعزة:"الاستعمار جريمة ضد الإنسانية، وجريمة حرب"، محاضرة حول الندوة الوطنية الأولى حول جرائم الاستعمار يوم 1997/05/13، نقلا عن مجلة مصادر العدد الثالث ص11 .

قراءة في أَمْرِيَتَيّ 1844 و1846 حول الملكية العقارية في الجزائر: المضامين والنتائج.

أ. صالح حيمر*

عندما بدأت الهجرة الأوربية تتجه شيئا فشيئا نحو الجزائر، بعدما ظلت لمدة طويلة تتجه أساسا نحو أمريكا، بات على الإدارة الاستعمارية أن تبحث عن طرق جديدة تمكنها من الحصول على المزيد من الأراضي بهدف تلبية متطلبات الاستيطان، ولكن لتفادي الفوضى والمشاكل التي نتجت عن المعاملات العقارية التي تمت بين الأهالي والأوربيين خلال 14 سنة الماضية، خاصة وأن الكثير من البيوع التي تمت في هذه الفترة آلت للإلغاء، كما أن قرابة ثلاثة أرباع الأراضي التي تم شراؤها تمت المطالبة بشأنها من طرف العديد من الملاّك.

لأجل ذلك تم تشكيل لجنة سنة 1842 أوكلت لها مهمة دراسة المسائل الجزائرية، وتقديم الحلول المناسبة. لم يكن هدف هذه اللجنة هو وضع حد لحالة الفوضى التي خلفتها المعاملات العقارية السابقة، ولكن كانت تريد أيضا أن تعطي للملكية العقارية جميعها في الجزائر نظاما صلبا يضمن قاعدة ثابتة لكل المعاملات العقارية في المستقبل مما يساهم في تطور الاستيطان. وبناء على اقتراحات هذه اللجنة، تم إصدار أمرية 1 أكتوبر 1844، التي تعد أول نص قانوني تحاول بشكل عام تنظيم مسألة الملكية العقارية في الجزائر.

أ– أمريـــةّ1 أكتوبر **1844**: تتألف أمرية 1 أكتوبر من 115 مادة موزعة على خمسة فصول أساسية، الأول يتعلق ببيع العقارات (**Acquisitions d'immeubles**) وقد ركز خاصة على تسوية وضعية البيوع التي تمت في السابق، والوسائل الكفيلة بمنع حدوثها في المستقبل، الثاني يتعلق بإعادة شراء إيرادات مدى الحياة (**rachat des rentes perpétuelles**)، الفصل الثالث نص على وضع بعض الشروط بشأن حرية تملك العقارات، منها منع الشراء في مناطق القبائل (**tribus**)، منع الضباط والموظفين من الشراء دون الحصول على رخصة... الفصل الرابع خاص بنزع الملكية بغرض المصلحة العامة (**L'expropriation**

*أستاذ مساعد أ في التاريخ المعاصر– قسم العلوم الإنسانية– جامعة الشيخ العربي التبسي– تبسة.

(pour cause d'utilité publique)، أما الفصل الخامس والأخير فيتعلق بالأراضي غير المستغلة (terres incultes).

بهدف تسوية وضعية المعاملات العقارية السابقة، قسمت أمرية 1844 أسباب إلغاء الملكية التي يمكن أن تلحق بالبيوع التي تمت منذ 1830 إلى فئتين:

- الفئة الأولى: تضم الأسباب التي قد تنشأ عن كون المشتري يجهل التعليمات الخاصة التي ينص عليها القانون الإسلامي، وهي الناتجة عن عدم قابلية التصرف في الأملاك الوقفية، أو لعدم وجود سلطة كافية لدى الشخص الذي قام بالبيع، وقد حددت المادة الأولى من الأمرية هذه الحالات ومنها، حالات البيع دون وجود وكالة خاصة يشترطها القاضي عن الأطفال الصغار أو الأشخاص الغائبين، أو الأزواج عن زوجاتهم، أو الآباء عن أبنائهم أو الربائب والأصهار (cendre ou belles filles)، الإخوة عن إخوتهم أرباب العائلات عن أعضاء العائلة التي تحت كفالتهم ، حاضرين أو غائبين[2]

بالنسبة لهذه الفئة، فإن المعاملات العقارية سيتم التصديق عليها بأثر رجعي[3] .

- أما الفئة الثانية: تضم بقية الأسباب المبطلة، مثل البيع المتعدد لنفس العقار، أو عدم وجود العقار أصلا، أو التعيين الخاطئ للعقار المبيع، أو المبالغة في تحديد المساحة، وفي هذه الحالة تقرر منح مهلة لمدة سنتين لكل مُدّعي أو ذي مصلحة لرفع مطالبه إلى الحاكم، وإذا انقضت هذه المدة فإن المدعي يفقد حقه في رفع دعوى البطلان[4]

وبهدف تحطيم القيود التي كانت تحول دون انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوربيين، وخاصة عدم قابلية التصرف في الحبوس، وكذا عمليات البيع مقابل منحة مدى الحياة، فقد جاءت هذه الأمرية بقرارات حاسمة بشأنها.

فقد نصت المادة الثالثة من الأمرية على أن عدم قابلية التصرف في الأملاك المحبوسة، لا يُحتّج به اتجاه الأوربيين.

حيث أن كل بيع بين الأهالي والأوربيين مهما كان تاريخه ومهما كان شكله، لا يمكن مهاجمته بحجة عدم قابلية التصرف في الحبوس[5]، وعليه لم تحتفظ الأوقاف بعدم قابلية التصرف إلا في المعاملات بين الجزائريين فقط[6]، ولاشك بأن قرار إدخال الأملاك الوقفية في مجال المعاملات العقارية ستترتب عنه نتائج وخيمة على المجتمع الجزائري، حيث أن هذا الإجراء، قد سمح للأوربيين بالاستيلاء على الكثير من الأراضي الزراعية التي كانت تشكل نصف الأراضي

الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى[7]، وهكذا تتوالى القرارات الخاصة بمحاربة الأوقاف الإسلامية.

أما بالنسبة لبيع العناء (**vente à l'ana**): فإن الإيراد مدى الحياة (**rentes perpétuelles**) قد أعلنت قابلة للشراء ومن الآن فصاعدا فإن هذا الحق سيفقد استعماله الخاص وبالتالي سيؤوى إلى البطلان (المادة **11**)[8].

كما نصت الأمرية على أنه في خلال سنتين ابتداء من تاريخ صدور هذه الأمرية، يجب أن تُسوى كل الوضعيات الناتجة عن المعاملات العقارية التي تمت منذ **1830** أو على الأقل تكون مودعة لدى المحاكم، ومن أجل السماح للمشترين الأوروبيين بتسوية وضعيتهم بأنفسهم فقد رخصت المادتان **8** و**9** للأوروبيين بمقاضاة البائعين الأهالي من أجل الحصول على العقود، وذلك في أجل أقصاه سنتان ابتداء من تاريخ صدور هذه الأمرية[9].

بالإضافة إلى الإجراءات السابقة التي كان هدفها الأساسي معالجة الأخطاء التي ارتكبت أثناء المعاملات العقارية السابقة، فقد تضمنت أمرية **1844** مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى الاحتراس من الوقوع في نفس هذه الأخطاء، ومنها:

1- تم الترخيص للمشترين بأن يطلبوا من البائعين تسليمهم عقود الملكية، وذلك في أي وقت كما يمكن للمشترين إيقاف تسديد الثمن أو تسديد المنحة السنوية إلى غاية تسليم السندات أو إيداعها لدى الموثق (المادة **8**)[10]

2- جددت أمرية **1844** منع كل ضابط في الجيش البري أو البحري أو كل مستخدم عسكري أو مدني من شراء العقارات في الجزائر طيلة مدة الخدمة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة دون الحصول على رخصة خاصة من طرف وزير الحربية[11]. ويمكن منح هذه الرخصة بناء على رأي مبرر من طرف الحاكم ومجلس الإدارة[12].

3- منعت هذه الأمرية المعاملات العقارية بين الأهالي والأوربيين في المناطق الواقعة خارج الحدود التي ستُعيّن تباعا لتمركز المؤسسات الأوروبية والاستيطان بواسطة قرارات ستصدر عن وزير الحربية[13]، وكل العقود التي تتجاوز هذا المنع سيكون مصيرها الإلغاء (المادة **19**).

وقد نصت المادة **21** على أن العقود التي تلغى بموجب تطبيق المادة **19** سوف لن يكون لها أي مفعول، حتى في حالة ما إذا أصبحت هذه الملكيات متاحة للتبادل الحر لفائدة المعمرين من خلال توسع المنطقة المحددة للاستيطان.

4- من الآن فصاعدا فإن كل المعاملات العقارية وما يحدث بشأنها من منازعات بين الأهالي والأوروبيين ستُسيّر بواسطة القانون الفرنسي[14]، وهذا يعني أن الإدارة الاستعمارية تكون قد خطت من خلال هذا الإجراء خطوة هامة نحو استبعاد أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات العقارية بين الأهالي والأوربيين، ومن ثمة بداية فرنسة الأراضي الجزائرية، وسنرى فيما بعد بأن هذا الإجراء سيتم تثبيته وتكميله بواسطة المادة 16 من قانون 16 جوان 1851.

أما الفصل الرابع من أمرية 1 أكتوبر 1844 فيشمل المواد من 24 إلى 79 وهو يتعلق بقضية نزع الملكية لأجل المصلحة العامة، لكن هذا الإجراء في الحقيقة ما هو إلا غطاء قانوني اعتمدته الإدارة الاستعمارية لتجريد الجزائريين من أملاكهم، فقد ذكر أحد الكتاب الفرنسيين "يجب على فرنسا أن لا تتردد في انتزاع كل الأراضي التي بحوزة الأهالي ووضعها في يد المصلحة العامة، ليس لدينا الوقت للحديث عن الحقوق... نزع الملكية من الجزائريين هو الشرط الأول والوحيد لتمكين الفرنسيين من الأرض"[15].

وقبل التطرق إلى الإجراءات التي نصت عليها أمرية 1844 بشأن نزع الملكية لأجل المصلحة العامة، يجب التذكير بأن السلطة الاستعمارية قد اعتمدت هذا المبدأ منذ الأيام الأولى للاحتلال، وقد انحصر في البداية في شق الطرقات وإقامة المنشآت الإدارية والحدائق العامة، وعندما جاء بيجو إلى الجزائر وسع في مجال استخدام هذا المبدأ، فقد جاء في المادة 5 من قرار 18 أفريل 1841 أن "الملكيات الخاصة، وتلك التي بحوزة الهيئات الدينية، التي يتبين بأنها ضرورية للاستيطان بواسطة مداولات المجلس، ستنتزع ملكيتها بسرعة لأجل المصلحة العامة، وستوجه للاستيطان حالا بعد صدور قرار نزع الملكية"[16]، وقد شبه أحد الكتاب الفرنسيين بيجو في استخدام هذا المبدأ بالخياط الذي يتفنن في قطعة القماش فيصنع منها على مقاسه أحسن الثياب[17].

وإذا كانت القوانين الفرنسية تنص على أن المصادرة يجب أن تكون فعلا لأجل المصلحة العامة ومقابل تعويضات عادلة ومسبقة، غير أن تطبيق هذه القوانين في الواقع يبرز عكس ذلك، فالتعويض نادرا ما يحدث، وإذا حدث فإن ذلك يكون بعيدا تماما عن القيمة الحقيقية للعقار الذي تمت مصادرته.

وقد حددت أمرية 1844 الحالات التي تستدعي نزع الملكية لأجل المصلحة العامة وحصرتها في:

- إقامة المدن والقرى وبقية المراكز الخاصة بالاستيطان.
- توسيع نطاق هذه المراكز الاستيطانية.
- كل الأشغال المتعلقة بإقامة وتهيئة المراكز الدفاعية (العسكرية).

وكل الحالات الأخرى التي نص عليها قانون 3 ماي **1841**. (المادة 25)[18] ولا يعلن عن المصادرة بواسطة حكم قضائي كما هو الحال في فرنسا ولكن بواسطة قرار صادر عن وزير الحربية[19] بناء على رأي كل من مجلس الإدارة والحاكم العام (المادة 28)[20]

أما بشأن التعويضات المادية عن الأراضي المصادرة، فلا تمنح إلا للأشخاص الذين يملكون سندات تثبت حقهم في الملكية، وهنا فإن المحكمة المدنية هي التي تعلن عن قيمة التعويض وليست الهيئة المحلفة (**Jury**)، وهذا يعد خرقا فاضحا للمبادئ العادية في هذه القضية[21]، وعليه يمكن القول بأن فكرة المصادرة لأجل المصلحة العامة، لم تكن سوى مجرد اغتصاب مقنع لأملاك الجزائريين.

ومن الأفكار الخطيرة التي جاءت بها أمرية **1844**، نجد فكرة نزع الملكية لسبب عدم الاستغلال، التي تضمنها الفصل الخامس والأخير، تحت عنوان الأراضي غير المستغلة (**Les terres incultes**).

لقد كانت أمرية **1844** تهدف أساسا إلى اكتشاف وتوسيع نطاق دومين الدولة ووضعه في خدمة المعمرين من جهة، ومنح عقود واضحة ودقيقة لملاك الأرض تسمح للمعمرين القادمين من أوربا من شرائها بكل أمان من جهة أخرى.

ولأجل تحقيق هذا الهدف المزدوج لجأت إلى إجراء الفحص والمراقبة (**vérification**) لعقود الملكية، وقد ميزت الأمرية في هذه النقطة بين الأراضي المزروعة، والأراضي غير المزروعة.

بالنسبة للأراضي غير المزروعة، فقد نصت الأمرية على أنه خلال ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ صدور القرار الوزاري الذي يحدد المناطق التي ستخضع للتحقيق، فإن كل أهلي أو أوربي يدعي ملكيته لأرض غير مستغلة، واقعة في هذا المحيط (**Périmètre**) ملزم بتقديم عقود ملكية هذه الأرض إلى مديرية المالية بالجزائر (العاصمة)، ويجب أن تكون هذه العقود صادرة قبل 5 جويلية **1830**، وأن تتضمن معلومات بشأن وضعية العقار ومساحته وحدوده[22]، أما

الأراضي غير المستغلة، والتي لم تقدم بشأنها أية مطالب أو احتجاجات وفق هذه التعليمات تعتبر أراضي شاغرة، وتضم للدومين دون الحاجة إلى إصدار حكم (المادة 83).

ولاشك بأن هذا الإجراء فيه إجحاف كبير في حق الجزائريين، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن معظم الجزائريين لم يكونوا يلجأون قبل 1830 إلى شكلية الكتابة، يعني عدم وجود عقود ملكية مكتوبة، وأنّ إثبات الملكية كان يتم بطرق أخرى.

ويبدو أن هذا الإجراء استهدف الجزائريين دون الأوروبيين، لأن عدد الملاّك الأوروبيين في الجزائر قبل 1830 كان شبه منعدما، وما زاد في خطورة هذا الإجراء أن الإدارة الاستعمارية قد اعتبرت الأراضي المخصصة للرّعي والأراضي المستريحة أراضي غير مستغلة[23] ، بل أن المادة 109 من الأمرية نصت على أن المستنقعات أو السّبخات (marais) تعتبر أراضي شاغرة كذلك[24]، وهذا يعني أن المشرع الفرنسي كان يجهل بل يتجاهل وضعية النشاط الزراعي في الجزائر، الذي كان يعتمد على طريقة الدورتين في زراعة الأرض، وهذا في غياب الوسائل والأساليب الحديثة، فضلا على أن أراضي الرعي لا تقل أهمية لدى الجزائريين عن الأراضي المزروعة، وبالتالي فإن مصادرتها تعني حرمانهم من مورد رزق أساسي.

أما إذا قدم الحائزون للأراضي غير المستغلة عقود الملكية المطلوبة ولكن بعد فوات المدة المحددة (ثلاثة أشهر) فإذا كانت هذه العقود مقبولة، فإن المالك يستطيع استرجاع أملاكه التي ما تزال في يد الدولة، أما تلك التي تم منحها في شكل امتيازات فلا يحق له استرجاعها، حتى ولو كان الامتياز مؤقتا[25]. (المادة 84).

أما إذا قدم الحائزون للأراضي غير المستغلة عقودهم إلى مدير المالية ولكن هذا الأخير تلقى احتجاجات ضد هذه العقود فإنه يمكنه رفع دعوى قضائية ضد من يقدم بشأنه الاحتجاج، وهذا في أجل محدد بسنة، ابتداء من تاريخ تبليغ العقود لإدارة الدومين، وفي حالة عدم تلقي الإدارة لأي احتجاج خلال هذه الفترة، فإن العقود تصبح صحيحة[26]، أما إذا كانت السندات المقدمة للمحكمة غير كافية أو تعود لما بعد سنة 1830 فإن ملكية العقار المعني ستعود إلى الدولة[27].

أما بالنسبة للأراضي المزروعة، التي أقام عليها أصحابها أعمال الاستصلاح أو إنجاز أشغال الري أو البناءات، فهي من حيث المبدأ لا تتطلب أي مراقبة وفحص للعقود على اعتبار أن الحائزين لهذه العقارات يعتبرون ملاّكا شرعيين في مواجهة الدومين (المادة 91)[28].

ولكن بشرط أن يقدم للإدارة مخططا للعقار يتضمن مساحته وحدوده مع وصف إجمالي للأشغال المنجزة، ويمكن لإدارة الدومين في أجل أقصاه سنة اعتبارا من تاريخ التبليغ رفع الأمر أمام مجلس إدارة الجزائر دون المساس بحق الطعن أمام مجلس الدولة في حالات وجود احتجاجات ناتجة عن عملية زرع الأرض أو أي أشغال أخرى[29]

لكن هذا الإجراء يبدو مستحيلا من الناحية العملية بالنسبة للجزائريين خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن الفلاحين الجزائريين لم يكونوا على إلمام بالقوانين الفرنسية، ثم هل كان في وسع الجزائريين إيصال تظلماتهم إلى مجلس الدولة بباريس نظرا لبعد المسافة من جهة، ولقلة الإمكانات المادية اللازمة لذلك من جهة أخرى.

كما تضمنت أمرية **1844** إجراءا عقابيا ضد الأشخاص الذين يملكون أراضي واقعة بالمناطق حيث الزراعة إجبارية، ولكنهم تركوها دون استغلال، حيث تفرض على هؤلاء ضريبة سنوية خاصة تقدر بـــ **5** فرنكات عن كل هكتار، وإذا لم تدفع هذه الضريبة فإن المالكين لهذه الأراضي يُعتبرون متخلين عن أراضيهم، ويقبلون باستسلام أراضي أخرى من طرف الدولة بدلا عن أراضيهم[30]. (المادة 94).

لقد أدى إسناد مهمة التحقق من عقود الملكية إلى المحاكم العادية، وهذا ما ترتب عنه ارتفاع التكاليف وإحداث تأخرات لا يمكن تداركها، جعلت عملية الاستيطان صعبة جدا إن لم نقل مستحيلة[31].

لذلك كان من الضروري إدخال تغييرات على أمرية **1844** بهدف الوصول إلى إجراء أكثر قابلية للتطبيق، وهذا إلى صدور أمرية **21** جويلية **1846**.

ب- أمريـــّة **21** جويلية **1846**: لقد جاءت أمرية **21** جويلية **1846** لتكمل النقائص التي لوحظت على أمرية **1844**، وخاصة فيما يتعلق بقضية فحص ومراقبة عقود الملكية، فبعدما اكتشفت السلطة الاستعمارية بأن إسناد هذه المهمة للمحاكم العادية قد تطلب تكاليف باهضة ووقت طويل، لذلك أوكلت مهمة مراقبة عقود الملكية للمحاكم الإدارية، يعني إلى مجلس المنازعات.

انطلقت أمرية **21** جويلية **1846** من مبدأ أن كل عقود الملكية الريفية يجب أن تخضع للفحص والمراقبة (**Vérification**) بناء على قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية تحدد فيها

تباعا المناطق المعنية بالمراقبة، أما الأراضي التي لا تقدم بشأنها سندات ملكية فستضم إلى أملاك الدولة[32].

وقد استثنى المشرع بعض الملكيات الواقعة في المدن الرئيسية وضواحيها من الخضوع لإجراءات التحقيق، وقد حددتها المادة الأولى من هذه الأمرية كما يلي:

– منطقة الجزائر: بلديات؛ الجزائر، الأبيار، مصطفى باشا، بئر مراد رايس، درارية، بئر خادم، القبة، دالي إبراهيم، بوزريعة، حسين داي.

– بلدية البليدة.

– بلدية وهران.

– بلدية مستغانم.

– بلدية عنابة، وهذا على اعتبار أن هذه المناطق المذكورة قد تم تأسيس الملكية بها قبل ذلك.

وقد تمت عمليات إجراءات التحقيق كما يلي: أنه خلال ثلاثة أشهر من صدور القرار الوزاري الذي يحدد المنطقة المعنية بعملية التحقيق، فإن كل مدعي ملكيته لأرض تقع داخل المنطقة المحددة، من الأهالي أو الأوربيين، فهو مطالب بتقديم عقود ملكيته لدى مدير المالية بالنسبة لدائرة الجزائر، ولدى قابض الدومين بالنسبة للمناطق الأخرى (المادة 3). أما الأراضي الواقعة بالمنطقة المحددة من طرف وزير الحربية، ولم تقدم بشأنها طالب، فتعتبر أراضي شاغرة ودون مالك، وبالتالي من حق الإدارة أن تتصرف فيها بمنحها للأوروبيين في شكل امتيازات (المادة 5)[33].

أما عملية فحص ومراقبة عقود الملكية فقد أسندت إلى مجلس المنازعات (**Le conseil du contentieux**) وبعد دراسة الملفات يصرّح المجلس بشرعية العقود التي تعود إلى ما قبل **1830**، على أن تكون هذه العقود توضح وضعية العقار من حيث مساحته وحدوده (المادة **8**)[34].

وهنا نلاحظ بأن أمرية **1846** قد جددت نفس الإجراء الذي جاءت به أمرية **1844**، حيث اشترطت أن تكون العقود صادرة قبل **1830**، وهو إجراء تعجيزي بالنسبة للجزائريين، لأن الإدارة الاستعمارية تدرك جيدا بأن معظم المعاملات العقارية بين الجزائريين كانت تتم بطرق عرفية، وأن معظم أراضي القبائل هي أراضي مشاعة ينتقل استغلالها عن طريق الإرث، وليست لها سندات ملكية، ثم أن توسع نطاق الاحتلال وما رافقه من عمليات قتل وتخريب قد

أرغم الكثير من الجزائريين على هجرة أراضيهم والالتجاء إلى مناطق بعيدة، وهذا ما حال دون تقديمهم لعقود الملكية في الوقت المناسب، خاصة وأن المادة 3 من الأمرية قد حددت مهلة ثلاثة أشهر، وهي فترة غير كافية بالنسبة للجزائريين.

وقد نصت الأمرية على أنه في حالة عدم توفر الشروط المطلوبة أثناء عملية الفحص والمراقبة، وفي حالة وجود حالات يتم فيها إلغاء العقود، فإن هناك إجراءين يتم اتخاذهما بهدف التخفيف من قسوة تطبيق إلغاء الملكية وهذين الإجراءين هما:

– الملاّك أو الحائزون للأراضي، الذين رفضت عقودهم، لأنها صادرة بعد 1830، أو لا تستوفي الشروط المطلوبة يمكنهم أن يطلبوا من الإدارة أن تمنحهم امتيازات بمعدل هكتار واحد من الأرض عن كل 3 فرنكات من الإيرادات المذكورة في آخر عقد شراء، بناء على المادة 5 من أمرية 21 جويلية 1845 [35]، المتعلقة بالامتيازات. غير أن الإدارة الاستعمارية قد ألزمت الشخص الراغب في الحصول على الامتياز بشروط تعجيزية منها بناء مسكن بتكلفة لا تقل عن 5000 فرنك، وإسكان عائلة أوربية في كل 20 هكتار من الأراضي، وغرس 30 شجيرة في كل هكتار[36] وحددت مهلة 5 سنوات لإنجاز هذه الأعمال[37]. ومن لم يلتزم بالأجل المحدد ينزع منه الامتياز فإذا كانت هذه الشروط صعبة التنفيذ بالنسبة للأوربيين، فإنها بالنسبة للجزائريين هي ضرب من ضروب المستحيل.

أما الملاّك والحائزين الذين لم يصرّح بصفتهم كملاّك من طرف مجلس المنازعات، لعدم استيفاء عقودهم للشروط المطلوبة، أو لأنهم لا يملكون عقودا أصلا، ولكنهم يستغلون أراضيهم، فإنه باستطاعتهم الحصول على هذه الأراضي في شكل امتياز، ولكن بشرط أن يلتزموا بإنجاز الأشغال المذكورة سابقا (بناء مسكن، غرس أشجار...)[38]. أما المنازعات بشأن طبيعة أو قيمة هذه الأشغال فُبت فيها وزير الحربية بعد أخذ رأي مجلس المنازعات مع الحق بالطعن أمام مجلس الدولة بباريس[39].

كما أقرت هذه الأمرية فرض ضريبة سنوية قيمتها 10 فرنكات عن الهكتار الواحد من الأرض المملوكة بموجب عقد شرعي، والواقعة بالمناطق المحددة بناء على المادة 1 من هذه الأمرية، والتي تركت دون استغلال (المادة 33)[40].

لقد حاولت الإدارة الاستعمارية أن تبرر الصرامة التي جاءت بها هذه الأمرية، والشروط التعجيزية التي تضمنتها، بأنها كانت تهدف من ورائها إلى دفع الجزائريين إلى استغلال أراضيهم.

لكن في الحقيقة أن الهدف الأساسي من هذه الأمرية هو تمكين الدومين من أكبر قدر ممكن من الأراضي الجزائرية، بما يسمح بتلبية طلبات الاستيطان الأوربي التي أخذت في الازدياد، خاصة بعد تراجع مقاومة الأمير عبد القادر.

ج- نتائج تطبيق أمريتي 1844 و1846: لقد رأينا بأن أمريتي 1844 و1846 هما أمريتان مكملتان ومتممتان لبعضهما البعض، تشتركان في نفس المبادئ والأهداف، وبالتالي كان لابد أن تترتب عنهما نتائج واحدة.

وقد رأينا بأن هدف الأمريتين ليس وضع الملكية الريفية على أسس صلبة كما يدعي البعض، بل كان لها هدف أساسي آخر، وهو كشف أراضي الدومين التي ظلت غير معروفة إلى غاية ذلك الوقت، ووضعها في أيدي الإدارة التي ستتصرف فيها بما يخدم عملية الاستيطان[41]. وبالتالي فهدفها النهائي هو توفير الأراضي للمعمرين، وعليه فإن المشروع الفرنسي لم يجتهد في وضع نظام عقاري من شأنه حماية الملكية العقارية من المضاربين واللصوص، بقدر ما اجتهد في ابتكار الأقنعة التي من شأنها ستر عمليات اغتصاب الأراضي الجزائرية ووضعها في يد المعمرين الأوروبيين.

ومن الإجراءات التي تثبت الاعتداءات الصارخة التي جاءت بها هاتين الأمريتين، نذكر:

- اعتداؤها على الأملاك الوقفية وتجريدها من الحصانة التي كانت تتمتع بها، وتمكين الأوربيين منها.

- اعتداؤها على الأراضي الرعوية، وهي أراضي ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع الرعوي الجزائري.

- اعتداؤها على الأراضي المستريحة بحجة أنها غير مستغلة.

- وضعهما لشروط تعجيزية بشأن قبول سندات الملكية خاصة اشتراطها لعقود تعود لما قبل سنة 1830.

- وحتى الامتيازات التي عرضتها الإدارة الاستعمارية على الجزائريين، لم تكن بنية حسنة وإنما قدمتها "كمنة حسنة خالصة وليس كاعتراف وإقرار بحق"[42] ومع ذلك ربطتها بشروط تعجيزية كما رأينا.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار كل هذه الاعتداءات سنخلص إلى نتيجة أساسية وهي أن هاتين الأمريتين، قد كرستا سياسة الاغتصاب المقنع، والأرقام المتوفرة لدينا خير دليل به ذلك:

ففي مقاطعة الجزائر، وبالنسبة للساحل ومتيجة فقط، تم إخضاع 168.203 هكتار لعمليات الفحص والمراقبة، تم تحويل 94.796 هكتار منها إلى الدولة، و36.875 هكتار عادت للأوروبيين، بينما لم يحصل المسلمون سوى على 11.511 هكتار فقط[43] وهذا يعني ببساطة أن نصيب الجزائريين من هذه الأراضي لم يصل حتى إلى نسبة 7% ونتيجة لهذه العملية تم اقتلاع 2.000 عائلة جزائرية من الأرض التي كانت تزرعها، وبالتالي صارت دون مورد رزق ودون أي وسيلة للعيش[44] حيث تم تجريد الكثير من الفلاحين في متيجة من أراضيهم، فبني موسى لم يحتفظوا سوى بـ6.5 هكتار لكل عائلة في المتوسط، وبني خليل 12.5 هكتار، والخشنة 14 هكتار[45].

أما في مقاطعة وهران، فقد تمت عمليات الفحص والمراقبة على الأراضي الواقعة ضمن محيط المدينة فقط، على اعتبار أن بقية المناطق الأخرى في المقاطعة كانت ضمن المنطقة العسكرية، وبالتالي فهي غير معنية بالتحقيق، وقد عالجت الإدارة 113 طلب منها 54 قدم من طرف الأوربيين، و59 من طرف الأهالي، وقد قدرت المساحة التي خضعت للتحقيق بـ13.063 هكتار، حصل الأوربيون على 5.325 هكتار وحصل الأهالي على 2.732 هكتار، بينما عاد 924 هكتار للدولة[46] وبالباقي (3.081) ظلت محل منازعات بين الخواص.

أما في مقاطعة قسنطينة، فإلى غاية سنة 1850 لم يتم تطبيق أمرية 1846 في كل أجزاء المنطقة المدنية، ومع ذلك تم تقديم 64 احتجاج من طرف المعمرين القاطنين بضواحي عنابة، و492 من طرف أهالي نفس المنطقة، وقد قدرت مساحة الأراضي التي خضعت للتحقيق بـ29.427 هكتار، حصل الأهالي على 16.634 هكتار فيما عاد 12.793 هكتار للأوربيين[47].

وعليه كانت النتائج الإجمالية لتطبيق هاتين الأمريتين إلى غاية 31 ديسمبر 1849م كما يلي:

الدوائر التي خضعت للتحقيق	مساحات عادت للأوربيين	مساحات عادت للأهالي	مساحات عادت للدولة	مساحات محل نزاع	المجموع
- الجزائر	36.875	11.512	94.797	25.019	168.203
- وهران	5.326	3.732	924	3.081	13.063
- عنابة	12.793	16.634	-	-	29.427
المجموع	54.994	31.878	95.721	28.100	210.693

الوحدة: هكتار   المصدر: M. Laynaud, Op.cit, p 34

رغم النتائج التي حققتها أمريتا 1844 و1846 إلا أنها لم ترق إلى مستوى طموحات الإدارة الاستعمارية، وهذا لعدة اعتبارات منها محدودية المناطق المعنية بتطبيق هاتين الأمريتين[48] ثم أن هاتين الأمريتين ساهمتا في تسوية وضعية العقار بالمناطق المحددة بواسطة قرار وزاري، ولكنهما لم تتخذا أي إجراء بشأن المعاملات العقارية التي ستحدث في المستقبل، وهل ستكون نظامية أم لا، وهل العقود التي سيتم إصدارها ستحافظ على قيمتها وأمامها مثل العقود التي تم إصدارها أثناء عمليات الفحص والمراقبة، فهذه النقطة المهمة لم تحظ باهتمام مشروع أمريتي 1844 و1846، ولذلك سرعان ما سقطت الأرض في حالة الغموض من جديد من جراء المعاملات التي تمت بعد ذلك، ومن الحالات التي زادت في تعقيد الأمور أن الدومين قد وجد نفسه أما حق الشيوع في عدد كبير من الأملاك، وهذا الشيوع لا يمكن إنهاؤه إلا بعد معالجته أو المرافعة بشأنه مع 1.500 مالك معروفين[49].

بهدف تسوية هذه الوضعية المعقدة، أمر الحاكم العام راندون[50] بتشكيل لجنة سنة 1852 تحت رئاسة مستشار ولائي، عرفت بلجنة العاملات والتقسيمات (Commission des transaction et de partages) كانت مهمتها تحضير مشاريع تقسيم الأملاك المشاعة بين الدومين والملاّك الأهالي، واقتراح امتيازات مجانية لصالح الأهالي الذين جُردوا من أملاكهم.

وبعد ست سنوات من العمل تمكنت اللجنة من تسوية وضعية 110.000 هكتار[51]، وفي الوقت الذي وُجهت فيه انتقادات لأمريتي 1844 و1846 حدثت تغيرات سياسية هامة في فرنسا تمثلت في قيام ثورة فيفري 1848، التي أدت إلى سقوط ملكية جويلية، وقيام الجمهورية الفرنسية الثانية، وهذا ما ترتبت عنه نتائج هامة على السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.

افتتحت الجمهورية الثانية أعمالها في الجزائر بتوجيه نداء إلى المعمرين في شهر مارس 1848 جاء فيه: "أيها المعمرون بالجزائر: إن الحكومة المؤقتة منشغلة جدًا بوضعكم الخطير الذي ترديتم فيه منذ زمان طويل، وهي تعرف أن جل حيرتكم متأتية من فقدان اليقين المخيم إلى الآن على مستقبل الجزائر. إن الجمهورية ستدافع عن الجزائر كدفاعها عن الأرض الفرنسية، وسيقع النظر في مصالحكم المادية والمعنوية وتحقيقها"[52] إن هذا النداء يحمل دلالة قوية بالنسبة لسياسة الجمهورية الثانية تجاه الجزائر، حيث صارت "الجزائر تبدو وكأنها فرنسا جديدة"[53].

لقد أعربت حكومة الجمهورية الثانية عن دعمها الكامل للاستيطان الذي صارت ترى فيه وسيلة هامة للتخلص من العمال العاطلين الثائرين في فرنسا نفسها.

تنفيذا للوعود التي أخذتها الجمهورية الثانية على نفسها تجاه المستوطنين تم إصدار قرار 19 سبتمبر 1848، الذي تضمن فتح قرض بقيمة 50 مليون فرنك بهدف إنشاء مشاريع استيطانية بالجزائر، حيث تم إنشاء 42 قرية استيطانية جديدة[54]. وفي نفس الوقت وجه نداء للمواطنين الفرنسيين مهما كانت مهنهم، والراغبين في الذهاب إلى الجزائر، فكان هناك 100.000 مترشح أغلبهم من العمال الباريسيين العاطلين عن العمل[55]، فكانت رغبة الإدارة الاستعمارية تحويل المتيجة إلى "مستودع للتسوّل الأوربي"[56].

نتيجة لهذه السياسة الاستيطانية، عرفت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر تدفقا كبيرا، ففي سنة 1848 فقط وصل إلى الجزائر 15.000 معمر من باريس وحدها[57] وهكذا وصل عدد الأوربيين في الجزائر إلى 131.283 شخص سنة 1851 بعدما كان عددهم سنة 1840 لا يتجاوز 27.204 شخص. وبهدف توفير الأراضي لهذا العدد المعتبر من المستوطنين، رأت الإدارة الاستعمارية أنه لابد من توسيع دائرة الاستيطان، وإيجاد مصادر جديدة للحصول على الأراضي، وهذا ما سيؤدي إلى إصدار قوانين عقارية جديدة فيما بعد .

الهوامش:

*-Maurice Pouyanne, La propriété foncière en Algérie, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, p 338.
2- M. P. De Ménerville, Dictionnaire de la législation Algérienne, tome I (1830-1860), Paris, 1866, p 578 et voir aussi Pouyanne, Op.cit, p 341.
3-Emile Larcher, Traité élémentaire de législation algérienne, Tome III, 2ème édition, Adolphe Jourdan, Alger, 1911, p 34
4-Paul Emile Viard, traité élémentaire de droit public et de droit privé en Algérie, 4me partie, Faculté de droit et des sciences économiques, Alger, 1962, p 17.
5-Menerville, Op.cit, p 579.

6- غير أن قرار 30 أكتوبر 1858 قد نص على أن عدم قابلية التصرف في الحبوس لا يجب أن يحتج بها حق في وجه المشتري المسلم، ومنذ ذلك الحين زالت عدم قابلية التصرف في الحبوس بالجزائر.

7- ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، مجلة الأصالة، العدد 89 -90، الجزائر، 1981، ص 102.

8- Viard, Op.cit, p 17.
9- Menerville, Op.cit, p 579.
10- Pouyanne, Op.cit, p 343.

11- لكن هذا المنع تم إلغاؤه، بموجب قرار الحاكم العام بتاريخ 5 ماي 1848.

12-Menerville, Op.cit, p 580.
13-Emile Larcher, Op.cit, p 36.
14-Arthur Girault, Principes de colonisation et de législation coloniale, Tome II, 2ème édition, Paris, 1904, p 581.
15-Rousset Boulbon, La question des travailleurs résolue par la colonisation de l'Algérie, imp., de T. Fischer ainé, 1984, p 16.
16- Menerville, Op.cit, p 227.
17-« La loi d'expropriation pour cause d'utilité publique à la main, comme un tailleur coupe dans une pièce de drap un habit de gala, puis il installait immédiatement ses colons » voir : Delfraissy, La colonisation de l'Algérie par le système du Maréchal Bugeaud, Alger ,1871, p 17.
18- Menerville, Op.cit, p 581.

19- استمر الوضع كذلك إلى غاية 1858، حيث أصبح القرار يصدر عن وزارة الجزائر والمستعمرات (1858-1860)، ثم عن الحاكم العام بعد ذلك.

20-M. Crépon, code annoté de l'expropriation pour cause d'utilité publique, librairie A. Maresco Ainé, Paris, 1885, p 434.
21-Arthur Girault, Op.cit, p 606.
22- Emile Larcher, Op.cit, p 37. et voir aussi Pouyanne, Op.cit, p 346.
23-Charles Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, presses universitaires de France ,1969, p 23.
24- A. Bleu, La propriété des colons en Algérie, A. Durand et Dépone-Lauriel éditeurs, Paris, 1894, p 11.
25- Menerville, Op.cit, p 585.

26-رشيد فارح، المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 102.

27- المرجع نفسه.

28-Pouyanne, Op.cit, p 347.
29- Menerville, Op.cit, p 585.
30-M. Laynaud, Notice sur la propriété foncière en Algérie, Girault, imprimeur- photo graveur, Alger, 1900, p 29.
31-Exposé de la situation de l'Algérie en 1924, imprimerie administrative Victor Heinz, Alger, 1925, p 912.
32-Viard, Op.cit, p 19. Et voir aussi : Robert Estoublon et Adolphe Lefébure, code de l'Algérie annoté, tome I, (1830 - 1895) , Adolphe Jourdan Librairie- Editeur, Alger , 1896, pp 404-405.
33- Menerville, Op.cit, p 588.
34- Eugène Robe, Essai sur l'histoire de la propriété en Algérie, imprimerie de Dagand, Bore, 1849, p 28.
35- أنظر النص الكامل لهذه الأمرية في: Menerville, Op.cit, p 228.
36- Emile Larcher, Op.cit, p 40
37- Pouyanne, Op.cit, p 350.
38- Eugène Robe, Op.cit, pp 28-29.
39- Menerville, Op.cit, p 589.
40- Camille Leynadier et Clausel, Histoire de l'Algérie française, Tome 3, H. Morel éditeur, Paris, 1848, p 111.
41- M. Laynaud, Op.cit, p 34.
42- مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص 54.
43- Louis De Baudicour, Histoire de la colonisation de l'Algérie, Challamel Aimé librairie éditeur, Paris, 1860, p 375.
44-Djilali Sari, La dépossession des Fellahs ,(1830 – 1962) , Société Nationale D'édition et de diffusion , Alger , 1975 , p 11.
45-Ibid, p 14.
46- Louis De Baudicour, Op.cit, p 377.
47- M. Laynaud, Op.cit, p 34.
48- تم تطبيق هاتين الأمريتين في مقاطعة الجزائر، على الساحل والمتيجة، التي تشمل دوائر الجزائر، الدويرة، البليدة، بوفاريك، القليعة، وفي مقاطعة وهران، في بلدية وهران، وفي مقاطعة قسنطينة، في دائرتي عنابة والقالة. أنظر: Viard, Op.cit, p 19.
49- Emile Larcher, Op.cit, p 43.
50- راندون جاك لويس (1795 – 1871): عسكري وسياسي فرنسي، حاكم عام للجزائر من 1851/12/11 إلى 1858/06/24 ، قاد عدة حملات لقمع المقاومة في إقليم البابور و بلاد القبائل و الأغواط و توقرت و سباو .
51-Pouyanne, Op.cit, p 355.
52- أندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص 325-326.
53- « L'Algérie apparut comme une France nouvelle » voir : S. Gsell et autres, Op.cit, p 249.
54- Marc Lamuniere, Histoire de l'Algérie illustrée, édition rencontre, Lausanne, p 97.
55-Pierre Goinard, L'Algérie L'œuvre Française, Edition Robert Laffont, Paris, 1984, p 102.
56- عبد اللطيف بن أشنهو، تكوّن التخلف في الجزائر، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 89.
57- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999، ص 17.

المقاومة الشعبية في الجنوب الغربي الجزائري: مقاومة الرقيبات أنموذجا (1900- 1934م)

أ. مبارك جعفري*

مقدمة: بعد الاحتلال الفرنسي هب المجتمع الجزائري بمختلف أطيافه وتوجهاته للمقاومة والدفاع عن المقدسات. وما من خطوة خطاها المستعمر إلا وجابـهته انتفاضة أو ثورة شعبية، من مقاومة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي، إلى مقامة الزعاطشة، مرورا بمقاومة لالة فاطمة نسومر والشريف بوبغلة، وأولاد سيد الشيخ، والمقراني والشيخ الحداد، وبوشوشة، والشيخ بوعمامة، والشيخ أمود...وغيرهم. ومن بين القبائل التي قاومت المستعمر الفرنسي في الصحراء الكبرى مقاومة شرسة في منطقة الحمادات بالجنوب الغربي الجزائري قبيلة الرقيبات، لكنها لم تحظى بالكتابة الكافية من طرف المؤرخين، وهو ما سنتناوله من خلال هذا المقال، وقبل الغوص في الموضوع وحتى يتسنى لنا فهم طبيعة هذه المقاومة لابد لنا من تعريف موجز بأوضاع الصحراء قبل دخول الاستعمار الفرنسي، والتعريف بالقبيلة.

أوضاع الصحراء الغربية الكبرى قبل دخول الاستعمار: تطلق كلمة الصحراء الغربية على كل الجزء الغربي من الصحراء الكبرى، والممتد من وادي درعة شمالا لغاية نهر السنغال جنوبا ومن عرق شاش ومنطقة الجوف شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا. وهي لا تشمل الجمهورية العربية الصحراوية الحالية فقط، وإنما أيضا أجزاء من الجنوب الغربي للجزائر، وموريتانيا، وجنوب المغرب، وشرق مالي[1]. ورغم كونها صحراء قاحلة عرفت المنطقة بأهميتها منذ فجر التاريخ، كما استوطنها البربر حسب ما جاء في أغلب المصادر التاريخية، حيث يقول ابن حوقل (القرن الرابع الهجري): أن بين المغرب وبلاد السودان مفاوز وبراري منقطعة، قليلة المياه، متعذرة المراعي، لا تسلك إلا في الشتاء، وبين براري سجلماسة وأوداغوشت مياه عليها قبائل من البربر المهملين، وهم لا يعرفون الطعام، ولا رأوا الحنطة ولا الشعير، وقوم حياتهم باللبن واللحم[2].

*- أستاذ مساعد ب في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة الوادي.

كما عرفت منذ القديم كونها منطقة عبور للقوافل التجارية، بين السودان الغربي وشمال أفريقيا، ولهذا حفرت فيها العديد من العيون والآبار، التي كانت تتزود منها القوافل التجارية، وتتخذ منها أماكن للراحة، خاصة بعد إزهار مملكة غانا الإسلامية، وفي هذا الصدد يذكر الإدريسي أن هذه الصحاري فيها مجابات مياه، وأن الماء لا يوجد فيها إلا بعد يومين إلى اثني عشر يوم، مثل الطريق بين سجلماسة وغانا[3]. ومن هذه الآبار والعيون الكثيرة المنتشرة في الصحراء (تيندوف)، ويرى البعض أن تيندوف ما هي إلا (تدنفس) التي ذكر البكري؛ وأنها آبار يحفرها المسافرون جنوب وادي درعة مسيرة ثلاثة أيام، فلا تلبث أن تنهار وتندفن، ثم تسير منها إلى بئر كبير يقال لها وين هَيّلون[4]، وحدد البعض موقعها جنوب حمادة الدرعة، حيث تتواجد اليوم سبخة تيندوف الكبيرة[5]، ويرى البعض أن تندوف كلمة بربرية مركبة من كلمتين "تين" بمعنى الينبوع أو العين و"دوف" التي تعني غزارة التدفق، وبهذا يكون المعنى كاملا لتندوف هو العين الغزيرة التدفق[6]، وأود أن أشير هنا أن هناك الكثير من الأسماء في الصحراء تبدأ بكلمة تين مثل: تين زواتين، تين ركوك، تين كرام، تنيلان، تينورت، تين بكتو، ومن هنا يمكن القول أن كلمة تين تعني البئر أو العين أو مكان به ماء، كون أغلب المراكز الصحراوية كانت في بدايتها عيون وآبار. وقيل لفظة (تين) تعني المكان[7].

وبعد سقوط مملكة غانا ودولة المرابطين تدهورت حالة الطريق الغربي الرابط بين سجلماسة واوداغوشت، وكثرت فيه هجمات اللصوص وقطاع الطرق، ولم يعد يستهوي الكثير من التجار، فتدحرجت الطرق التجارية شرقا وأصبح طريق توات هو الطريق الرئيسي الرابط بين بلاد المغرب وبلاد السودان، وزاد من أهميته قيام مملكة مالي الإسلامية، وبروز مدينة تينبكتو وقاو كحاضرتين صحراويتين.

شهدت الصحراء الكبرى الإفريقية تدفق الكثير من الهجرات العربية التي اندفعت جنوبا ومنهم قبائل البرابيش بنو حسان[8]، وكنته، التي تذكر مصادرها التاريخية[9] أن نسبها يتصل بالفاتح الكبير عقبة بن نافع الفهري[10]، وبطون أخرى من العرب والبربر. أما عن سبب هذا التوجه جنوبا فيرى مارتان في الواحات الصحراوية أن العوامل الطبيعية كان لها دور أساسي في ذلك، مثل الجفاف الماحق الذي ضرب مناطق الشمال سنة **1130هـ/1718م** فاتجهت أعداد كبيرة من القبائل إلى الصحراء جنوبا[11]. بينما يرى ابن بابير الأرواني أن حركة السكان كانت دائما نحو الشمال في موسم الأمطار، ونحو الجنوب في موسم الجفاف[12]، غير

أنه يمكن القول أن هاته القبائل العربية وجدت في الصحراء الإفريقية ما يعوضها عن بيئتها الأم في شبه الجزيرة العربية، فانطلقوا بكل حرية بحثا عن الماء والكلأ، دون أن ننسى اضطراب الأوضاع في الشمال.

شكل البرابيش والقبائل العربية الزاحفة على المنطقة ثقلاً سياسياً واقتصادياً؛ بسيطرتهم على طرق القوافل التجارية، والمراعي والآبار[13]، واضطر البربر المهزومون أمام الزحف العربي إلى دفع الأتوات، أو الانكفاء في المناطق المعزولة، واحتفظوا باسمهم (صنهاجة) والتي تحرفت إلى (أزناكة).

ومن القبائل العربية التي اندفعت جنوبا واستوطنت الجزء الغربي من الصحراء، قبيلة الرقيبات، أو الركيبات كما ذكرت في بعض المصادر، والتي تنتسب إلى الولي الصالح الشيخ سيد احمد الرقيبي، الذي ينتهي نسبه إلى إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر، بن عبد الله الكامل، بن الحسن المثنى، بن الحسن السبط، بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وفاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم[14]. وقبل استكمال ترجمة الشيخ لابد من التوقف هنا عند الجد الثالث والعشرين، وهو شخصية الشيخ عبد السلام بن مشيش، أحد أقطاب التصوف في المغرب الإسلامي، وتلميذ الشيخ أبي مدين شعيب، وشيخ أبي الحسن الشاذلي شيخ الطريقة الشاذلية، كما يعد أيضاً جد الأشراف العلميين[15].

ولد الشيخ سيد أحمد الركيبي خلال القرن 11هـ/17م بوادي درعة في منطقـــــة تعرف بالخراويع، في بيت علم وجاه، وبعد أن أتم حفظ القرآن الكريم، درس مختلف العلوم وتفقه في الدين، انتقل بعدها للدراسة في جامع الزيتونة بتونس، عاد بعدها إلى مسقط رأسه وبدا في نشر العلم يستقبل الطلبة والمريدين، والفقراء وعابري السبيل، فعمت شهرته الآفاق وذاع صيته بين الناس، وبقي على ذلك الحال إلى أن وافته المنية عن عمر ناهز الخمسة والسبعين 75 سنة، ودفن بالحبشي وهي بلدة تبعد إلى الشمال الشرقي من مدينة السمارة بحوالي 140 كلم. أما عن سبب تسميته بالرقيبي فيقال لكونه اشتهر بين رفاقه بإكثاره من قول (يا رقيب)، وقيل لأن والده الشيخ احمد والذي سمي باسمه دفن بمنطقة الرقيبة. أنجب الشيخ ثلاثة أبناء، وهم علي، وقاسم، وعمر، وبنت واحدة تسمى سلطانة، ومن هؤلاء تفرع أحفاده الرقيبات الأدارسة[16].

كانت في البداية قبيلة الرقيبات تنتمي إلى قبائل الزوايا الذين تفرغوا للعلم والدراسة كونهم فرعا من فروع بن مشيش شيخ العلوية العلمية، وسيراً على طريقة جدهم الشيخ أحمد، ثم ما لبثت القبيلة أن تفرعت، وانتقل أفرادها إلى تربية الإبل، الشيء الذي فرض عليهم حياة الرحال بحثاً عن الكلأ والأمطار، وهو ما دفع بفرانسوابيسلاي إلى تسميتهم بأبناء المطر[17]، وأجبرهم هذا في النهاية على حمل السلاح؛ للدفاع عن مراعيهم ومشاربهم، ومن ثم تحولوا إلى قبيلة محاربة، وقد تم هذا التحول في نهاية القرن الثاني عشر الهجري حسب بعض المصادر[18].

ولمعرفة أسباب التحول لابد من معرفة طبيعة الصحراء التي فرضت تقسيما اجتماعيا خاصا وفريدا من نوعه، حيث كانت في مركز الصدارة القبائل التي بيدها السلاح والسلطة، وهي من تقود القبائل الأخرى. يأتي في المركز الثاني القبائل المهتمة بالعلم والزوايا ويعرفون بالمرابطين. ثم المجموعات التي تهتم بالزراعة؛ وهي من القبائل الضعيفة التي تسكن في معظم الأحيان القرى. تليها القبائل التي تهتم برعاية الماشية وتدعى ازناقة[19]. ويرى البعض أن هذا التقسيم الاجتماعي للصحراء يعود للأمير المرابطي أبو بكر بن عمر اللمتوني، الذي قسم أتباعه إلى ثلاث فيئات: الفئة الأولى كانت مهمتها الجهاد فهي أصل القبائل المحاربة، والفئة الثانية وجهها للعلم فهي أصل الزوايا، والفئة الثالثة هم الذين أوكلت لهم مهمة مزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة، وهي أصل الأتباع المعروفين آزناكة أو اللحمة كما تعرف في القاموس الشعبي[20]. والبعض سمى هذا التقسيم بالارستقراطية العسكرية، التي فرضتها قبائل حسان العربية على القبائل الأخرى[21]. وبالتالي فإن التقسيم هنا هو تقسيم وظيفي للقبيلة، فهناك القبائل المحاربة، والتي تأتي في هرم التنظيم الإجتماعي، وتمتلك السلطة والسيادة، وهناك القبائل الغارمة، التي تدفع مقابل العيش بسلام، إلى جانب الزوايا من القبائل التي تفرغت للعلم[22].

لقد كان الصراع القبلي السمة السائدة في الصحراء وهو يشبه كثيرا ما كان يقع في شبه الجزيرة العربية مثل حرب داحس والغبراء، وحرب البسوس، وكان القتال يتم أحيانا لأتفه الأسباب، وحتى من دونها، وهو ما جعل الشيخ المختار الكنتي الكبير يذكر ذلك في قصيدة[23]، كما أصبح للعروبة مفهوم غير سلالي، مرادفا للشهامة والرجولة، حتى وإن كانت القبيلة غير عربية مثل: إدوعيش وإديشلي الصنهاجيتين. أما الزوايا ورغم مكانتها العلمية فكانت تعني في القاموس المحلي تابع، وكان يطلق العرب عليهم مصطلح (اللحمة) كما أسلفنا

أي اللحم الذي يؤكل أو يفسد، وأنهم انصرفوا للدراسة بعد عجزهم عن القتال حسب بول مارتي[24]. كما كان للصحراء طقوسها وقوانينها التي فرضتها قبائل حسان، وكانوا يعيبون على من مات منهم مؤتةً طبيعيةً، لأن الرجل عندهم يجب أن يموت وهو ماسك سيفه، وإذا ذكر عندهم احد قتل في حرب يقولون: مات مفترشاً يعني أنه قَتَلَ آخر[25]، ويقول صاحب كتاب البسيط: أن الحرب في حسان أصل معهود بينهم، أن لم يكن مع غيرهم، فمع أنفسهم، وهو ما وقع بين إدوعيش والترارزة، وبين الترارزة والبراكنة[26].

ومن هنا كان لزاما على الرقيبات حمل السلاح، للذود عن أنفسهم، واحتلال الصدارة ورفض التبعية وإذاية الناس لهم خاصة قبائل دليم[27]، لأن منطق الصحراء يفرض عليك أما أن تكون سيداً أو مسوداً، كما جاء في الرسالة الغلاوية لمحمد بن المختار: ((...إذ المعروف بديهة دخول الضعيف تحت حلف القوي والخامل تحت خفارة النبيه والمهين تحت كنف المهيب...)) [28].

كما انه وفي ظل هذه الظروف ونتيجة لعدم وجود سلطة مركزية تحكم القبائل أنشأ الرقيبات لأنفسهم نظاما اجتماعيا لتسير أمورهم، يقوم على أساس مجلس يتشكل من أعيان القبيلة يعرف (ايت أربعين)، أو مجلس الأربعين، يرأسه شخص يدعى (المقدم) [29] وهو أعلى سلطة في القبيلة ورئاسته متداولة بين الأعضاء، وتتخذ قراراته بالإجماع وفقا للأعراف وتقاليد القبيلة المستمدة أساسا من الشريعة الإسلامية، ويقوم المجلس بتسيير شؤون القبيلة، والتفاوض باسمها، والدفاع عنها، وتأمين المراعي وآبار المياه، أما عن سبب تسميته بذلك فثمة من يرى أن الاسم يدل على عدد الأعضاء الذين يشكلون المجلس، وهناك من يرى أن هذه التسمية تعود لكون المجلس لا يقبل في عضويته إلا من كان عمره فوق الأربعين.

وبفضل هذا المجلس اوجد الرقيبات لأنفسهم تنظيما حفظ استقلاليتهم عن جميع مراكز القوة التي كانت تحيط بهم، سواء الإمارات الموريتانية في الجنوب، أو الحكم المراكشي في الشمال، كما استطاعوا توسيع الرقعة الجغرافية التي يتنقلون فيها بكل حرية في منطقة شاسعة تمتد من وادي درعة شمالا إلى منطقة ازواد جنوبا[30]. ويؤكد هذا الطرح ما جاء في معاهدة لالة مغنية المبرمة بين فرنسا والمغرب يوم 18 مارس 1945 لتحديد الحدود على أن قصور فيقيق وييش تابعة للمغرب من جهة وعين الصفراء وسفيسفة وعسلة وتيوت تابعة للجزائر والأرض التي جنوب هاته المناطق صحراء خارجة عن السيادة المغربية والفرنسية[31].

كان التوسع الاستعماري في الصحراء هدف استراتيجي للمستعمر بغية تشكيل إمبراطورية استعمارية تشمل شمال أفريقيا والصحراء الكبرى والسودان الغربي، ويتم ربط أجزائها بخط للسكك الحديدية. ففي الجزائر وبعد أن أخضعت فرنسا شمال الجزائر بدأت أنظارها تتجه جنوبا فأحكمت قبضتها على توات سنة 1901م، وعلى الساورة سنة 1904م، وتابلبالا سنة 1910م وتمكنت من الوصول إلى عرق شاش سنة 1912م[32]. وفي موريتانيا كانت فرنسا قد فرضت وصايتها على أمراء الترارزة والبراكنة[33]، كما عمدت إلى سياسة التفريق بين القبائل وضرب بعضها ببعض، والاتصال المباشر مع الزعماء وشيوخ الطرق الصوفية لكسبهم لصف الاستعمار[34]، ومن ثم دفعها لمهاجمة القبائل التي رفضت الرضوخ كما ظهرت حركة فقهية تزعمها الشيخ سعد بوه ولد الشيخ محمد فاضل والشيخ سيديا الكبير تدعو بحرمة الجهاد وأرسلت السلطات الاستعمارية سنة 1905م، خبير في الشؤون الإسلامية وهو (كزافييه كوبولاني) لتطبيق سياسة التوغل السلمي[35]، كما بدأت القوات الفرنسية تعزيز مواقعها داخل أراضي الصحراء الغربية، وأما هذا الوضع اندفعت القبائل في الحمادات ومنها قبائل الرقيبات للجهاد في سبيل الله والذود عن أرض المسلمين.

المقاومة الشعبية للرقيبات: هناك الكثير من الأسباب كانت وراء الانتفاضة الشعبية للرقيبات ضد المستعمر منها: طبيعة القبيلة الرافضة للخضوع والدخول تحت وصاية أحد، فما بالك إن كان الوصي من النصارى، وتعودها على حمل السلاح كما أسلفنا سابقا، وتضييق المستعمر وأعوانه على حرية تنقل القبيلة ومصادر رزقها، دون أن ننسى الدافع الديني الجهادي، وخاصية التمسك بالأرض التي ورثها أفرادها أبا عن جد. كما أن هناك وصية متداولة بين الرقيبات للشيخ أحمد الرقيبي، ومن ضمن ما جاء فيها: ((...يا أبنائي ما تركت لكم من عدو من المسلمين في مشارق الأرض و مغاربها، فكل المسلمين إخوتي و أصحابي, ولم اترك لكم من عدو سوى النصارى فاحذروهم ثم جاهدوهم بكل ما أوتيتم من قوة...))[36].

شملت مقاومة الرقيبات جميع مناطق غرب الصحراء الكبرى تقريبا؛ (موريتانيا، الصحراء الغربية، شمال ووسط مالي، الجنوب الغربي الجزائري، جنوب المغرب). ويذكر بول ماري[37] أن القوات الفرنسية كانت دوما عرضة لهجمات القبائل القادمة من الشمال أو من الغرب، ويذكر خاصة؛ الرقيبات، وأولاد بالسبع، وأولاد غيلان، وأن النصر في الغالب كان حليفهم، رغم وقوف بعض القبائل المحاربة مع الاستعمار مثل أولاد علوش في البداية[38]. وقد كانت

هجمات الرقيبات لغاية بداية القرن العشرين تمتد حتى ولاته جنوبا والتي اتخذوها قاعدة لهم وكانت آخر قواعدهم في الجنوب[39]. وسنحاول في هذا السياق ذكر بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر:

- في ربيع 1902 هاجمت الوحدات الفرنسية العاملة في الساورة قبيلة الرقيبات وهذا في منطقة قرزيم بعرق شاش (اركشاش) وأعادت الكرة في فصل الصيف بمنطقة أم لقدور في إقيدي وفي نفس السنة تحركت القوة الفرنسية العاملة في توات وهاجمت الرقيبات في الطويلة بإيقيدي.

- في مارس سنة 1908م كانت البعثة الاستكشافية الفرنسية مخيمة بالحمادة ليلا قرب داوارا فقامت مجموعة من المقاومين بمحاصرتها وقتلوا الملازم رونيه وجرحوا العديد من أفرادها، وسميت المعركة بمعركة الحميدة[40].

- انضمام كثيرا من الرقيبات وسكان تندوف لثورة الشيخ ماء العينين في السمارة ضد المستعمر الفرنسي، وبعد وفاته سنة 1910 انضموا لثورة نجله أحمد الهيبة بن ماء العينين بن محمد الفاضل سنة 1914م، وشاركوا في الكثير من المعارك، وبقوا إلى جانبه لغاية وفاته سنة 1919م[41].

- في 08 نوفمبر سنة 1917 جرت معركة (شميم) الشهيرة بين قوات من الرقيبات قوامها ثمانون رجلا مع القوات الفرنسية بقيادة الملازم مرسيي (MERCIER) قائد مفرزة الهجانة الشرقية مدعوما بالرماة من أولاد علوش وسقط في هاته المعركة بعد ست ساعات من القتال الدامي 19 شهيدا من الرقيبات، ورغم أن القوتين لم تكونا متكافئتين فقد تمكن المجاهدون من الرقيبات من جرح العميل حننه ولد الشيخ وهشمت بندقيته، وكافأه المستعمر بأن منحه رتبة فارس من وسام جوقة الشرف، وهو الأول من بين البيضان[42] في أفريقيا الغربية الذي يحصل على هذه الرتبة[43].

- أبريل 1926م معركة الطريفية الشهيرة ودامت حوالي ثلاثة أيام وهي من أكثر المعارك دموية، وقد شاركت فيها كل القبائل الصحراوية وتميز فيها الرماة من الرقيبات بمهارتهم في التصويب[44].

- سنة 1934م معركة أم التونسي والتي وقعت شمال نواقشط الحالية بحوالي 34 كلم بقيادة المجاهد الرقيبي علي ولد ميارة الذي تطوع في البداية للجهاد تحت راية الشيخ ماء العينين في السمارة مع أفراد من قبيلته، وبعد وفاة الشيخ ماء العينين سنة 1910م واصل الجهاد ضد

المستعمر، وتعد معركة أم التونسي آخر معركة خاضها المجاهدون المسلمون ضد فرنسا في موريتانيا، وكانت حامية الوطيس وقد استشهد ولد ميارة في هاته المعركة رفقة عدد كبير من رفاقه[45]. وفي نفس هذه السنة أحكمت فرنسا سيطرتها على المنطقة ودخلت القوات الفرنسية تيندوف يوم 31 مارس 1934م كما التقت يوم 07 ابريل 1934 القوات الفرنسية القادمة من المغرب والجزائر وموريتانيا في بالمكان المسمى بلقردان، وتم الإطباق على المقاومة بصفة نهائية. وبعد أن أحكم المستعمر سيطرته على المنطقة لجأ الرقيبات إلى شكل آخر من أشكال المقاومة بمحاربة سياسة الاندماج ومقاطعة المستعمر وظهر فقهاء أفتوا بحرمة التعامل مع المستعمر وذهب البعض منهم إلى الفتوى بحرمة النظر إلى وجوه النصارى أو التعامل بنقودهم؛ مثل الشيخ سيدي محمد ولد ابيشر دفين اعوينت بلقرع، والشيخ البلال ولد سيدي إعيش العياشي[46].

كما بودنا أن نشير أن هجمات الرقيبات لم تكن موجهة ضد المستعمر فقط، وإنما ضد القبائل الخاضعة له، حيث أنه بعد أن وصل الفرنسيون إلى منطقة الساحل بدءوا في الاتصال مع المختار الشيخ ثم مع الأمير محمد المختار زعيم قبيلة مشظوف، وهو جعلها عرضة لهجمات الرقيبات وأولاد بالسبع وأولاد غيلان حسب بول ماربي[47]، ونفس الشيء بالنسبة لأهل بوردّة. كما انه في نهاية شهر نوفمبر سنة 1906م شنت قبائل الرقيبات مع أولاد علوش هجوما على القبائل الخاضعة في الشمال، مما دفع السلطات الاستعمارية إلى الطلب من تلك القبائل الاقتراب من الثكنة العسكرية من أجل توفير الحماية لها[48].

لقد مثلت مقاومة الرقيبات شوكة في حلق المستعمر، أرهقتهم وأفسدت مخططاتهم التوسعية في المنطقة، وبالتالي لم يتوانى في منح الامتيازات والهبات للقبائل التي كانت تلحق الأذى بالرقيبات، وتساعدهم في التخلص منها، ولهذا كان الرقيبات دوما عرضة لهجمات القبائل المهادنة بدافع من المستعمر مثل الزوايا من أهل بوردة[49]، كما أن الفرنسيون قد اثنوا على القلة[50] بن الشيخ بن أحمد بن أرشق زعيم أهل بوردّه لأنه كان دائما يطارد الرقيبات خاصة بين سنتي 1909 ــ 1914م[51]. كما جاء في صك الخضوع الكامل والموقع بتاريخ 08 ماي 1894 من قبل الشيخ بن سيدي زعيم أولاد داوود وفي البند الثالث منه ما يلي: أن هذه القبائل لن تشن أي حرب ضد أي قبيلة دون ترخيص من السلطات الفرنسية، وستحارب من أجل القضية الفرنسية[52]. وفي هذا الصدد أيضا يذكر فرانسوا بيسلاي في كتابه (الرقيبات)

عندما يتطرق لأحمد ولد كركوب زعيم قبيلة أولاد عمني كبرى قبائل يحيى بن عثمان في آدرار بقوله: "احمد ولد كركوب هو محارب معتز بنفسه مرصع بالنياشين التي استحقها في حربه إلى جانبنا في مواقع كثيرة وخصوصا في عملياتنا ضد الرقيبات"(53) ، وعلى العكس من ذلك كان المستعمر يتضايق ويعاقب القبائل التي كانت تقدم الدعم للمقاومين مثل قبيلة تجكانت التي يذكر بول ماريتي أن سمعتها كانت سيئة عند الفرنسيين لأنها كانت تقدم الدعم والمأوى لغزاة الشمال(54). كما لم يتوانى المستعمر وضباطه بوصف القبيلة في كتاباتهم بأبشع النعوت والصفات كالعصابات، وقطاع الطرق،...وغيرها، وهو أمر طبيعي وبديهي فقد وصف المجاهدون في الثورة بنفس الصفات وأكثر.

لقد تميزت مقاومة الرقيبات بالعفوية ومباغتة العدو في كل مكان، معتمدين على أسلوب الكر والفر، وعلى امتداد القبيلة وتوسعها، ومعرفتهم الجيدة بالصحراء، وحمل السلاح، كون الرقيبات اشتهروا بين كل المقاومين بالدقة في الرماية والتصويب، فكان أمهر الرماة من الرقيبات(55)،كما أن مقاومتهم لم تكن منظمة تحت إشراف قائد معين، وإنما كان يتم اختيار القائد حسب كل موقعة، على أساس درايته بالمنطقة المستهدفة، وكان القائد الميداني لكل معركة يسمى الضمين(56). ولعل هذا ما يبرر عدم ظهور قيادة بارزة مثل باقي المقاومات الشعبية الأخرى، كما مكنت هذه الطريقة المقاومة من الاستمرار وعدم التأثر بوفاة القائد أو استسلامه. كما شكلت عقبة أمام فرنسا للقضاء علي هاته المقاومة، ولم تتمكن من ذلك إلا بعد توحيد جهود جيوشها في مختلف المناطق الصحراوية. حيث انعقد في **16** يناير سنة **1925** في مدينة مراكش مؤتمر بين قيادات هذه الجيوش وتقرر فيه القيام بأعمال مشتركة ضد القبائل الصحراوية بغية تضييق الخناق عليها ومحاصرتها(57)، مع السيطرة على الآبار والطرق الإستراتيجية، ومحاصرة المنطقة من مختلف الجهات. ولهذا الغرض التقت سنة **1929**م بمنطقة إيقيدي الحاميات الفرنسية العاملة في توات والساورة- ولهذا يعرف هذا العام محليا في حوليات الرقيبات، ويسمى بعام ملقى الغزيان- وواصلت القوات الفرنسية تقدمها لغاية سيطرتها على مدينة تندوف سنة **1934**م .

وفي الختام يمكن القول أن مقاومة الرقيبات هي حلقة من حلقات المقاومة الشعبية التي خاضها الشعب الجزائري ضد المستعمر الفرنسي وهي امتدادا لمقاومتهم في الدول المجاورة وعموم الصحراء، كما كان لهذه المقاومة اثر كبير في تأخر تقدم القوات الفرنسية تجاه تيندوف

والمناطق المحيطة بها لغاية سنة 1934م، مما جعل تيندوف آخر قلعة في الجزائر تسقط بيد الاستعمار. كما أنه على الشيوخ وكبار السن من القبيلة المساهمة في كتابة تاريخها قبل أن تختطفهم المنية، ويضيع برحيلهم تاريخ قبيلة بأكملها وكما قال أحد المؤرخين: ((عندما يتوفى شيخ في أفريقيا يمكن القول أن مكتبة قد احترقت)).

الهوامش:

(*) ينظر: الأطلس العالمي: المعهد التربوي الوطني الجزائري، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، بدون تاريخ، ص ص 30، 31.

(2) أبي القاسم بن حوقل النصيبي: صورة الأرض، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص ص83، 84، 100.

(3) محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني(أبي عبد الله الشريف الإدريسي): نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د ت ن، ص ص 17، 18.4) أبي عبيد البكري: المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دت، ص156.

(5) عبد العزيز شـــهـــبـــي: منطقة تندوف في مسالك التجارة الصحراوية خلال العصر الإسلامي، مقال غير مطبوع، ص 03.

(6) نفسه، ص2

(7) عبد القادر زبادية: مملكة سنغاي في عهد الأسقيين, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر,1971م.

(8) هم قبائل عربية ينتسبون إلى بني حسان, جاءوا إلى شمال أفريقيا ضمن الهجرة الهلالية, وعن سبب تسميتهم بالبرابيش يرى البعض: أن الأفخاذ التي تتكون منها قبائل البرابيش جاءت من مناطق مختلفة، لا يجمعها رابط إلا الائتلاف السياسي، فأطلقوا على كافة الأفخاذ تسمية موحدة وهي البرابيش. للمزيد حول الموضوع أنظر بول مارتي: البرابيش بنو حسان، تعريب محمد محمود ودّادي, طبعة دمشق, بدون تاريخ.

(9) حول نسب كنته ينظر: محمد الخليفة بن الشيخ سيد المختار الكنتي الوافي, الرسالة الغلاوية, تحقيق حماه الله ولد السالم, منشورات معهد الدراسات الإفريقية, ط1, مطبعة الكوثر, الرباط, المغرب, 2003ص 139 وما بعدها. محمد بن سيد المختار الكنتي: الطرائف والتلائد من كرمات الشيخين الوالدة والوالد, مخطوط, د ت، جزآن, خزانة الشيخ سيدي عبد القادر المغيلي, الحي الغربي, ادرار, الجزائر.

(10) وقد اعترض بعض النسابين في الصحراء على نسبة كنته لعقبة بن نافع وقالوا أنهم من بني أمية أو ربما أنهم لم يفرقوا بين النسب والموالاة كون عقبة بن نافع الفهري (ض) كان من الموالين لبني أمية أحمد بن الأمين الشنقيطي, الوسيط في تراجم أدباء شنقيط, ط2, مطبعة السنة المحمدية, القاهرة, 1958م ، ص361.

(11) Martin A.G.P: Les oasis Sahariennes Gourara- Touat- Tidikelt, Edition de l'imprimerie algérienne, Alger,1908.

(12) أحمد بن بابير الأرواني : السعادة الأبدية في التعريف بعلماء تمبكتو البهية, المكتبة الزيدانية, نيامي, النيجر: ص 11.

(13)الهادي المبروك الدالي: قبائل البرابيش ودورهم في منطقة إفريقيا فيما وراء الصحراء, أعمال ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأقطار الإفريقية على جانبي الصحراء, تنظيم كلية الآداب تطوان المغرب و كلية الدعوة الإسلامية طرابلس ليبيا, يومي 15 ـــ 17 محرم 1428هـ الموافق 12 ــ 14 ماي 1998م، ص 292.

(14) ينظر نسب الشيخ: محمد سالم بن لحبيب بن الحسين بن عبد الحي: جوامع المهمات في أمور الرقيبات، تحقيق وتقديم محمد ناعمي، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1992، ص 14 وما بعدها.

ـــ منير عبد العزيز بن مولاي الحسن الرقيبي: الشرفاء الرقيبات بالصحراء الغربية، مطبعة التيسير، الدار البيضاء، المغرب، 1991م.

ـــ أعمال معروف الولي الصالح الشيخ سيدي أحمد الرقيبي ، جمعية معروف الشيخ سيدي أحمد الرقيبي، تندوف، 2006.

- Sophie Caratini, Les Rgaybat (1610 – 1934) territoire et société, 2 t, l' Harmattan, paris, 1989.

(15) هو عبد السلام بن مشيش وقيل بشيش بالباء وقيل اسم أبيه سليمان الملقب بمشيش ابن أبي بكر(منصور) بن علي الإدريسي الحسني وقال البعض إنه جد الأشراف العلميين كلهم ولد في جبال بن عروس شمال المغرب حفظ القرآن في سن مبكرة ورحل إلى بلاد المشرق وأخذ عن علماء الإسكندرية ومكة والمدينة كما تتلمذ على يد الشيخ أبي مدين شعيب في بجاية وعنه أخذ التصوف، تتلمذ على يده الكثير منهم أبو الحسن الشاذلي من أهم آثاره، – إعانة الراغبين في الصلاة والسلام على أفضل المرسلين المعروف بالصلاة البمشيشية، – شجرة الشرف وهي رسالة في دار الكتب المصرية. قتل شهيدا على يد جماعة بعثهم رجل يدعي ابن أبي الطواجين الكتامي الساحر المتنبئ سنة 625هـ /1228م وقيل 622هـ /1225م.

ينظر ترجمته: خير الدين الزركلي: الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط15، ، دار العالم للملايين، بيروت، 2002، الجزء الرابع، ص 09. أبو عمران الشيخ وآخرون: معجم مشاهير المغاربة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1995، ص ص 500، 501.

(16) محمد سالم بن لحبيب: المصدر السابق، ص ص 19، 20. أعمال معروف الولي الصالح الشيخ سيدي أحمد الرقيبي: مرجع سابق.

(17) **Francois Beslay: les Réguibats de la paix Française au front Polisario, éditions l' Harmattan, Paris, 1984, p .**

(18) محمد سالم بن لحبيب: المصدر السابق، ص 17.

(19) بول ماريتي: كنته الشرقيون, تعريب محمد محمود ودّادي، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق سوريا، 1985م، ص ص 26، 27.

(20) محمد الخليفة بن الشيخ سيد المختار الكنتي الوافي, الرسالة الغلاوية ، المصدر السابق: ص 69 (الهامش)

(21) نعيم قداح: حضارة الإسلام وحضارة أوربا في إفريقيا الغربية, ط2, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر1975م, ص25.

(22) الخليل النحوي: بلاد شنقيط المنارة والرباط, المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, تونس, 1987, ص 34.

(23) يقول فيها   من فتنة غَشَتْ بظلمائها   أضحى بها العالم كالجاهل

وضلّ فيها المرء عن رشده   زيغاً عن الحق على الباطل

فاجعل لنا يا ربنا مخرجا   من هولها المقتحم الهائل

أحمد بن الأمين الشنقيطي, المصدر السابق, ص361.

(24) بول ماريتي: كنته الشرقيون، المصدر السابق ص 26.

(25) أحمد بن الأمين الشنقيطي، المصدر السابق، ص480.

(26) نفسه: ص485.

(27) محمد سالم بن لحبيب: المصدر السابق، ص 16.

(28) محمد الخليفة بن الشيخ سيد المختار الكنتي الوافي, الرسالة الغلاوية ، المصدر السابق: ص 168.

(29) محمد سالم بن لحبيب: المصدر السابق، ص 25.

(30) J .Larribaud: TINDOUF :Archives de L'INSTITUT PASTEUR /ALGER

(31) Archives d'Outre Mer (AIX – EN – PROVENCE), 30 H 15.

(32) إبراهيم مياسي: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري(1881 ــ 1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 115 وما بعدها.

L' HOMME ET LE SAHARA, édition GALLIMARD, p 97,98. (33)HENRI. P. E:

(34) وثيقة عهد بين فرنسا وبعض قبائل الزوايا، مخطوطة، رقم 2117، خزانة أهل العالم، الشارات، موريتانيا.

(35)آدو بواهن وآخرون: تاريخ إفريقيا العام، المجلد السابع(إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880 ــ 1935م)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)و أديفرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990، ص 109.

(36) عبد الكريم الرقيبي: الشيخ سيدي احمد الرقيبي، مقال، [على الخط]، منتدى الرقيبيون والرقيبيات، منتدى يعنى بتاريخ ونسب الرقيبات، كتب بتاريخ 2011/03/09، متاح على <ttp://rakibi-abdelkrim.blogspot.com>، تاريخ الإطلاع (2012/03/18).

(37) بول ماريتي: ولد سنة 1882 في الجزائر باحث وخبير في شؤون الصحراء عمل مع الحكومة الفرنسية في الجزائر وتونس ثم انتقل على غرب أفريقيا سنة 1912م مستشارا للوالي الفرنسي، قضى أكثر من تسعة سنوات في الدراسة والبحث، ونشر أكثر من خمسين دراسة عن الشعوب الإسلامية في قارة أفريقيا توفي في تونس 1938م.

(38) بول ماريتي: القبائل البيضانية في الحوض والساحل الموريتاني ، تعريب محمد محمود وِدّادي، دار السراح، بيروت لبنان, 2005م، ص 34.

(39) نفسه: ص 314.

(40) إبراهيم مياسي: مرجع سابق، ص 122.

(41) محمد سعيد القشاط: أعلام من الصحراء، ط1، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1997م، ص ص 25، 26.

(42) البيضان هو الاسم الذي يطلق على العرب من ذوي البشرة البيضاء.

(43) بول ماريتي: القبائل البيضانية في الحوض والساحل الموريتاني، مصدر سابق، ص ص 50، 51.

(44) علال الخديمي: مقاومة القبائل الصحراوية للاحتلال الفرنسي في الثلث الأول من القرن العشرين: مجلة التاريخ العربي, مجلة علمية محكمة تعنى بالتاريخ العربي والفكر الإسلامي، تصدرها جمعية المؤرخين المغاربة، ع 5، شتاء 1998م، ص 267.

(45)محمد سعيد القشاط: مرجع سابق، ص ص 126، 127.

(46) لحبيب حيسون: مرجع سابق، ص 11.

(47)بول ماريتي: القبائل البيضانية في الحوض والساحل الموريتاني، مصدر سابق، ص 133.

(48) نفسه: ص 42.

(49) نفسه: ص 56.

(50) ولد حوالي 1878 زعيم قبيلة أهل بوردة بعد وفاة والده في 30 ابريل 1905م كان رجل غني ومستبد تفانى في خدمة المستعمر الفرنسي ولم يكن يتوانى في جمع السلاح على أفراد قبيلته ممن شك في إخلاصهم وتقديمه للمستعمر عرف بارتباطه الشديد بحننه ولد الشيخ. بول ماريتي: المصدر السابق، ص، ص 59، 60.

(51) نفسه، ص 60.

(52) نفسه: ص 36.

Francois Beslay: op. cit, pp 112, 113.) 53(

(54)بول ماريتي: القبائل البيضانية في الحوض والساحل الموريتاني، مصدر سابق ، ص 101.

(55) علال الخديمي: مرجع سابق، ص 267.

(56)لحبيب حيسون: المقاومة الشعبية في الجنوب الغربي، مقال غير منشور، ص09.

(57) علال الخديمي: مرجع سابق، ص 268.

الحركة الوطنية والمقاومة السياسية

إسهـــام مؤسسات التعليـــم الوطنية في الحفـــاظ على المرجعيَّـــة الفقهيَّـــة المالكيَّـــة للجـــزائـــر (1830 – 1962م).

د.مصطفى مغزاوي*

تقديم: يقترن الفقه في الجزائر بالمذهب المالكي، فهو مذهب الدولة الجزائرية، ومرجعيَّتها الفقهيَّـــة والقانونيَّـــة، ولم يكن هذا الاقتران وليد الجزائر الحديثة، بل يمتد إلى فترة الدول الإسلامية التي سبقت مجيئ العثمانيين، ولا شكَّ أنَّ استمراريَّـــة المذهب المالكي في الجزائر عبر العصور لم يكن من قبيل الصدف، بل كان وليد جهود الساسة وجهاد العلماء، فالناس على دين ملوكهم وعلمائهم، ولما فقدت الدولة الجزائرية سيادتها السياسية بفعل الغزو الاستعماري سنة 1830م انتقل العبئ كاملاً من السلطة إلى الفقهاء الذين اتخذوا من التأليف والتدريس في المؤسسات التعليمية على اختلاف أصنافها وطبيعتها وتوجهاتها مجالا للحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر، فكيف عملت هذه المؤسسات التعليمية في الحفاظ على الوحدة الفقهية المالكيَّـــة للبلاد في ظل إمكانياتها المحدودة والظروف القاسية المحيطة بها خـــلال هذه الفتـــرة (1830 – 1962م)؟ .

1- دور المؤسسات التعليميَّة التقليديَّة في ترسيخ المذهب المالكي (1830 – 1962م):

عمدت فرنسا إلى تجهيل الجزائريين وتجريدهم من هويتهم العربية الإسلامية، فعملت على غلق المدارس العربية الإسلامية وعرقلتها، وهو ما جعل الثقافة العربية محصورة في الكتاتيب والمدارس القرآنية والمساجد والزوايا والمؤسسات الخيرية التي أسهـــمت في المحافظة خصوصيات الشخصية الجزائرية[1]، ومن ضمنها التـــزام الفقه المالكي.

فدور الزوايا والمدارس في الحفاظ على الهوية الإسلامية العربية للجزائر حقيقة لا يرق إليها الشك، لذا سنكتفي بالإشارة إلى إسهامها في الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائـــر.

*- أستاذ محاضر ب في تاريخ المغرب الإسلامي- قسم العلوم الإنسانية- جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف.

ويبدو أنَّ الصوفية (المرابطية) في الجزائر وجدت في المذهب المالكي الصدر الرحب عندما احتضنها أول مرة، ثم انتشرت على حسابه وحساب أتباعه، واستطاعت أن تحوِّل المذهب المالكي إلى مذهب صوفي وأتباعه إلى صوفية رغم أن هذا المذهب في حد ذاته لا يحمل نـــزعة صوفية.

فقد دُرِّست في الزوايا والمدارس التابعة لها المتون المالكية إلى جانب المتون الصوفية، ففي زاوية توات مثلاً كان من ضمن المقرر الفقهي: متن العبقري في نظم سهو الأخضري[2] لأبي عبد الله محمد بن أبّ بن محمد بن عثمان التواتي، ومتن ابن عاشر، ثم يُنتقل إلى نظم أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك للشيخ محمد البشار المالكي، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، ومختصر خليل، وتحفة الحكام لابن عاصم[3].

والنظام التعليمي في الزوايا متقارب في العموم، ويكاد يكون موحَّـــد في مرحلته الابتدائية إذ يشمل التعليم القرآني مع حفظ بعض المتون والتوحيد والفقه والآداب، ولضيق المجال وانحصار الدراسة، نقف عند زاوية الهامل ببوسعادة كنموذج لجهود مؤسسات التعليم التقليدية في الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر خلال الحقبة الاستعمارية.

تُنسب الزاوية للفقيه المالكي الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن ربيح بن محمد بن عبد الرحيم الشريف الحسني، خـــرِّيـــج زاوية الشيخ سيدي علي الطيار ناحية البيبان سنة 1837م ليلتحق بزاوية سيدي السعيد بن أبي داوود بزواوة قُـــرب أقبوا وكانت هي المركز المرتاد لطلاب العلم الراغبين في التحصيل الشرعي على المذهب المالكي، ولازم حفيد الشيخ العلامة أحمد بن أبي داوود حتى تخرَّج عنه في المذهب المالكي[4].

تأسست الزاوية كما يذكر مؤرخوها على الفقه المالكي والعقد الأشعري والطريقة الرحمانية الخلوتية[5] سنة 1844م، وكانت نواة الزاوية هي مجالس الفقه التي كان الشيخ يُـــواظب عليها في المسجد العتيق ببلدية الهامل، حيث ألحت عليه مجموعة من مشايخ البلدية ليتولى مهمة التدريس في مساجدها، فقبلها بعد أن استأذن شيخه سيدي أحمد بن أبي داود، الذي لم يتردد في مكاتبة تلميذه يستحثه على الجلوس للتدريس ويحبب إليه هذا العمل ويذكره أنه مسؤول على تعليم ما تعلم، كما بعث إليه بإجازته العامة التي تخول له أن يعلم كل ما تلقاه عن هذا الشيخ[6].

طبقت شهرة الزاوية الأفاق، وأمّها الطلبة والزوار من كل جهات الوطن، من مناطق المدية وتيارت وشرشال وسطيف والجلفة والمسيلة وكل أنحاء الجنوب الجزائري، تجاوزا في الفترة الممتدة بين 1883ـــ1885م ما بين 200إلى ـــ300 طالب سنويا[7]، وتوافد على الزاوية العلماء والأساتذة من جميع الجهات[8]، وتحولت الهامل وزاويتها إلى معهد ديني أصيل ومعلم مالكي مشهـــور.

وبتحفص مقررات المعهد، وبالإطلال على مشيخة المعهد، وأسماء خريجي المعهد، يتضح لنا جليا التوجه المالكي الصـــرف للمعهد، ففي المرحلة الابتدائية: كان الطلبة يدرســـون في مادة الفقه كتب: ابن عاشر ورسالة ابن ابي زيد القيرواني إلى جانب بعض كتب في التوحيد والبلاغة والأدب والقواعد النحوية، أما في المرحلة الثانوية: يدرسون كتاب الشيخ خليل في الفقه المالكي[9].

وتطلب تدريس هذه المواد الفقهية وجود علماء أجلاَّء ومشايخ عظماء لهم دراية ومعرفة واسعة بهذه العلوم، ومن أهم الذين تناوبوا على حمل مشعل التعليم بها وكان لهم الأثر البالغ في الحفاظ على الميزة الفقهية المالكية الشيخ المؤسس محمد بن أبي القاسم، الذي ختم تدريسا موطأ الإمام مالك، وكتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض المالكي تـــ 1149م[10]، لذا وصفه ابنة المؤرخ أبو القاسم الحنفي بـــ: شيخ المالكية شرقا وغربا[11]، وعلى منهجه ومذهبه سارت الزاوية الهاملية في مسيرتها التعليمية حتى بعد الاستقلال.

والـــمُتتبع لتراجم ما يـُــــلاحظ على أساتذة وخريجي المؤسسات التعليمية التقليدية في الجزائر هو اقتران الدراسة والتدريس بالتدوين والتصنيف[12]، نذكر منهم الشيخ محمد باي بلعالم القبلوي المتوفى سنة 2009م من شيوخ زاوية أولف بولاية أدرار وأحد خرِّيجي المدرسة المالكية الجزائرية في العهد الاستعماري، له شرح على نظم ابن بادي لمهمات خليل يشتمل على أربعة أجزاء يـُـــسمى "إقامة الحجة بالدليل شرح على نظم ابن بادي على مهمات من مختصر خليل"[13]، وله من المصنفات في الفقه المالكي أيضاً: فتح الرحيم المالك في مذهب الإمام مالك، وهو نظم يحتوي على 2509 بيت، والعديد من المصنفات الأخرى[14].

كان التزام المؤسسات التعليمية الجزائرية في التعليم والقراءة والتفسير والفقه برواية الإمام ورش عن الإمام نافع له دلالة أخرى على التمسك بالخصوصية المالكية الجزائرية، فالمعروف أن رواية ورش أضحت القراءة المـُــتبعة منذ دخولها إلى الأقطار المغربية على أيدي الرواد

الأولين إلى يومنا هذا، كاختيارهم لمذهب الإمام مالك الفقهي، وكأن المغاربة باختيارهم هذا قد جمعوا بين فقه عالم المدينة المنورة (الإمام مالك)، ومقرئها (الإمام نافع، مقرئ المسجد النبوي)، وتُرجع بعض الدراسات أسباب اختيار المغاربة لقراءة ورش تسهيل الهمز الذي تتميز بها قراءة نافع عن غيرها من القراءات، فقد روي عن الإمام مالك أنه كان يكره القراءة بالنبر (أي بتحقيق الهمز)، باعتبار ما جاء في السيرة من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن لغته الهمز (أي لم يكن يظهر الهمز في الكلمات المهموزة مثل: مومن، ياجوج وماجوج...)[15].

والملاحظ أنّ القراءة انتشرت في الجزائر والمغرب العربي للأسباب نفسها التي انتشر بها المذهب المالكي، لأنّ الفضل يعود إلى أتباع الإمام مالك في الجزائر والشمال الإفريقي، فهم كما اتبعوه في الاختيارات الفقهية كذلك فعلوا في القراءة، رغم كونها صعبة الأداء فقد أتقنها المغاربة وحافظوا عليها جيلا بعد جيل إلى يومنا هذا.

وقد شهد إمام دار الهجرة مالك بن أنس لإمامين من أئمة القراء بالمدينة المنورة في عهده بالقراءات وزكاهما وهما الإمام نافع والإمام أبو جعفر، وقد قال مالك عن قراءة نافع: "قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال نعم"[16]، وحينما سُئل عن حكم الجهر بالبسملة أثناء الصلاة قال: "سلوا نافعا فكل علمٍ يُسأل عنه أهله، ونافع إمام الناس في القراءة"[17]، فصارت رواية ورش تبعا للمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية وطريقة الجنيد في التصوف تُشكل العناصر الرئيسيَّة المكوِّنة للشخصية الدينية في الجزائر والمغرب العربي، وقد عبر عبد الواحد بن عاشر تـ1040 هـ/1631م عن هذا المعنى في منظومته (المرشد المعين) بقوله شعرًا:

في عقد الأشعري وفقه مالك *** وفي طريقة الجنيد السالك[18].

2- حفاظ مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على المرجعية الفقهية المالكية (1931- 1962م): تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على دعوة قِوامها الإصلاح بالعلم والتعليم، لذا جعلت من الحركة التعليمية من أولويات اهتماماتها، فكانت تقترب كثيرا من نمط التعليم المعاصر، من حيث نظمها وتأطيرها ومقرراتها، وانتشر للجمعية أزيد مئة مؤسسة تعليمية عبر التراب الوطني، بالإضافة إلى التعليم الديني المسجدي الذي يتشابه مع نظام تعليم المعاهد الأزهرية بمصر والزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب، وقد استخدم هذا النمط من التعليمي طريقة الإلقاء والمحاضرة، وأبرزها دروس الجامع الكبير التي كان يتولاها الشيخ

الطيب العقبي في الجزائر العاصمة[19]، ودار الحديث بتلمسان التي كان يترأسها الشيخ الإبراهيمي[20]، ودروس الشيخ عبد الحميد بن باديس بالجامع الأخضر في قسنطينة، غير أنّ أكبر مؤسسة تعليمية تابعة للجمعية هي معهد ابن باديس للتعليم الثانوي بقسنطينة الذي أسسه الشيخ ابن باديس سنة 1947م وترأسه الشيخ العربي التبسي[21]، ومن خلال هذا المعهد نتلمّـــس حجم الوجود المالكي في مناهج ومقررات الجمعية.

ونتلمّس أولا مالكية الشيخ عبد الحميد بن باديس رمز المعهد والجمعية وزعيمها ومُرشدها ومرجعيّتها، وتتضح الهوية المالكية للإمام ابن باديس من خلال وقفات من إنتاجه الذي بين أيدينا: فقد وافق في تفسيره الإمام مالك في مسائل منها أفضلية صلاة الصبح على صلاة العصر وأنها الصلاة الوسطى المقصودة في سورة البقرة[22] كما جاء في رسالة ابن أبي زيد القيرواني[23]، وبعدم صحة إمامة الإمام المسافر غير المقيم كما قال خليل[24]، وأباح استعمال الحبوب المانعة للحمل قياسا على تجويز الإمام مالك للعزل خلافا لمن رأى عدم جوازه[25].

ومع تحري الإمام ابن باديس لفقه المالكية إلا أنه كان يدعوا إلى ربط الفقه المالكي بأصول الأحكام: الكتاب والسنة، فيقول: "وإذا رجعت إلى موطأ مالك سيد اتباع التابعين فإنك تجده في بيان الدين قد بنى أمره على الآيات القرآنية، وما صحَّ عنده من قول النبي وفعله ... "[26]، وسعى إلى تطبيق هذه القناعة على المؤسسات التعليمية للجمعية رغم اعترافه بصعوبتها إذ يقول:" ... والرجوع بالتعليم إلى التفقه في الكتاب والسنة وربط الفروع بالمآخذ والأدلة أعسر وأعسر، غير أن ذلك لا يمنعنا من السعي والعمل بصدق الرجاء وقوة الأمل"[27].

وما ميَّز هيئة التدريس في المؤسسات التعليمية التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين هو مالكيتهم المعتدلة البعيدة عن التعصب والانغلاق الذي قد نتلمَّـــسه لدى بعض الزوايا والمدارس التقليدية، فأساتذة مدارس الجمعية تشرَّبوا من منابع الفكر المشرقي[28]، وتأثروا بحركة الإمام محمد بن عبد الوهاب[29]، وكان بينهم المالكي والإباضي، بخلاف شيوخ الزوايا الذين تمدرسوا في بيئة مالكية صرفة، يقـــول ابن باديس في مقال نشره في جريدة المنتقد تحت عنوان "بيان لا لبس فيه": "كما أُدخلت على مذهب أهل العلم بدعة التقليد العام الجامد التي أماتت الافكار وحالت بين طلاب العلم ومعين السنة والكتاب بل صيَّـــرهما في زعم قوم غير محتاج إليهما من نهاية القرن الرابع إلى قيام الساعة، لا في فقه ولا في استنباط ولا تشريع، استغناء

عنهما، زعموا بكتب الفروع من المتون والمختصرات، فأعرض الطلاب عن التفقه في الكتاب والسنة وصارت معانيها الظاهرة بله الخفية مجهولة عند كثير من كبار المتصدرين"[30].

فالإمام مالك رغم أهليته للاجتهاد فإنَّــه لم يكن مستقل المذهب بل كان مالكيا غير أنه كان يربط أقوال المذهب بأدلتها من الكتاب والسنة.

ودليل ذلك أن الإمام ابن باديس عندما يُخاطِبُ أو يؤلف للمثقفين فإنه يأتي بالأدلة والترجيحات والخلاف ... بينما إذا خاطب عموم الناس وأنصاف المتعلمين فإنه يلتزم معهم ذكر قول الفقيه المالكي في متن من المتون الموثوقة لديهم ويثني بربطه بدليله وذكر مأخذه وأصله، لا يفعل ذلك إلا مجاراة لطامة عموم التقليد والتحجر في وسط متديني عصره[31].

فتمذهب ابن باديس لم يكن عن قصور علمي بل عن قناعة علمية مبنية على قوة أدلة المذهب الذي اختاره وعن كون هذا المذهب قناعة أغلبية الجزائريين خصوصا والمغاربة عموما، فالشيخ ابن باديس كما وصفه أحد الباحثين: "كان مالكيا مجتهدا في المذهب" وهو ما يُعرف لدى الأصوليين بــ"المجتهد المنتسب"، واستدلَّ الباحث سعة مصادره في الدعوة والتعليم والإفتاء[32].

ومن الكتب المالكية التي كان يــُدرِّسُها ابن باديس نذكر في التفسير: تفسير أبي حيان التوحيدي الفقيه المالكي، وفي السنة: إلى جانب كتب الصحاح نجد موطأ الإمام مالك وشرح الموطأ لأبي بكر بن العربي المسمى بالقبس، وفي الفقه والأصول: أقرب المسالك للشيخ أحمد الدردير، والرسالة لابن أبي زيد القيرواني، وشرح زروق وغيره عليها، ومتن ابن عاشر، والاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبر البر، والعواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي[33].

وأوكلت مهمة إدارة معهد ابن باديس إلى الشيخ العربي التبسي رئيس لجنة التعليم في جمعية العلماء، فقد كان رئيس المعهد فقيها مالكيا يــُفتي على أصول المذهب[34]، ويستشهد بمختصر خليل[35]، ويردُّ على الطرقيين من بأقوال الإمام مالك ويُــدافع عن الإمام مالك ويــُبرؤه من البدع والخرافات[36].

وكان من الطبيعي أن تــُــوجِّه الجمعية خريجو مدارسها لاستكمال تعليمهم بتونس في جامع الزيتونة وهو أحد منارات الفقه المالكي في العالم الإسلامي[37].

ومن خريجي الجمعية مفتي الجزائر الشيخ أحمد حماني رحمه الله تعالى، الذي يُعتبر آخر من شغل هذا المنصب الهام وبقي شاغرا بعده إلى يومنا، فجمعية العلماء المسلمين حافظت بمدارسها ومساجدها ودروسها ومشايخها ومصنفاتها على المرجعية الفقهية المالكية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية الحالكة.

3- المتون والمختصرات المالكية عِماد البرامج الفقهية في المؤسسات التعليمية الجزائرية (**1830- 1962**م): لا شك أنَّ أي منظومة تعليمية مؤسَسَة على ثلاثة محاور هي المؤسسة، والأستاذ والمنهاج، ومرَّ بنا عدد من المؤسسات التعليمية خلقت مناخا حفظ للمذهب المالكي شبابه وقوته في الجزائر حتى وهي أسيرة بين يدي الاستعمار، استندت إلى أساتذة أكفاء في الفقه المالكي، واستكمالا لذلك نرصد بعض ملامح المقررات الفقهية المعتمدة، والتي تبرز فيها عدد من أمهات الكتب والمتون والمختصرات والحواشي والشروح على الفقه المالكي.

وبإطلالة سريعة على مقررات ودروس المؤسسات التعليمية في الفترة المدروسة نلحظ ثلاثة مراجع فقهية مالكية رئيسيًا هي: متن ابن عاشر، ومختصر خليل تـ **1844**م، ومختصر ابن الحاجب تـ**1249**م، وبدرجة أقلّ – نظم أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك للشيخ محمد البشار المالكي، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، وتحفة الحكام لابن عاصم[38].

فالإحاطة بهذه المتون والمختصرات الفقهية المالكية ميزة تطبع المتخرجين من المؤسسات التعليمية الجزائرية خلال هذه الفترة، يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله: "وكان المختصر للشيخ خليل بن اسحاق هو عمدة المذهب المالكي في الجزائر في العقود المتأخرة، وهو متن مركز وعليه شروح عديدة، أشهرها شرح الخرشي... ولكن مذهب الإمام مالك كانت له متونه وشروحه قبل ذلك، ومن أشهرها تحفة الحكام لابن عاصم، والمدونة لسحنون، والمختصر لابن الحاجب، والرسالة للقيرواني"[39].

ومن الشروح الجزائرية على مختصر خليل: تكملة لشرح السنهوري لمصطفى العجمي، وحاشية على شرح الشبرخيتي لعمار الراشدي تـ**1835**م وغيرها[40]، ومن شروح متن ابن عاشر شرح: المنح القدُّوسيَّة في شرح المرشد المعين بطريقة صوفيَّة بطريقة صوفية العليوي[41].

وكان الالتزام الشديد بهذه المختصرات مردُّه أنَّ المطولات يصعب تتبعها ويصعب استيعابها وتشتت ذهن الطالب، وبالمختصرات يبني طالب العلم قاعدة تعليمية صلبة يستطيع أن

يبني عليها ويتوسع من خلالها، تفيد الطالب في تركيز معلوماته والتدرج في العلم، بالإضافة إلى طول أنّ المصنفات يؤدي إلى انصراف الناس عن طلب العلم، وحين تصور الفقه وترتيبه في ذهن الطالب، ولعل حفظ المتون كان من أنجع السبل وأنسب الوسائل للحفاظ على استمرارية الفقه المالكي مع ما قد يحمله ذلك من سلبيَّـــات كتجاوز الأصول والابتعاد عن البحث عن الأدلة من أصولها وتكوين فقه فروعي محض، ودأبت المؤسسات التعليمية على تحفيظ تلك المتون مع إدراكها لذلك من أجل استجماع أكبر قدر من المادة العلمية وتيسير استحضارها ومراجعتها وفق المذهب المالكي كأحكام جاهزة غير مثقلة بالأدلة والنصوص، ومن فوائد حفظ المتون إلى جانب ذلك أنها تساعد على التكوين التدريجي للملكة الفقهية، فلا تختلف على الدارس كثرة الأقوال والاختلافات، وكذا التحكم في المصطلحات الفقهية وحسن استعمالها، والاستفادة اللغوية من مختلف الألفاظ والعبارات التي تفرضها استقامة الوزن ووحدة القافية، وأخيرا تيسير المراجعة عن طريق القراءة الجماعية للمتن بأسلوب مرغب وصوت واحد"[42].

وكان الالتزام الشديد بهذه المتون والختصرات جوانب سلبية منها: إخلال المختصرات بلاغيًا لأجل الاختصار، وانقطاع الصلة بيننا وبين أمهات المذهب، وأنها تنقل المتعلم من مسائل العلم الحقيقة التي لأجلها وجد إلى تتبع ألفاظ المختصرات، فتأخذ وقتا طويلا لفهمها أولا وينشغل بإشكالتها التي لا تنتهي ولا فائدة منها ثانية، ولا يدري ما زيد فيها مما نقص ولا صحيحها من ضعيفها، وإضافة تقييدات لم توجد في المذهب.

ومن الأقوال المتداولة "إنا خليليون إن ضل ضللنا"[43] وهي عبارة في غاية التعصب وضيق الأفق، والفرق جلي بين المناصرة والتعصب للمذهب.

وهو خلاف منهج الإمام مالك الذي كان يقول: إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكلما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه"[44]، ويكفي دلالة على عدم تعصبه أنه لما ألف كتابه الموطأ وأراد الخليفة أبو جعفر المنصور أن يحمل الناس عليه منعه الإمام مالك وقال: "إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في الأمصار فأفتى كل في مصره بما رأى"[45].

ولقد أثار التزام المؤسسات التعليم الوطنية بالفقه المالكي انتباه السلطات الاستعمارية، إلى درجة قررت معها ترجمة الفقه المالكي، وأوكلت المهمة إلى لجنة متخصصة يترأسها الدومينيك لوسياني[46]، وقام بالترجمة مارسل موران أستاذ الشريعة الإسلامية والعُــرف البربري بالجامعة

المركزية الجزائرية في بداية القرن 20م، لتـُـدون الترجمة في مجلة الأحكام الإسلامية التي استمرت في الصدور إلى سنة 1913م[47].

ومن الكتب الفقهية التي ترجمها المستشرقون مختصر خليل في الفقه المالكي على يد الدكتور "بيرون" وهو طبيب فرنسي، وقد كتب "بيرون" عن الطب النبوي والطب العربي، وكان على اطلاعٍ بكتب الفقه والتراث [48]، ثم جاء بعد "بيرون" الدكتور "كادوز" ليُـترجم الفقه المالكي وينقد سابقه في بعض الترجمات[49].

وفي النصف الثاني من القرن الماضي ترجم المستشرق "هوداس" مع زميله "مارتيل" كتاب "تحفة الحكام"[50] لا بن عاصم الأندلسي، وهو كتاب فقهي مالكي وله مكانة كبرى عند المالكية، واختص هذا المؤلِف بفقه النوازل، الذي اهتمَّ به كثير من المستشرقين، لِـما لهذا النوع من الفقه من متابعة لمستجدات القضايا المتجددة.

كما كان "أدمون فانيان" أستاذا في مدرسة الآداب، وهو صاحب فهرس المخطوطات المشهورة والذي وضعه عن المكتبة الوطنية بالجزائر، وهو دليل على اطلاعه على التراث العربي الإسلامي، وضمن هذه الجهود ظهرت أعماله في ترجمة الفقه المالكي وعلوم الشريعة، ومن الكتب التي ترجمها أجزاء من مختصر الشيخ خليل، كما نشر رسالة عن ابن أبي زيد القيرواني المشهورة في الفقه المالكي[51].

خـــاتـــمـــة: لا شكَّ أنَّ هذه الاستمراريَّـــة التاريخيَّـــة للمذهب المالكي والصمود الطويل للمذهب خلال الفترة الاستعمارية كان نـتاج المؤسسات التعليميَّـــة الجزائريَّـــة التقليديَّـــة التي عملت على تأطيره وترسيخه أولاً، واحتضان أعلامه وفقهائه ثانيًا، وتبسيطه وتبليغه للجماهير ثالثـًا، وإن الحديث عن إسهام مؤسسات التعليم الوطنية في الحفاظ على المرجعية المالكية للجزائر هو اعترافٌ بدورها من جهة، ومن جهة أخرى دعوة إلى تفعيل دورها من أجل حماية الوحدة الفكرية من تأثير التيارات المشرقية والمغربية دون تعصب أو تحجر، باعتبار المؤسسات التعليميَّـــة المحضن الطبيعي لنموِّ الهويَّـــة الوطنيَّـــة والحفاظ عليها من الانحرافات الدينيَّـــة الاعتقاديَّـــة والفقهيَّـــة والسلوكيَّـــة إفراطـًا وتفريـطـًا، ويمكن للباحثين المتخصصين المتفرغين أن يعمقوا هذه المعاني وأن يضيفوا إليها ما لا تتسع له ورقات هذا المقال وما غاب عنا وما عجزنا عن الوصول إليه.

الهـــوامـــش:

*- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار الكتاب، 1963م، ص: 150، ومحمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، مطبعة التعاون، دمشق، 1965م، ج:1، ص: 50.

2 – نظم في أحكام سجود السهو وترقيع الصلاة على المذهب المالكي يسمى « العبقري في حكم سهو الأخضري»، لصاحبه أبي عبد الله محمد بن أبّ بن محمد بن عثمان التواتي (ت 1160هـ/ 1746م) .

3 – محمد دباغ، دراسات في التراث، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص: 126.

4 – أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، طبع بمطبعة بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1334هـ/ 1906م، ص: 336 و 337.

5 – منير القاسمي الحسني، زاوية الهامل التاريخ المصور، دار الخليل القاسمي، المسيلة، 2007م، ص: 26 و38 و39. والحفناوي، المرجع السابق، ص: 337.

6 – عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى الحاضر، الطبعة الثانية، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، 1400هـ / 1980م، ص: 176.

7 – شهبي عبد العزيز، الزوايا الصوفية والعزابة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص: 83.

8 – الحاج مزاري، الهامل، المطبعة العصرية، بلوزداد، الجزائر، 1993م، ص: 30.

9 – منير القاسمي، زاوية الهامل، ص: 28.

10 – نفســـه.

11 – الحفناوي، المرجع السابق، ص: 336.

12 – أُنظر: محمد باي بلعالم، الإمام مالك ومدرسته الجزائرية، محاضرة ألقاها الشيخ رحمه الله تعالى أربعة أيام قبل وفاته ضمن الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي بعين الدفلى، 14 – 16 أفريل 2009م، ص: 33 – 36.

13 – نفسه، والكتاب مطبوع.

14 – نفســـه، ص: 37 – 44.

15 – محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر والتوزيع، 1984، ج:1، ص: 62.

16 – ابن جزي أبو القاسم الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، الطبعة 01، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، لبنان، 1416هـ / 1986م، ج:1، ص: 52.

17 – شمس الدين ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، الطبعة 01، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ / 1932م، ج:2، ص: 333. وشمس الدين الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الطبعة 01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417 هـ/ 1997م، ص: 64.

18 – ابن عاشر، متن ابن عاشر في مذهب مالك ((المرشد المعين على الضروري من علوم الدين))، المطبعة الثعالبية، الجزائـــر، 1343هـ/ 1924م، البيت الخامس من المنظوم، ص: 2.

19 – أحمد مريوش، الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، الطبعة 01، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2007م، ص: 128 – 135.

20 – عبد القادر فضيل، التربية عند الإمام محمد البشير الإبراهيمي، مجلة الوعي، العدد الثاني، محرم 1432هـ/ ديسمبر 2010م، ص: 14 و 42.

21 – أحمد الرفاعي، الأعمال الكاملة للشيخ العربي التبسي، دار اليُسمن للنشر والتوزيع والإعلام، قسنطينة، الجزائر، 2005م، ص: 485 – 487.

22 – "حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَى وَقُومُواْ لِلّهِ قَانِتِينَ"(سورة البقرة، الآية:238).

23 – عمار طالبي، الإمام عبد الحميد بن باديس، حياته وآثاره، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة 02، 1403هـ / 1983م، ج:1، ص: 310 و311.

24 – نفســه، ج:3، ص: 256.

25 – نفسه، ج:3، ص: 257 و258.

26 – الشهاب: ج11، م10، غرة رجب 1353هـ /الموافق لـ 10 أكتوبر 1934م

27 – جريدة الشهاب، ج12، م10، غرة شعبان 1353 هـ الموافق لـ 9 نوفمبر 1934 م .

28 – درس الكثير منهم في الحجاز ومصر وأثروا وتاثروا، أنظر: أحمد الرفاعي، المرجع السابق، ص: 50، وأحمد مريوش، المرجع السابق، ص: 32، 38، 42.

29 – أنظر: محمد بن جميل زينو، دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بين المعارضين والمؤيدين، الطبعة 01، دار ابن خزيمة،

30 – آثار ابن باديس، ج:5، ص: 38.

31 – محمد عيسى، خصائص الفقه الباديسي ومعالم المدرسة الفقهية البادسية في ضوء آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، ضمن كتاب: الملتقى الوطني الخامس للمذهب المالكي، عين الدفلى، 14 – 16 أفريل 2009م، ص: 306.

32 – محمد عيسى، المرجع السابق، ص: 307. ومما يدل على التفتح الذي كان يميز مدارس الجمعية وجود كتب غير مالكية تـــدرس، وإن كان الاعتماد الأصلي على كتب المالكية، أنظر محمد عيسى، المرجع السابق، ص: 228.

33 – أنظر: محمد عيسى، المرجع السابق، ص: 307 و308. ورابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1981م، ص: 169.

34 – أنظر مثلا فتوى الشيخ العربي التبسي في كراهية رفع اليدين في خطبة الجمعة برأي مالك، احمد الرفاعي، آثار التبسي، ص: 464 و469.

35 – نفسه، ص: 448.

36 – نفسه، ص: 440.

37 – أنظر: مقال: جامع الزيتونة، افتتاحية مجلة الوعي، تصدر عن وزارة الأوقاف الكويتية، العدد: 532،03-09-2010 م.

38 – أنظر: عمار جراية، مختصرات الفقه المالكي وجهود الجزائريين في خدمتها، ملتقى عين الدفلى الخامس للمذهب المالكي، ص: 390 – 394.

39 – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:4، ص: 528.

40 – عمار جراية، المرجع السابق، ص: 392.

41 – الشرح مطبوع بعنوان: أحمد بن مصطفى العلاوي، المنح القدُوسيَّـــة في شرح المرشد المعين بطريقة صوفيَّـــة، الطبعة 02، المطبعة العلاوية، مستغانم، 1998م .

42 – أنظر: عمار جراية، المرجع السابق، ص: 387 – 389.

43 – هذه المقـــولة تنسب الى احمد بن حسن المعروف بناصر الدين اللقاني أحد مالكية القرن 10هـ/16م، أنظر: المصري مبروك، المدرسة الفقهية المغاربية المالكية، مجلة الثقافة الإسلامية، تصدر عن مديرية الثقافة الإسلامية، الجزائر، السنة الأولى، العدد 01، 1426 هـ/ 2005 م، ص: 101

44– القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، الطبعة 01، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، وعبد القادر الصحراوي، ومحمد بن شريفة، وسعيد احمد عراب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ج:1، ص: 183.

45 – محمد أبو زهرة، ابن حزم، حياته وعصره آراؤه وفكره، دار الفكر العربي، 1954م، ص: 178.

46 – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج:4، 531 – 538.

47 – نفسه.

48- جمال كركار، ترجمة المستشرقين للفقه المالكي في فترة الاحتلال الفرنسي نموذجا، الملتقى الخامس للمذهب المالكي بعين الدفلى، مرجع سابق، ص: 286 – 275.

49 – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج:4، 531 – 538.

50 – جمال كركار، المرجع السابق، ص: 286 – 275.

51 – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج:4، 531 – 538.

إسهام الشيخ محمد بن عبد الكريم الطرفاوي البيضي في التربية والتعليم إبان الاحتلال الفرنسي

أ. رحموني العيدية*

لقد سعى الاحتلال الفرنسي منذ أن أوطأت أقدامه أرض البلاد سنة 1830م إلى انتهاج سياسة معينة ترمي إلى التَّفقير، والتجهيل بالقضاء على القيم الثقافية وشلِّ الحياة الفكرية، وطمس معالم الحضارة الإسلامية(1)؛ فقبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت المؤسَّسات التعليميَّة من مساجد، وكتاتيب، وزوايا منتشرة عبر المدن والقري، وكانت تقوم بدورها في نشر العلم وتدريس العلوم؛ مع العلم أنَّ الاحتلال الفرنسي قد عثر عند دخوله تلمسان لوحدها على قرابة خمسين مدرسة ابتدائية، وثلاثين زاوية تؤدي وظيفتها التربوية وسط كثافة سكانية قدرت آنذاك بـــ12.500 نسمة(2)، كما عثر في قسنطينة على تسعين مدرسة ابتدائية وسبعة مدارس ثانوية، وبالعاصمة عثر على مائة مدرسة(3).

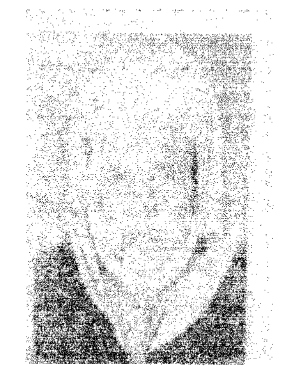
– وحسب إحصاءات الدارسين– فإنَّ السلطات الفرنسية أغلقت في مدينة العاصمة لوحدها سنة 1830م حوالي ثلاثة عشرة مسجدا كبيرا، و ثمان ومائة مسجدا صغيرا، واثنان وثلاثون جامعا، واثنتا عشر زاوية، وفي سنة 1862م لم يتبقَّ سوى أربعة مساجد كبيرة و ثمانية مساجد صغيرة خصصت لإقامة الشعائر الدينية فقط، وتسعة جوامع (4).

وعلى الرغم من الحرب الاستبدادية التي شنّتها فرنسا على حركة التَّعليم العربي الجزائري؛ إلاَّ أن هذا الأمر لم يقف عقبة أمام تصميم الشيوخ العلماء على تعليم مبادئ الدين الإسلامي، واللغة العربية لأبناء هذا الوطن، فخاض هؤلاء على اختلاف مشاربهم معركة طويلة في سبيل الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية ومن بينهم: الشيخ محمد بن عبد الكريم الطرفاوي البيضي (تـــ1978).

*- أستاذة مؤقتة في مادة البلاغة والعروض– قسم اللغات– المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي– وهران.

1- اسمه ونسبه[5]: هو محمد بن بوعلام بن عبد الكريم من قبيلة أولاد عبد الكريم (الكرارمة)[6]، المنتمية لمنطقة البيض، ولد عام 1914 بأولاد عبد الكريم.


أمه غنية بنت الشيخ وأبوه بوعلام.



2- تعليمه: عندما بلغ السادسة من عمره أدخله أبوه بوعلام الكتاب؛ حيث تعلّم مبادئ اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم، ونظرا لمواهبه الفطرية فقد كان يضرب به المثل بين أقرانه في قوة الحافظة، وحضور البداهة، والحيوية، والنشاط فلم تمض إلا سنوات حتى حفظ القرآن حفظا جيدا، كما تعلّم مبادئ اللغة الفرنسية بطريقة عصامية بمساعدة أحد أقاربه وهو الروائي محمد ولد الشيخ بن آغا عبد الله صاحب الرواية الشهيرة المكتوبة بالفرنسية "مريم بين النخيل"[7] ثم انتقل وهو ابن السابعة عشر إلى منطقة تلمسان فواصل دراسته وتعمّق في دراسة اللغة العربية والتاريخ.

3-محمد بن عبد الكريم في مدينة فاس المغربية: التحق محمد بن عبد الكريم سنة 1933م – وبعد ثلاث سنوات قضاها بتلمسان- بجامعة القرويين؛ لإكمال دراسته اللغوية والدينية، إلا أنّ ميوله الكثير كان نحو التّاريخ وعلم الأنساب[8].

لقد تلقّى الشيخ محمد بن عبد الكريم العلم على يد كبار العلماء؛ حيث أتقن اللغة العربية الأم، وظهرت نجابته في التفسير، والفقه، والأصول، والفلسفة، والتاريخ، والتصوف، والكلام، والبلاغة، وهناك تخرج من جامعة القرويين بالشهادة العالمية، وسلمت له من قبل الملك الخامس في 23 جمادى الأولى 1358 هـ[9].

4- عودته إلى أرض الوطن: بعد عشر سنوات قضاها محمد بن عبد الكريم بفاس، عاد إلى مدينة البيض مسقط رأسه وكله عزم على أداء رسالته العلمية والحضارية بأن يحارب الأمية المنتشرة في وسط الجزائريين، وذلك من خلال فتح مدرسة لأبناء منطقته المحرومين من التعليم بسبب السياسة الاستعمارية الفرنسية التي تعتمد على تجهيل الجزائريين.

بعد عدة محاولات مع الإدارة الاستعمارية، رفض الحاكم الفرنسي منح محمد بن عبد الكريم رخصة بناء وفتح هذه المدرسة[10].

5- محمد بن عبد الكريم في سجن الاستعمار: لقد كثرت خلال الفترة التي عاد فيها محمد بن عبد الكريم إلى أرض الوطن الاحتجاجات في مختلف مناطق القطر الجزائري ضد الاضطهادات التي باتت تتعرض لها حركة التعليم العربي؛ حيث توالت التضييقات والعرقلة للتعليم من خلال إغلاق المدارس وسجن المعلمين من قبل إدارة الاحتلال، وقد بلغت محاربة فرنسا للتعليم ذروتها بصدور قانون 08 مارس سنة1938[11]، فأغلقت عدد كبير من المدارس وسجنت المعلمين[12]، وهو ما حدث بالضبط مع الشيخ محمد بن عبد الكريم فسجن عدة مرات[13].

- محمد بن عبد الكريم في سجن البيض: لقد دخل محمد بن عبد الكريم في مشادات كلامية مع الحاكم العسكري الفرنسي الذي رفض منحه رخصة لفتح مدرسة لفائدة أبناء منطقته، فأراد الحاكم ضرب الشيخ، فرد عليه هذا الأخير بالعصا التي كانت معه، عندئذ تدخل الجنود وقبضوا على الإمام وألقوه مقيدا في إحدى الزنزانات بالبيض.

- محمد بن عبد الكريم في سجن معسكر: بعد أيام من سجن محمد بن عبد الكريم في إحدى الزنزانات بالبيض حمل إلى مدينة معسكر وحكم عليه هناك

- محمد بن عبد الكريم في سجن البليدة: لقد نفي محمد بن عبد الكريم إلى مدينة البليدة بعد أن حكم عليه في سجن معسكر، وهناك التقى ببعض الشخصيات ونذكر منهم:

المرحوم فرحات عباس، والمرحوم يوسف بن خدة، والأستاذ عبد الرزاق الاسطنبولي، وقد قضى محمد بن عبد الكريم خمس سنوات بهذا السجن

- محمد بن عبد الكريم في سجن تيارت: التحق محمد بن عبد الكريم للتدريس بمعهد الحياة بمدينة البليدة بعد أن تمّ الإفراج عنه من سجن البليدة -وكان هذا المعهد من المدارس الحرة التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين-؛ إلا أن السلطات الاستعمارية لم يرضها عمل محمد بن عبد الكريم الممثل في نشر العلم، فقامت بنفيه إلى مدينة تيارت عام 1948م.

6- محمد بن عبد الكريم يتولى إمامة مسجد سيدي عدة: مكث محمد بن عبد الكريم بزاوية سيدي عدة مواصلا مهمته العلمية بالتدريس ونشر الوعي بين أبناء المنطقة ابتداء من سنة 1950م، حتى اندلاع الثورة المباركة عام 1954م؛ فانتقل بعدها إلى مسجد سيدي عدة، الموجود حاليا بوسط مدينة تيارت، فبقي مدرسا وإماما به، في هذه الفترة عمل في جبهة التحرير الوطني وكان مسؤولا سريا وقد سجن عدة مرات[14]

واصل محمد بن عبد الكريم جهاده بالكلمة والقلم بعد الاستقلال، فعرضت عليه وزارة الشؤون الدينية منصبا على مستوى العاصمة؛ إلا أنه فضل البقاء إماما في مسجد سيدي عدة (بمدينة تيارت)، وعند فتح المعهد التكنولوجي ابن رشد بتيارت، عمل أستاذا لمادتي التاريخ، والأدب العربي.

أ- التعريف بزاوية سيدي عدة[15]: تعد زاوية سيدي عدة إحدى المنابر في مجال المحافظة على الدين وبث العلوم؛ حيث تأسست عام(1260هـ الموافق لـ 1844م) على يد الشيخ سيدي عدة بن غلام الله بإذن من شيخه مولاي العربي بن عطية، وتميزت تلك الفترة بالاضطراب وانتشار الجهل والتخلف جراء احتلال الاستعمار الفرنسي للبلاد، ومن شيوخها نذكر منهم على سبيل المثال:

1-سيدي عدة بن غلام الله.

2-الشيخ سيدي الحاج أحمد.

3-الشيخ سيدي محمد .

4-الشيخ سيدي الحاج محمد.

5-الشيخ الحاج غلام الله .

6-الشيخ سيدي الحاج الشيخ.

- من حياة سيدي عدة: هو الشيخ سيدي عدة بن محمد الموسوم بن غلام الله بن الشيخ محمد الخياطي بن شيخ سيدي أبو عبد الله، ولد في حدود سنة (1208هـ الموافق لـ 1792م في قرية قرب جديوية، نشأ في أسرة علمية؛ فتعلم مبادئ العلوم على أبيه وشيوخ المنطقة، ثم سافر في طلب العلم في مازونة؛ فأخذ العلم من فطاحل العلماء أمثال: سيد محمد بن أبي طالب وسيد أحمد بن حمو بمعسكر، والشيخ أبي عبد الرحمن، والشيخ الجيلالي بن المولود؛ فاشتهر بالعلم، والورع، والعدل، وكانت له اتصالات مع الأمير عبد القادر فولاّه شؤون القضاء، وما لبث أن ترك هذه المهنة وكل ما يربطه بالدنيا؛ ليتفرغ للعبادة الشرعية فأسَّس زاويته بقبيلة أولاد الكرد بنواحي تيارت سنة 1260هـ 1844م، توفي الشيخ سيدي عدة بن غلام سنة 1283هـ 1866م، وكان عمره 75 سنة، ودفن بمقبرة الشيخ سيدي محمد بن سماك بقبيلة أولاد لكرد بضواحي مدينة تيارت[16].

7– سفر محمد بن عبد الكريم إلى البقاع المقدسة: عزم الإمام سنة 1967م على الحج فتوجه إلى مدينة القدس قبل احتلالها من قبل اليهود، ثم توجه إلى الأماكن المقدسة بالعراق، وزار أيضا تركيا، خاصة مدينة اسطنبول، وفي الحجاز أتم حجه، ثم عاد بعدها إلى أرض الوطن.

8– أصدقاؤه في العلم[17]: لقد كان محمد بن عبد الكريم على علاقة وطيدة مع العديد من الشيوخ والعلماء، من بينهم:

أوّلا– الشيخ المهدي البوعبدلي البطيوي: هو المهدي بن أبي عبد الله البوعبدلي ولد في الثلاثين من شهر يناير عام 30 يناير1907م بقرية كانت تعرف آنذاك باسمها الفرنسي سان فو.

أخذ عن أجل مشايخ مازونة وهما: الشيخ محمد بن عبد الرحمن والشيخ سيدي أحمد الكفيف نجل الشيخ بوراس الأصغر.

تولّى رئاسة تحرير جريدة "الرشاد" التي أسستها جمعية مشايخ الزوايا، ثم تولّى رئاسة الجمعية الخلدونية المشرفة على تشييد وتسيير مدارس التعليم العربي الحر والنادي الثقافي، ثم شغل منصب إمام بالجامع الكبير بوهران، وبعد أشهر قليلة نقل إلى نفس الوظيفة ببجاية، ثم عيِّن مفتيا، وهناك بدأ يعتني بالكتابة والبحث.

وممّا عرف به في أعماله واشتهر به في دوائر البحث التاريخي التزامه النزاهة، والشجاعة الأدبية ما جعله مرجعا ناطقا يستشيره كبار الاختصاصيين أمثال: جاك بارك في فرنسا، وغيره في ألمانيا، وإسبانيا، وإيطاليا وروسيا وغيرها، وكان هدفه في أعماله استجلاء بعض المناهج المجهولة أو المهملة فينفض عنها غبار النسيان ويبرزها للدارسين، توفي رحمه الله عن عمر يناهز الثمانين عاما على إثر مرض ألم به سنوات[18].

ثانيا– الشيخ عبد القادر الزبير الغانمي: ولد الشيخ عبد القادر الزبير عام 1927م بسيدي بلعباس، وعاش خلال فترة غنية بأحداثها القومية، والوطنية وثوراتها الفكرية والاجتماعية، والدينية، والسياسية، والثقافية؛ لينتقل بعدها إلى دور العلم والمعرفة بمدينة سيدي بلعباس؛ فتعلم العلوم الفقهية واللغوية على يد معلمه الشيخ الفقيه بخالد بن كابو رحمه الله، ثم توجه إلى جامعة القرويين استكمالا للفائدة وتحصيلا لما فاته من علم البلاغة والمنطق وأصول الشريعة وعلوم الدين.

في سنة 1962م التحق بوزارة الشؤون الدينية إماما خطيبا بجامع علي بن أبي طالب بحي الحمري بوهران، ثم نائبا لمفتش الشؤون الدينية التي كان مقرها تلمسان، ثم مفتشا عاما خلفا

للشيخ الطيب بويجرة، ثم مفتشا عاما لولايات الغرب الجزائري حتى عام 1991 حيث أحيل على التقاعد(19).

ثالثا- الشيخ عبد القادر الياجوري: ولد الشيخ عبد القادر الياجوري عام اثنا عشر وتسعمائة وألف 1912م بمدينة أقمار التابعة لولاية الوادي، وتوفى عام 1991م، حفظ المتون اللغوية والفقهية إلى على يد العديد من شيوخ العلم، وقد عمل مدرسا بمدينته مدة ثلاث سنوات، ثم رحل إلى مدرسة الفلاح بوهران لتدرس للعلوم الأدبية واللغوية والدين؛ ليلتحق عام 1962 بوزارة الشؤون الدينية للعمل فيها إماما خطيبا، وواعظا، ومرشدا حتى عام 1964، ليتوفى عام 1991م بعد مسيرة نضالية دامت سنوات(20).

وبالإضافة إلى هؤلاء الشيوخ كان محمد بن عبد الكريم على علاقة وطيدة بعبد الرحمان الجيلالي، وأطفيش، والشيخ العربي التبسي، وعبد الرحمان شيبان، وتوفيق المدني، والمبارك الميلي، والكثير من علماء بجاية، كما كان على علاقة بسيد محبوب الذي كان يتولى إمامة مسجد الشريفية بوهران، وعبد ربه ابن فارد مصطفى عبد القادر الذي كان مفتيا بمستغانم سنة 1941م(21).

9- أصدقاؤه في سجن الاستعمار(22): لقد التقى محمد بن عبد الكريم عند نفيه إلى سجن البليدة بالمرحوم فرحات عباس، والمرحوم يوسف بن خدة، والأستاذ عبد الرزاق الاسطنبولي، فاتفق معهم على استغلال الوقت في التحصيل العلمي والدراسة، وكان هو الذي يلقي عليهم الدروس اللغوية والدينية.

أوّلا- المرحوم فرحات عباس: ولد فرحات عباس بمدينة الطاهير بولاية جيجل سنة 1899، أكمل دراسته على مقاعد المدرسة الفرنسية؛ حيث تحصل على البكالوريا في قسنطينة ثم على شهادة صيدلة من جامعة الجزائر سنة 1933، وفي سنة 1956 التحق بالثورة على أثر محادثاته مع كل من عبان رمضان والكولونيل أوعمران وتوجه بعد ذلك إلى القاهرة، ثم سويسرا، ثم المغرب، وأخيرا استقر في تونس، وفي 19 سبتمبر 1958م، عين أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة؛ ليعين بعد الاستقلال على رأس المجلس الشعبي، ثم وضع آنذاك تحت الإقامة الجبرية بأدرار إلى غاية 1964م ليعود بعدها إلى العمل السياسي وهو ما أدى بالمسؤولين في سنة 1976م إلى وضعه مرة ثانية تحت الإقامة الجبرية بالجزائر العاصمة لمدة تزيد على ثلاث

سنوات وهي الوضعية التي جعلت فرحات عباس يعتزل السياسة ويفضل البقاء في مترله، ليتوفي يوم 24 ديسمبر سنة 1985م عن عمر يناهز 86 سنة[23].

ثانيا- بن يوسف بن خدة: ولد بن يوسف بن خدة يوم 23 فبراير 1920م بالبرواقية بالمدية، عين سنة 1947م عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأصبح أمينا عاما لها سنة 1953م، ثم عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية، ثم رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[24].

10– تلامــذته: لما ذاع صيت محمد بن عبد الكريم قصده التلاميذ من كل حدب وصوب، فانكبوا حوله يغرفون من بحر علومه؛ لتخرج على يده أفواج من الأساتذة، والأدباء كان لهم دور هام في إثراء الثقافة العربية بالجزائر كل على قدر كفاءته؛ إلا أنيّ لم أستطع سوى حصر أهمهم وهو:

– أحمد طالب الإبراهيمي: ولد أحمد البشير الإبراهيمي يوم 05 جانفي1932م بسطيف، تلقى دروسه الأولى بتلمسان التي استقر بها والده البشير الإبراهيمي سنة 1933م ممثلا لجمعية العلماء في غرب الوطن قبل أن ينفى من قبل السلطات الاستعمارية إلى مدينة آفلو؛ إذ وضع تحت الإقامة الجبرية من سنة 1940م إلى 1943م، وقد أسهم في العمل السياسي خدمة لقضية الوطن فأسس جريدة "الشاب المسلم" بمدينة الجزائر سنة 1952م، وكان أول رئيس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1955م، أودع السجن من سنة 1957م إلى سنة 1965م، وغداة استرجاع الاستقلال شغل منصب وزير للتربية الوطنية ثم تقلد عدة مناصب بعدها وله العديد من النشاطات العلمية، والثقافية، والفكرية[25].

وقد تتلمذ أحمد البشير الإبراهيمي على يد الشيخ محمد بن عبد الكريم عندما انتقل هذا الأخير مدرسا بمعهد الحياة بالبليدة[26].

11–حيــاته العائلية: لقد انشغل محمد بن عبد الكريم بالعلوم والمعرفة،ناهيك عن اتباعه تيار التصوف، فظل يجاهدا بالفكر، واللسان في سبيل نشر العلم تعليما، وتثقيفا وظل على هذه الحال إلى أن استقلت الجزائر؛ فتزوج سنة 1969م بعدما تجاوز الخمسين من عمره، ورزقه الله ببنتين وولد.

12– وفاته: توفّي محمد بن عبد الكريم يوم 18 نوفمبر1978م، ودفن بمقبرة وسط مدينة تيارت[27].

13- أخلاقه: لقد كان رحمه الله يتمتع بقدر كبير من الأخلاق العالية، والصفات الحميدة منذ صغره؛ إذ يقول عنه حفيده عبد الرحمان بن عبد الكريم وهو أقرب المقربين إلى قلب الشيخ: "لا تراه منشغلا إلاّ بالعبادة، أو التدريس، أو التعليم، أو الكتابة، كان رحمه الله حكيما، حسن الطلعة دائم البشاشة، ومثالا يقتدى به في الورع والزهد"[28].

ويقول عنه حفيده محمد بن عبد الكريم: "لقد كان رحمه الله ينبوعا فياضا بالعلم يقصده الظامئون من كل جهة فكان موردا عذبا لهم"[29].

وما يثبت اتصاف الشيخ محمد بن عبد الكريم بالأخلاق الطيبة ما ورد ذكره في الشهادة التي سلمت له عام 1969م من قبل مشيخة زاوية سيدي عدة جاء فيها: "وإنا لما رأيناه على جانب من عظيم من التطلع في مختلف العلوم النافعة والتخلق بالأخلاق الطيبة المرضية أوليناه المعهد المنسوب لزاوية سيدي عدة"[30].

14- آثاره: أكدت أسرة محمد بن عبد الكريم أن للشيخ عدة مؤلفات في اللغة، والدين، والتاريخ، البعض منها محفوظ في بيته والبعض الآخر نقل إلى العاصمة ليطبع ولكن لم يعثر عليها(؟)[31].

أولا- كتبه المفقودة: أفادت عائلة العلامة محمد بن عبد الكريم أن للشيخ مؤلفات لم يعثر عليها وهي:

أ- كتاب قبائل جبال كسال البيض: هو مخطوط لازال مفقودا حسب تأكيد عائلة الشيخ.

ب- بعض الشروحات: أكدت أسرة محمد بن عبد الكريم أنّ الشيخ خلف بعض الشروحات لم يعثر عليها إلى حد الساعة منها:

ج- شرح كتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى للشيخ أحمد بن خالد الناصري السلاوي.

د- شرح المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي(تـ770هـ).

ثانيا- كتبه الموجودة: من التأليف التي عثرنا عليها عند عائلة الشيخ محمد بن عبد الكريم الآتي ذكره[32]:

أ- كتاب تمتع الطرف في علم الصرف: وهو مكتوب بخط صاحبه بالمداد الأسود، ويضم موضوعات صرفية عديدة تتمثل في: الميزان الصرفي، والفعل الصحيح، والمعتل، ومعتل الفاء، ومعتل العين، ومعتل اللام، ومعتل العين واللام، ومعتل الفاء واللام، والمهموز، وبناء اسمي الزمان والمكان، وتصريف الأسماء، واسم الفاعل والمفعول، وحكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر، والإعلال والإبدال، وهمزة الوصل، وجموع التكسير.

وأهم ما يميِّز منهجيَّة هذا العالم في تناوله للمادَّة الصَّرفية(33) ما يأتي:

1- حاول محمد بن عبد الكريم تيسير مادَّة الصَّرف للطلبة المبتدئين، طالما أنّ الكثير من هؤلاء يعزفون عن هذا العلم لصعوبته وتشعب مسائله؛ فجاءت أفكاره واضحة، وغلب على أسلوبه طابع السُّهولة في التَّراكيب والسَّلاسة في الألفاظ.

2- قدَّم محمد بن عبد الكريم القواعد الصَّرفية بطريقة تربوية عن طريق الاستنباط من خلال الأمثلة، وهي أكثر طرق التعليم قربا إلى عقول المتعلمين؛ لأنَّها تجعل المتعلم يعمل فكره ويبذل جهدا حتَّى يبلغ ملكة الفهم.

3- عرض محمد بن عبد الكريم القواعد الصَّرفية بطريقة سلسة توخَّى من خلالها الإثقال على التلاميذ ظنًّا منه أنّ في ذلك تمكينا لهؤلاء من لغتهم وإقدارا لهم على إجادة التَّعبير والبيان.

4- سار محمد بن عبد الكريم على منهج بسيط في عرضه لهذه الموضوعات الصرفية، هدف من خلاله إلى تقريب مضان الدَّرس إلى أذهان المتلقين .

ب- بعض الرسائل المتعلقة بالتاريخ مثل: رسالة عثمان باشا المولى محمد الشريف العلوي، وقصيدة رثاء بعث بها العلامة محمد إدريس الفارسي للمولى سلمان العلوي.

ج- بعض الكتابات الأدبية واللغوية(34): لقد تنوعت الكتابات التي ألف فيها الشيخ محمد بن عبد الكريم فاختصت بالتاريخ، والبلاغة، والأدب، والتفسير.

د- كراسة كبيرة الحجم مسطرة 29/21 سم بخط يد الشيخ، وقد جمع فيه ملخصات مختلف الفنون الأدبية والأغراض البلاغية كالتفسير، والفقه، والنحو، والبلاغة، والتاريخ، والأدب، ويغلب الظن أن هذا الكراس من مذكرات الشيخ التي كان يلقي بها دروسه في المسجد، وفي المعهد التكنولوجي بتيارت(35)، و بما أنّ محمد بن عبد الكريم كان مدرسا فلابأس – هاهنا- أن نقول أنّ من أهم مميزات – التَّعليم في الفترة الاستعمارية الآتي ذكره:

– اهتمام المعلم بالتلقين والإملاء.

- الاهتمام بالحفظ والرواية.
- الجمع مابين العلوم في التَّدريس.
- فهم مبادئ الدين وحدوده هو هدف التعليم.
- الحصول على إجازة شفوية هو أقصى ما يطمح إليه المتعلم.

هـ- مجموعة من الوثائق خاصة بالمراسلات منها الرسمية، ومنها الاخوانية(36)، وقد اقتصر تصويرنا من هذه المجموعة على شهادتين، أولاهما شهادة جامع القرويين بالمغرب(37)، وثانيهما شهادة زاوية سيدي عدة(38)، بالإضافة إلى رسائل أخرى إخوانية.

الخاتمة: كانت هذه أهم مراحل حياة الإمام الجزائري الورع الزاهد محمد بن عبد الكريم الطرفاوي البيضي المتوفى سنة 1978م، والذي عاش كل حياته مجاهدا بالقلم، واللسان في سبيل الإسلام والعروبة، ولإعلاء كلمة الحق ونشر العلم.

وهذه الصفحات المكتوبة لا تعدو أن تكون وقفة عرفان وتقدير لهذا العالم الفذ لما قدمه من إسهامات علمية وتعليمية يشهد عليها أبناءه وأحفاده، ويعترف بها أبناء منطقته ممن تتلمذوا على يديه؛ فهو لايزال بحاجة ماسة إلى إماطة اللثام عن الكثير من فترات مسيرته الحياتية العلمية والنضالية حتى يتبوأ مكانته العلمية وسط غيره من العلماء الجزائريين.

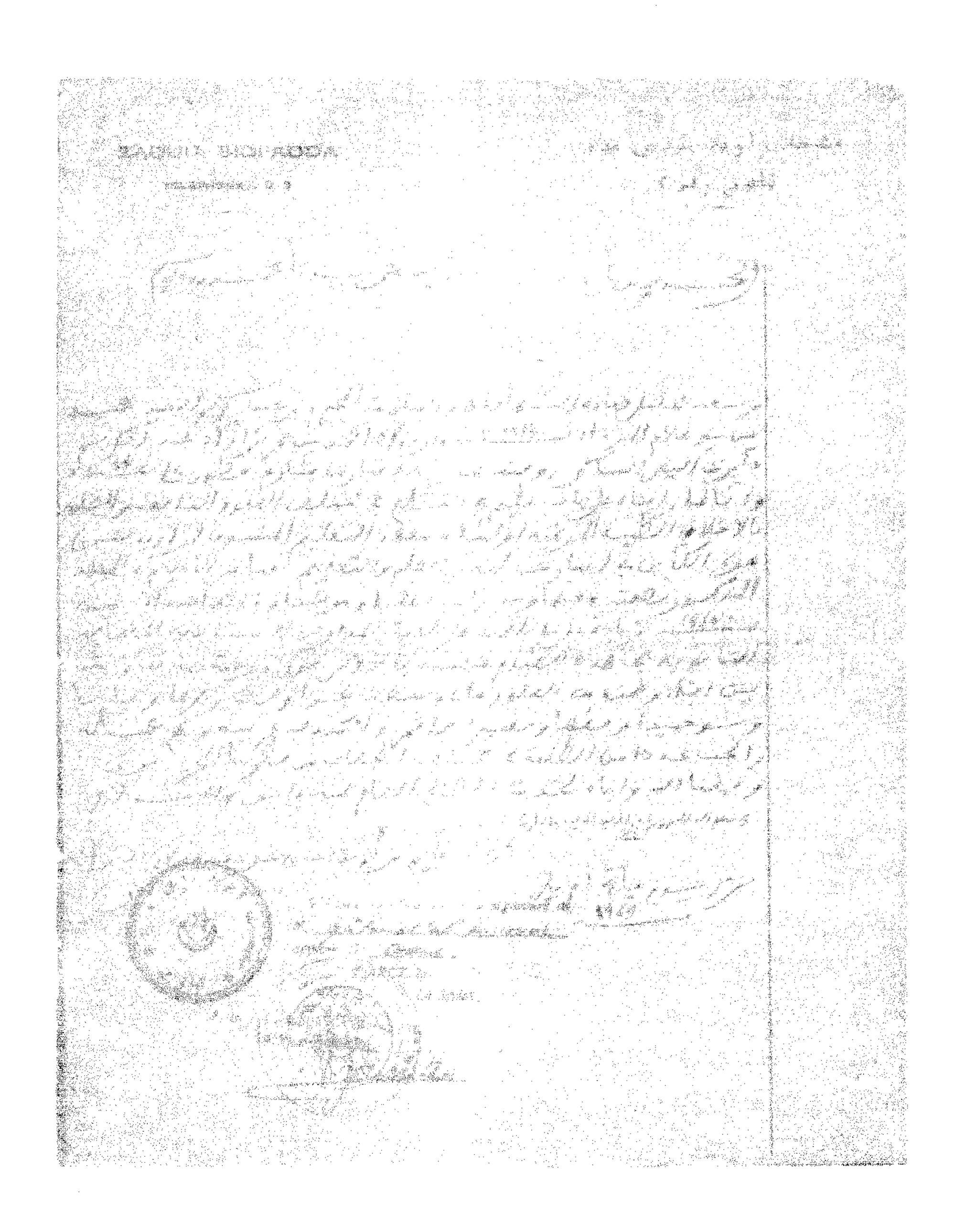
الملحق رقم 01

شهادة عالمِيَّة سلمت للشيخ محمد بن عبد الكريم من قبل الملك محمد الخامس

في 23 جمادى الأولى 1358 هـ بجامعة القرويين

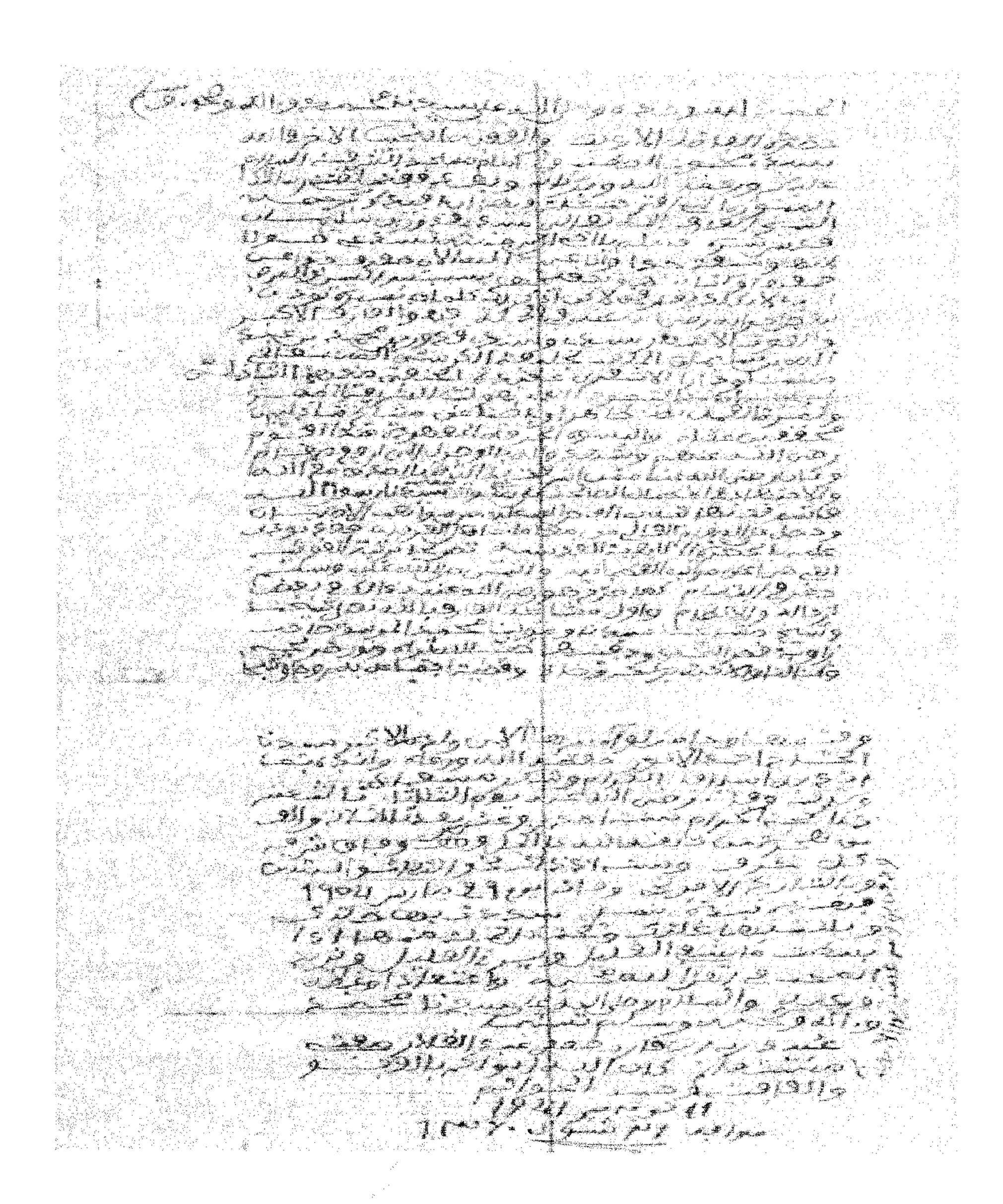
الملحق رقم02

شهادة سلمت للشيخ محمد بن عبد الكريم من زاوية سيدي عدة سنة 1969م.



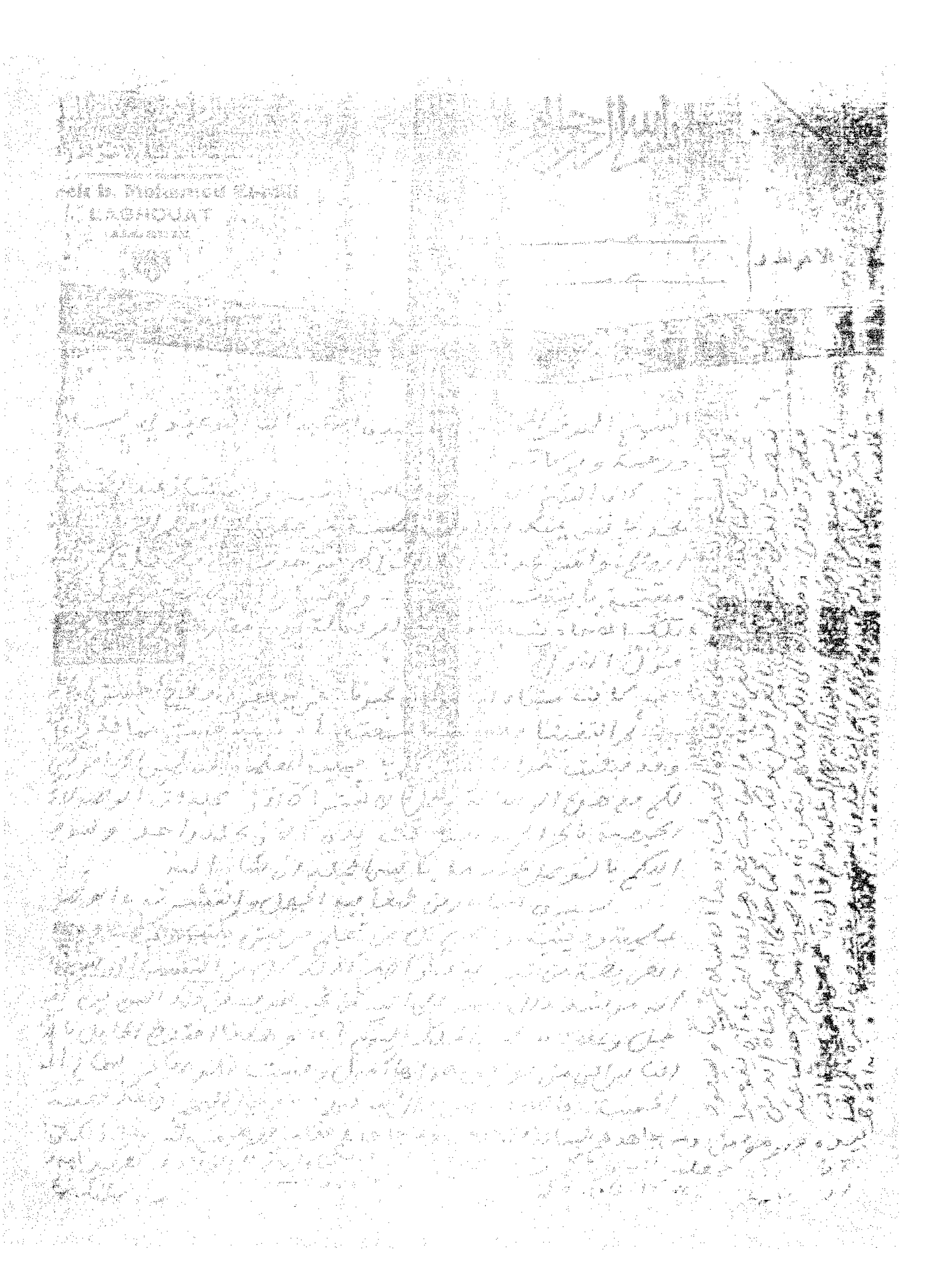
الملحق رقم 03

رسالة إخوانية بعث بها عبيد ربه بن فارس مصطفى عبد القادر مفتي مستغانم إلى سيد محبوب إمام مسجد الشرفية سنة 1941م، وقد عثرنا عليها عند عائلة محمد بن عبد الكريم.



الملحق رقم 04

هذه رسالة إخوانية بعث بها مبارك الميلي إلى عبد الله البوعبدلي سنة 1352هـ، وقد عثرنا عليها عند عائلة محمد بن عبد الكريم.



الملحق رقم 05

صفحة من كراسة الشيخ محمد بن عبد الكريم التي كان يستعين بها لتدريس طلبته.

السهو

فصل السهو يسجد في النقصان قبل السلام وللزيادة بعده وإن اجتمعت

الزيادة مع النقصان فقبل السلام [illegible] وعند الشافعي قبل مطلقاً

وأبو حنيفة بعده مطلقاً . وابن حنبل قبل [illegible]

[illegible] وعلى [illegible] السجود [illegible]

[illegible] حكم السجود للسهو واجب

وفاقاً لأبي حنيفة وقيل سنة وفاقاً للشافعي وقيل [illegible]

القبلي خاصة وإن نسي السجود [illegible]

فإن نسي القبلي سجد ما لم يطل [redacted] أو يحدث

فإن طال أو حدث بطلت الصلاة على المشهور وقيل إنما تبطل إن

كان عن نقص فعل لا قول وإن ترك البعدي [illegible] صلاة [illegible] وسجد [illegible]

وإن قدم البعدي [illegible] صلاة [illegible] سجد السهو يكفي للسهو

[illegible]

[illegible]

في التشهد [illegible]

[illegible] الصلاة [illegible]

[illegible] الصلاة [illegible]

[illegible] الزيادة [illegible] الصلاة

[illegible]

الملحق رقم 06

هذه إحدى الكتابات البلاغية للشيخ محمد بن عبد الكريم

الملحق رقم 07

هذه إحدى كتابات الشيخ محمد بن عبد الكريم في تفسير القرآن

[illegible]

الملحق رقم 08

مقال نشر بجريدة جريدة صدى تيارت الأسبوعية العدد 09- 15 نوفمبر 2006 من إعداد م. رابح، وذلك بمناسبة ذكرى 28 لوفاة العلامة محمد بن عبد الكريم



صدى تيارت تتذكر العلامة محمد بن عبد الكريم

الملحق رقم 09

مقال نشر بجريدة صوت الغرب- العدد 1238- نوفمبر2006 من إعداد رحموني العيدية، وذلك بمناسبة ذكرى وفاة العلامة محمد بن عبد الكريم

كان لا يجد مكانا إلا ويبث فيه من أخلاقه الزكية، راجعا في المراتب الدينية متنقلا إلى علم الطريقة عبد الله سالم القالب الأمين رحمه الله.

ولد الشيخ العلامة محمد بن عبد الكريم المغراوي البيضي [illegible] بقسنطينة 1913 بأولاد [illegible] دائرة [illegible] وعندما بلغ سن الخامسة تعلم مبادئ اللغة العربية وبدأ في حفظ القرآن يتنقل وهو ابن السابعة عشر إلى ولاية تلمسان فيتم بها حفظ القرآن.

سافر الشيخ إلى مدينة فاس عام 1933 ليلتحق هناك بجامعة القرويين حيث أكمل دراسته اللغوية والدينية مما قد زاد دائرة معارفه بالعالم الإسلامي من خلال التقائه بالطلبة والمشايخ الوافدة من عدة أمصار من الأمة، وبعد عشر سنوات قضاها العلامة بفاس عاد إلى مدينة البيض مسقط رأسه حيث قرر إنشاء مدرسة قرآنية لتعليم أبناء المنطقة.

ورغم عدة محاولات مع الإدارة الفرنسية ورفض الحاكم الفرنسي آنذاك بناء هذه المدرسة وهو ما دفع بالإمام إلى الدخول في مشادات كلامية مع الحاكم العسكري [illegible] الأمر إلى زجه في سجن عسكر لينتقل فيما بعد إلى سجن البليدة وهناك التقى الشيخ بعدد كبير من المناضلين الجزائريين ورجال السياسة أمثال فرحات عباس والمرحوم بن خدة وبعد خمس سنوات اشتغل الإمام بمعهد الحياة بالبليدة يدرس هناك مبادئ اللغة العربية إلى أن قامت السلطات الفرنسية بنفيه سنة 1948 لتيارت وهناك قام الشيخ بالتدريس بزاوية سيدي عدة إعلاء لكلمة الحق ونبذا لسياسة فرنسا الرامية إلى تجهيل أبناء الجزائر، وهو ما يسمو من الروح الوطنية التي كان يتمتع بها هذا العلامة الفذ.

وقد توفي رحمه الله سنة 1978 مخلفا وراءه عددا كبيرا من الكتب في اللغة والدين وذخيرة نفيسة وأهم مؤلفاته كتاب "قناطر حول كتاب الله".

وهكذا قضى 60 سنة كلها تعلم وتعليم وإرشاد [illegible] طالما [illegible] فيها التحمل وكانت حياته روضة عابقة بالعلم والذكر، فكان رحمة الله عليه بادرة من المعارف والأخلاق متمسكا بالكتاب والسنة قولا وعملا قوي البيان والذكاء وواسع الإدراك.

رحموني ع

الهوامش:

1- أبو القاسم سعد الله – تاريخ الجزائر الثقافي 1500ه- 1830م – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولى – 1998م – ج25/3-33 /إبراهيم مهديد- القطاع الوهراني ما بين 1850و1919، دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية- منشورات دار الأديب- وهران- ص 89، 92/أنيسة بركات – محاضرات ودراسات تاريخية حول الجزائر- منشورات المتحف الوطني للمجاهد- الجزائر- ص 79-81،/تركي رابح- التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931-1956 دراسة تربوية للشخصية الجزائرية- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر- 1975م- ملحق خاص بتقرير عن التعليم العربي الحر بوادي ميزاب سنة 1972م-.ص176.

2- إبراهيم مهديد- المرجع السابق- ص 73،72/أبو القاسم سعد الله – المرجع السابق- ج1 ص274.

3- عميراوي أحميدة- من تاريخ الجزائر الحديث – دار الهدى- عين مليلة – الجزائر- الطبعة الخامسة – 2009م – ص134 .

4- صالح عوض – معركة الإسلام والصليبية في الجزائر 1830-1962م – دراسة تحليلية- الزيتونة للإعلام والنشر- تونس- الطبعة الأولى- 1989- ج1 ص205-206.

5- شهادة محمد بن عبد الكريم (وهو ابن أخي العالم محمد بن عبد الكريم الطرفاوي البيضي)- يوم15 فيفري2006م بتيارت/أساتذة ثانوية محمد بن عبد الكريم بتيارت- الشيخ الإمام محمد بن عبد الكريم- مجلة القبس- عدد خاص -2000م – ص03/م.رابح – صدى تيارت تتذكر العلامة محمد بن عبد الكريم- جريدة صدى تيارت الأسبوعية- العدد 09- 15 نوفمبر 2006م- ص08/رحموني لعيدية- محمد بن عبد الكريم الطرفاوي البيضي- جريدة صوت الغرب- العدد 1283- 19 نوفمبر 2006م- ص14.

6- ابراهيم مياسي- ثورة أولاد سيدي الشيخ- الذاكرة- مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، – المتحف الوطني للمجاهد- الجزائر- السنة الثانية- العدد الثالث- خريف 1995م/1415هـ – ص 196.

لقب بالطّرفاوي نسبة إلى قبائل غرب البيض، وتسمى قبائل الطرافي. والطرافي تقطنها قبائل مختلفة وهي: دراقة شراقة، ودراقة غرابة، وعكرمة، وأولاد عبد الكريم، وأولاد سرور، وأولاد زياد شراقة، وأولاد زياد غرابة.

7- شهادة عبد الرحمن بن عبد الكريم.

8- شهادة ه عبد الرحمن بن عبد الكريم.

9- شهادة محمد بن عبد الكريم – يوم 15 ماي2006م بتيارت.

10- شهادة عبد الرحمان بن عبد الكريم / شهادة محمد بن عبد الكريم /أساتذة ثانوية محمد بن عبد الكريم بتيارت-المرجع السابق- ص 04 /م.رابح- المرجع السابق – ص08 /رحموني لعيدية- المرجع السابق- ص14.

11- تركي رابح – الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال – مجلة التاريخ – الجزائر- العدد11- 1981 م – ص 77.

12- تركي رابح – المرجع السابق – ص69،67، 70.

13- شهادة محمد بن عبد الكريم – يوم15 ماي 2006م بتيارت / أساتذة ثانوية محمد بن عبد الكريم بتيارت – المرجع السابق – ص05،04/ م.رابح – المرجع السابق ــ ص08/رحموني لعيدية – المرجع السابق- ص14.

14 – شهادة محمد بن عبد الكريم – يوم15 ماي 2006م بتيارت/ أساتذة ثانوية محمد بن عبد الكريم بتيارت – المرجع السابق – ص06،07/ م.رابح – المرجع السابق ص08 / رحموني لعيدية – المرجع السابق- ص14.

15 – بلهاشمي بن بكار- كتاب مجموع النسب والحسب والفضائل والتاريخ والأدب في أربعة كتب- مطبعة ابن فارون- الجزائر- 1381ه-1961م – ص156،155/شهادة مختاري عدة- رئيس الديوان المحلي للسياحة لبلدية سيدي عدة- يوم 18 جويلية 2007 م – زاوية سيدي عدة.

16- شهادة مختاري عدة – يوم 18 جويلية 2007 م .

17- شهادة عبد الرحمن بن عبد الكريم – يوم 25 جويلية 2007 م بمقر جريدة صوت الغرب بوهران.

18- قدور إبراهيم عمار المهاجي – كتاب الإعلام بمن حل بوهران من الأعلام – دار الغرب للنشر والتوزيع- وهران- الطبعة الأولى- 2002 م – ص 109، 113، 114/ملخص عن محاضرتين ألقاهما الشيخ عياض البوعبدلي والشيخ سيد أحمد البوعبدلي في ملتقى يوم 2005/06/06م بمناسبة الذكرى الثالثة عشر لوفاة الشيخ العلامة المهدي البوعبدلي.

19- قدور إبراهيم عمار المهاجي – المرجع السابق – ص 183،176.

20- قدور إبراهيم عمار المهاجي – المرجع السابق – ص 146،142.

21- شهادة عبد الرحمان بن عبد الكريم.

22- شهادة محمد بن عبد الكريم – يوم15 ماي 2006م بتيارت/ شهادة عبد الرحمان بن عبد الكريم – يوم 25 جويلية 2007م بوهران/أساتذة ثانوية محمد بن عبد الكريم بتيارت- المرجع السابق – ص05/م.رابح – المرجع السابق – ص08/ رحموني لعيدية – المرجع السابق- ص14.

23 – ملف خاص ب- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية – الذاكرة مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة – السنة الثانية- العدد الثالث- خريف 1995الموافق ل-1415هـ- المتحف الوطني للمجاهد -الجزائر- ص 236.

24- ملف خاص – المرجع السابق- 239.

25- أحمد طالب الإبراهيمي – المعضلة الجزائرية الأزمة والحل- دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع – الجزائر- الطبعة الأولى- فبراير1996م – ص07، 08.

26- شهادة عبد الرحمان بن عبد الكريم – يوم 13 ماي2006م بوهران/ شهادة محمد بن عبد الكريم- يوم15 ماي 2006م بتيارت/ م.رابح – المرجع السابق – ص08/ رحموني لعيدية – المرجع السابق ص14.

27 – شهادة محمد بن عبد الكريم – يوم 11 نوفمبر2007 بتيارت/شهادة عبد الرحمان بن عبد الكريم- يوم 15 نوفمبر2007 بوهران/أساتذة ثانوية محمد بن عبد الكريم بتيارت – المرجع السابق – ص08/ م.رابح – المرجع السابق- ص08/ رحموني لعيدية – المرجع السابق – ص.14

28- شهادة عبد الرحمان بن عبد الكريم – يوم 15 نوفمبر2007م بوهران.

29- شهادة محمد بن عبد الكريم – يوم 11 نوفمبر2007م بتيارت.

30- ينظر الملحق رقم 02

31- شهادة محمد بن عبد الكريم- يوم 11 نوفمبر 2007م بتيارت/ شهادة عبد الرحمان بن عبد الكريم- يوم15 نوفمبر2007م بوهران.

32- تآليف العلامة محمد بن عبد الكريم عثر عليها عند حفيده محمد بن عبد الكريم بتيارت.

33- رحموني العيدية- الموضوعات الصرفية في كتابي تمتع الطرف في علم الصرف لمحمد بن عبد الكريم ومبادئ الصرف للطيب المهاجي موازنة في المحتوى والطريقة- رسالة ماجستير في اللغة العربية غير منشورة،- قسم اللغة العربية وآدابها- جامعة وهران – 2009م

34- ينظر الملحق رقم 06ـ07

35- ينظر الملحق رقم 05

36- ينظر الملحق رقم 03-04

37- ينظر الملحق رقم 01

38 – ينظر الملحق رقم 02

الحركة الطلابية الجزائرية خلال الاحتلال الفرنسي: رصيد الوعي بالذات والمصير.

أ. عبد الجليل قريان*

إن الحرب التي قادتها فرنسا ضد الجزائر كانت في الواقع جزءا من الاستراتيجية الغربية التي بدأ تطبيقها منذ سقوط غرناطة سنة 897هـ/1492م، وكان من أهم أهدافها ملاحقة المسلمين في الشريط الساحلي الجنوبي للبحر المتوسط ومحاصرة دوله. ومنذ ذلك الوقت شهدت بلاد المغرب الإسلامي كله حملات غير منقطعة للجيوش البرتغالية والإسبانية. وقد سجل المؤرخون حروبا ضارية طوال ثلاثة قرون تلت سقوط غرناطة[1]، كان للأسطول البحري الجزائري وعلاقته بالدولة العثمانية دور كبير في كبح جماح الأوروبيين وتأخير احتلال الجزائر. وعندما كُسر هذا المارد البحري أصبحت الجزائر تحت نار الاحتلال سنة 1830.

إن الاحتلال الفرنسي للجزائر كان يجر أمامه رصيدا تاريخيا من الصراع الطويل بين العالم الإسلامي والغرب الصليبي، وظلت روحه مشبعة بمشاعر الانتقام والرهبة في آن واحد، ولذلك سارعت مختلف طبقات المجتمع الفرنسي والأوروبي[2] وعلى رأسها البابا والكنيسة لمباركة الحملة الفرنسية على الجزائر وتقديم العون المادي واللوجيستي لإنجاحها. وكانت هذه الحرب شاملة، جرت فيها عملية تدمير واسعة وإبادة لكل مقومات الأمة الجزائرية. وقامت منذ أول يوم وطئت أقدامها أرض الجزائر بتصفية ممنهجة سريعة في معظم الاحيان لكل معلم من معالم الحضارة والحياة الإنسانية، واكتسحت كل المجالات الحيوية: العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، واستخدمت من أجل تحقيق ذلك كل الوسائل اللامشروعة واللاأخلاقية[3]. فإلى جانب الاستيلاء على الأراضي ومصادرة الأملاك والفتك بالعنصر البشري تقتيلا وتشريدا ، فقد نال الجانب الثقافي والحضاري هو الأخر نصيبه من التدمير والتصفية.

إن هذا الجانب المتمثل في محور المنظومة الثقافية يرتبط عضويا بمدى قدرته على إنتاج جيل من الطلبة يستوعب خلفية هذه المنظومة وأهدافها، ويكون الخلفَ الذي تمتد وتُزهر من خلاله

*- أستاذ مساعد أ في تاريخ المغرب الإسلامي- قسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة قالمة.

ثقافة السلف. وقد ادركت فرنسا أن الرهان الاوفر حظا لتحقيق مشاريعها هو تفكيك هذه المنظومة وإعادة صياغة نوعية جديدة من الطلبة تُصنع على عينها. وفي هذا الصراع بين المنظومتين الاصيلة والدخيلة كان الطلبة في صلب هذا الصراع يتكيفون بمرارة من أجل تجاوز محنة من أشرس ما تعرضت له أمتهم في تاريخها الطويل.

لذلك لا يمكننا بحال من الأحوال تلمُّس عمق أثر التجربة الطلابية في الجزائر مالم نتفهم رصيد الحركة الطلابية خلال الاحتلال الفرنسي، وكيف سارت حلقاتها، وما هي معاناتها، وكيف تفاعلت مع تطورات أحداثها، وما هي أوجه كفاحها ونضالها إلى أن أصبحت رقما مهما في يد الشعب الجزائري، وأهم سند ترتكز عليه الثورة التحريرية.

لقد مرت الحركة الطلابية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: التغييب والغربة (**1930-1920**).

أولا: التغييب: لقد كانت الحربُ الحضارية بالنسبة لفرنسا المحور الأساس الذي عولت دوائرها الاستعمارية على اقتحامها بكل قوة وحماس من أجل الوصول إلى التغيير الجذري للملامح الجزائرية، وإعادة صياغتها بما يتوافق مع أهدافها في إطار ما يمكن وسمه بمشروع "البتر والإلحاق"[4] حيث يُستأصل المجتمع الجزائري من جذوره الحضارية العربية الإسلامية ويُلحق بالحضارة الغربية الصليبية[5]، أو بمعنى آخر توفير شروط الاحلال الحضاري. ولم يكن في واقع الأمر سوى التعليم القاعدة التي سوف ينطلق منها لتنفيذ هذا المشروع باعتبار التعليم القناة التي تتم عبرها عملية التفريغ والشحن وإعادة صياغة المجتمع وفق المنظور الغربي الفرنسي.

ويبدو أن مخابر الاستخبارات العلمية المتخصصة في الدراسات الانثروبولوجية التي كانت تعمل عملها في دراسة الراهن الجزائري قبل الاحتلال قد أكدت محورية التعليم في تشكيل البنية المجتمعية للشعب الجزائري واعتباره العقبة الأساسية في تحقيق مشروعهم الاحلالي، وإذا ماتم التحكم فيه تمت السيطرة على الجوانب الأخرى تباعا. ولذلك فإن الإدارة الاستعمارية وبغية تحقيق هذا المشروع الذي يشكل قاطرة المشاريع الأخرى وعدم الوقوع في أي خطأ استراتيجي استنفرت كامل جهودها العسكرية والعلمية وأسست لما يمكن تسميته بـ"إجراءات الهيمنة الضامنة"، ونعني بـ"الهيمنة الضامنة": الإجراءات التي تضمن تحقيق المشروع واستمراره مهما كلف ذلك من ثمن. ولتنفيذ هذه السياسة بادرت سلطة الاحتلال كمرحلة أولى إلى فرض عملية تجهيل ممنهجة واسعة النطاق على الشعب الجزائري، وضربت عليه حصارا صارما

لتجفيف منابعه العلمية والثقافية والحضارية، وعزله عن محيطه العربي والإسلامي، وقطع الحلقة الرابطة بينه وبين ثقافته وتاريخه، أو بعبارة أخرى "التغييب القسري لكل أثر حضاري جزائري". ثم بعد ذلك وفي مرحلة تالية إذا ما تحقق هذا الهدف نسبيا وسكنت الأمة في جهلها وركنت إلى مصيرها، أمكن لفرنسا أن تعيد صياغة تاريخ هذا الشعب وتثقيفه وفقا لرؤيتها وبمنهجها وأسلوبها وأدواتها، وتيسر لها احتواؤه وإلحاقه بفرنسا.

وقد توزعت هذه الإجراءات في إطارين أساسين:

الاطار الهيكلي: وتم من خلاله تصفية معظم المرافق والبنى التحتية للمنظومة التربوية والعلمية الجزائرية من مساجد ومدارس وزوايا وجمعيات ومكتبات وخزائن كتب، بالإضافة إلى الوثائق والأرشيف، واحتفظ الاحتلال بما يفيده، واستخدمت بعض المرافق في المصالح المدنية والعسكرية للاحتلال. وبالمقابل إنشاء مؤسسات تعليمية فرنسية تحل محلها وتملأ الفراغ الذي أوجدته فيما يخدم توجهاتها.

لم تكن فرنسا في واقع الأمر تهتم لأي إرث حضاري وجدته في الجزائر. وعلى العكس من ذلك رأت بأن الإطار الطبيعي للتواصل الحضاري هو التعليم بمختلف مستوياته وفروعه، والمحضن الطبيعي لنموه واطراده إنما تضطلع به مؤسسات التعليم المختلفة. وتحقيقا لمشروعها الإحلالي قامت بشن حرب شعواء على كل مظهر من مظاهر التعليم وعلى كل معلم من معالمه، في محاولة لسلب الشعب الجزائري اعتى سلاح يملكه على حد تعبير الجنرال دوكرو (Ducrot) في تقريره عام 1864 الذي سماه:"تقرير حول الوسائل التي يجب استعمالها من أجل فرض السلام في الجزائر" حيث قال:"يجب علينا أن نضع العراقيل أمام المدارس الإسلامية والزوايا كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا...وبعبارة أخرى يجب أن يكون هدفنا هو تحطيم الشعب الجزائري ماديا ومعنويا"[6]. وتنفيذا لهذه الاستراتيجية استولت السلطات العسكرية على الأوقاف الدينية، وأعطت الأوامر لهدم المساجد، وحولت بعضها إلى كنائس وبعضها إلى مرافق عسكرية ومدنية في أول الأمر ثم هدمت في تواريخ لاحقة[7]، ولم تُبق إلا على القليل منها تحت المراقبة الصارمة. ولا ينبغي أن نمر دون أن نشير كمثال على ذلك أن عدد المساجد في مدينة الجزائر العاصمة وحدها غداة الاحتلال فاق 176 مسجدا، وما بقي منها سنة 1899 سوى 5 خمس مساجد[8]. وكذلك الحال ذاته في بقية المدن الجزائرية كقسنطينة وتلمسان وعنابة وبجاية وغيرها[9].

وبنفس الهمجية تمت تصفية وهدم واسعة النطاق للمدارس والزوايا التي شكلت منارات للعلم والحضارة في كل مدينة من مدن الجزائر[10].

وبتصميم غريب وإمعانا من سلطات الاحتلال في وأد وإعدام أي أثر تاريخي أو علمي فقد تم إتلاف الآلاف من الوثائق والسجلات تزامنا مع أولى الحملات وأمام القادة الفرنسيين، وخربت المكتبات وخزائن الكتب بعدما نهبت نفائسها وذهب الكثير منها هدايا إلى المكتبات الفرنسية[11]. وفي فترة وجيزة من احتلال الجزائر اختفت معالم الحضارة والعلوم من مساجد ومدارس وزوايا وكتاتيب، واختفى باختفائها العلماء الذين انضم بعضهم إلى الجهاد والمقاومة، أو هاجروا من البلاد، وكاد التعليم أن ينتهي من الجزائر[12].

وتنبغي الإشارة إلى أن التعليم في الجزائر قبل الاحتلال استوعب الابتدائي والثانوي والجامعي، وكانت بالوطن جامعات تضاهي الجامعات العربية. ونكتفي بشهادة الجنرال الفرنسي"هوتبول" في مذكرة بعث بها سنة 1850م إلى رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية وفيها ما يلي:"كانت الثقافة الإسلامية في الجزائر واسعة الانتشار وشاملة للفروع الآتية :

1- التعليم الابتدائي: ويشمل الأطفال بين الثالثة والعاشرة.

2- التعليم الثانوي: ويشمل الأطفال بين العاشرة والخامسة عشرة.

3-التعليم العالي: ويشمل الحقوق والفقه والرياضيات وعلم الفلك والجغرافيا والتاريخ والطب.

وكان التعليم في الثانوي والعالي مجانيا كالابتدائي، وكان يوجد في الجزائر أيضا جامعات أهمها جامعة قسنطينة وجامعة مدينة الجزائر وجامعة تلمسان وجامعة مازونة وبسكرة، وكانت هذه الجامعات من مستوى جامعة القاهرة وجامعة تونس وجامعة فاس، وكانت تضم آلاف الطلبة" [13].

الإطار التنظيمي: بالموازاة مع ذالك تم إصدار ترسانة من القوانين الاستثنائية بهدف تحطيم معنويات المجابهة، وتوفير الغطاء للضرب بيد من حديد كل من يحاول أن يتحرك في الاتجاه المعاكس للمشروع الفرنسي، من ذلك: قانون تجريم استعمال اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية، وقانون إلغاء القضاء الإسلامي، وقانون الجنسية، وقانون الأهالي سنة 1871 [14] وغيرها من القوانين. ومن جهة أخرى نظمت المدارس الفرنسية وأتاحت التعليم فيها لكل أبنائها،

وأطلقت الحرية للمبشرين ولاسيما الآباء البيض والأخوات البيض والمستشرقين الفرنسيين للطعن في الإسلام وتراثه.

لم يكن في وسع الطلبة في هذه الأثناء سوى التكيُّف مع الظروف المفروضة، فقد كان توجههم للدفاع عن الأمة واستمراريتها يختلف باختلاف الإمكانات الشخصية والمادية والعلمية، وتنوعت بين المجاهة العسكرية والمجابهة الحضارية. فإذا كانت مجابهة عثمان خوجة وأضرابه سياسية، فإن لفيفا من الطلبة انضم إلى المقاومة المسلحة كالأمير عبد القادر وبعض طلبة الزوايا، وجزء آخر استمر في التعليم وتداوله بعيدا عن أعين فرنسا. فرغم التدمير الشامل الذي تعرضت له المؤسسات العلمية والتعليمية والتحكم في مفاصل التعليم وتفاصيله، والمراقبة القمعية المركزة لأي نشاط متعلق بالتعليم والوعي المجتمعي، والتدابير والإجراءات المكثفة، استطاع الشعب الجزائري أن يتكيف مع ظروف الاحتلال القاهرة، وأن يجد حلولا متوائمة مع هذا الوضع، وأن يُبقي على تعليم أبنائه بعيدا عن أعين الاحتلال في المدن والقرى والمداشر، وأن يخفف من برنامج التجهيل الذي يتعرض له، وكان في هجرة أبنائه نحو المشرق والمغرب ملاذا آمنا حيث لا مأمن في الداخل، وفكا للحصار الذي ضرب عليه، فكانت الهجرة الطلابية مركزة نحو جامع القرويين بفاس وجامع الزيتونة بتونس والجامع الأزهر بمصر.

ثانيا الغربة: استطاعت فرنسا أن تحقق نسبة عالية من خطتها في شقها الأول في تجهيل الشعب وحماية الجهل وتنميته عشرات السنين، ولكنها لم تستطع اختراق التواصل القِيَمي الذي كان ينقله الاجداد والآباء للأبناء والأحفاد، وكانت ثقافته الذاتية محصنة في وجه كل ثقافة مفروضة باعتبار أن كل أسرة بمثابة حامل للجينات التاريخية تنقلها بأمانة إلى الأجيال اللاحقة، وبقيت فرنسا في الذاكرة الفردية والجماعية دولة عدوة مستعمرة دخيلة بمحتواها الانساني والحضاري رغم تطاول الزمن.

إن عملية التدجين التي فرضها الاحتلال على الشعب الجزائري لتحقيق الشق الثاني من خطته لم تؤت ثمارها، وبعد أن سكنت الأوضاع وتمت السيطرة على كل المنابع إلا فيما لا يمس الاستعمار، ولاستدراك ما فاته انفتحت السلطات الاستعمارية على تعليم نسبة ضئيلة من الأهالي بشروط مضنية، وعبر مرشحات دقيقة، وتحت المراقبة المركزة والصارمة، وسمحت لها بالتعلم في المدارس الفرنسية بالجزائر لتنشئة جيل ترعاه فرنسا على عينها يكون رائد شعبه نحو الفرنسة[15]، ويسهل عمليتي الادماج والإخضاع [16].

لا نكون مغالين إذا قلنا بأن تلك النماذج من الطلبة الجزائريين الذين التحقوا بالمدرسة الفرنسية أضحت غير قادرة على التوفيق بين أحوال شعبهم الذي يعيش في ظروف لا يمكن مقارنتها البتة بما يتوفر عليه الفرنسيون المحتلون. وإذا كانت دراستهم قد أكسبتهم نوعا من الأريحية المسيَّجة فإنهم باتوا أكثر الطلبة عرضة لظاهرة الغربة في بلد أصبحوا يدركون فيه بالممارسة العملية أنهم يعامَلون كأجانب، وأنهم يخضعون لمناهج تعليمية تقطعهم عن جذورهم، وتفيض بالتقدير والثناء على حضارة الاحتلال.

ويبدو أن هذا الشعور بالغربة قد أصبح مؤرقا لبعض الطلبة، وكان دافعا لهم إلى الاجتهاد في إثبات ذواتهم بالتفوق والنبوغ العلمي، وكانت آفاقهم ترنو إلى اليوم الذي يستطيعون فيه الانفلات من هذه الغربة، والرد على كل الأسئلة الطويلة المحرجة التي باتت تنغص حياتهم.

ونميل إلى الاستنتاج بأن الاحتكاكات التي كانت بين الطلبة الجزائريين والفرنسيين، ونوعية المناقشة التي تدور بينهم، وظهور مشاعر الغربة في حديثهم، كانت وراء تلك الوثيقة المطروحة من قبل السكان الأوروبيين في مؤتمر المستعمرين بالجزائر سنة 1908 طالبوا فيها بالإلغاء النهائي للتعليم الابتدائي في الجزائر جاء فيها على الخصوص:"اعتمادا منا بأن تعليم الوطنيين في الجزائر إنما ينطوي على محاذير حقيقية سواء في المضمار الاقتصادي أو بالنسبة للسكان الأوروبيين الفرنسيين، فإن المؤتمر قد أعرب عن رغبته في إلغاء التعليم الابتدائي لهؤلاء الوطنيين إلغاء نهائيا"[17].

ونظرة على إحصائيات الطلبة الجزائريين تفي بتقدير حجم التجهيل والتغييب الذي تعرض له الشعب الجزائري، وتؤكد من جانب آخر مقدار الحذر الذي كانت تخشاه الدوائر الاستعمارية من اتساع دائرة تعليم الجزائريين. فبالإضافة إلى غربة الشعور، قاسى الطلبة الجزائريون غربة الحضور إذ أن الإحصائيات الرسمية لسلطات الاحتلال أشارت إلى أن نسبة التلاميذ الجزائريين في المدارس الابتدائية الاستعمارية كان سنة 1880 مقدرا ب 1.9% من مجموع التلاميذ الذين هم في سن التمدرس، وفي سنة 1908 أصبحت النسبة 4.3 %. وكان عدد الطلبة الجزائريين في معاهد التعليم العالي المفرنس سنة 1884 قد وصل إلى ست (6)طلاب، وفي سنة 1908 أصبح عددهم خمسين(50)طالبا. وبالنسبة للثانوي كان عدد الطلبة الحاملين لشهادة البكالوريا في سنة 1914 يقدر بـــ 67 طالبا [18].

النموذج: بدأت النتائج التي تخوف منها الأوروبيون المستوطنون تظهر عيانا، لقد أصبح واحد من هؤلاء الطلبة فيما بعد أول طالب جزائري يتحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة الجزائر سنة1920 [19] ليصبح بعدها في سنة 1924 أستاذا بكلية الآداب بالجامعة نفسها[20] عوضا عن أحد كبار المستشرقين وهو م.كولان M COLIN المتوفى في هذه السنة، ذلكم هو الطالب والأستاذ الدكتور محمد بن أبي شنب رحمه الله[21].

هذا الطالب والأستاذ الجامعي خير من مثل ظاهرة الغربة والتعامل معها بذكاء وفقا للظروف وتكيفا مع المتاح من الثغرات. لقد كان على وعي كبير بما آلت إليه وضعية شعبه من طمس لتاريخه وهويته، فكان يعبر عن ذلك بمظهره وفكره، حيث كان ملتزما بلباسه العربي الإسلامي، واستطاع بذكاء ومن موقعه كباحث أن ينسج شبكة من العلاقات العلمية والإسلامية [22]. ونظرة سريعة على مؤلفاته ندرك تلك الغربة التي كان يدافعها ويحارب من أجل التخلص منها من موقعه بمختلف الطرق والوسائل، وأن ينفض الغبار على كثير من كتب التراث الإسلامي والجزائري والمغاربي بالخصوص، مؤكدا لشعبه ولفرنسا بأن تاريخ الجزائر أعمق وأشد رسوخا من أن تصل إلى اجتثاثه أيادي الاحتلال، فقام بتحقيق مجموعة من الكتب منها[23]:

- "البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان لابن مريم المديوني التلمساني، طبع بالجزائر سنة 1908م[24].
- "عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية" لأبي العباس أحمد الغبريني، نشره بعد أن قابله على أربع نسخ مخطوطة وطبع بالجزائر سنة 1910 [25].
- صحح مجموعا تاريخيا يحتوي على كتاب"طبقات علماء افريقية" لأبي العرب محمد التميمي، "وطبقات علماء افريقية" لأبي عبد الله محمد بن الحارث الخشني، و"طبقات علماء تونس" لأبي العرب محمد التميمي طبعت بباريس سنة1915 و1920م.
- وحقق كتاب "الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية" طبع بالجزائر سنة1920 [26].
- نشر "رحلة الحسين الورثلاني" طبعت بالجزائر سنة 1908م.
- حقق كتاب "الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية " لابن قنفذ القسنطيني لم يطبع[27].
- ألف كتابا في تاريخ الرجال الذين رووا صحيح البخاري وبلغوه للجزائر، نشره بالفرنسية في مجموع مقالات الوافدين على مؤتمر المستشرقين بالجزائر سنة 1905م.

وكان رحمه الله مهتما اهتماما بالغا بتاريخ الجزائر، فقد ذكر تلميذه عبد الرحمن بن محمد الجيلالي أنه كان عازما على تأليف تاريخ عام للجزائر يجمع فيه تاريخها المشتت، مع التعرض لجغرافيته الطبيعية والاقتصادية والأحوال السياسية والاجتماعية التي تعاقبت عليه، وذكر الحالة العلمية وانساب العائلات القديمة وتراجم أعيانها وقادة الفكر المشهورين، وأخبره في بحر سنة 1346هـ/1927م بأنه منشغل في جمع مواد هذا التاريخ العظيم، ولكن المرض أدركه وتوفي قبل أن يحرره[28]. ويبدو أن هذه الكلمات العميقة قد أثرت في الطالب عبد الرحمن الجيلالي، ووفاء لأمنية أستاذه قام بتأليف كتاب حول تاريخ الجزائر بعنوان:"تاريخ الجزائر العام" في أربعة أجزاء، وطبع في سنة 1955م، اتبع فيه نفس المنهج الذي عرضه عليه أستاذه ابن أبي شنب قبل وفاته، ولا يزال هذا الكتاب من المراجع الأساسية في تاريخ الجزائر.

لقد كان الأستاذ الدكتور محمد بن أبي شنب من الشخصيات الجزائرية التي أعطت روحا جديدة للجزائر، مؤكدة على الخزان الروحي للأمة الجزائرية.كما كان رمزا للحركة الطلابية الجزائرية الواعية والنشطة والتي حاولت وفقا لظروفها إحياء الجزائر من موقعها وبطريقتها الخاصة. وقد أشار إليه تقرير المؤتمر الثالث لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا كنموذج وحيد استطاع أن يصبح بجدارة أول أستاذ جامعي جزائري[29].

المرحلة الثانية: الوعي التفاعلي(1920– 1954): شهدت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين موجة من الوعي الحضاري الإسلامي مؤسسا في الجامعة الإسلامية والأفكار التنويرية للسيد جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده[30]. وابتداء من العقد الثاني من القرن العشرين والتغيرات الدولية الكبيرة[31] التي ساهمت في الانفتاح السياسي النسبي خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وانسياب الأفكار التحررية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ورجوع طلبة المهجر بمختلف توجهاتهم، وإطلاق الحرية لتكوين الهيئات، واكتشاف الغبن والغربة بشكل أوضح وأفدح...ظهر نتاج طلابي سوف يكون له دور أساسي في إعادة الوعي.

إن الطبقة الطلابية التي خرجت في عشرينات القرن العشرين كانت مثقلة بتبعات تسعة عقود من أسر للهوية وتغييبها بالجهل والتدجيل، ولذلك كانت بها آثار لانساق إيديولوجية مصنوعة على عين الاستعمار، غير أنها لم تكن مؤثرة في المجرى العام للطلبة الذين برزت مسيرتهم بخطى حذرة مكتفية بالهوامش المتاحة في انتعاش مختلف الأجهزة العضوية الأساسية في

المجتمع. وكان الاهتمام مركزا في الذاكرة أو الهوية وإعادة بعثها لاستعادة شبكة العلاقات الاجتماعية وفق المنظور الحضاري الوطني.

إن تنامي الوعي عند الفئة الطلابية قبل غيرهم ليس وليد ظرف معين جعلهم يستيقظون من سباتهم، إنه كامن في أعماقهم وفي كل نظرة من نظرات آبائهم وأمهاتهم. إن كل حرف تعلموه في قبو مظلم تحت ضوء شمعة، أو من وراء ستار أو جدار خوفا من بطش الاحتلال، أو هاجروا من أجله إلى موطن آمن، وتحملوا عَنَت الأسفار وفراق الأهل والديار، كان يخبرهم بأن بلدهم يعيش تحت مقارع الأعداء، وأن من مهامهم أن يعينوا هذا البلد على تجاوز محنته...نعم كان هذا الوعي راسخا في نفوسهم ولكن ظروف الدهر وصروفه كانت أكبر مما في أيديهم. ولكن بعد أن لاحت في الأفق بوارق الحركة سارعوا إلى استغلالها وأثبتوا جدارتهم. وكانت الخطى تسير في الممرات التي لا يتمكن الاحتلال من التنبه إليها. وبدا التفاعل الطلابي يتعامل مع نفسية الاحتلال بالتدرج المريح الهادئ، ورفع مستوى الحراك والمطالب بدرجات محسوبة تؤدي دورها المرحلي، وتجنبه ردات الفعل القاسية، فظهرت"جمعية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا" بالجزائر سنة1919التي تحولت فيما بعد إلى"جمعية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا بفرنسا"سنة1927 [32]. وأسس الطلبة سنة 1920 تنظيما طلابيا أطلقوا عليه اسم "ودادية الطلبة المسلمين الجزائريين"، وتحول فيما بعد إلى "جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين"، وشارك بعض أعضائه في تكوين "جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين". وتمكن الطلبة من التموقع في مركز التأثير المجتمعي، وتزايد نشاطهم في كل الوسائل والوسائط المتاحة(صحافة – أحزاب...) . وبمرور الزمن بدأت الأمة تمتثل للشفاء التدريجي. وكان من نتاجها تأليف أول كتاب حول تاريخ الجزائر للطالب امبارك بن محمد الميلي بعنوان "تاريخ الجزائر في القديم والحديث" الذي طبع سنة 1928. غير أن ثمة موقفا بارزا كانت له آثاره الكبيرة في إثارة الطلبة نحو تحمل تبعة إنقاذ وطنهم الذي يحتفل المستعمرون بمرور مائة عام على احتلاله.

الاحتفالات المئوية وأثرها في تنمية الوعي والحركة: من المفارقات أن الاحتفالات الفرنسية بمرور مائة سنة على احتلال الجزائر كانت بكل المقاييس مفزعة للاحتلال قاصمة لكيانه. لقد كانت هذه الاحتفالات مثيرة وملهبة لمشاعر كل الجزائريين وخاصة فئة الطلبة، ذلك أن سلطة الاحتلال استمرت ثلاث سنوات كاملة تحتفل بهذه المناسبة ابتداء من سنة 1927 إلى 1930، وفي سنة 1929 قام الاحتلال بحل حزب" نجم شمال إفريقيا " لتعاونه مع"جمعية طلبة شمال أفريقيا

المسلمين"[33]. وتلتها بعد ذلك الاحتفالات باحتلال قسنطينة سنة 1937. وقد ظهرت كتابات كثيرة حول هذه المناسبة سميت بـ"المجموعة المئوية الجزائرية" **Collection de centenaire de l'Algérie**. وكان من الآثار المباشرة لهذه الاحتفالات إنشاء نادي الترقي سنة 1927 [34]. وتأسست جمعية العلماء المسلمين في 5 ماي 1931 بنادي الترقي. وكانت الروح الوطنية قد تأججت ضد فرنسا، وأطلقت الصحافة الجزائرية على هذه الاحتفالات اسم "مهازل سنة 1930"، ورددت العبارة القائلة:"إن الفرنسيين لن يحتفلوا بثاني عيدهم"[35].

أما الطلبة فإنهم بدؤوا في تفعيل جمعيتهم"جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين" وعقدوا سلسة من المؤتمرات

– وكان المؤتمر الأول للجمعية بالمدرسة الخلدونية بتونس من20– 22 أفريل 1931 شارك فيه الطلبة الجزائريون بوفد طلابي هام من 7 أشخاص برئاسة الطالب الصيدلي فرحات عباس.

– وعقدت الجمعية مؤتمرها الثاني بنادي الترقي بالجزائر العاصمة مابين 25–29 أوت 1932.

– وكان من المفترض أن يعقد المؤتمر الثالث في مدينة فاس بالمغرب الأقصى إلا أن السلطات الاستعمارية رفضت في آخر لحظة انعقاده في هذه المدينة، ورجعت الوفود المغاربية المشاركة، مما دفع الطلبة لعقده في ديسمبر من السنة نفسها 1933 بمدينة باريس. وقد أعد المنظمون راية كبيرة مثلثة الألوان(أخضر وأبيض وأحمر)[36] جعلت رمزا لوحدة أقطار شمال إفريقيا، وعلقت على واجهة قصر التعاون الذي عقد فيه المؤتمر.

– وعقد المؤتمر الرابع في شهر أكتوبر من عام 1934 في المدرسة الخلدونية بتونس، وشارك فيه عن الجزائر: السعيد الزاهري، ومفدي زكريا.

– أما المؤتمر الخامس فقد عقد في مدينة تلمسان بالجزائر بين 6–15 سبتمبر 1935، وافتتحه الشيخ البشير الإبراهيمي. وكانت الخطب في هذا المؤتمر باللغة العربية وبنبرة هجومية ضد الإدارة الفرنسية تدعو إلى الالتحام مع القضية الوطنية والإسلام. واضطر المؤتمرون تغيير القاعة بعد أن منعتهم سلطة الاحتلال من مواصلة أشغاله[37].

– المؤتمر السادس عقد بمدينة تيطوان بالمغرب سنة 1936 بعد أن رفضت السلطات الفرنسية عقده في مدينة فاس.

لقد كانت هذه المؤتمرات معبرة عن مدى النضج الوطني والمغاربي والوعي التاريخي لدى الطلبة بأهمية التعليم في تكوين الشخصية الوطنية والإسلامية، فكانت كل مؤتمراتهم منصبة على

مناقشة قضايا التعليم ومشاكله المختلفة وقضايا التاريخ الوطني والتربية الوطنية، ودافعت بصورة خاصة على الشخصية العربية الإسلامية[38]. وقد أسفرت هذه الملتقيات عن كشف دقيق لمستوى التعليم في المغرب العربي، وكثفت من مطالبها نحو تحسين أداء التعليم، وفتح حرية التعليم والاهتمام باللغة العربية والإسلام في صياغة الشخصية الجزائرية. وكان لهذه المؤتمرات الطلابية صدى واسعا في مختلف شرائح المجتمع المغاربي التي كانت تتابع عن كثب نتائجها، وكانت بعض الهيئات والشخصيات تبرق للمؤتمرين أثناء انعقاده مؤكدة مساندها وداعمة استمراريتها[39]. وساهمت الحركة الطلابية في تكوين وعي وطني وأنتج طبقة طلابية معتبرة.

وبعد هذه المؤتمرات بدأ قطاع الطلبة الجزائريين ينمو ويتطور بكل تياراته وإيديولوجياته واتجاهاته ومشاربه المتنوعة سواء في المدارس الفرنسية أو المدارس العربية الخاصة التي أنشأها جمعية العلماء[40]، ولم تأت سنة 1954 حتى أصبح لدى الجزائر جيل من الطلبة كبير العدد والعدة الثقافية، يحمل هم الأمة والوطن، ويتمتع بمستوى رفيع من الحس الحضاري والوطني، ويشارك في المعركة السياسية والثورية.

المرحلة الثالثة: الفعل الثوري (الوعي بالمصير) 1954-1962: كان الطلبة على وعي تام بالظروف التي أدت إلى قيام الثورة التحريرية في نوفمبر 1954، فإلى جانب آثار مجازر 8 ماي 1945 التي أكدت للشعب الجزائري تهافت الحل السياسي أمام طغيان فرنسا، والانسداد الذي وصلت إليه الأحزاب السياسية بكل مشاكلها في الداخل، ونجاح الثورة المصرية في 23 جويلية 1952، واندلاع الكفاح المسلح في كل من تونس والمغرب ضد الحماية، وانهزام فرنسا في الهند الصينية في ديان بيان فو في 7ماي 1954، كل ذلك هيأ الطلبة لمناخ جديد جعلهم أقدر وأجرأ على التحرك والمشاركة الفعالة من موقعهم الذي يتيح لهم المناورة الايجابية.

وتحكمت في الحركة الطلابية أثناء الثورة مرحلتان أساسيتان:

1- مرحلة الفعل التكاملي مع الثورة (1954- إضراب 19 ماي 1956): لم تتردد الطبقة الطلابية في الالتزام بالخطوط العريضة للثورة منذ بداياتها. وكان تعاملها مع الثورة يندرج في إطار من "المشاركة والمواءمة"، إذ التحقت مجموعة من الطلبة بالثورة المسلحة بصفة محدودة، بينما بقيت عمومهم في مقاعد الدراسة تثير الطلبة والمجتمع الجزائري، وتشرح للطلبة الفرنسيين قضيتهم الوطنية وشرعية الثورة، ويقدمون لهم الشهادات الحية عن الإرهاب الفضيع الذي يقوم به الجيش الفرنسي الاستعماري ضد المجاهدين الجزائريين وضد الشعب الجزائري،

وحاولوا تقريب الصورة لهم بالمقارنة بما فعله الجيش النازي وجنود الجستابو الألماني ضد الفرنسيين، ووضحوا لهم النزعة الوطنية اتجاه الاحتلال سواء الفرنسي أو الألماني[41].

وفي إطار من الحرص على إيصال كلمة الثورة إلى الرأي العام الفرنسي في الجزائر والخارج قام الطلبة بتنظيم ندوات ومحاضرات وجمعيات للتعريف بالثورة الجزائرية وهم في مقاعد الدراسة، غير أن الشرطة الفرنسية لاحقت تحركاتهم بالاعتقال والتعذيب[42]. وكان رد الطلبة الفرنسيين متجها إلى تجريم الثورة دون مراعاة للإرهاب الوحشي الفرنسي.

ومما ينبغي التأكيد عليه هو أن الثورة الجزائرية استطاعت في فترة وجيزة نسبيا رغم مجابهتها لدولة مستكبرة ومتمرسة في الاغراء والقمع والإرهاب، ورغم بساطة أدواتها، أن تؤسس لفكر ثوري حقيقي، استطاعت من خلاله استقطاب مختلف شرائح المجتمع، وكانت إستراتيجيتها تهدف إلى عزل فرنسا عن الشعب الجزائري وقطع صلتها به، ثم تأطيره وفقا لمشروع الاستقلال الوطني. ولتحقيق هذا الهدف أوعزت إلى الشعب الجزائري بمقاطعة الاتحادات والمنظمات الفرنسية التي كانوا ينتسبون إليها، وإنشاء منظمات جماهيرية منفصلة عن الهياكل التنظيمية للإدارة الفرنسية في إطار الانفصال أو الاستقلال التدريجي المرحلي عن فرنسا وتنظيماتها، وتجنيدها للمشروع الوطني والثورة. وكان الطلبة من أوائل الفئات التي أعلنت استقلالها عن التنظيم الفرنسي استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني .

"وهكذا قرر الطلبة الجزائريون في جامعة الجزائر أن يفصلوا أنفسهم وأن ينسلخوا من الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين الذي تشبث بعقليته الاستعمارية، وأصر هو الآخر على اعتبار الثوار الجزائريين خارجين عن القانون ولصوصا"[43]، وقام الطلبة بتأسيس هيأة مستقلة سموها "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"[44] UGEMA وذلك في(8-15) جويلية 1955 بعد 9 أشهر من اندلاع الثورة، وترأسه أحمد طالب الإبراهيمي[45]، وكان من أهدافه الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لكل الطلاب الجزائريين أينما كانوا- وتوحيد الطلبة وربط مصيرهم بمصير شعبهم المكافح ضد الاستعمار الفرنسي.

وهكذا تمت عملية الانخراط الرسمي للطلبة الجزائريين في مشروع الثورة التحريرية، وأصبحوا خلية من خلايا جبهة التحرير الوطني، وساهموا بشكل فعال في توضيح شرعية الثورة وحق الشعب الجزائري في الدفاع عن وطنه واستقلاله، وأصبحوا يتحسسون مواجع الشعب ومعاناته في كل لحظة من لحظات الكفاح.

إن ميلادا "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" يشكل نتاجا للرؤية الإستراتيجية التي عملت الثورة على رسمها في الداخل وانتظار نتائجها في الداخل والخارج. وكان هذا الإعلان في ذاته هدفا أوليا وأساسيا لكل الأهداف المسطرة في المستقبل، وتتويجا ونجاحا باهرا لجهود كبيرة بذلت من أجل تحقيقه.

ومن جانب آخر كان لتأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين أثار نفسية كبيرة على تفجير قدرات الثورة والرفع من معنويات قادها وجيشها، فبعد حوالي شهر من تأسيس الاتحاد جاءت هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 ضد مراكز الاحتلال لتأكيد قوها والقضاء على أي تردد لدى بعض الهيئات والأحزاب، ولفك الحصار على الأوراس، وإسماع صوها للعالم كله[46].

وقد أحدث تأسيس هذا الاتحاد الطلابي انتفاضة قوية في باقي الفئات الوطنية الأخرى التي سارعت إلى فك ارتباطها وقطع علاقتها بالهيئات الفرنسية، فتأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 برئاسة عيسات إدير، والاتحاد العام للتجار الجزائريين في سبتمبر 1956. ولا يمكن تقدير التوجه الشعبي العام وارتياحه ومساندته لهذه الخطوات الكبيرة.

واستمر النضال والنشاط المركز للطلبة الجزائريين حيث أعلنوا يوم 20 جانفي 1956 إضرابا إنذارا للسلطات الفرنسية لتوقف همجيتها على الشعب الجزائري. في حين كان الطلبة الفرنسيون قد انحازوا كلية للموقف الاستعماري، وكانت لهم مواقف مساندة للاستعمار، ففي تصريح صحفي لرئيس الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين "جان مارك سوسرون" جاء فيه: "بأن الطلبة الجزائريين كانوا ولا يزالون موضع ضغط عنيف من قبل الثوار الوطنيين"، فانبرى للرد عليه رئيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" من فرنسا السيد أحمد طالب الابراهيمي في رسالة مفتوحة وجهها إلى جميع الصحف الفرنسية ونشرت في يوم 1956/2/25 في جريدة لوموند وتضمنت العبارات التالية: "إذا كان الطلاب العرب موضع ضغط معين من قبل أحد، فإن ذلك الضغط هو ضغط الضمير، هذا الضمير الذي يملي عليهم أن لايقفوا مكتوفي الأيدي تجاه الآلام المرعبة التي يقاسيها شعبهم المجاهد، ويدفعهم إلى التضامن معه والنضال إلى جانبه. ونود أن نعلن نحن الطلبة الجزائريون للمرة الأخيرة بأنه إذا كان المقصود باللفظة "عصاة" أولئك الذين يدافعون عن حرياهم وكراماهم وحقوقهم في الحياة، والذين اضطروا لحمل

السلاح بعد أن سُدت في وجوههم جميع الأبواب فإن جميع الجزائريين وفي طليعتهم الطلبة هم من العصاة"[47].

ويبدو أن الطلبة الجزائريين كانوا يتحسسون أنفاس الشعب وينظرون إليه بمسؤولية نوعية، فبعد أن افتك كل من المغرب وتونس استقلالهم في شهر مارس من سنة 1956 [48] قرروا في نفس هذا الشهر(مارس) من نفس السنة عقد المؤتمر الثاني للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" قبل موعده بأربعة أشهر في باريس بفرنسا، واتخذوا خلال هذا المؤتمر موقفا حازما وواضحا تجاه الثورة الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري، وطالبوا باستقلال الجزائر، وطلبوا من الحكومة الفرنسية التفاوض مع جبهة التحرير الوطني. وفي هذا المؤتمر ظهر الطلبة بمنهج المفاصلة مع الاستعمار ومساندتهم المطلقة للثورة التحريرية، واعترافهم الرسمي بجبهة التحرير الوطني.

ولم تكن فرنسا بالمقابل لتسمح بمثل هذه القرارات فقامت بحملة اعتقالات واسعة وشرسة ضد الطلبة الجزائريين، واستمر تعذيبهم في باريس ومعظم المدن الفرنسية التي يتواجدون فيها[49].

2- مرحلة الفعل الثوري أو المشاركة الثورية (19 ماي 1955- 1962): توالت الأحداث في الجزائر، وقويت شوكة الثورة في كسر الإستراتيجية الفرنسية التي حاولت أن تحجم من دور الثورة وتنعتها بالعصابة. وبعد أن انضمت مختلف جهات الوطن للثورة[50]، وانضمت كذلك معظم الأحزاب السياسية إلى جبهة التحرير الوطني بعد أن حلت نفسها، وبالتنسيق المحكم بين اتحاد الطلبة والثورة ولتبديد ادعاءات الاحتلال والتحاق كل من فرحات عباس[51] وأحمد توفيق المدني(نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين) بصفوف الثورة في 22 أفريل 1956 (أي قبل الإعلان عن الإضراب بأقل من شهر)، وبعد التصفيات التي تعرض لها الشعب، والإعدامات التي لحقت مجموعة من الطلبة الجزائريين، تأكد للرأي الطلابي الجزائري أن فرنسا ماضية في همجيتها ضد شعبهم، وأن مكانهم في هذه المرحلة ليس في مقاعد الثانويات والجامعات الفرنسية ومدرجاتها، ولكن في الجبال إلى جانب مجاهدي جيش التحرير الوطني، فقررت منظمتهم الطلابية "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" القيام بإضراب عام لانهائي عن الدروس والامتحانات في جامعة الجزائر وثانوياتها، وفي الجامعات الفرنسية، وفي كل جامعة يتواجد فيها طالب جزائري، في المغرب وتونس ومصر وغيرها، وأمرت الطلاب والتلاميذ أن

يلتحقوا بجيش التحرير الوطني في الجبال وخلايا جبهة التحرير الوطني التي وفرت لهم سبل الانضمام إلى صفوفها، وقد أصدر "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" نداءه في 19 ماي 1956[52].

وقراءة متأنية لما جاء في بيان الإضراب يمكن تلخيصه فيما يلي:

1- إدانة الطلبة للاستعمار ووحشيته في القتل والحرق للطلبة والمثقفين وعموم الشعب.

2- تحدث البيان باسم كامل التراب الوطني لتأكيد شمولية الثورة للوطن كله من الشرق إلى الوسط إلى الغرب فذكرت كل من: تبسة- قسنطينة- سكيكدة- جيجل- بجاية – الجزائر العاصمة- تلمسان.

3- الدعوة للالتحاق بالثورة في الجبال.

وتمحورت إستراتيجية الطلبة بعد إعلان الإضراب في مستويين:

– المستوى الأول: المشاركة الداخلية مع جنود الثورة في الجبال في كل التخصصات.

– المستوى الثاني: المساهمة في تنوير العالم في أنظمته السياسية ومنظماته الطلابية الأوروبية والعربية والأمريكية والآسيوية بمشروعية الثورة وحق الشعب الجزائري في استقلاله.

لعله من المفيد التأكيد على أن نداء الإضراب لم يكن قرارا طلابيا بحتا، إذ أن كثيرا من الطلبة كانت لهم صلات قوية بجيش التحرير الوطني الذي كان قادته يخططون لمثل هذه الإضرابات حتى يتمكنوا من فك الحصار على الثورة وتوسيع مداها وإظهارها في الخارج على أنها ثورة شعب وليست كما تدعي فرنسا "عصابات".

إن قيادة الثورة استطاعت أن توجه طاقات الطلبة فيما يخدم الشعب وثورته في وقت رأت فيه أنه لا يمكن ان يبقى أي أحد خارج المشروع الوطني الممثل في تدعيم الثورة وإنجاحها لأن فشل الثورة انهيار للشعب.

ولا يمكننا في الحقيقة تلمس سقف النتائج التي حققها هذا الاضراب إلا بالنظر في الظروف التي كانت تتحكم في البنى النفسية والاجتماعية في الداخل الجزائري ثورة وشعبا، والمآلات التي كانت المبتغى وراء ذلك في الخارج من جهة، وفي السياسة الاستعمارية وعقيدة البقاء والهيمنة والاحتواء والاطمئنان على السيادة والسيطرة في الداخل من جهة أخرى.

إن الإضراب في أحد تجلياته يعبر عن قمة القلق الذي انتاب قادة الثورة خوفا على مشروعها من الانهيار، لأن العدو المحتل يتربص للإجهاز عليه بكل الطرق. لقد كانت الثورة في

حاجة ماسة إلى أي سند، وإلى التفاف كل فئات الشعب حولها إن في الداخل أو في الخارج، وجاء إضراب الطلبة في هذه الظروف كأهم ركيزة في عمليات الإسناد، وأهم حلقة في سلسلة التأثير والتواصل، وأعطى نفسا جديدا انتعشت به الثورة وحافظ على وجودها.

إنه من الواجب أن نؤكد بأنه في هذا الظرف تحول الشعور الشعبي الجزائري من الترقب إلى الفعل، ومن اليأس والركون إلى الأمل والطموح في الاستقلال، وتغيرت نفسيته من الانطوائية والانزواء، إلى الحركة والالتحام والتجاوب في أعماق الثورة.

وما إن آنس القادة بأن الثورة تجاوزت مرحلة الخطر، وأصبحت في مأمن على شرعيتها ومشروعها حتى قرروا حل الإضراب بعد 17 شهرا من إعلانه وذلك في 14 أكتوبر 1957. وكان هذا الإلغاء في ذاته رسالة للشعب الجزائري بقوة ثورته، وسلامة قضيته، وأن ثورته وحقه في الاستقلال لم يعد لها ما يهددها، وهي في موقع قوة وأن الاستقلال قاب قوسين أو أدنى. ورسالة إلى الاحتلال بأن القضية باتت في مأمن ولم يبق له سوى الرحيل.

واستمرت مسيرة الطلبة، وعقدوا مؤتمرهم الثالث في ديسمبر1957. وفي 28 جانفي 1958 قررت سلطات الاحتلال حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين واعتقلت أعضاءه في باريس، واضطرت لجنته التنفيذية مغادرة فرنسا إلى سويسرا. واستمرت المسيرة إلى غاية الاستقلال.

الخاتمة: إن كل المؤشرات التاريخية تدل على أن الحركة الطلابية لم تكن في يوم من الأيام بعيدة عن المعترك السياسي وهموم الشعب والتوجه الوطني، حتى في أيام اضمحلالها في نهاية القرن التاسع عشر. ومنذ بداية القرن العشرين أصبحت الحركة الطلابية في معظم توجهاتها تعبيرا عن آلام الشعب وآماله.

لقد كانت جهود الطلبة معبرة عن عبقرية فذة تميز بها الطلبة الجزائريون، وحالة مفصلية في تاريخ الشعب الجزائري إبان الاحتلال، ذلك أن الثورة استخدمت سلاح الطلبة الذي كان آخر سلاح ادخرته لليوم الأسود، وكان الطلبة في مستوى التحدي، وعلامة من علامات التكامل الوطني، ولحمة أساسية ونوعية أسهمت في توطيد أركان الثورة وإخراج صوتها للعالمين.

الهوامش:

1- انظر، أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492- 1792م.

2- حميدة عميراوي: دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)، دار البعث، قسنطينة الجزائر، ط1، 1407هـ/1987م، ص 43-47.

3- مصطفى الأشرف: الجزائر الامة والمجتمع، ترجمه حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص 40، حيث يقول:"ولئن كان الاستعمار قد استعمل في بداية عهده الاسلحة الفتاكة، والقوانين الجائرة بقصد اخضاع المغلوب فقد اعقبه استعمار اخر استعمل اسلحة من نوع اخر، كالوقاحة والخبث والاستهتار والغدر والتظاهر بالشفقة والموضوعية الكاذبة".

4- من محاضرة للطيب برغوث بجامعة الامير عبد القادر بدون تاريخ، وانظر كذلك، بوصفصاف عبد الكريم: الفكر العربي الحديث والمعاصر، محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا، دار مداد، قسنطينة، الجزائر، ط1 ، 1430هـ/ 2009 م، ج1، ص137. الذي وضح هذا المشروع في قاعدتي: الهدم والبناء، هدم التعليم بعنصريه الاسلام واللغة العربية، وبناء هوية جديدة عن طريق فرنسة الثقافة. وانظر كذلك، محمد البشير الإبراهيمي: الاسلام في الجزائر، حديث من اذاعة صوت العرب – القاهرة- 1955، من كتاب: مواقف الامام الإبراهيمي الاسلام في الجزائر في عهد الاستعمار، اعداد محمد دراجي، عالم الافكار، ط 2007، ص 255 – 261.

ويحيل سعد الله ابو القاسم إلى هذه المقاربة في مقدمة كتابه: الحركة الوطنية الجزائرية، دار البصائر، الجزائر، ط6، 1430ه/2009م، الجزء الأول، القسم الأول، ص 18.

5- قال الجنرال دوبورمون يخاطب جنوده بعدما استولى على مدينة الجزائر :" لقد جددتم عهد الصليبيين". وكان الرحالة الفرنسي بوجولا Poujoulat سنة 1844 الذي كان وثيق الصلة بالمارشال بيجو Bugeaud وبأسقف الجزائر دوبوش Dupuch قد كتب مذكرات عن رحلته منوها برسالة فرنسا التبشيرية في الجزائر، وقد اورد وصفا لما دار بينه وبين بيجو من حديث:" قال لي المارشال بيجو يوم قابلته منذ سنتين في منزله بمدينة الجزائر:" ماذا جئنا نعمل في إفريقيا فأجبته:" لكي نواصل العمل الذي بدأه غودفروا Godefroy ولويس السابع، وسان لويس". وبعد ان تحدث بوجولا طويلا عن رسالة فرنسا التبشيرية مع المارشال بيجو الذي كان يصغي إليه باهتمام، انهى كلامه قائلا:" إن الحرب التي نقوم بها في افريقيا انما هي حلقة من حلقات الحروب الصليبية"، مصطفى الأشرف: المرجع السابق، ص 51.

6- مصطفى الأشرف: المرجع السابق، ص 129. نقلا عن General Ducrot :Correspendance,Tome2

7- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية، الجزء الأول، القسم الأول، ص 74.

8- نفسه، ص 74-75.

9- انظر سعد الله: المصدر السابق، ص 78-80 .. مدينة عنابة كان بها 37 مسجدا وبقي فيها مسجد واحد. عن مدينة بجاية وما حل بمؤسساتها من خراب ينظر المجلة الإفريقية لسنة 1858 ص 458-462، وسنة 1859م، ص 299-302 نقلا عن المصدر نفسه. كما كان يوجد في قسنطينة سنة 1837 غداة الاحتلال 35 مسجدا و7مدارس تجمع بين 600 الى 700 تلميذا، وتسعون مدرسة ابتدائية يتردد عليها حوالي 1350 طفلا، وكانت قسنطينة لا يمكن مقارنتها إلا بمدارس تونس والقاهرة. انظر، زوزو عبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 209. غير أن سعد الله يجعل عدد المساجد بقسنطينة غداة الاحتلال 70 مسجدا، انظر، المصدر السابق، ص 81.

10- سعد الله: المصدر السابق، ص 76-77.

11- المصدر نفسه، ص 82. وانظر كذلك، بوصفصاف عبد الكريم: المرجع السابق، ج1 ، ص 136.

12- سعد الله: المصدر السابق، ص 83.

13- طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، ص 54.

14- انظر اعتراضات أعضاء المجلس البلدي وأعيان المسلمين بقسنطينة حول بعض هذه القوانين في التقرير الذي تقدموا به إلى أعضاء اللجنة المنتخبة من مجلس السينا(البرلمان) للنظر في التنظيمات اللازمة للإقليم الجزائري ولإصلاح أحوال سكانه الذي حرر في 5 أكتوبر 1891م، وطبع بمطبعة السيد مارل الكائنة بنهج دورليان، عدد 5 بقسنطينة، سنة 1892، ويحوي عرض حال قدم في عشر مسائل. وفيه بالخصوص: المسألة الثانية: مسألة تنظيم قانون الشريعة الإسلامية من ص 11 إلى ص 15. والمسألة الثالثة: مسألة التعليم والقراءة بالمدارس الفرانسوية من ص 16 إلى ص 18 . ويؤكد التقرير أنه لا توجد على مستوى التراب الجزائري كله سوى ثلاث مدارس سنة 1891.

15- انظر، المصدر السابق، ص 16.

16- سعد الله ابو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر،1430ه/ 2009م، ج4، ص 157. حمادي بن موسى: سياسة التعليم الاستعمارية في الجزائر، ومواقف الاهالي المسلمين منها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مقال في المجلة التارخية المغاربية، تونس، السنة 39، العدد 146، مارس/اذار 2012 ، ص 141.

17- طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، ص 55.

18- حمادي عبد الله: الحركة الطلابية الجزائرية، ص 20-21.

19- كان رسالته للدكتوراه عن أبي دلامة وشعره.

20- أنشئت جامعة الجزائر سنة 1909.

21- الدكتور محمد بن أبي شنب (1869 – 1929)انظر ترجمة وافية له في:

الجيلالي عبد الرحمن بن محمد: ذكرى الدكتور محمد بن أبي شنب، طبع الكتاب في الجزائر سنة 1352هـ/1933م. أي بعد مرور أربع سنوات على وفاته. انظر كذلك، سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4 ، ص 156 -162.

22- كانت للدكتور محمد بن أبي شنب لقاءات ومراسلات مع مجموعة من العلماء العرب والمستشرقين نذكرمنهم: العلامة أحمد تيمور باشا بمصر-جماعة المجمع العلمي بدمشق وعلى رأسهم محمد كرد علي – وعلامة تونس حسن حسني عبد الوهاب- والوزير المغربي محمد المقري- والسيد أحمد الرهوني المغربي- والشيخ عبد الحي الكتاني الذي التقى به في مؤتمر المستشرقين في رباط الفتح سنة 1928م.

ومن المستشرقين كوديرا- كراتشوفسكي – ليفي بروفنصال – ومارجيليوث- نالينو الإيطالي – وكان من تلاميذه الفرد بيل. وكما كان يتقن تسع لغات :العربية، الفرنسية، الايطالية، الاسبانية، الألمانية، اللاتينية، الفارسية، التركية، العبرانية. انظر، عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: ذكرى الدكتور محمد بن أبي شنب.

23- أحصى الجيلالي مؤلفات وأبحاث ابن أبي شنب فبلغت بضعا وثلاثين انظرها في كتابه السابق.

24- قام ابن شنب بتحقيق هذا الكتاب اعتمادا على ثمان (8)مخطوطات موجودة في التراب الجزائري وصححه بمراجعة بعض الأصول التي نقل عنها ابن مريم، كما وضع بآخره أربعة فهارس في التراجم والأعلام والأماكن وأسماء الكتب. واعتمادا على نسخة ابن أبي شنب أعاد ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر طبع الكتاب سنة 1406هـ/ 1986م بعد حوالي ثمانين سنة من تحقيقه.

25- بعد حوالي سبعين 70 سنة قامت لجنة التأليف والترجمة والنشر ببيروت بإعادة طبع هذا الكتاب "عنوان الدراية "سنة 1969م بعناية الأستاذ عادل نويهض الذي اعتمد على نسخة ابن أبي شنب، وزاد عليه بالترجمة لأعلامه المذكورين في متنه، وقد أثبت نويهض مقدمة ابن أبي شنب للطبعة الأولى سنة 1910 م، وكان حينها مدرسا بالمدرسة الثعالبية الدولية وكلية الآداب العليا بالجزائر.

26- أعادت دار المنصور بالرباط طبع هذا الكتاب سنة 1972 بعد أكثر من نصف قرن على طبعة ابن أبي شنب، وقد اعتمدت الدار على نسخة ابن أبي شنب كنسخة أولى أساسا في إعادة الطبع، بعد أن رجحت أن مؤلف الكتاب هو ابن أبي زرع الفاسي صاحب كتاب روض القرطاس. انظر، ابن أبي زرع: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1972، ص7.

27- حقق هذا الكتاب بعد أربعين سنة من قبل محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي بالدار التونسية للنشر سنة 1968م، وقد أشار المحققان إلى ابن أبي شنب ومقاله حول الفارسية في مجلة هسبريس 1928 المجلد 8.

Mohamed Ben Cheneb: La Farisiya ou la Dynastie hafside par Ibn Qunfud de Constantine(Hespéris 1928) T 8

28- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: المصدر السابق، ص 29.

29- للأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله رأي آخر حول شخصية محمد بن أبي شنب حيث قال فيه بأنه:"صنيعة الاستشراق الفرنسي، اسلوبا عندما يكتب، وتحركا في دائرة التراث بما يخدم أهدافهم"، وأورد عبارات قالها فيه تلميذه وصديقه الفرد بيل في تأبينه:"إن ابن أبي شنب كان وطني المظهر فرنسي المخبر، وأن فرنسا كانت تثق فيه وترسله في مهمات دقيقة، ولذلك كافأته بالأوسمة ورموز الاعتراف بالجميل". انظر، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، ص 159 - 160. بل وصل الامر الى حد اتهامه في وطنيته عندما كتب عنه في كتابه " تجارب في الادب والرحلة"، نشر المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1403ه/1983م، ص 75 ، بقوله:" ونحن نركز على هذه العلاقة بين ابن أبي شنب والمستشرقين لأنها اثرت على اسلوبه في الكتابة وحتى على انتمائه السياسي، فقد منحته فرنسا وسام فارس جوقة الشرق سنة 1922 لولائه وخدماته، وأرسلته في عدة مهمات لأنه كان موضع ثقة رجالها"، نقلا عن كلمة تأبينه من قبل الفريد بيل في المجلة الاسيوية عدد 214 سنة 1929، ص364-365. وجاء في ص 78 من نفس الكتاب :" وكان (ابن ابي شنب) في نظرنا يخدم الاستشراق والثقافة الفرنسية اكثر مما يخدم التيار العربي والثقافة العربية".

ولتوضيح الموقف نقول: إن النشاط العلمي للرجل يؤكد أنه على قدر كبير من الوعي والذكاء، وظل حارسا أمينا على الثغرة التي كان عليها، وكان يعي التاريخ جيدا، وكان لهذا الوعي اثره العميق في توجهه العلمي فأراد ان يتحدى الاستعمار بالعلم -كما اشار الى ذلك سعد الله نفسه، في كتابه ابحاث وآراء ، ج4، ص 157- ويكفيه أمانة إحياؤه لتلك المجموعة من كتب التاريخ العلمي الإسلامي والجزائري، وترك ما لا يحسنه لمن يحسنه في السياسة وغيرها. فهل كان نشره لـ"عنوان الدراية" و" البستان" و"طبقات علماء افريقية" و"رحلة الحسين الورثيلاني" و"الفارسية" لابن قنفذ وغيرها خدمة للثقافة الفرنسية ؟. إن العجب ليستولي على الباحث عندما يعلم المحيط العلمي والاجتماعي الذي كان ابن ابي شنب يسبح في فلكه، وكيف استطاع ان يحافظ على انتمائه مظهرا في لباسه، ومخبرا في توجهاته الحضارية، وان يتجاوز بدهائه وذكائه كل الاغراءات التي رصدت له، وكل المحاذير التي كانت تتراءى حوله، وان يبقى صامدا محتسبا. أما كلمة الفرد بيل فهي جزء من الدعاية أو السعاية الاستعمارية للتنكر للعلماء ومحاولة تشويه جهودهم.

وتكفي لمكانة الرجل إشارة وإشادة ابن باديس به عندما قال:" لما عرفناه فقدناه"، (انظر هذا القول الاخير في، الجيلالي: المصدر السابق، ص98، نقلا عن مجلة الشهاب، الجزء الثالث من السنة الخامسة، و بوصفصاف عبد الكريم: المرجع السابق، ج1، ص 152) ، وفي ذلك حسرة كبيرة على فقد هذه الشخصية الفذة، واعتراف بمكانته في احياء موات الامة الجزائرية. وكذلك ما قاله في حقه الشيخ محمد البشير الابراهيمي في الخطبة التي ألقاها في مأتم التأبين في يوم الاربعين من وفاته يوم الاحد 6 شوال 1347ه:"انهم فقدوا بفقده ركنا من اركان العلم الصحيح، وعلما من أعلام التاريخ الصحيح، ومثالا مجسما من الاخلاق العالية والخلال الرفيعة" انظر الجيلالي: المصدر السابق، ص 99، وفي ذلك تأكيد على اصالة فكر الرجل ونفاسة اعماله، واتفاقهم(ابن باديس والابراهيمي) معه في التوجهات الاساسية لما قام به، وادراجها في صلب مشروع اعادة بعث الامة التي يناضلان من اجلها. اما تلميذه عبد الرحمن الجيلالي فقد نعته في مقدمة كتابه سنة 1933 بقوله:" فقيد الوطن والعلم والإسلام"، ص 4.

ومن جهة اخرى يبدو ان الاستاذ ابا القاسم سعد الله الذي كان طالبا في المشرق ومعاصرا للثورة التحريرية المباركة ومجاهدا في صفوف الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، لم يستسغ بروحه الثورية اداء ابن ابي شنب، ولم يتبين ثورته الصامتة المرتبطة بالمكان والزمان والأحوال والظروف التي تعيشها الجزائر في عمق ابن ابي شنب، ولو قُدِّر لابن ابي شنب ان يمتد به العمر الى الثورة لكان بلا جدال احد المساهمين فيها بقلمه ونفسه

30- زار محمد عبده الجزائر سنة 1903 والتقى مجموعة من علمائها وطلبتها، وزار بعض مدنها الأساسية كقسنطينة، ولأمر ما كانت دروسه التي ألقاها بمساجد العاصمة على طلبة العلم تناولت تفسير سورة العصر انظر، بوصفصاف: المرجع السابق ج1، ص 245، نقلا عن رضا محمد رشيد: تاريخ الاستاذ الامام محمد عبده، مطبعة المنار، 1323 ه،ج3، ص17.

31- من أهم الاحداث: انتصار الحركة الوهابية ونشأة الدولة السعودية، وسقوط الخلافة العثمانية.

32- حمادي عبد الله: الحركة الطلابية الجزائرية، ص 53.

33- سعد الله أبو القاسم :أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر.

34- سعد الله أبو القاسم :المرجع السابق، ج3، ص 20.

35- سعد الله أبو القاسم :الحركة الوطنية، ج2، ص 429.

36- اللون الأخضر: إشارة إلى تونس الخضراء. اللون الأبيض: إشارة إلى الجزائر البيضاء. اللون الأحمر: إشارة إلى مراكش الحمراء.

37- سعد الله أبو القاسم: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج3، ص61، نقلا عن عريضة بتاريخ 1935/11/29، وتاريخ برقية العشعاشي (طرقي متعاون مع فرنسا) 1935/11/22، والعريضة مرفقة بمراسلة من نائب الوالي بتلمسان إلى والي وهران يوم 1935/11/30 (رقم 7343 تقارير الشرطة الفرنسية).

38- بوعزيز يحيى: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية.

39- انظر نشرة أعمال المؤتمر الثالث لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، التي طبعت بتونس سنة 1933، ص 14-15 وفيها أن البرقيات تهافتت على المؤتمرين طوال أيام المؤتمر من قبل: جمعية الشبيبة المدرسية بتونس- أعضاء اللجنة التنظيمية بفاس- جمعية طلبة شمال افريقيا بالجزائر- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالجزائر- جمعية قدماء التلاميذ بمدينة سلا بالمغرب الأقصى- جمعية قدماء تلاميذة المدرسة الثانوية بفاس- طلبة جامع القرويين بفاس- اهل مراكش. كما تلقى المؤتمر رسائل من شخصيات منها: السيد الهادي الشرايبي من أساتذة جامع القرويين- الدكتور أحمد بن ميلاد من تونس- السيد المكي الناصري من الرباط- السيد ادريس شقرون من مراكش – السيد مالك بن نبي أحد الطلبة الجزائريين بفرنسا.

40- بلغ عدد مدارس جمعية العلماء 150 مدرسة حتى سنة 1945 يتعلم فيها أكثر من 50000 طالب. انظر، بوصفصاف: المرجع السابق، ج1، ص 375. عدد المدارس في مدينة قسنطينة وحدها بلغ 85 مدرسة سنة 1938، وكان يتردد عليها 4047 طالبا. انظر بوصفصاف: المرجع السابق، ج1، ص 378.

41- بوعزيز يحيى: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية.

42- نفسه.

43-نفسه.

44- ظهر بعد ذلك: الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 برئاسة عيسات إيدير، وانظم بعد ذلك إلى الاتحاد العالمي للنقابات الحرة في شهر جويلية من نفس السنة 1956. الاتحاد العام للتجار الجزائريين في سبتمبر 1956.

45- حمادي عبد الله: الحركة الطلابية الجزائرية، ص 56. من مؤسسي الاتحاد وفروعه: أحمد طالب الابراهيمي- عبد الحميد مهري- بلعيد عبد السلام – محمد بن يحيى- مسعود آيت شعلال- عبد الرحمن شريط- عيسى مسعود- يحيى بعزيز – أبو القاسم سعد الله- عبد الحميد بن هدوقة...

46- وكانت رمزية هذا التوقيت تحمل في طياتها معنيان أساسيان قصدهما قادة الثورة: البعد الأول إسلامي إذ كان يوم 20 أوت يوافق غرة السنة الهجرية الجديدة 1375هـ، والبعد الثاني مغاربي يحمل الذكرى الثانية لنفي الملك المغربي محمد الخامس في 20 أوت 1953م.

47- طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، ص 270-271.

48- استقل المغرب في 2 مارس 1956، واستقلت تونس في 20 مارس 1956.

49- بوعزيز يحيى :مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية.

50- جاء في صدر جريدة لوموند الفرنسية ليوم 1956/2/24 هذا العنوان البارز:" المتمردون الجزائريون يضاعفون الهجوم على امتداد القطر الجزائري من الشرق القسنطيني حتى الحدود المغربية" **Du constantinois a la frontière marocaine les rebelles Algériens redoublent d agressivité**

انظر، مولود قاسم نايت بلقاسم: دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها والمغرب وتونس استقلالهما بل وأفريقيا كلها حريتها، ضمن كتاب "الثورة الجزائرية وصداها في العالم"، اشغال الملتقى الدولي الجزائري (24-28 نوفمبر 1984)، نشر المركز الوطني للدراسات التاريخية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 138.

51- أعلن فرحات عباس حلّ حزبه" حزب البيان الديموقراطي" وانضمامه للثورة في مؤتمر صحفي عقده بالقاهرة في 1956/4/25، انظر، طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، ص 238.

52- انظر نص بيان الاضراب في، بوعزيز يحيى: مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية، نقلا عن جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، عدد 1 بدون تاريخ، ص 19-20. طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، ص 269- 270.

الثورة التحريرية الكبرى
(1954- 1962م)

محمد العربي بن مهيدي ودوره في تنظيم العمل الفدائي بمدينة الجزائر (أكتوبر 1956- مارس 1957)

د. بوشنافي محمد*

يشكل الشهيد محمد العربي بن مهيدي أهم الشخصيات التي كان لها دور بارز في اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، حيث يرد اسمه في كل المحطات الهامة سواء أثناء التحضير للثورة أو خلالها وهذا إلى غاية استشهاده في يوم 3 أو 4 مارس 1957، فكان ضمن المشاركين في اجتماع الاثنين والعشرين عضوا الذي انعقد في شهر جوان 1954 بالعاصمة في حي المدنية (صالمبي سابقا- CLOS MBIERSALE) والذي قرر التعجيل بإعلان الثورة، كما اختير ضمن مجموعة الستة التي كلَفت بالتحضير للكفاح المسلح والتي ضمَت كذلك كلا من محمد بوضياف كمنسق للمجموعة وديدوش مراد ومصطفى بن بو العيد ورابح بيطاط وكريم بلقاسم.

أصبح بن مهيدي مكلفا بالتحضير للثورة في المنطقة الخامسة ومسؤولا عنها منذ الأول نوفمبر 1954، غير أن أهم مشكل اعترض الشهيد كان نقص السلاح، مما جعله يسعى جاهدا إلى حله، فاضطر للسفر مرتين إلى القاهرة واتصل بأعضاء الوفد الخارجي للجبهة المكلف بالتسليح هناك، فكانت الرحلة الأولى في عام 1955، أما الثانية فكانت في شهر يناير من العام 1956 حين شارك إلى جانب أحمد بن بلة ومحمد بوضياف في اجتماع القاهرة لممثلي جيش تحرير المغرب العربي، والذي حضره عن الجانب المغربي كل من الدكتور المهدي بن عبود ومحمد بن عبد الله المساعدي، أما الغاية منه فكانت دراسة واقع الكفاح على الجبهة الغربية بين البلدين وخطة الجهاد للشهور الستة المقبلة. وانتهى الاجتماع بكتابة مذكرة يوم 21 يناير 1956 تضمنت قرارات تخص المنطقة الخامسة ومنها الحاجة إلى السلاح والتي حددت كالآتي[1]:

*- أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- كلية الآداب والعلوم الانسانية – جامعة الجيلالي ليابس.

- 1000 قطعة تتوزع كما يلي: 60% بنادق، 25% بندقية رشاشة، 15% رشاش خفيف.
- 10 بازوكا، 5 رشاش ثقيل، 15 هاونا، 50 مسدسا، 3000 قنبلة يدوية، طن من المفرقعات.
- الذخيرة: وتشمل 500 طلقة لكل بندقية، 2000طلقة لكل سلاح أوتوماتيكي، 250 طلقة لكل مسدس.

إن ما يهمنا في هذا المقال تلك الفترة الممتدة ما بين انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 واستشهاد بن مهيدي في شهر مارس 1957، فرغم قصر المدة زمنيا (ستة أشهر ونصف)، إلا أن دور الشهيد خلالها كان بارزا ومهما، وذلك انطلاقا من مشاركته المتميزة في مؤتمر الصومام وتعيينه عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، حيث كلَف بالعمل الفدائي، ثم انتقاله إلى العاصمة ليشرف بنفسه على ذلك، إلى جانب مساهمته البارزة في تأطير إضراب الثمانية أيام (28 يناير- 4 فبراير 1957)، وأخيرا القبض عليه من قبل قوات المظليين ثم اغتياله. سيكون اعتمادنا في دراسة هذه المرحلة على مذكرات أولئك الذي عايشوا الفترة سواء من الجانب الجزائري أو الفرنسي، رغم ما قد يعترضنا من تناقض في ذكر الوقائع أو السكوت عن بعضها.

قبل أن نتحدث عن هذه الوقائع ومساهمة الشهيد فيها، يجدر بنا أن نبين باختصار بعض جوانب شخصيته والعوامل التي مكنته من القيام بهذا الدور الفعال معتمدين في ذلك على شهادات بعض من عايشوه، فيذكر صديقه وزميله داخل لجنة التنسيق والتنفيذ المرحوم سعد دحلب أنه كان يطلق عليه اسم "المحرقة الملتهبة"، حيث يقول "...أما بن مهيدي، وعلى عكس الصورة التي أعطيت عنه في فيلم ياسف سعدي حول "معركة الجزائر" حيث يظهر مستسلما صامتا قليل الثقة بنفسه كمثل المتصوف ... فقد كان ذا فيض زاخر بالأفكار. وبالنظر إلى المناقشات الحادة والمتوترة التي كان يثيرها وينشطها عندما كان إطارا دائما في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وإلى السرعة التي كان يتحلى بها في تقديمه لعروضه، فقد كان زملاؤه يلقبونه "بالمحرقة الملتهبة"[(2)].

ويركز صديقه الآخر داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، المرحوم بن يوسف بن خدة، على تدين بن مهيدي وتمسكه بتعاليم الإسلام، فيقول "كان بن مهيدي رجلا مؤمنا، متشبعا بمبادئ القرآن الكريم، يؤدي صلاته أينما يحل وفي وقتها، شديد التمسك بالقيم الإسلامية التي تضمنها مشروع حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتي أعيد صياغتها في بيان أول

نوفمبر 1954، أما داخل الحزب فكنا نطلق عليه "المحرقة الملتهبة"، فكان متقد الفكر، دائم النشاط والحيوية"[3].

ويذكر السيد سي لخضر بورقعة في مذكراته، أنه التقى بالشهيد في جنوب جبال الشريعة بغابة مورفة، وكان لهذا اللقاء تأثير كبير على سي لخضر الذي يعطينا أوصافا لبن مهيدي فيقول "أول مرة وقعت عيناي على رجال طالما سمعت عنهم وأحببتهم... ومن هؤلاء الشهيد العربي بن مهيدي، هذا الرجل الذي جمع بين صفات الحكيم وميزات القائد، كان متوسط القامة، هادئ الطبع، يهمس حين يتكلم، له بريق تشعه عيناه فيمنع عن الناظر التحديق فيه...في وجهه بقايا طفولة تستأنس بها، فيخيل إليك أنك تعرفه منذ الأبد، بسيط في سلوكه وهندامه، يضع برنسه فوق زيه العسكري ويحمل مسدسه لا غير[4].

أ- العربي بن مهيدي ومؤتمر الصومام: انعقد هذا المؤتمر في يوم 20 أوت 1956 بمنطقة الصومام (غابة أكفادو- قرية أوزلاقن) بالولاية الثالثة، ونحن هنا لسنا نتحدث عن ظروف وسير المؤتمر وإنما نريد أن نبين الدور البارز للشهيد العربي بن مهيدي في إنجاحه، فلقد شارك في التحضير الجيد له، حيث تنقل إلى الجزائر العاصمة في شهر ماي 1956م، وانضم إلى القيادة الجديدة التي كانت تحضر للمؤتمر، والمتكونة من كريم بلقاسم وأوعمران وعبان رمضان، وهذا بعد تفكك قيادة الثورة في الداخل والمنبثقة عن اجتماع الاثنين والعشرين، بعد استشهاد القائدين ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد، وإلقاء القبض على رابح بيطاط وتواجد المرحوم محمد بوضياف في الخارج.

وبفضل نشاطه الحثيث داخل هذه الجماعة، عُين رسميا لرئاسة المؤتمر[5]، وبذلك كان له الأثر البارز في إنجاحه مما أعطى دفعا قويا للثورة، فبعد مشاركته في التحضيرات نجده يترأس جلساته ويسجل القرارات المنبثقة عنه، حتى أن جميع من حضر إلى المؤتمر شهد له بدوره الإيجابي "فباعتباره رجل وحدة، لعب دورا كبيرا في تقريب وجهات النظر بين المؤتمرين، واستطاع أن يسهل كل الصعوبات والخلافات" [6]، ويؤكد بن يوسف بن خدة على هذا الدور حين يقول" لولا بن مهيدي ما كان مؤتمر الصومام ليحقق ذلك النجاح الكبير، ولما استطاع عبان رمضان أن يمرر أفكاره وآراءه التي أصبحت قرارات رسمية تبناها الحاضرون" [7]

ازداد دور بن مهيدي بعد المؤتمر، فأصبح من أبرز قادة الثورة الجزائرية، حيث رُقي إلى رتبة عقيد COLONEL، كما عُين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكذلك في

لجنة التنسيق والتنفيذ التي اتخذت من مدينة الجزائر العاصمة مقرا لها وضمت إلى جانبه كلا من: كريم بلقاسم، عبان رمضان، بن يوسف بن خدة وسعد دحلب. ولابد من التأكيد على أن هذه اللجنة أعطت نمطا ودفعا جديدين للكفاح، كما ساهمت في إعادة تنظيمه سياسيا وعسكريا، ويذكر المرحوم سعد دحلب بأن لجنة التنسيق والتنفيذ كانت "أكثر من مكتب سياسي حيث أنها كانت ديوان حرب حقيقي ومتمكَن من كل السلطات السياسية والعسكرية في الفترات الفاصلة بين جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية. فلأول مرة تجد سلطة جبهة التحرير نفسها منسقة ومركزة في هيئة محددة بوضوح، ولم يعد هناك ما قد يثير أي تشابك أو تشتت في السلطات، فالثورة الجزائرية لها الآن طليعة على رأسها، يعرفها الكل ومتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ"[8] .

ويظهر أن العمل داخل اللجنة ساده التفاهم والجو الأخوي خدمة للمصالح العليا للثورة، فكانت اجتماعاتها تتسم بالحماس والنقاش المثير لأن المسؤولية الملقاة على عاتق أعضائها كانت جسيمة وخطيرة، ويعطينا سعد دحلب مميزات كل عضو من أعضائها فيقول: "...كان عبان أشدنا غضبا، وكان بن مهيدي في بعض الأحيان شديد الحساسية إزاء ما يمس غيرته، أما كريم فقد كان أكثر تقيدا باللباقة والآداب، في حين أن بن خدة وأنا، فقد التزمنا بأن ننسي الناس بأننا كبار مسؤولي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" [9].

ب- محمد العربي بن مهيدي والعمل الفدائي: إلى جانب المهام السابقة التي ألقيت على عاتق الشهيد بن مهيدي، فإن مؤتمر الصومام كلَفه رسميا للإشراف على العمل الفدائي داخل المدن، وكان هذا القرار عملا استراتيجيا جديدا لجأت إليه قيادة الثورة هدفه تشتيت قوات العدو ونقل الرعب إلى المدن أين كان يستقر أكبر عدد من المعمرين.

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية الثورية، قرر بن مهيدي التنقل إلى العاصمة ليشرف بنفسه على أفواج الفدائيين إضافة إلى توحيد العمل الفدائي في كل المدن بالتنسيق مع قادة الولايات الأخرى. غير أن السؤال الذي يطرح في هذا المجال: هل بدأ العمل الفدائي في مدينة الجزائر قبل مجيئ بن مهيدي؟ أم أنه لم ينطلق إلا مع دخوله إليها؟

تتفق المصادر على أن العمل الفدائي في مدينة الجزائر العاصمة انطلق فعليا منذ أكتوبر 1955، حيث تشكل أول فوج للفدائيين بقيادة كل من المدعو مصطفى فتال الذي كان يشتغل لحاما وبوشافة بلقاسم الذي كان ميكانيكيا وثالث يدعى دبيح الشريف الذي عمل خراطا.

أما الإشراف على العمل الفدائي داخل حي القصبة الشعبي فأوكل إلى شخص يدعى بوزرينة أرزقي، وكان من بين من عملوا تحت مسؤوليته ياسف سعدي الذي سيشرف فيما بعد على منطقة الجزائر الحرة[10].

وبهذا التنظيم تشكلت ست خلايا فدائية تنشط في كل أحياء مدينة الجزائر، وتمكنت من القيام بعدة عمليات كللت بالنجاح، ومن أهمها [11]:

1- في المجال العسكري: تصفية الخونة والعملاء ورجال الشرطة وحراس السجون وغيرهم من موظفي الأمن والإدارة.

2- في المجال السياسي والتنظيمي: تنظيم الجماهير وإشراكها في الكفاح المسلح من خلال جمع التبرعات والاشتراكات، إلى جانب المساعدات المادية كالأدوية والملابس.

3- جمع المعلومات عن تحركات العدو ثم ايصالها إلى المجاهدين.

4- إيواء قادة الثورة بتوفير الحماية لهم وإيجاد ملاجئ سرية، خاصة في حي القصبة وغيره من الأحياء الشعبية الأخرى في المدينة، إلى جانب استئجار شقق في الحي الأوربي بأسماء مستعارة وذلك لتمويه العدو الذي سوف لن يخطر بباله بأن المطلوبين من أعضاء الجبهة سيلجئون إلى هذه الحي.

5- توجيه نداء إلى كل المنتخبين المسلمين الجزائريين للاستقالة من المجلس الجزائري عند اندلاع الثورة، فاستجاب له منتخبو حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري.

كان الموقف الفرنسي متشددا تجاه هذه الخلايا الفدائية، فواجهتها بجملة اعتقالات واسعة، وكان من بين أهم الذين قبض عليهم، رابح بيطاط، قائد الولاية الرابعة وذلك في شهر مارس 1955، مما أحدث ركودا في العمل الفدائي داخل العاصمة، ولكن قامت محاولات لإعادة تنشيطه ونجحت في تكوين أفواج جديدة تدعمت بمناضلين جدد وانقسمت إلى قسمين: قسم متخصص في العمل الفدائي وآخر في العمل السياسي[12].

ولكن مع قدوم الشهيد بن مهيدي إلى الجزائر العاصمة، عرف العمل الفدائي تطورا نوعيا وتنظيما محكما أكثر مما كان عليه سابقا. وكان مؤتمر الصومام قد اتخذ قرارا يجعل من الجزائر العاصمة "منطقة حرة ومستقلة " منفصلة عن قيادة الولاية الرابعة، ويعود اهتمام قيادة الثورة بالمدينة لعدة اعتبارات نوجزها فيما يلي:

1- تشكل الواجهة الحقيقية للجزائر.

2- تتجمع فيها مقرات البعثات الديبلوماسية، ومراسلي الصحف ووكالات الأنباء العالمية، وهكذا فإن أي عملية فدائية مهما كان حجمها وطبيعتها تؤثر بشكل سلبي على المستعمر وتسبب له إرباكا، وقد يكون تأثيرها أكثر من اشتباك يقع في الجبال، فحدوث عملية في العاصمة يكون لها صدى نتيجة وجود التمثيل الديبلوماسي والصحافة التي تتناقل الخبر، إلى جانب وجود مقر الحاكم العام ومصالح الإدارة الفرنسية كلها(13).

3- تعتبر بمثابة ولاية حربية قائمة بذاتها، نتيجة كثافة سكانها وطبيعة إطارات الثورة المتواجدة بها، فمن بين 700000 ساكن كانوا يقطنون المدينة، كان نصفهم من الجزائريين، منهم حوالي 80000 يتركزون في حي القصبة أحد القلاع الحصينة للثورة، وكل هؤلاء كانوا من المساندين والمنخرطين داخل جبهة التحرير الوطني(14).

4-كانت مقرا ومستقرا للجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام .

وكان من بين من استقروا في المدينة بعد مؤتمر الصومام -كما سبق ذكره- الشهيد العربي بن مهيدي، حيث وصل إليها ما بين شهري سبتمبر وأكتوبر 1956، واستقربه المقام بحي القصبة العتيق، في مسكن يقع في "ممر غرناطة" ويقال بأن هذا المسكن كان ملكا لخالة المجاهدة جميلة بوحيرد(15). أما حراسته والسهر على أمنه فقد أوكلت إلى شبكة الفدائيين التي كان يشرف عليها "ياسف سعدي"، ويذكر هذا الأخير في مؤلفه "معركة الجزائر" الطريقة التي دخل بها بن مهيدي إلى المدينة فيقول بأنه "في أواخر شهر أكتوبر من عام 1956 اتصل بي الشهيد ديدوش مراد ليخبرني بأنني سأستقبل شخصية مهمة وأحد قيادات الثورة ....فكلفت "عمر الصغير LE PETIT OMAR "لينتظره في المكان المحدد، وكان مخبزة تابعة لشخص يدعى حميد شيبان وتقع في حي باب الجديد، ولما وصل عمر إلى المكان تلفظ بكلمة السر المتفق عليها، ثم دعا الرجل صاحب النظارات – يعني بن مهيدي – إلى اصطحابه. وبعد ربع ساعة دخل إلى المسكن المحدد والواقع في الرقم خمسة بحي غرناطة"(16).

ويواصل "ياسف سعدي" بأن بن مهيدي أطلعه على قرارات مؤتمر الصومام، ثم نظرة شاملة على وضعية العمل الفدائي داخل المدينة، كما اتصل بأعضاء من "فرقة القنابل"، وهي الفرقة المكلفة بوضع القنابل في المناطق الحيوية والإستراتيجية وتلك التي يرتادها المعمرون، وبعد ذلك عاد ليستقر نهائيا في حي القصبة، وأصبح "عمر الصغير" الواسطة بن مهيدي

والأطراف الأخرى للجبهة داخل المدينة، وقد نتج عن ذلك علاقة وطيدة بينه وبين بن مهيدي[17].

أدخل الشهيد تغييرات كبيرة على التنظيم الفدائي داخل العاصمة، والذي كان يشرف عليه "ياسف سعدي"، فقسمت المدينة إلى ثلاث نواحي، على رأس كل ناحية يوجد مسؤول يساعده نائبان، وتقسم كل ناحية إلى أقسام، والأقسام إلى فروع، والفروع إلى أفواج، والأفواج إلى خلايا قاعدية تتوزع على كل الأحياء. أما بن مهيدي فكان يساعده بدوره نائبان: واحد مكلف بالشؤون العسكرية والآخر بالشؤون السياسية [18]، وهكذا فإن هذا التنظيم اتخذ شكل هرم، يضم من قاعدته إلى رأسه حوالي 12000 مناضل معظمهم متخصصون في العمل الميداني [19].

لقد ضمت هذه المجموعة خيرة الفدائيين، فهم يتقنون استعمال السلاح ووضع الكمائن، ومما زاد في قوتها تدعيمها بخلية جديدة مكلفة بصنع ووضع القنابل ابتداء من صيف 1956، وكانت تتشكل من حوالي أربعين مناضلا يمثلون القوة الضاربة للعمل الفدائي، على أنه في أواخر عام 1956 وبداية 1957 كانت القيادة المكلفة بالعمل الفدائي تتشكل من الأشخاص التالية أسماؤهم [20]:

المسؤول العام: ياسف سعدي.

النائب: علي عمار (علي لابوانت).

مسؤول المنطقة الأولى: عبد الرحمن عرباجي.

النائب: حاجي عثمان.

مسؤول المنطقة الثانية: حمود عادر .

النائب: أحسن غندريش.

مسؤول المنطقة الثالثة: بوعلام بن عبد الرحمن.

النائب: بوعلام بن عبد الرحمن.

ولم يقتصر العمل الفدائي على الرجال دون النساء، فلقد ساهمت المرأة بدور فعال في هذا الميدان، ويظهر أن بن مهيدي والآخرين كانوا ذوي نظر ثاقب بإشراكها، فهي بعيدة عن كل الشكوك والتفتيش الذي قد يتعرض له الرجال، وتركزت مهمتها خاصة في إيصال الرسائل والمعلومات، كما كانت حلقة وصل بين خلايا الفدائيين الموزعين على مختلف أحياء

المدينة، هذا إلى جانب دورها في حمل القنابل ووضعها في أماكن تجمع رجال الشرطة والجيش والمستوطنين، ومن أمثال هاته النسوة، جميلة بوحيرد، حسيبة بن بوعلي وغيرهن.

كما ركّز التنظيم الفدائي داخل المدينة على العمل الإعلامي بتوزيع المناشير الخاصة بالجبهة وجيش التحرير الوطني، والتي كانت توزع بشكل منظم وبسرعة فائقة كل أحياء العاصمة، هذا إلى جانب إصدار جريدة المجاهد، التي نشر فيها الشهيد مقالا في العدد الثاني الصادر في شهر جويلية 1956، بل وصل الحد أنه تم نشر إشاعات بأن أفرادا من جيش التحرير قد دخلوا المدينة، والغاية من ذلك نشر الرعب في صفوف العدو[21] وإرباك المستوطنين الذين أصبحوا يضغطون على حكومتهم لاتخاذ الإجراءات الملائمة.

وإلى جانب خلية العمل العسكري التي أشرف عليها بن مهدي، وجدت داخل المدينة خلية للعمل السياسي كان يشرف عليها بن يوسف بن خدة، وكانت بمثابة "محافظة سياسية"، غير أن هذا ليس موضوع دراستنا.

ج– محمد العربي بن مهيدي وإضراب الثمانية أيام: لعل من أهم مقترحات بن مهيدي داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، كان دعوته إلى إضراب وطني شامل يمتد حتى إلى الأراضي الفرنسية ويرافق طرح القضية الجزائرية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد وافقه الأعضاء الأربعة الآخرون. غير أنه وقع نقاش حاد حول مدته والعواقب التي ستنجر عنه، وفي هذا المجال يقول سعد دحلب "لا أتذكر بالضبط من اقترح ثمانية أيام ...... وقد انتهينا إلى تقبل مدة الثمانية أيام، حيث أن بن مهيدي كان يدافع وبكل حدة عن فكرة القيام بالإضراب لمدة شهر. لم أره أبدا ينظر إلي بمثل هذا الازدراء وربما الشفقة –كان دائما يعاملني بكل ظرف وحفاوة– عندما غامرت باقتراح يوم أو يومين على الأكثر، زد على ذلك أن أحدا لم يجبني فكتمت أنفاسي دون نقاش"[22]. ومن هذا القول يتبين أن بن مهيدي كان أكثر أعضاء اللجنة حماسة واندفاعا وما تسميته "بالمحرقة الملتهبة" أو "صندوق الأفكار" إلا دليل قاطع على ذلك.

ويؤكد بن خدة حماس واندفاع بن مهيدي لفكرة الإضراب حين يذكر بأنه كان صاحب الفكرة وأنها لقيت استحسانا من الأعضاء الأربعة الآخرين للجنة التنسيق والتنفيذ، إلا أن الخلاف بينهم كان حول مدة الإضراب، فبن مهيدي اقترح مدة شهر كامل ظنا منه أنه كلما طالت المدة كلما كان صداه أكثر تأثيرا، في حين نظر سعد دحلب إلى الموضوع بنظرة مصلحية لأنه كلما طالت مدة الإضراب فإن ذلك لن يكون في مصلحة الشعب الجزائري، أما باقي

الأعضاء –أي عبان رمضان وكريم بلقاسم وبن خدة- فوافقوا على طول المدة بشرط ألا تصل إلى شهر كامل [23]، وفي الأخير تم الاتفاق على ثمانية أيام، وهو الرأي الذي وافق عليه أيضا ممثلو الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن طريق علي يحي عبد النور [24]. ولنا أن نتساءل حول الدوافع التي جعلت بن مهيدي يقترح إضرابا لمدة شهر كامل، هل كانت استراتيجية أم حماسية فقط؟ في هذا المجال يذكر "جيلبير مينيي GILBERT RMEYNIE" أن بن مهيدي ارتكب أخطاء في التخطيط، خاصة خلال التحضير للإضراب، فهو في رأيه لم يكن رجل حسابات دقيقة وكثيرا ما كان يحركه تديُّنه وحماسته الإسلامية والوطنية [25]، إلا أننا إذا أردنا أن نحكم على فكرة الإضراب فلا بد أن نراعي ظروف تلك المرحلة التي أحاطت بطرحها.

أما عن اختيار تاريخ يوم 28 يناير1957، فيذكر بن يوسف بن خدة أن قرار الإضراب اتخذ في العشر الأوائل من شهر نوفمبر 1956، اعتبارا أن اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة كان مقررا لها أن تكون في 10 ديسمبر 1956 حيث كانت الكتلة الأفرو –آسيوية مصممة على طرح القضية الجزائرية، غير أن الاجتماع تأجل إلى يوم 20 ديسمبر 1956، ثم تأجل مرة أخرى باعتبار أن هذا التاريخ صادف احتفالات رأس السنة الميلادية، وأخيرا تقرر عقد الاجتماع يوم 28 جانفي 1957- رغم أنه أجل مرة أخرى إلى تاريخ 15 فبراير1957-، وهكذا تقرر أن تكون بداية الاضراب في هذا اليوم [26]. أما سعد دحلب فيضيف بأن اللجنة قررت الإضراب في هذا اليوم لأنه يصادف نهاية الشهر وبهذا يكون الموظفون والمستأجرون قد تقاضوا أجورهم [27].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإضراب جاء ليتوج عدة أشهر من العمل الفدائي داخل العاصمة، حيث بلغت العمليات أقصاها في نهاية عام 1956 ومطلع سنة 1957، فكانت أربع عمليات في يناير 1956، ثم خمسين عملية في جوان 1956 لتصل إلى 95 عملية في أكتوبر و122 عملية في ديسمبر من نفس العام، كما بلغت 112 عملية في يناير 1957 [28]، وهي عمليات سببت هلعا ورعبا في صفوف المعمرين الذين بدأوا يضغطون على السلطات لاتخاذ إجراءات ردعية لإيقافها وتأمين حياتهم وممتلكاتهم.

أما عن الأهداف المتوخاة من الإضراب، فإن بن مهيدي كان يسعى إلى إشراك كل الشعب في العمل الثوري، حتى يبيَن شعبية هذه الثورة ويعطيها دفعا قويا إلى جانب نشر

الرعب وروح الانهزام في صفوف المعمرين والجيش. وقد حددت "جريدة المقاومة " لسان حال جبهة التحرير الوطني هذه الأهداف فيما يلي:[29]

1- حشد الأمة الجزائرية كلها للمشاركة في عمل جماعي جبار يتحدى سلطة الاستعمار وقوته المسلحة.

2- تحقيق القطيعة النهائية بين النظام الاستعماري وبين الشعب الجزائري.

3- القيام بعمل جديد في حركة الشعب الكفاحية.

4-كان الإضراب التزاما من الشعب كله أكد فيه عزمه على انتصار ثورته.

5- التأكيد على ثبات الشعب الجزائري في وجه السياسة القمعية للجنرال ماسو وقي مولي ولاكوست .

6- كان الإضراب عملية استفتاء وطني عبر به الشعب عن ثقته المطلقة في جيش وجبهة التحرير الوطني.

في اليوم المحدد -28 يناير 1957- أذيع خبر الإضراب عبر إذاعة "صوت العرب" من القاهرة، وهكذا عم كل أرجاء الوطن وامتد حتى إلى الأراضي الفرنسية حيث ساهم المهاجرون فيه، أي أن الإضراب لم يقتصر على مدينة الجزائر فقط بل كان شاملا، وهذا ما تؤكده جريدة "الأوبسارفاتور OBSERVATEUR'L" الفرنسية حيث جاء في إحدى مقالاتها ما يلي: "...ففي وهران وتلمسان وسيدي بلعباس ومستغانم، كانت الدكاكين كلها مغلقة، وفي عمالة قسنطينة كلها كان الإضراب شاملا والأسواق فيها عبارة عن صحراء...، أما في فرنسا فإن حركة الإضراب قد لاقت في الأيام الأولى نجاحا نسبيا"[30].

ولإنجاح الإضراب خصصت قيادة الثورة حملة إعلامية واسعة، فإلى جانب إذاعة "صوت العرب" تم توزيع المناشير، كما أن "جريدة المقاومة" نشرت عنوانا إشهاريا مضمونه:

"هذا أسبوع الإضراب الجبار وعرض القضية على الأمم المتحدة.

هذا أسبوع تضامنكم الفعال مع الجزائر يا أحرار المغرب العربي"

كما نشرت النداء الموجه إلى الشعب الجزائري ومما جاء فيه:

"أيها الشعب الجزائري!

إن القيادة العليا لجيش وجبهة التحرير الوطني التي هي مرشدك في النضال. والتي تعززها ثقتك المطلقة بها، ترسل إليك هذا النداء لتنفيذ إضراب شامل لمدة ثمانية أيام في كامل التراب الوطني.

إن واجبكم هو أن تساعدوا بعضكم بعضا في هذا الاستعداد..."[31].

تميز سير الإضراب بالانضباط المحكم، فهو لم يكن ذا طابع تمردي كما حاول كثير من الفرنسيين أن يثبتوه، بل كان سلميا ومنظما، فحسب الجنرال "جاك ماسو MASSU" فإن "بداية الإضراب تميزت بالهدوء التام ولم يصاحبها أي أعمال تخريب أو عنف"[32]. لقد صدرت أوامر صارمة تدعو السكان إلى البقاء في منازلهم وألا يردوا على أي استفزاز يصدر عن السلطات الاستعمارية، حتى أن هناك من أكد بأن بن مهيدي كان يهدف من وراء هذا الإضراب أن يجعل منه "ديان بيان فو" سياسي.

ومما زاد في نجاح الإضراب وفعاليته، انتشار صداه في أرجاء العالم حيث تناقلت أخباره وكالات الأنباء والصحف الأجنبية، وعلى سبيل المثال ما جاء على لسان وكالة "أسوشيتد الأمريكية" فقد كتب مراسلها قائلا "إن الإضراب العام الذي طالما دعت إليه جبهة التحرير الوطني الجزائري قد تجسم أمس بصورة ملموسة في عاصمة الجزائر، إنني لم أشاهد كامل نهار أمس أثناء جولاتي صحبة الدوريات العسكرية بمختلف أنهج القصبة سوى جماعات القطط الجائعة التي تتسابق لاستقبال الجنود وهي تموء"، ونفس الانطباع أوردته وكالة "رويتر البريطانية" حيث جاء في تقريرها "بدأ الجزائريون إضرابا حددت مدته بأسبوع، ودعت إليه جبهة التحرير الوطني الجزائري، وكانت جميع الحوانيت في الجزائر ما عدا الحوانيت الفرنسية مغلقة في ساعة مبكرة من يوم الاثنين، وبعد ذلك ببعض الوقت بدأت القوات الفرنسية في حمل أصحاب هذه الحوانيت على فتح حوانيتهم"[33].

أما فيما يخص مدى انتشار الإضراب واستجابة الجزائريين له فتواصل نفس الوكالة قائلة: "...وتفيد الأنباء أن ما يقرب من 90 في المائة من الحوانيت في المدن الرئيسية في الجزائر كانت مغلقة، وأن حوالي 70 في المائة من الموظفين الذين ليسوا من الفرنسيين لم يذهبوا إلى أعمالهم... هذا وإن الأنباء الواردة علينا من القطر الجزائري تدل على أن الإضراب كان يشمل جميع أنحاء البلاد من مغنية على الحدود الجزائرية- المغربية إلى تبسة على الحدود الجزائرية-التونسية"[34].

يستخلص من هذا القول أن الإضراب لم ينحصر في مدينة الجزائر فحسب بل عم كل أرجاء

البلاد، رغم أن صداه بالعاصمة كان أكثر وقعا للأسباب التي ورد ذكرها سابقا والتي جعلت قيادة الثورة تركز أكثر على العاصمة دون إهمال باقي المدن والمناطق.

ولم تتخلف الصحف الفرنسية عن التعليق على هذا الحدث، فقد أفردت جريدتا "لوموند LE MONDE" و"الأوبسارفاتور" حيزا هاما من صفحاتها للتعليق على الإضراب، وهو نفس الاهتمام الذي أولته الصحف العربية مثل جريدة "العلم" لسان حال حزب الاستقلال المغربي، وجريدة "الشعب" المصرية، أما في تونس فلقد أعلن الشعب التونسي إضرابا عاما لمدة نصف يوم والذي صادف اليوم الثالث من الإضراب، أي يوم الأربعاء 30 يناير1957 تضامنا مع كفاح الشعب الجزائري(35).

د- رد الفعل الفرنسي على الإضراب: كلفت فرنسا الفرقة العاشرة للمظليين بقيادة الجنرال "جاك ماسو" بمهمة إفشال الإضراب، وكان ذلك قبل بدايته بأيام عديدة لما وصلت أخبار إلى السلطات الفرنسية حول تحضير قيادة جبهة التحرير لما سمته "العصيان"، ففي يوم 7 يناير 1957 صدر مرسوم أسند مهمة حفظ النظام والأمن داخل المدينة إلى هذه الفرقة، وبموجبه مُنح "ماسو" صلاحيات لا حدود لها جعلت منه المتصرف الأول داخل المدينة، فيذكر أن الحكومة كلفته بإفشال الإضراب في كل مراحله: الإعداد، الانطلاق، التنفيذ والعواقب، حيث سميت هذه العملية "بعملية شنبان Champagne"، وحسب المرحوم بن خدة فقد دامت حوالي العام استعملت خلالها كل وسائل القمع ضد الجزائريين(36)، فقبل الإضراب قامت قوات المظليين باعتقال المئات من المشتبه فيهم وتم حشدهم في أماكن خاصة، كما خصصت مراكز محددة تمارس فيها مختلف أساليب التعذيب والاستنطاق، ومنها على سبيل المثال "فيلا الأبراج الصغيرة" التي كانت عبارة عن مبنى يقع في ضواحي العاصمة يتكون من طابقين وأربع غرف في كل طابق، وهناك كان يحوَل المساجين لاستنطاقهم تحت طائلة التعذيب (37).

وإضافة إلى سياسة القمع لجأت السلطات الاستعمارية إلى نوع من الحرب النفسية منذ مطلع شهر يناير، تقوم على توزيع منشورات مزيفة ومنسوبة إلى جبهة التحرير الوطني مضمونها أن الدعوة إلى الإضراب ماهي إلا حيلة لجأت إليها فرنسا بقيادة "لاكوست" وأتباعه، وبالتالي فعلى الشعب ألا ينساق وراء هذه الدعوات، في الوقت الذي لجأ فيه الجنرال "ماسو"

إلى أسلوب الترهيب والتخويف من خلال البيان الذي أذيع عبر قناة إذاعة الجزائر، ومما جاء فيه "أن الإضراب محظور وإذا وقع فسوف يوضع له حد باستعمال القوة حالا"(38).

وخلال أيام الإضراب تواصل القمع الفرنسي ضد الجزائريين المضربين، حيث سعت قوات المظليين إلى إجبار هؤلاء على العودة إلى أماكن عملهم، فاقتحمت البيوت وأُخرج من فيها حيث اقتيد الرجال إلى دكاكين المدينة ومعاملها لإفشال الإضراب، حتى أن الأمر بدا مضحكا على حد قول بن خدة لما شوهد رجال بألبسة أنيقة يقومون بجمع القمامات من الشوارع(39)، ويعطينا "ماسو" وصفا دقيقا لما قامت به فرنسا في ذلك اليوم حيث يقول "كان الفتح الإجباري للمحلات والأسواق إحدى الأعمال الأكثر جلبا للأنظار في تلك الصبيحة، كانت المهمة سهلة في بعض الحالات حيث وبعثور المظليين عليه لم يكن يجد التاجر المرغم على الإضراب بدا من رفع الستار الحديدي لمحله، أمام جبهة التحرير يمكن أن يقدم العذر عن فعل ذلك بأنه كان مجبرا. وإذا كان التاجر قد أحسن الاختباء أو أضاع لسوء الصدف مفاتيح الستار الحديدي، فلم تكن الأمور تتعطل: حيث لا يمكن لأي ستار حديدي الصمود أمام جر الشاحنات العسكرية GMC" (40).

ما يجب الإشارة إليه أن سياسة القمع الفرنسي كانت لها آثار سلبية على الجزائريين الذين انتابهم الخوف، خاصة مع سياسة القمع التي مارسها الجنرال "ماسو" ومعه فرقة المظليين، خاصة بعدما تأكد هؤلاء بأن قيادة الجبهة المنبثقة عن مؤتمر الصومام كانت متواجدة داخل المدينة، مما إلى تكالبهم من أجل الوصول إلى "الرؤوس الكبيرة للجبهة" .

ه- اعتقال بن مهيدي واغتياله: أثارت قضية القبض على الشهيد بن مهيدي الكثير من الجدل والنقاش، وكان السؤال المثير للجدل: هل كان اعتقاله بمحض الصدفة أم بعد وشاية؟

تؤكد شهادات كل من بن يوسف بن خدة وسعد حلب أن بن مهيدي اعتقل من قبل فرقة المظليين بمحض الصدفة وليس نتيجة وشاية، فلقد كان لإضراب الثمانية أيام آثار وخيمة على قيادة الثورة في المدينة، ذلك أن تلك الشقق التي اكترتها الجبهة في الأحياء الأوربية لم تصبح في مأمن بعد حملات المداهمة والاعتقالات ثم الاستنطاق التي باشرها "ماسو" و"أوساريس" وزبانيتهم، فكان من نتائجها الكشف عن الكثير من الشقق والمخابئ .

ونتيجة لهذه الظروف الطارئة قررت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ الخروج من المدينة ولو بشكل مؤقت واللجوء إلى الجبل بالولاية الرابعة الأقرب من العاصمة، ولهذا السبب تم نقل بن

مهيدي من حي القصبة الغير آمن إلى الحي الأوربي في شقة صغيرة توجد بالطابق الأول في 5 شارع بيتيني خلف قاعة سينما "دوبيسي DE BUSSY " بحي البلاطو[41]. ولم يكن يعلم بهذا الأمر إلا بن خدة .

وسبب القبض عليه أنه تم القبض على أحد أعضاء شبكة جبهة التحرير، يقول عنه بن خدة أنه الوكيل العقاري للجبهة، الذي عثر المظليون داخل وكالته على عناوين شقق باعها لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بأسماء مستعارة، وتحت وطئة التعذيب اعترف بأنه على علاقة بالمدعو "سي صالح "، الاسم الحركي لبن خدة، ولذلك توجه المظليون إلى عناوين الشقق إلا أنهم وجدوها فارغة لأن الجميع كان قد فر ماعدا الشقة التي كان يسكنها بن مهيدي [42].

أما سعد دحلب واستنادا إلى شهادة "ماسو" فيذكر أن الشخص الذي قبض عليه يدعى الهاشمي حمود، ونتيجة للتعذيب اضطر إلى الاعتراف بأنه يعرف بن خدة، وحدد مكان التقائهما في الشقة التي كان يتواجد بها بن مهيدي، ظنا منه أنها ستكون فارغة آنذاك. ولذلك فإن المظليين لما اقتحموا الشقة اصطدموا بالعربي بن مهيدي، ظانين بأنهم ألقوا القبض على بن خدة، غير أن بن مهيدي وبكل شجاعة قدم نفسه "فكانت مفاجأة وفرحة المظليين أمام غنيمة مثل هذه"[43].

أما المصادر الفرنسية فلا تعطينا معلومات مفصلة عن هذه القضية، فكل ما ذكره "أوساريس" أنه في ليلة 15 إلى 16 فبراير تم القبض على بن مهيدي من قبل الوحدة الثالثة للمظليين بقيادة "بيجار" بعد الحصول على عنوانه – لم يذكر كيفية الحصول عليه – وأن هذه الأخبار بقيت سرا لمدة أسبوع كامل [44]. ولكنه يذكر في موضع آخر أن المصالح الفرنسية تتبعت ابن الملياردير "ابن شيكو" الذي كان يملك مصنعا لإنتاج التبغ بالعاصمة، وتكفَل بتسيير أموال جبهة التحرير، ولما أوقف الابن أقر بالكثير من الحقائق ومنها العنوان الذي كان يختبأ فيه بن مهيدي [45].

وبعد القبض عليه وقع الإجماع على ضرورة التخلص منه بأسرع وقت ممكن، وبخاصة من قبل وزير الحربية "ماكس لوجون MAX LE JEUNE"، والوزير المقيم "روبرت لاكوست ROBERT LACOSTE"، وكبار الضباط العسكريين، ويستثنى من هؤلاء "بيجار"– حسب بعض الشهادات– الذي عمل على استغلال بن مهيدي للعمل مع فرنسا، حتى أنه اتهم فيما بعد مصالح الاستعلامات الخاصة بضلوعها في عملية الاغتيال[46].

وكان من أبرز المتحمسين لاغتياله الضابط "بول أوساريس"، فيذكر في مذكراته أنه في بداية الأمر فكر في تسميم بن مهيدي، وفعلا استطاع الحصول على زجاجة بها 75 سل من السم من إحدى صيدليات العاصمة (47)، لكن الفكرة تم التخلي عنها فيما بعد. واتفق كبار الضباط (ماسو- أوساريس- ترانكيي) على ضرورة التخلص منه دون محاكمة، فكُلف "أوساريس" لتنفيذ هذه المهمة، ولذلك تسلَمه من القائد "بيجار" وتم اقتياده إلى مزرعة تبعد عن العاصمة بعشرين كيلومتر ملك لأحد المعمرين، وهناك أُدخل إلى إحدى غرفها أين تم تقييده ثم شنقه بكيفية توحي بأنها عملية انتحار، وبعدها نقلت جثته إلى المستشفى(48).

إن المصادر تختلف في سرد وقائع استشهاد بن مهيدي، "فأوساريس" يؤكد بأنه كان المشرف على شنقه بالمزرعة، في حين يذكر "ماسو" أن بن مهيدي شنق نفسه بسلك كهربائي وجده مرميا بين أكوام التبن (49)، أما الناطق الرسمي للوزير المقيم "لاكوست" فصرح في ندوة صحفية بعد يومين من عملية الاغتيال بأن بن مهيدي شنق نفسه داخل زنزانته مستعملا في ذلك قطعا من قميصه (50)، ونحن ننفي فرضية الشنق لأن تديُن بن مهيدي وثباته أمام آلة التعذيب لا تدفعانه إلى القيام بهذا الفعل المحرم شرعا، كما أن شهادة " أوساريس" الذي أشرف على العملية تؤكد أنه شنق. ويذكر محمد عباس أنه في عام 1966 نقل جثمان الشهيد ليدفن في مربع الشهداء بالمقبرة العالية، فلاحظت عائلته ورفقاؤه الحاضرون آثار رصاصتين في جسده، الأولى في صدره والثانية في ذراعه (51)، فهل أطلق عليه الرصاص ثم أعدم؟ المهم أن فرنسا هي التي قتلت الشهيد دون محاكمته كما تنص عليه القوانين والأعراف، لأن ذلك كان سيكون له صدى داخليا ودوليا كبير ويجعل من بن مهيدي رمزا وبطلا ثوريا.

الهوامش

1- الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، الطبعة الثانية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص ص 149 و161.

2- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، بدون تاريخ، ص 42.

3-Benyoucef, Ben Khedda. Abane-Ben M'hidi: leur apport à la révolution Algérienne. Edition Dahleb, Alger, 2000, p.67.

4- بورقعة سي لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، الطبعة الثانية، دار الحكمة، الجزائر، 2000 ، ص53.

5- عباس محمد، ثوار عظماء، الكتاب الأول، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص43.

6-Trodi, EL Hachemi. Larbi Ben M'hidi l'homme des grands rendez-vous. Edition ENAG, Alger, 1991, p.116.

7- Benyoucef, Ben Khedda. Op.cit. p. 68.

8- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 30.

9- المصدر نفسه، ص41.
10-Teguia,Mohamed. L'Algérie en guerre. OPU, Alger,1988, pp.223-224.
11- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة ، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص82.
12- المرجع نفسه، ص 81.
13- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، الطبعة الأولى، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص116-117.
14-Benyoucef, Ben Khedda. Op.cit. p.38.
15-Trodi , EL Hachemi. op.cit. p.117.
16-Idem.
17-Idem.
18- قليل عمار، المرجع السابق، ص 83.
19-Benyoucef, Ben Khedda. Op.cit. p.41
20-Ibid. p.42.
21- قليل عمار، المرجع السابق، ص 83.
22- سعد دحلب، المصدر السابق، ص45
23- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة1956-1957 (ترجمة مسعود الحاج مسعود)، دار هومة، الجزائر،2005، ص52.
24-Gilbert, Meynier. Histoire intérieure du FLN 1954-1962. Edition Casbah, Alger, 2003, p.323.
25-Ibid. p.328.
26- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة...، ص 53-56.
27- سعد دحلب، المصدر السابق، ص46.
28-Gilbert, Meynier. Op.cit. p.323.
29- جريدة المقاومة، العدد السابع، السبت 16 رجب 1376هـ/ 16 فبراير 1957.
30- نفسه .
31- جريدة المقاومة، العدد السادس، الإثنين 26 رجب 1376هـ/ 28 يناير 1957م.
32-Teguia, Mohamed. Op.cit. p.226.
33- جريدة المقاومة، العدد السابع، السبت 16 رجب 1376هـ/ 16 فبراير 1957
34- نفسه.
35- نفسه.
36- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة...، ص 65.
37- أوساريس بول، شهادتي حول التعذيب (ترجمة: فرحات مصطفى)، دار المعرفة، الجزائر، 2004، ص 118.
38- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة...، ص ص 73-75.
39- نفسه، ص 75.
40- سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص 50-51.
41- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة...، ص 138.
42- نفسه، ص ص 142-143.
43- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 54.
44- أوساريس بول، المصدر السابق، ص 132.
45- نفسه، ص .136
46- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة...، ص ص 144-145.
47- أوساريس بول، المصدر السابق، ص 135.
48- المصدر نفسه، ص ص 139-.140
49-Teguia,Mohamed. Op.cit. p.239.
50-Trodi , EL Hachemi. op.cit. pp.127-128.
51- عباس محمد، المرجع السابق، ص 44.

مصادر تسليح وتموين الثورة الجزائرية (1954- 1962).

أ. يخلف حاج عبد القادر*

مقدمة: بعد أحداث 8 ماي 1945 الدّامية بات من المؤكّد لمناضلي حزب الشعب الجزائري، أنّه لامناص من تكوين منظمة شبه عسكرية، تعمل على التحضير للكفاح المسلح لتحرير البلاد والعباد من قيود الاستعمار، وسياساته الإجرامية الرّامية إلى استئصال الشعب الجزائري من جذوره، وطمس معالم شخصيته واستنزاف ثرواته واستغلاله كيد عاملة رخيصة لخدمة الاقتصاد الفرنسي.

من أجل هذه الأسباب وغيرها أنشئت المنظمة الخاصة في 15 فبراير من عام 1947، لتتولّى عبئ التحضير لثورة نوفمبر الخالدة، ومنذ البداية اهتمّت بجمع السّلاح، إذ جاء في التقرير الذي قدّم إلى اجتماع حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) عام 1947 ما يلي: "ينقصنا السلاح والمال، لا سلاح لنا ولا مال، ونحن نواجه قوّة عسكرية تتوفر على الأسلحة الحديثة لقوّاتها البرّية والجوية و البحرية، وتتكوّن من جيش يتمتّع بتقاليده[1].

وللحصول على الأسلحة والمال قامت المنظمة بعملية بريد وهران التي أستعمل فيها ما تمّ الحصول عليه لشراء الأسلحة[2]، وكان بلوزداد وراء التخطيط لاقتناء أوّل شحنة من الأسلحة إلى الجزائر ما بين سنتي 1948 و1949، حيث أنفقت المنظمة مليوني فرنكا لشراء الأسلحة من ليبيا، ونجحت الصفقة التي احتوت على 103 بندقية حربية من نوع statti و4 صناديق من الذخيرة في الوصول إلى زريبة حامد بوادي سوف على ظهور الجمال، وتولّى مصطفى بن بولعيد نقلها إلى الأوراس، لتستغلّ لاحقا في اندلاع ثورة أوّل نوفمبر 1954 [3].

وجاء في سؤال وجّهته مجلة الباحث إلى السّيد محمد يوسفي*: كيف مرّت الأسلحة إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) ثم إلى الجبهة؟ أجاب قائلا: "رغم القبض على الكثير من أعضاء المنظمة الخاصة، هناك من لم يقبض عليهم مثل العربي بن مهيدي، مصطفى بن بو لعيد،

*- أستاذ مساعد ب في تاريخ المغرب الإسلامي- قسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران السانية.

وبالتالي تمّ تحويل هذه الأسلحة، ثم اندلعت ثورة نوفمبر 1954 بالأسلحة التي تم جمعها وكانت تتراوح مابين 300 و400 قطعة[4]. كما تم إخراج الأسلحة التي كانت مخبّأة منذ 1947، وبقيت صالحة ولم تفسد الذخيرة لأنّها كانت محفوظة في التبن[5].

إنّ عدد المقاتلين عند بداية الثورة كان يبلغ 2363 مجاهدا، كان من بينهم 500 فقط مدربين تدريبا مقبولا، يتوفر لديهم جميعا 368 بندقية بين حربية وسلاح صيد، ولديهم أيضا 15 رشاشا و45 مسدسا، يضاف إلى ذلك 20 قنبلة يدوية، أمّا الذخيرة فقد تراوحت ما بين 30 إلى 50 طلقة لكلّ قطعة سلاح[6].

التسليح في الداخل بعد 1 نوفمبر 1954: طرح مشكل نقص الوسائل المادية أثناء اجتماع 22 التاريخي، فردّ ديدوش مراد على ذلك بمقولته الشهيرة: "إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتك، فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوّك ،يجب أن نعطي الانطلاقة، وإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون، يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال، يجب أن نشعل الفتيلة، ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل مادية ضخمة"[7].

بعد اندلاع الثورة مباشرة وصلت أول شحنة من السلاح اشتراها بن بلّة في ليبيا بطرق سرّية، وقد صلت إلى الأوراس عبر مرحلتين: من الحدود الليبية إلى وسط تونس، ونقلت بعدها من منطقة التخزين بواسطة الإبل عبر منطقة الكاف ليصل إلى الولاية الأولى[8] .

اعتمدت الثورة على الذات فاستعملت البارود من صنع محلّي، كما استغلّت قنابل الطائرات والقذائف المدفعية التي لم تنفجر، حيث كانت تحتوي على كميات كبيرة من البارود، وقد استعملها المجاهدون للمرّة الثانية وبطريقتهم الخاصّة[9]. ويذكر أنّ المنطقة الخامسة شرعت في التدريبات العسكرية منذ 15 أوت 1954، وبعد الاستيلاء على جهاز التلحيم من معمل الإسمنت بزهانة (أكادو) تم إحضار أنابيب من مدينة وهران، كما تم شراء المواد الكيماوية، وبدأ العمل في صنع قنابل تقليدية، يضاف إلى ذلك الاستيلاء على المتفجرات من شركة جاتمان بالمرسى الكبير، وقد قام بصنع القنابل الشهيد أحمد زبانة بدوار المساعيد بضواحي حاسي الغلّة[10].

وتجدر الإشارة إلى أنّ جيش التحرير حرص على إنهاء المعارك التي كان يخوضها مع العدوّ لصالحه، لتكون مصدرا لتموين الثورة بالأسلحة والذخيرة، فلم يتوقف العمل الفدائي بالمدن وخارجها، ومن ذلك أعمال الحرق لمستودعات النفط التابعة للجيش الفرنسي على

مقربة من تلمسان، التي كانت تحتوي على 150 ألف صفيحة بنزين. كما هاجمت قوات جيش التحرير مصنعا للمتفجّرات قرب لافونتان (La Fontaine) غرب منطقة القبائل في معركة دموية مع حرّاس المصنع،"واستطاع المجاهدون بقوّة تزيد عن 5000 مقاتل حصار تلمسان والغزوات في شهر ماي 1956، وتابعت هذه القوّة عملها في نصب الكمائن والإغارات، التي غنم فيها الثوار المجاهدون كمّيات كبيرة من الأسلحة والذخائر، والتي عوّضتهم عن ما كانوا يحتاجونه في تلك الفترة الحرجة. وبينما كانت هذه العمليات تجري في منطقة وهران، كانت مثيلاتها تشهدها الولايات الأخرى، فكانت هذه العمليات تساعد الثورة على تأمين بعض متطلّباتها"[11] .

ويذكر الدكتور علي زغدود أنّ الثورة " أمرت في بدايتها بعض الجزائريين بالانضمام إلى صفوف الجيش الفرنسي، ليسلّحوا ثم يعودون إلى صفوف المجاهدين وهم كثيرون، غير أنّنا لا يمكن أن نذكرهم جميعا، وإنّما سنذكر بعضا من الذين لبّوا نداء الثورة وفرّوا من الجيش الفرنسي سنة 1956 من مركز لبطيحة بكميات هائلة من الأسلحة وأخصّ بالذّكر منهم: الشهيد محمد عواشرية، والمرحوم الرّائد عبد الرحمن بن سالم "[12].

وبعد انعقاد مؤتمر الصومام في 1956/08/20، انتهى محضر جلساته إلى أنّ السلاح المتوفّر بالمناطق كان على النحو التّالي:

1- المنطقة الأولى: لم يحضر قادتها المؤتمر بسبب استشهاد بن بولعيد قائد المنطقة.

2- المنطقة الثانية : 13 بندقية حربية و3750 بندقية صيد.

3- المنطقة الثالثة : 404 بندقية حربية و106 رشاشا، 8 مدافع رشاش،4 بنادق رشاشة 21/ 24، و4425 بندقية صيد.

4- المنطقة الرّابعة : 5 بنادق رشاش، بندقية واحدة بار، و200 بندقية حربية، 80 رشاشة، 300 مسدّس، 1500 بندقية صيد.

5- المنطقة الخامسة: حتىّ أول ماي 1956، كان بحوزتها 50 مسدّسا رشاشا، 165 رشاشة، و1400 بندقية حربية، 100 مسدّسا و1000 بندقية صيد.

6 - المنطقة السادسة: 100 بندقية حربية، ورشاشا واحدا، 10 رشاشات(من نوع مختلف)، 50 مسدّسا، 100 بندقية صيد[13].

تأقلمت الثورة مع الظروف الرّاهنة، فطرحت أجهزة التسليح والتموين فكرة إنتاج السلاح الجزائري المحض، لامتصاص النقص في هذا الباب، من أجل ذلك أسندت هذه المهمة لعبد الحفيظ بوصوف، الذي كان على رأس لجنة التسليح والصناعة الحربية، فتمكّن رجاله من بناء ورشات، كان أشهرها "مركز لخميسات"[14] بالمغرب الأقصى، وكانت هذه الورشة تحت الأرض مراعاة للظروف الأمنية[15].

وقد ربط بوصوف صلات وطيدة بالعرب المقيمين بإسبانيا، على أمل الوصول إلى إنجاز صناعة حربية جزائرية، تغني الثورة في مرحلتها الأولى، وتمكّنها من مواجهة الاستعمار، علما أنّ الجهاز الذي أشرف عليه استطاع أن ينشئ بنجاح سلاح الإشارة، الذي تخرّجت منه دفعات متتالية من المتخصّصين في اللاّسلكي والشفرة والجوسسة والجوسسة المضادة، فكان لهذا الجهاز الدّور الكبير في دعم الثورة بشكل كبير[16].

ويذكر أنّ الولاية الخامسة كلّفت في أواخر 1955 وأوائل 1956 بصناعة الألغام المضادة للدبّابات، والألغام المفجّرة للسكة الحديدية، فقامت بصناعة قنابل يدوية، كانت تصنع بآلة أو آلتين جيء بهما من ألمانيا، وهيّئ لهذا الغرض بيت كبير في تطوان المغربية به حديقة كبيرة[17]. وبالتعاون مع المتعاونين الأجانب (أرجنتينيين وألمان، هولنديين وإنجليز) تعلّم بعض الجزائريين عنهم، وأصبحوا هم الذين يصنعون القنابل اليدوية (**Les Grenades**) في أواخر 1956 وبداية 1957، وكانت مأخوذة من النموذج الأمريكي، الرشاش الألماني (**Mitraillettes M40**) وكانت الهاونات مأخوذة من النموذج الفرنسي (**Mortiers**) عيار 50-60 مم، إلى جانب المقذوفات (**Les Obus**)، وقد بدأ الإنتاج الفعلي حوالي 1960.

وشهدت بداية عام 1961 تسليم الرشاشات والمدافع على الولاية الخامسة، حيث يذكر السيد بوداود منصور* أنّه تم تسليم مابين 50000 إلى70000 قنبلة يدوية (**Grenades**)، أما الرشاشات فوصل عددها إلى 10000، في حين بلغت المدافع (**Mortiers**) من عيار 50 أو 60 مم حوالي 1000 منها 500 جاهزة، بينما أدخل الباقي على شكل قطع غيار بعد الاستقلال، ودخلت كل هذه الأنواع إلى الجزائر بما في ذلك الآلات[18].

القواعد الخلفية لتموين الثورة بالسلاح :

القاعدة الغربية: كان السيد بوداود منصور مكلّفا بجميع المصانع السرية والأسلحة التي كانت تجمع وترسل إلى الولاية الخامسة، " يساعده في ذلك رجال المقاومة المغربية، والتحق بهم المجنّدون الجزائريون، فشكّلوا خلايا هامّة للتسليح من إسبانيا والمغرب، لاسيما القواعد الأمريكية المتواجدة بالمغرب الأقصى[19]. وقد أنشأت إدارة الاتصالات عدّة مراكز للتموين بالسلاح على التراب المغربي، منها مراكز الناضور- وجدة- فكيك- بركان- القنيطرة- الرباط- الدار البيضاء- طنجة- تطوان[20]. وقد لعب خط وجدة وهران- الجزائر ثم خط وجدة – بشار دورا كبيرا في تموين الثورة بالسلاح عبر الشاحنات والسيارات[21]، وكانت السلطات المغربية تغضّ الطرف عن عمليات إنزال الشحنات، التي تقع على سواحلها من قبل السلطان محمد الخامس، على عكس ما حدث مع الباخرة الإسبانية خوان إلوكاس (**Juan Illucas**)، التي كانت متوجّهة من الإسكندرية إلى سبتة في **4** جوان **1957**، حيث حجزت الشّحنة من قبل السلطات الإسبانية بسبب التخريب المقصود لعمليات الإنزال من طرف رجال السلطان الحسن، بعد أن وثق به الجزائريون وأطلعوه على السّر[22].

وكثيرا ما كانت السلطات في المغرب تعترض سبيل المجاهدين، وتضع يدها على إمداداتهم من السلاح، محاولة إجبار قيادة جبهة التحرير الوطني على الاعتراف بتعديل الحدود الجغرافية حتى قبيل الاستقلال، مستغلّة الظروف الصعبة التي كان جيش التحرير الوطني يمرّ بها، كالذي حدث في عام **1958** في ممرّ فكيك الاستراتيجي، الذي كان يتسلّل منه المجاهدون لا سيما بعد إنشاء خطّ موريس، وما نتج عن ذلك من صعوبات التسلّل من الشمال، وبإغلاق السلطات المغربية لهذا الممرّ كانت تهدف إلى إجبار جبهة التحرير الوطني على الاعتراف بسيادة المغرب على مناطق جزائرية مثل توات وقورارة وتيدكلت، ورغم محاولات الحوار مع السلطات المغربية ظلت هذه الأخيرة مصرّة على مطالبها[23].

قاعدة الإمداد في إسبانيا وأوربا: كانت مهمّتها تسليح الكومندوس الذين كانوا يعملون في فرنسا، وتسليح العاصمة ووهران والتموين بصفة عامّة، وقد كلّف بها السّيد محمد يوسفي[24] الذي سبق الحديث عنه، ولعبت هذه القاعدة دورا كبيرا في تزويد الولاية الخامسة بالأسلحة، التي كانت تجلب من برشلونة وجنوب إسبانيا في شكل قطع غيار من المصانع، ثم ترسل إلى الولاية الخامسة برّا وبحرا بملء جوانب السيارات، التي تذهب من برشلونة إلى خسيراس ومنها إلى طنجة ثم تطوان، حتى تصل إلى الولاية الخامسة[25].

وبقيت هذه الشبكة تعمل إلى أن انكشف أمرها، فكان لابدّ من البحث عن وجهة أخرى، وكحلّ للمشكلة غيّرت الثورة وجهتها بقرار من بوصوف " قائد الولاية الخامسة "، وذلك بإقامة قاعدة للإمداد والتموين بصفة عامّة بألمانيا (بون)، وكلّف السّيد يوسفي بتنظيم عملية التموين بمختلف أشكاله على مستوى أوربا (**Mission d'Europe**) لصالح الثورة[26]. كما كان بسويسرا مركزان، وفي كلّ منهما شخصان، وكانت سويسرا منطقة عبور (**Transite**)، وكان الحصول على الأسلحة من برلين وبلجيكا (بروكسل) وبلغاريا، وخاصة تشيكوسلوفاكيا التي كانت من أكبر المموّنين للثّورة سواء في الشرق أو في الغرب[27]. وبهذا الخصوص يمكن ذكر الباخرة البلغارية، التي انطلقت من ميناء فارنا على البحر الأسود في بلغاريا، وللتضليل أبحرت على أنّها متجهة إلى أمريكا الجنوبية، وتوقّفت بجبل طارق للتموين ثم واصلت طريقها نحو طنجة، وغير بعيد عن الرّصيف أنزلت حمولتها، حيث كانت الجماعة المكلّفة بنقلها في انتظارها، وسيقت على متن شاحنات سالكة طريق الرّيف باتجاه النّاظور، ووصلت هذه الحمولة بسلام[28].

القاعدة الشرقية: كانت تشمل تونس- ليبيا ومصر كقاعدة أساسية يأتي منها السلاح، حيث وصلت إلى زوارة اللّيبية عن طريق مرسى مطروح بالإسكندرية مئات الأطنان من الأسلحة، بمختلف أنواعها إلى الجبهة الشرقية بعد مؤتمر الصّومام، بمساعدة ممثل الجزائر أحمد سليم. وقد درج على مهمّة ضابط الاتصال مع مصر عدد من الأسماء، بداية بكريم بلقاسم ثم عمر أوعمران يليه عبّان رمضان، وبعده علي محساس إلى محمد الشريف، غير أنّ منطلق العلاقات المصرية الجزائرية منذ فجر الثورة كان أحمد بن بلّة ضابط الاتصال الذي تدعمه المخابرات المصرية بالتنسيق مع جمال عبد الناصر، والذي كان يسعى إلى إبراز دور مصر القيادي في المنطقة وسياستها الرّامية إلى مناهضة حكّام المنطقة المتعاملين مع الغرب[29].

وللعلم فأنّه كانت بتونس لجنة خاصّة من الولاية الأولى والولاية الثانية والولاية الثالثة والولاية الرّابعة والقاعدة الشرقية، وكانت هذه اللّجنة تجمع الأسلحة من كلّ جهة من تونس وليبيا والعراق ومن مصر وسوريا، وتأتي بها إلى تونس ومن ثم توزّع بواسطة كتائب من جملتها كتيبة أحمد السباسي وسليمان لاصو ويوسف لطرش وكتيبة سي البغدادي في سنة **1957**[30].

والجدير بالذكر أنّ تونس قامت بعدّة إجراءات سياسية وعسكرية، ضدّ جبهة التحرير الوطني ومجاهديها، بحجّة فرض السيادة الوطنية، ومن هذه الإجراءات مصادرتها في جوان 1958 لكميات كبيرة من الأسلحة، كانت موجهة لجيش التحرير الوطني الجزائري، شملت: 5070 بندقية، 2037 بندقية رشاشة، 2037 مسدسا رشاشا، 20 مدفع بازوكا، 45 رشاشا ثقيلا، 30 مدفع هاون عيار 81، عشرة ملايين طلقة مختلفة العيارات[31].

لكن الثورة استطاعت في مرحلة توسع عملياتها الحربية بناء قواعد لها في ليبيا، من خلال ورشات لتصليح الشاحنات الثقيلة لنقل الأسلحة، وصنعت المقصات المضادة للأسلاك (Les Bengalors)، لقطع الأسلاك الشائكة المكهربة، كما وزّعت ورشات صنع قطع غيار السلاح في أماكن متعدّدة، تحسّبا من البوليس الليبي المدعّم بالقوات الإنجليزية، واحتراسا من عدوان الطيران الفرنسي عليها، كما صنعت علب الذخيرة وحاملات الرشاشات وتعديل كل الشاحنات العاملة على خط مرسى مطروح (مصر- الجزائر)[32].

وأسفرت الاتصالات التي قام بها أحمد بن بلة في مصر على أعلى المستويات قبل اندلا ع الثورة عن موافقة القيادة المصرية على دعم الثورة الجزائرية عسكريا، بالعديد من الشحنات ومختصر ذلك فيما يلي: كلّف فتحي الديب (رئيس جهاز المخابرات المصرية) أحد أعضاء السفارة المصرية في ليبيا، وكان محلّ ثقة ويدعى أمين صالح، الذي كان على صداقة بأفراد الأسرة المالكة والكثير من الأسر الليبية، فاستطا ع توظيف ذلك عندما طلب منه توفير شحنة من الأسلحة الخفيفة والذخيرة، حيث استعان بأصدقائه من الليبيين المتمرّسين في هذا المجال، بعيدا عن أنظار العناصر البريطانية القائمة على شؤون البوليس الليبي وعملائه.

وقد تم شراء الأسلحة في برقة بالتنسيق مع أحمد بن بلة، الذي اتصل مع الشبكة المنظمة لشراء الأسلحة وإعدادها بليبيا لتهريبها مباشرة إلى الجزائر، واتّبع أسلوب التهريب انطلاقا من قاعدة الملاحة الأمريكية بواسطة أصدقاء ليبيين لبن بلة، كان بحوزتهم كمّية جاهزة من الأسلحة للتسليم لقاء دفع الثمن الذي زوّد به بن بلة، وأخذت هذه الشحنة طريقها على ظهور الإبل إلى جبال الأوراس عبر الحدود التونسية الليبية، قبل أن تشتدّ الرّقابة البوليسية على محافظة طرابلس، وكانت على محطتين: الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة تخزين بوسط تونس، بينما كانت الثانية من هذه المنطقة بتونس عبر منطقة الكاف إلى الأوراس بتدبير المناضلين الجزائريين أنفسهم.

وعلى إثر ذلك وصلت الأخبار إلى السلطات الاستعمارية عن هذه الشحنة، فكثفت اتصالاتها ببريطانيا وأمريكا بشأن تشديد الضّغط على الحكومات العربيّة، وبخاصّة الليبية حتّى لا يتكرّر تهريب السلاح من مصر إلى الجزائر، فقام البوليس الليبي بقيادة ضبّاط بريطانيين بحملات تفتيش واسعة[33].

وأمام هذه المستجدّات قرر جمال عبد الناصر – بعد أن عرض عليه الأمر في الأسبوع الثالث من نوفمبر 1954 – استخدام البحر وسيلة لنقل الإمداد سرّا فاتّصل فورا بعبد الحكيم عامر لإصدار أوامره للبدء بالتنفيذ،" ووقع اختياره على اليخت انتصار (Le Yatch Intissar)، وكان فريق السلاح البحري يعتقد أنّه يقوم برحلة تدريبية، ووقع الإنزال بواسطة قوارب اليخت بميناء قديم شرق طرابلس، على أن يتولّى بن بلة والقائمقام الليبي عبد الحميد درنة نقلها إلى منزله. وتم ذلك بمساعدة رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم، الّذي عيّن بنفسه القائمقام عبد الحميد درنة للإشراف على تأمين إنزال الشحنة وحمايتها. وقد وصل اليخت إلى موقع الإنزال ليلة 8 ديسمبر 1954، ويلاحظ أنّ كمّية الأسلحة و الذخائر كانت محدودة، ولعلّ ذلك كان بمثابة جسّ نبض لهذه العملية الأولى من نوعها، كما أنّها كانت كافية لتغطية احتياجات الثورة في الشرق الجزائري في هذه المرحلة[34].

وفي 4 يناير 1955 كانت مغامرة اليخت دينا (Le Yatch Dinah)، حيث اجتمع أحمد بن بلة باللّواء سليمان عزّت بقيادة السلاح البحري، عن طريق فتحي الدّيب الذي كلّفه عبد الناصر بهذه المهمّة، وتم الاتفاق على الخطّة الجديدة التي تسمح بتسليم 350 قطعة سلاح مع ذخيرتها نظير مبلغ 4000 جنيه مصري، ويتم التّسليم بعد 42 يوما من تاريخ استلام المبلغ في المكان الذي يحدّد له على الحدود الجزائرية، وكان هذا المبلغ من المخصّصات المرصودة لدعم الكفاح المسلّح الجزائري، على أن توظّف لهذا الغرض إحدى السفن التجارية التي يستخدمها حسين خيري – (قائد الأسراب المتقاعد، ويعمل في تجارة توريد الأسلحة الإيطالية بالشرق الأوسط)– في نقل سلاحه المهرّب ويتولّى ذلك السيّد علي صبري (قائد الجناح آنذاك).

وفي منزل فتحي الدّيب جرى اجتماع صباح يوم 20 يناير 1955، للتباحث في تفاصيل عملية التهريب هذه، وقد حضره أحمد بن بلة– محمد بوضياف– عبد الكبير الفاسي– حسين خيري– والقبطان اليوغسلافي الأصل "ميلان باتشيس" الذي سيقود السفينة، التي تبحر من غرب الإسكندرية إلى الناظور، حيث موقع الإنزال بشاطئ المنطقة المسيطر عليها من قبل

الإسبان. وتأكّد فيما بعد أنّ السفينة التي ستقوم بالمهمة هي: اليخت دينا، الذي تملكه الملكة السابقة دينا عبد الحميد الزوجة الأولى للملك حسين ملك الأردن، وكان حسين خيري قد استأجره منها نظير مبلغ شهري مدّعيا بأنّه سيقوم برحلة ترفيهية لبعض أثرياء العرب.

وفي منتصف شهر مارس 1955 سافر بن بلة إلى إسبانيا لإبلاغ مسؤول المنطقة الغربية بكلّ التفاصيل، وإعداد كافّة الإجراءات لضمان سرّية تفريغ الشحنة، وأبحر اليخت من ميناء بورسعيد يوم 24 مارس 1955، وعلى ظهره 7 من الإخوة درّبوا لتولّي أعمالا قيادية في منطقة وهران، وهم: عرفاوي محمد الصالح- مجاري علي- بوخروبة محمد (العقيد هواري بومدين)- عبد العزيز مشري- عبد الرحمن محمد- حسين محمد- شنوت أحمد. وفي صباح يوم 27 مارس وصل اليخت إلى النّاضور منجزا مهمته بنجاح دون أن يشعر أحد بالعمليــــة[35].

كما قام اليخت غود هوب (Le Good Hope) بتنفيذ مهمّة عرفت بشحنة الذخيرة، وتم تفريغها حوالي الساعة 3 صباحا من يوم 9 نوفمبر 1955 – بعد تعرّضه لمشكل التوازن مجدّدا في مهمته الثانية – في ميناء مهجور على الساحل الليبي على مقربة من مدينة زوارة، على أن تتولى الجمال نقل هذه الشحنة، وكان ذلك بالاتفاق مع أحد شيوخ القبائل[36].

أعقب هذه المهمّة اتصال بن بلة بالسلطان محمد الخامس من مدريد، وهو ما أسفر عن طلب السلطان من الإسبان أن يغضّوا الطّرف عن تهريب السلاح عبر المنطقة التابعة لهم، فاستجابوا لذلك وعندها قررت مصر استخدام المركب ديفاكس* لنقل الشحنتين: السادسة لإمداد منطقتي قسنطينة والأوراس، والشحنة السابعة لإمداد منطقة وهران وبلاد القبائل. وتم إنزال الشحنة الأولى في منطقة زوارة قبل فجر يوم 14/ 05/ 1956، بينما وصلت الشحنة الثانية فجر يوم 21 ماي إلى منطقة الإنزال الغربية حيث أنزلت بسلام[37].

مرّة أخرى قرّر جمال عبد الناصر بالاتفاق مع أحمد بن بلة إعداد شحنتين من الأسلحة والذخيرة، مع زيادة كميات الرشاشات م/ط بعد أن أثبتت فعاليتها ضدّ الطّائرات الفرنسية، وكانت الشحنة الثامنة موجهة لجبهتي وهران وبلاد القبائل، أما الشحنة التّاسعة فكانت لإمداد الجبهة الشرقية والأوراس وقسنطينة. وقد تم شحن هاتين الشحنتين على المركب "ديفاكس" صباح يوم 1956/06/26، وتم إنزال الشحنة الأولى على سواحل ليبيا قرب زوارة، والثانية قرب سبتة بمراكش الإسبانية، وتمّت المهمّة بسلام[38].

إلاّ أنّ شهر أكتوبر كان نكبة حقيقية على الثورة، فمن جهة ألقي القبض في 23 منه على الزعماء الخمس للثورة، ومن جهة أخرى أفتضح أمر السفينة آتوس(Athos) التي كانت تحمل الشحنة العاشرة من الأسلحة والذخيرة، فضلا عن ضمّها لعدد من المناضلين الفنيّين، الذين تمّ تدريبهم على استخدام اللاّسلكي والمتفجّرات بالإضافة إلى مجموعة من الرجال الضفادع، الذين درّبتهم البحرية المصرية للهجوم على قاعدة المرسى الكبير، وزوّدهم بما يحتاجونه من معدّات التفجير تحت الماء، التي تمّ استيرادها من إيطاليا لذلك خصّيصا.

وعبّئت الشحنة على متن الباخرة صباح يوم 1956/10/04، وأبحرت من ميناء الإسكندرية على الساعة 1 و30 دقيقة، صوب خليج كاب داغوا (Dagoua Cap)، حيث كان من المنتظر أن تصل لإنزال حمولتها يوم 12 أكتوبر، إلاّ أنّ خيانة الرّجل الذي اختاره فتحي الديب وقدّمه لبن بلة، وهو إبراهيم النيّال (تلقى مبلغ 50000 ليرة مقابل خيانته)، حالت دون وصول الشحنة إلى هدفها، حيث أطلعت السلطات الفرنسية بتفاصيل الخطّة، فوجدت السفينة طرّادا (Patrouilleur) فرنسيا بانتظارها، ساقها عنوة إلى ميناء المرسى الكبير، وضاعت هذه الشحنة الهامة التي نوضحها فيما يلي:

2000 بندقية 303، 290 بنادق متنوعة، الرشاشات:250 رشاش بريتا 9 مم(Beretta)، 50 رشاش بران (Bren 303)، 65 مدفع هاون (Mortiers 2)، 24 هاون (Mortiers 3)، 29 مسدسا متنوعا، 6 رشاشات فيكرس (Vickers 33)، 20 بندقية 7.92 مم، 33 مدفع لافيات (La Fayette) ، 23 رشاش فاو (itraillettes FAO)، 437000 ذخيرة عادية (Cartouches 303)، 62400 ذخيرة حارقة (Cartouches 303 traçantes)، 100000 ذخيرة 9.92 مم ، 125000 ذخيرة بريتا 9 مم، 199800 ذخيرة 45 للتورني (Cartouches 45 pour torny)، 3384 قنبلة يدوية (Grenades)، 504 قنبلة يدوية من نوع أ. ت. ب (ATP)، 4000 قذيفة هاون 2 (bus de Mortiers 2)، 1000 قذيفة هاون، 45000 ذخيرة 8 مم فرنسية، 55000 ذخيرة متنوعة، 10 أجهزة لاسلكية محمولة[39].

وكانت الشحنة الأخيرة التي وصلت من الشرق العربي شحنة الباخرة "أوراغون" في 3 فيفري 1961 لصالح الجبهة الغربية (وهران)، تمّ إفراغها بأحد الموانئ المغربية المحرّرة، وكان إجمالي هذه الشحنة حوالي 244 طنا[40].

أمّا المساعدات اللّيبية فقد تحدّث عنها الأستاذ الأريب محمّد الصّالح الصدّيق في كتابه "دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر"، مبرزا فيه دور ليبيا حكومة وشعبا على جميع الأصعدة العسكرية والمالية والسياسية والدبلوماسية، ومبيّنا فيه على وجه الخصوص الدور الذي قام به المجاهد الكبير الأستاذ الهادي إبراهيم المشيرقي[41]، كما برزت صورة سالم مسعود الشوارف الزنتاني، اللّذان أسهما بأوقاتهما وأموالهما وعملا على تحريض إخوانهم على ذلك، وتحمّلا بأمانة مسؤولية جمع التبرّعات لصالح جبهة التحرير الوطني، وتذكر الشهادات حول المساعدات اللّيبية أنّ هذا الرّجل- أي الهادي إبراهيم المشيرقي – تولّى فيما بعد تدبير السّلاح والمعدات العسكرية مع مجموعة من رفاقه اللّيبيين، ويسجّل له التاريخ أنّه كان أحد الذين أنقذوا الرّئيس أحمد بن بلة من الاغتيال، من قبل أحد الفرنسيين كان مندسا بأحد فنادق ليبيا[42].

ولا يفوتنا ههنا أن ننوّه بالمساعدات السورية، التي يذكر أنّها أرسلت إلى الجزائر خلال عام 1957 مساعدة هامة من أسلحة وذخيرة[43]، كما خصّصت القيادة العراقية بعد ثورة تموز/ جويلية 1958 ميزانية خاصّة للثورة الجزائرية[44].

الدعم الصّيني: أدرك المسؤولون عن العسكرية الجزائرية أنّ إمكانيات الثورة الحربية غير كافية، ففكّروا في استيراد الأسلحة – من خارج الدّائرة التقليدية المعروفة – من الصين الشعبية[45]. وتحدثت الصحافة السياسية الأمريكية ما يتضمّن تزويد القوّات الجزائرية بأسلحة حربية من الصين: "إنّ اتفاقيات مبدئيّة تمّت بين حكومتي الجزائر والصّين، حول تزويد القوات الوطنية الجزائرية بأحدث فصائل الأسلحة والمعدّات الحربية الحديثة، ترقى قيمتها المالية إلى 25 مليون دولارا، وتضمّ كثيرا من معدّات الميدان وغير ذلك من التجهيزات الحربية الضخمة "[46].
ويقول السيد عبد الصمد عيسى*:لقد عاوننا الصينيون، إذ بعثوا لنا الآلات كما قاموا بتكوين أفراد جزائريين، وكانت هذه الآلات لصناعة الأسلحة، وأظن أنّها كانت دون مقابل، كما بعثوا لنا ببعض الأسلحة، كانت هي الأخرى دون مقابل ما بين 1958 و1960 عندما كنّا في أوربا، وكان الذين تلقّوا تكوينا في الصين على هذه الآلات أشخاص، منهم: توتاح السعيد، ولبصير عزيز[47].

مراحل التسليح من الخارج:

المرحلة الأولى: (وتمتد من 1 نوفمبر1954 إلى 20 أوت 1956)، وقد تميزت بالحصول على الأسلحة من الخارج، سواء عن طريق الشّراء أو المساعدة من الدول العربية الشقيقة أو من الدول الصديقة، وكان الوفد الجزائري في الخارج يرسلها إلى الحدود الشرقية والغربية. ويتمّ الحصول على الأسلحة عن طريق عمليات مخطّطة، مثل الباخرة (دينا) التي سبق الحديث عنها وعن غيرها من الشحنات التي تمّت خلال هذه الفترة بشيء من التفصيل.

المرحلة الثانية: (تمتدّ من 20 أوت 1956 إلى 19 سبتمبر 1958)، وفيها تولّت مسؤولية الحصول على الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)، فكلّفت جهازا يختصّ بذلك عرف بدائرة التسليح والتموين العام (D.A.R.G)[48]. وقد كان هدف اللجنة الرئيسي هو الحصول على الأسلحة، بعد الأزمة الحادّة المتعلّقة بالتسلّح التي عرفتها الثورة في أواخر سنة 1956." وممّا زاد الطين بلّة اعتقال الزعماء الخمسة للبعثة الخارجية (بن بلّة ورفاقه)، فأصبحت عملية تأمين الأسلحة والمواد التموينية من الخارج جامدة، فكلّفت لجنة التنسيق والتنفيذ (محمد لمين دباغين) لعلاج المشكلة، فتوجّه من القاهرة إلى تونس، بينما انتقل (أوعمران) من الداخل إلى تونس، واستطاعت جبهة التحرير أن تصل إلى نوع من الاتّفاق لتنسيق التعاون مع تونس، ووقع هذا الاتفاق في شهر فيفري 1957 بين الرّئيس الحبيب بورقيبة وممثل جبهة التحرير، وعندها عادت السيطرة للجبهة على مناطق الحدود المهمّة للغاية، وعيّنت الجبهة في مطلع سنة 1957 المجاهد (محمود الشريف) قائدا لمنطقة الأوراس.

وللإشارة فإنّ بن بلة كان قد بعث برسالة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، ضمّنها قائمة بشحنات الأسلحة التي تمّ التعاقد عليها قبل اعتقاله، وكان هناك نحو من 8000 قطعة سلاح قد نقلت، أو أنّها في طريق النّقل إلى المجاهدين، ولا تزال في ليبيا أو في تونس أو في وهران، ونجح أوعمران في مهمّته خلفا لبن بلة، فانتقل من تونس إلى بعض بلاد الشرق الأوسط الأخرى وأوربا وتعامل معها وتلقّى العون منها[49]. وحصل لمين دباغين على شحنة من يوغسلافيا تتكون من 25000 قطعة سلاح، منها 1000 مدفع رشاش (F. M. M. G. 34 et M. G. 42) التي سلّمت إلى جيش التحرير بالحدود التونسية.

كما حصلت الثورة خلال الفصل الأول من سنة 1957 على5 شحنات للأسلحة والذخيرة من مصر: سلّمت الأولى لأحمد محساس بتاريخ 6 فيفري، والثانية للدكتور محمد لمين

دباغين في أفريل وتم نقلها بواسطة الشاحنات إلى الحدود التونسية، وقد وجهت إلى ولايات قسنطينة والأوراس و الجزائر العاصمة. بينما سلمت الثالثة إلى محمد الهادي بتاريخ 20 ماي، وكانت وجهتها نحو داخل الجزائر مرورا بالتراب الليبي. في حين كانت الرابعة على متن الباخرة الإسبانية خوان إلوكاس (Juan Illucas) انطلاقا من الإسكندرية إلى ميناء سبتة، بتاريخ 4 جوان، وقد حجزت هذه الشحنة من قبل السلطات الإسبانية بسبب العمل التخريبي لعمليات الإنزال من رجال السلطان الحسن الثاني، وبسبب الخطأ المرتكب من طرف الجزائريين الذين أفشوا سرّهم للسلطان. وكانت الشحنة الخامسة على متن شاحنة من مرسى مطروح في 1 جويلية، مرورا بليبيا ووصولا إلى الحدود التونسية، أين تم تخزينها على أن يتم تسويقها لاحقا إلى الجزائر[50].

وتميّزت هذه المرحلة أيضا بتعامل الثورة مع تجار الأسلحة أو بالأحرى مهربي الأسلحة (Trafiquants d'armes) لتغطية احتياجاتها من الأسلحة، ففي سنوات 1957– 1960 كان السماسرة أو الوسطاء يشترون شهادة (Certificate End User) من بعض الشخصيات السياسية في الدول الصغيرة (وزير الدفاع أو وزير الداخلية)، يبيعونها لهم بـ 20000 دولارا (10 ملايين فرنك قديم). وكانت جبهة التحرير الوطني تحصل على هذه الشهادات من طرف الدول الصديقة، أو المؤيدة لحركتها مثل يوغسلافيا- مصر- العراق- وبعض البلدان العربية الأخرى. وبالمقابل كانت المصالح السرّية الفرنسية تلاحق تجار الأسلحة المتعاملين مع الثورة، ولم تتورّع في استعمال أساليب الترهيب لتمنع أيّ إمداد بالسلاح للثورة، كقتلها للضبّاط الإسبان المتعاونين مع الثورة، الذين لم ينجو منهم سوى مارتي (Marti)، الذي كان مسؤولا عن الاتصال بالضباط الإسبان، حيث تمكّن المناضلون الجزائريون من نقله إلى طنجة، وفي 1962 دخل الجزائر وتزوّج من جزائرية توفيت منذ مدّة أمّا هو فتوفّي سنة 1986، كما قامت بتفجير سفينتي (Sorcière Rouge) و(Sirocco)، وإغراقهما بميناء طنجة، وهما سفينتان تابعتان للسيد جورج بوخرت (George Poukhart) المدعو النقيب فيليب موريس، الذي كان يقيم بطنجة، وهو أحد تجار الأسلحة الألمان المتعاونين مع الثورة، وبعد أن اكتشفت تعاونه مع الثورة قضت عليه المصالح السرية الفرنسية المسمّاة بالأيادي الحمراء (Les Mains Rouges)، التي كان مكلفا بها العقيد الفرنسي مورسي (Meurcier)[51].

ومن المصالح التي كانت مكلّفة بمحاربة شبكات تسليح الثورة:

– مصلحة الوثائق الخارجية والجوسسة المضادة (S.D.E.C.E)، وكانت مهمتها تكمن في مراقبة تحركات الثورة في الخارج.

– مصلحة الاستعلامات (S.R)، وكانت تابعة للمصلحة السابقة الذّكر، وقد تمحورت مهمّتها في التعرّف على الأشخاص والطرق التي تسمح للثورة بالحصول على الأسلحة.

– المكتب (Bureau 24): وهو مصلحة الجوسسة المضادة، وعلى مستواه تتجمّع كلّ المعلومات حول عمليات بيع الأسلحة لمختلف أنحاء العالم، وبعد معالجتها يقوم باستغلالها فيعيّن الأهداف التي يجب تخريبها وضربها، ثم يقوم المكتب (Bureau 29) والمسمّى بمصلحة العمل (S.A) بتعيين الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ عمليات التخريب ضدّ مصالح جبهة التحرير في الخارج.

ورغم الصعوبات التي كانت تعتري عملية إدخال الأسلحة، بعد أن جنّدت فرنسا أسطولا كاملا لمراقبة الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط والأطلسي، فإنّ الجبهة استطاعت إدخال العديد من السفن المحمّلة بالأسلحة عبر الشواطئ الغربية.

كما لعبت قوافل الدوريات من المجاهدين التي كان عدد أفرادها يبلغ أحيانا حتّى 232 مجاهدا و34 بغلا دورا هاما في إدخال الأسلحة والذخيرة عبر الحدود الشرقية والغربية والجنوبية على ظهور البغال، إمّا بإخفائها مع أشياء أخرى أو بوضعها في جوانب السيارات حتى لا تفقد توازنها، أو بالفراغ الموجود بين خزّان البنزين ومؤخّرة السيارة، كما استخدمت الحافلات من نوع مرسيدس (Mercedess) بحيث كانت تفكّ كراسيها ثم تملأ بالأسلحة ثم تغطّى وبعدها تبعث إلى وجهتها[52].

المرحلة الثالثة: وتبدأ مع تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، حيث اختفت دائرة الأسلحة والتموين العام (D.A.R.G)، إذ لم تكن هذه الدّائرة منظّمة بسبب الفوضى في عملية جمع الأسلحة، فأصبح كل شخص مكلّف بجمع الأسلحة بتونس، يجمعها بصفة فوضويّة، ونظرا لذلك تأسست وزارة التسليح والاتصالات العامّة (M.A.L.G)، وعلى رأسها المجاهد بوصوف عقب تأسيس الحكومة المؤقّتة، فقضى بوصوف على هذه الفوضى[53]. وبدأت الحكومة المؤقتة تستغني عن الأسلحة الآتية من السوق السوداء.

وتميّزت هذه المرحلة بالسرّية التامّة، فلم يكن يعلم بدخول الأسلحة إلاّ الوزير المختصّ، ورغم إجراءآت تشديد الحراسة وتضييق الخناق على الحدود الشرقية والغربية، فإنّ الجبهة

استطاعت بطرقها الخاصّة إدخال الأسلحة مستعملة السيارات والحافلات – كما تقدّم ذكره – وحاولت الجبهة تجاوز الضغوط والمضايقات، فضلا عن الأموال الضّخمة التي كانت تكلّفها عمليات جلب الأسلحة من الخارج، وذلك بإنشاء مراكز لصناعة الأسلحة – وقد سبقت الإشارة إلى ذلك أيضا – وفكّرت الجبهة في تلبية حاجات الثورة المتزايدة باستمرار، وكذلك التحضير لمرحلة ما بعد الاستقلال، فأوفدت عددا من دفعات الطلبة إلى البلدان العربية الشقيقة والتقدمية الصديقة، للتدريب على مختلف الأسلحة، بما فيها الطيران والبحرية[54].

الخاتمة:

– ممّا لاشكّ فيه أنّ الثورة الجزائرية لم تكن وليدة العدم، وأنّ عنصر الصّدفة فيها لا مجال للحديث عنه، ولا يقول بهذا إلاّ حاقد متحامل على هذا الوطن أرضا وشعبا وتاريخا.

– كان الشعب هو خزّان هذه الثورة التي رعتها عين الله، والفضل يرجع إلى قوّة الإيمان النّابعة من الدين الإسلامي الحنيف، التي تسلّح بها للذود عن حماه، فاتّحد وشكّل لحمة واحدة واستجاب لنداء الجهاد ملبّيا، فاستحقّ نصر الله المبين.

– ولا يعني هذا أن نبخس الرجال أشياءهم من ذوي الفضل، ونقلّل من جهودهم واجتهاداتهم سواء عند انطلاق شرارة الثورة أو عندما أصبح التخطيط يتطوّر بتطوّر سنوات الثورة وأساليب الاستعمار في القضاء عليها.

– لقد كانت التضحية جسيمة والثمن غال، من خلال قوافل الشهداء التي دفعت حياتها عربونا للفدى لكي ينعم شعبها بالحرّية غدا. إنّ الثورة يوم انطلقت تعلّمت كيف تعتمد على الذّات، فراحت تموّن نفسها بنفسها بما توفّر لديها، وبما كانت تفتكّه من سلاح العدوّ بعد رحيله عن أرض المعارك، فتعزّزت قدراتها وارتفعت معنوياتها.

– ما أعظم ما قدّمه هؤلاء وأولئك الذين كانوا يتحرّكون بخطى ثابتة خلف أسوار الحدود، يبحثون عن سلاح يموّنون به ثورتهم في الدّاخل، ويزوّدونها به كي لا تخمد شرارتها، فيشحنون به العزائم ويرفعون الهمم، ويرسّخون لجيشهم الدّعائم، حتّى يغدو صوت بلادهم مسموعا بين الأمم.

– كانوا يبحثون عن المساعد المؤازر، وكان تفتيشهم عن الثّقة أكثر، حتّى تراعى السرّية التامة وينجحون في إيصال الشحنات في كلّ ما يقومون به من عمليات.

– برزت عبقرية الجزائري في شدّة الضّيق بصناعة جزائرية حربيّة، أقلّ ما يقال عنها إنّها كانت تفي بالغرض، وتزوّد الثورة في أحلك أيّامها بحاجتها من الأسلحة والذخيرة. ولم يتوقف الاتّصال بالخارج، بل تواصل عبر كلّ الجهات والجبهات الغربية والشرقية والأوربية، لتحصيل مزيد من التسليح والتموين للثورة بالوطن.

– وفي النهاية لا يمكن أن ننسى مساعدة الأشقّاء الذين موّنوا بالمال أو جمعوا السلاح، أو سخّروا أراضيهم لتكون مسرحا تنتقل عبره تلك الشحنات التي كانت تزوّد الثورة، كما لا يمكن نسيان الشعب الجزائري الذي لم يتوقّف عن الاشتراك والتبرّع لصالح الثورة، التي ما فتئ يدعمها حتى النّصر المؤزّر، فاستحقّ بذلك لقب بطل ثورة المليون ونصف المليون شهيد.

الهوامش:

1- مجلة الباحث، نشرة خاصة بالذكرى 25 لاسترجاع السيادة الوطنية، أحاديث حول التسليح في عهد الثورة التحريرية 1954-1962، جويلية 1987، ص.8.

2- المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون- المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، (د.ت)، م1، ج3، ص.501.

3- Benyoucef BENKHEDDA, Les Origines du premier novembre 1954, Deuxième édition revue et augmentèe, Edition du Centre National d'études et de Recherches sur le Mouvement National et la Révolution du 1er Novembre 1954, Imprimerie Houma, مطبعة هوما 1425 هـ/ 2004 م, p121.

*- السيد محمد يوسفي كان مناضلا في حزب الشعب الجزائري(PPA)، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية، ثم مسؤولا في الإدارة العليا للمنظمة الخاصّة(OS) في ديسمبر 1949، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة في الشرق الجزائري حكم عليه بالسجن لمدّة 6 سنوات، قضّاها بين سجون تيزي وزو ثم البليدة وبربروس لينتقل بعدها إلى سجن لبومات(BAUMETTE) بمرسيليا إلى غاية سنة 1955، وسافر منها إلى باريس ليلتقي ببعض الإخوة هناك، فألقي عليه القبض مجددا وزج به في سجن " La Santé "، وأطلق سراحه ثم أعيد القبض عليه، لكنه تمكن من الهرب والالتحاق بطرابلس، ومنها إلى القاهرة ثم دخل الولاية الخامسة، وفيها تولّى مسؤولية التسليح وعضوية جيش التحرير الوطني(ALN) حتى الاستقلال، ومن 1962 إلى 1964 أصبح مديرا عاما للأمن الوطني، ومن 1964 إلى 1970 شغل منصب سفير الجزائر في سويسرا، وعند رجوعه قرّر الكتابة فكتب عن المنظمة الخاصة كتابا بعنوان (الجزائر في المسير)، وآخر بعنوان (جبهة بدون حدود)، وثالث بعنوان المنظمة الإرهابية (OAS)، أمّا الرّابع فيتحدث فيه عن (المؤامرة) أي المرحلة من 1950 إلى 1954. أنظر: الباحث، المرجع نفسه، ص.59

4- المرجع نفسه، ص.20

5- حديث الأخ المجاهد العقيد أوعمران، المرجع نفسه، ص12.

6- النقيب مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرّية، نقله إلى العربية الدكتور أحمد الخطيب، منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت، (د.ت)، ص29. ويذكر الأستاذ مصطفى هشماوي- الذي كان يشغل منصب قائد الكتيبة الثانية في الفيلق الرابع على الحدود التونسية- "أنّ الرجال الجاهزين للقتال كان عددهم 2372، وكان بحوزتهم 363 قطعة سلاح". ينظر مقاله: التنظيم العسكري والسياسي للثورة الجزائرية- معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954 في الملتقى الأول بباتنة سنة 1989، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس(باتنة)، ص104. وفي نفس الملتقى وتحت عنوان: التحضير للثورة وتكوين الأفواج

للأستاذ عبد الوهاب عثماني، فإنه يبالغ عندما يقول بأنّ " مخزون الأسلحة ما بين 1948 و1954 كان يقترب من ثلاثة آلاف (3000) بندقية ومسدسا"، ص88.

7- مجلة الباحث، المرجع نفسه، ص.9

8- مراد صديقي، المرجع نفسه، صص29-.30

9- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم بالجزائر العاصمة، من 8 إلى10 نوفمبر 1984 م، التقرير الجهوي لولايات الغرب، ص.22

10- المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، م1، ج3، صص105-106.

11- بسام العسلي، جيش التحرير الجزائري، سلسلة جهاد الشعب الجزائري، دار النفائس- بيروت، ط1، 1404 هـ/ 1984 م، ص.94

12- جريدة الشعب، بتاريخ 1 نوفمبر 1984، ص.4

13- زغيدي محمد لحسن، عطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956- 1962)، ط1985، ص135.

14- Alistair Horne, A Savage war of peace "Algeria " 1954- 1962, London 1977, p240.

15- شهادات رفاق السيد عبد الحفيظ بوصوف، المدعو "سي مبروك" في وزارة التسليح والتموين العام (MALG) بمناسبة الذكرى 18 لوفاته من خلال يومين دراسيين لشخصيته بمساهمة المتحف المطني للمجاهد، يومي 16- 17 ديسمبر .1998

16- المرجع نفسه.

17- مجلة الباحث، المرجع نفسه، صص52- 54.

*- اسمه الحقيقي محمد، أمّا منصور فهو اسمه الثوري، وكان يعمل منذ 1955 في جمع الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر بالولاية الخامسة على الحدود الغربية، كما شغل منصب مسؤول عن عملية التسليح بهذه المنطقة إلى غاية 1962. المرجع نفسه، ص.78

18- نفسه، صص73- 74- 75- .78

19- محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، دار البلاغ للنشر والتوزيع- الجزائر العاصمة، ط1، 1422هـ/ 2001م، ص175 نقلا عن: Elghouti Hassani Abdelkrim, Guérilla Sans Visage, p: 191 et suite.

20- ينظر تفاصيل تخصص هذه المراكز لدى: محمد قنطاري، الثورة الجزائرية ونظمها السياسية والإدارية والعسكرية من 1954 إلى 1958، بحث لنيل دبلوم الدراسات المعمّقة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 1983، صص44-45. "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية"، مجلّة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، س2، ع3، خريف 1415هـ/ 1995م، صص131-132. عبد القادر بوباية، " تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس، في مجلّة التاريخ العربي، ع35، صيف 1426هـ/ 2005م، ص.21

21- محمد صديقي، المرجع نفسه، صص87-92. ينظر أيضا كتابه: الطرق والوسائل البشرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، نقلها إلى العربية د. أحمد الخطيب، دار الشهاب- باتنة، 1986، صص57- .64

22- Fathi El Dib, Abdel Nasser et la Révolution Algérienne, édition L'Harmattan, 5-7 rue de L'Ecole polytechnique, 75005 Paris, pp: 233-235.

ينظر أيضا مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسلح السرّية، ص.46

23- Mohamed HARBI, Le FLN Mirage et Réalité, E.D.J.A, Paris, 1980, pp :212-213.

24- مجلة الباحث، المرجع نفسه، ص.30

25- المرجع نفسه، صص21-.22

26- نفسه، صص24-.25

27- محمد الأمين بلغيث، المرجع نفسه، صص49-51.

28- مجلة الباحث، المرجع نفسه، صص49-51.

29- محمد الأمين بلغيث، نفس المرجع والصفحة.

30- مجلة الباحث، المرجع نفسه، ص.109

31- Mohamed HARBI, op, cit, p213.

32- محمد الأمين بلغيث، نفس المرجع والصفحة.

33- العماد مصطفى طلاس والمقدّم بسّام العسلي، الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر- دمشق، ط3 منقحة ومزيدة، 1404هـ/ 1984م، ص.143

34- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- الأبيار، الجزائر، (د.ت)، صص96-97. ينظر أيضا: فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي- القاهرة، 1984، ص63. مصطفى طلاس، المرجع نفسه، ص.144

35- Fathi El Dib, op, cit, pp:57-59.

مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر...، صص97-99. مراد صديقي، الثورة الجزائرية...، صص30-31. مراد صديقي، الطرق والوسائل...، ص25 مع الملاحظة أنّ هناك اختلافا بينهم في تواريخ الوصول والتسليم.

36- Fathi El Dib, op, cit, pp:85-88. مراد صديقي، الثورة الجزائرية...، صص33-35.

*- ديفاكس: سفينة يونانية حمولتها 500طن، اشترتها مصر بثمن إجمالي قدره عشرون ألف جنيه إسترليني، علما بأنّ الملك سعود تبرّع آنذاك لصالح الثورة الجزائرية بمبلغ مئة ألف جنيه استلمتها مصر. مصطفى طلاس، المرجع نفسه، ص151.

37- مراد صديقي، المرجع نفسه، صص37-39. مصطفى طلاس، المرجع نفسه، ص.151

38- Fathi El Dib, op, cit, pp:167-168. مصطفى طلاس، المرجع نفسه، صص152-153.

39- Fathi El Dib, op, cit, pp:175-181. مراد صديقي، الثورة الجزائرية، ص42.

40- مراد صديقي، المرجع نفسه، صص46-47. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات)، ج3، مع ركب الثورة التحريرية، دار البصائر- الجزائر، 2009، صص321-325.

41- الأستاذ محمد الصالح الصديق، دور الشعب اللّيبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة- الجزائر، جانفي 2000 (غلاف الكتاب).

42- الشهادة الكاملة حول المساعدات الليبية، المجاهد إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث- قسنطينة، الجزائر، ص120 وما بعدها.

43- مصطفى طلاس، المرجع نفسه، صص154-155 نقلا عن كتاب إدارة التسليح رقم/ 970/ تاريخ 17/ 01/ 1984.

44- محمد الأمين بلغيث، المرجع نفسه، ص.181

45- شهادة السيد دحو ولد قابلية ليلة 27 رمضان 1420هـ/ 27 ديسمبر 1999م، إثر انعقاد سهرة حضرها شهود عيان صنعوا أحداث وزارة التسليح والتموين العام (MALG) بمناسبة ذكرى وفاة السيد عبد الحفيظ بوصوف المدعو " سي مبروك"، (27 ديسمبر 1980).

46- محمد الأمين بلغيث، المرجع نفسه، ص170.

*- السيد عبد الصمد عيسى: كان قبل الثورة مناضلا في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، ولّما حان موعد أدائه الخدمة العسكرية تمرّد وفرّ إلى المغرب، وعلى الحدود جنّد منذ سنة 1955، وظلّ يعمل في جمع الأسلحة إلى سنة 1962. مجلة الباحث، المرجع نفسه، ص.59

47- نفسه، صص58-59.

48- حديث الأخ المجاهد عباسي عزوز وهو أحد المسؤولين عن عمليات الحصول على السلاح في المغرب لفائدة الثورة الجزائرية، مجلة الباحث، المرجع نفسه، ص.79

49- بسام العسلي، المرجع نفسه، صص92-.93

50- Fathi El Dib, op, cit, pp:230-231-232.

51- مجلة الباحث، المرجع نفسه، صص24-.25

52- نفسه، صص37-38 و44-.45

53- نفسه، ص.29

54- نفسه، صص90-96.

الحرب المخابراتية أثناء الثورة المسلحة.

أ. د رابح لونيسي*

تمهيد: عرفت الثورة الجزائرية حربا مخابراتية شرسة بينها وبين الجيش الاستعماري الفرنسي، مثلها في ذلك مثل كل الحروب والصراعات في التاريخ، لكن علينا الإشارة بأن الصراع المخابراتي ليس هو نفسه من حيث الطبيعة والأساليب والأهداف في كل الصراعات، بل يختلف بعضها عن بعض، وسنحاول الآن الإجابة على مجموعة أسئلة تخص المهتم بهذا الموضوع أثناء الثورة المسلحة الجزائرية ما بين 1954 و1962، ومنها: ما هي أهداف الحرب المخابراتية بالنسبة للطرفين المتصارعين أي الجزائري والفرنسي؟ وما هي المستويات التي جرت عليها هذه الصراعات؟ وما هي الأساليب الي استخدمها الطرفين؟ وهل وضعت الهياكل والأجهزة القائمة بها حسب هذه الأهداف والأساليب؟ كما سنتناول بالإشارة إلى بعض العميات المخابراتية الكبرى التي قام بها الطرفان المتصارعان.

لكن قبل هذا كله علينا تناول بعض معالم الصراع المخابراتي بين الجزائريين والفرنسيين قبل اندلاع الثورة المسلحة عام 1954م.

أولا-بعض معالم الصراع المخابراتي بين الجزائريين والفرنسيين قبل عام 1954م: لم يتمكن الاستعمار الفرنسي من تثبيت نفوذه في الجزائر إلا بعد أن جمع أكبر قدر من المعلومات عن الجزائر كأمة وبلد وأرض، وكذلك عن مجتمعها وشعبها ومختلف مكوناتها الطبقية والاجتماعية وكبار الأسر الجزائرية المؤثرة، فلو نعود مثلا إلى تحضير فرنسا لاحتلالها للجزائر، فإنها قد اعتمدت على المعلومات التي جمعها الكابتن بوتان عام 1807 بأوامر من نابليون بونابرت، وقد استندت عليها القيادة العسكرية الفرنسية عام 1830 في اتخاذها قرار دخول الجزائر عن طريق سيدي فرج غرب العاصمة بدل شرقها، ونشير إلى أن الحملات العسكرية التي تعرضت لها الجزائر طيلة العهد العثماني كانت تأتي من شرق العاصمة، وهو ما جعل القيادة الجزائرية تحصن

* - أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران السانية.

شرق العاصمة بالوسائل الدفاعية في الوقت الذي أهملت فيه غربها، فلم يكن في سيدي فرج إلا مدفع واحد حسب تقرير الكابتن بوتان، وهو الخطأ الذي يجب أن تتجنبه أي قيادة، لأنه بإمكان العدو أن يوهمك بأنه لا يهتم بمناطق معينة، فيدفعك إلى إهمالها ثم يباغتك منها، وهذا هو الخطأ الذي ارتكبته القيادة الجزائرية في العهد العثماني.

كما عمدت القيادة الاستعمارية الفرنسية إلى اختراق بعض المقاومات الشعبية الجزائرية أثناء القرن التاسع عشر، فمثلا اخترقت في الكثير من الأحيان مقاومة الأمير عبد القادر، إما بواسطة دفع الأمير إلى الاستعانة بضباط أوروبيين –ومنهم فرنسيين في بعض الأحيان– في تدريب جيشه وصناعة الأسلحة، كما وقع الأمير تحت سيطرة عاطفته الدينية المتوهجة، وقد عرف الاستعمار الفرنسي استغلالها أحسن استغلال باختراق مقاومته تحت غطاء اعتناق فرنسيين الدين الإسلامي والترحاب بهم من طرف الأمير، ولم يكن يعلم أنهم مجرد جواسيس للجيش الاستعماري، ويأتي على رأس هؤلاء الجواسيس ليون روش الذي أخترق مقاومة الأمير تحت غطاء الإسلام، وأطلق على نفسه لقب "الحاج عمر"، وقد كان ليون روش وراء استصدار فتوى فيما بعد من الحجاز تعتبر مقاومة الأمير غير شرعية دينيا، وقد ألف هذا الجاسوس كتابا فيما بعد يروي مغامراته التجسسية لصالح فرنسا عنونه ب "32 سنة تحت راية الإسلام"[1].

ودائما في إطار جمع المعلومات عن الجزائريين ومتابعة تحركاتهم، أنشأ الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر المكاتب العربية في كل مناطق البلاد، وهي مكاتب ظاهرها إداري، لكن باطنها هو جمع المعلومات، ويترأسها ضباط عسكريون، وقد كتب هؤلاء الضباط الكثير من التقارير، بل يمكن لنا اليوم أن نقول أن هذه التقارير التي نشرها بعض هؤلاء الضباط على شكل كتب، بأنها تشكل مصدرا هاما لتاريخ الجزائر في هذه الفترة خاصة في مجاله الاجتماعي ومختلف الصراعات القبلية والعروشية والأسرية التي عرفها المجتمع الجزائري آنذاك، والهدف من جمع هذه المعلومات هو توظيفها في إثارة الفتن بين الجزائريين واستخدام بعض القبائل والأسر لتحقيق الأهداف الاستعمارية.

وقد أخذت عملية جمع المعلومات ودراسة المجتمع الجزائري آنذاك في الكثير من الأحيان طابعا وغطاء علميا، هدفها الاستكشاف، ويمكن أن نذكر في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مهام ميشال دو فوكو في الصحراء والمستشرق لويس ماسينيون الذي ربط علاقات وطيدة

خاصة مع المثقفين الجزائريين، لكنه في الحقيقة كان يعمل لصالح وزارة المستعمرات، كما يمكن أن نشير أيضا إلى أوغستان بيرك الذي كانت مهمته في الحقيقة مراقبة ومعرفة وفي بعض الأحيان التأثير على النخب الجزائرية المثقفة بوصفها موجهة للرأي العام، وكل ذلك تحت غطاء التعاطف مع الجزائريين.

كما عرفت المخابرات الاستعمارية كيف تخترق الكثير من التنظيمات الجزائرية، وقلبت بعض الوطنيين إلى عملاء لها بعد إلقاء القبض عليهم مثلما فعلت مع بلحاج الجيلالي الذي تحول من وطني كبير داخل حزب الشعب الجزائري إلى جاسوس لها داخل هذه التنظيمات منذ عام 1950، ونشير إلى أنه قد كلف عشية الثورة بتدريب الجزائريين بصناعة المتفجرات واستخدامها بوصفه كان يعمل في الجيش الفرنسي من قبل، وبواسطته اكتشف البوليس الاستعماري في حقيقة الأمر خيوط اندلاع الثورة الجزائرية، وعرف أن هناك شيئا ما يحضر في الخفاء، لكن لحسن حظ قيادة الثورة أن تقارير المسؤول الأمني في الجزائر جون فوجور لم تأخذها باريس باهتمام كبير وأهملتها نوعا ما[2].

وقد تحول بلحاج الجيلالي فيما بعد إلى عنصر فعال في أيدي السلطات الاستعمارية لمغالطة الرأي العام كما سيأتي ذكر ذلك فيما بعد، وهو يشبه تقريبا نفس مسار محمد بلونيس الذي كان وطنيا في الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية ليصبح مصاليا بعد اندلاع الثورة ثم ليتحول إلى أداة مخابراتية في يد الجيش الاستعماري فيما بعد أثناء الثورة المسلحة.

ولمواجهة الأخطار الاستعمارية تربى المناضل الجزائري في الحزب الاستقلالي على السرية التامة، وبقي على ذلك حتى لما بعد استرجاع الجزائر استقلالها، وأصبحت السرية مرتبطة بشخصية المناضل ذاته وطبيعة فيه، ونشير إلى حرص الحزب الاستقلالي على تنظيمين أحدهما علني هو الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية يعمل في العلنية ويشارك في الانتخابات، لكن كان هناك تنظيما ثانيا للحزب لا يعلمه إلا القادة، وحتى أعضاءه لا يعرفهم الاستعمار، وكل ذلك بهدف التحضير للثورة المسلحة التي كانت تحضرها المنظمة السرية، أي بتعبير آخر حزب الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية كان مجرد حزبا تمويهيا لإخفاء التنظيم الحقيقي الذي يضم عناصر لا يعرفها البوليس والمخابرات الاستعمارية، وقد كانت هذه العملية وراء مغالطة البوليس الاستعماري بعد اندلاع الثورة المسلحة، وهو ما سمح

بتنظيم الثورة عسكريا دون إغفال منظمتها المدنية التي كانت عاملا رئيسيا في إنجاح الثورة التي تحول جيشها مثل السمك في البحر.

ثانيا-أهداف العمل المخابراتي أثناء الثورة ومختلف أجهزته: يمكن لنا القول أن العمل المخابراتي الجزائري أثناء الثورة المسلحة قد مر بمرحلتين حددتهما تطور الأهداف وتطور الهيكلة والتنظيم، ففي بداية الثورة كان الهدف التجسس على العدو وتحديد الأهداف الواجب تدميرها، كما يتطلب الأمر حماية أمن الثورة من محاولات اختراقها والتأكد من المنظمين إليها بأنهم لا يخدمون مع العدو، وتستخدم في ذلك أساليب تقليدية جدا، لكن فيما بعد تطور الأمر عندما شرع عبدالحفيظ بوصوف في إنشاء سلاح الإشارة بالاعتماد على الطلبة الذين التحقوا بالثورة غداة إضراب 19 ماي 1956م، وتم تكوين هؤلاء على استخدام هذا السلاح بالمغرب الأقصى، ثم إرسالهم إلى الولاية التاريخية الخامسة التي كانت تحت قيادة بوصوف، وهذا ليس معناه عدم اهتمام القادة الآخرين بهذا السلاح، فقد كان بن بولعيد ضحية البحث عن أجهزة للاتصالات، فاستغلت المخابرات الاستعمارية ذلك فأوقعته في الفخ عندما فخخت أحد الأجهزة الذي أتي به، والذي لم يكن إلا عملية مخابراتية استعمارية لتصفية قائد أحد أكبر معاقل الثورة آنذاك.

وتطور سلاح الإشارة بعد أن أصبح بوصوف عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ مكلف بسلاح الإشارة بعد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة عام 1957، وشرع في تكوين أربع دفعات لسلاح الإشارة وإرسالها إلى مختلف الولايات التاريخية.

من الممكن أن يسأل البعض ما علاقة سلاح الإشارة بالعمل المخابراتي؟، فنجيب بأن بوصوف وقيادة الثورة اكتشفت بأنه بواسطة هذا السلاح بإمكان التصنت على العدو وتحركات جيشه، فجاءت من هنا فكرة إنشاء أجهزة تصنت على العدو، خاصة وأن هذا الأخير كان يستهين بإمكانيات الثورة، فلم يكن حريصا على حماية الشفرة التي كان يستخدمها، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مصلحة الاستخبارات، فأنشأت مركزين للتصنت على العدو في كل من وجدة المغربية منذ عام 1956 والكاف بتونس منذ عام 1958، وقد كانا هذين المركزين مصدرين لمعلومات هامة في خدمة الثورة، وكانت تعطى التقارير يوميا لتحليل المعلومات والتدخل بسرعة إن كان الأمر يتطلب ذلك لحماية الثورة في الداخل أو التنبيه لعمليات عسكرية يستعد لها العدو، ولهذا السبب ارتبط سلاح الإشارة بالمخابرات آنذاك.

ولإعطاء صورة عن هذه المراكز نورد ما نقله المجاهد مصطفى بن عمر الذي كان في مركز التصنت بالكاف بتونس حيث يقول بأن "الأجواء بالمركز كانت تتسم بالسرية الكاملة، وبالانضباط التام والعفوي نظرا لروح المسؤولية العالية التي كان يتحلى بها الإخوة في القيام بعملهم، لم يكن يسمح بالخروج ما عدا المكلف بالطبخ...أما النشاطات اليومية فكان يطبعها أساسا السعي إلى تحقيق النجاعة والفعالية"، ويورد طريقة العمل في هذه المراكز بالقول" كنا قد انتقينا المحطات المستهدفة على أساس ما يمكن أن نجد من معلومات مفيدة، ورتبناها حسب كل هيئة في هرم نظام المستعمر، كما رتبنا المعطيات التقنية المتعلقة بها ترتيبا دقيقا، وهكذا كانت شبكة الجندرمة محل مراقبة خاصة، لأنها كانت بالنسبة لنا مصدر نستقي منه آخر المعلومات.تمكنا كذلك بفضل عبقرية بعض الإخوة من التحكم في كل ما يهمنا من المحطات عبر التراب الوطني سواء أكانت مدنية أو عسكرية، ومعرفة الرموز التي تستعملها...وكان يستغل جهاز استقبال خاص من أجل الكشف عن محطات جديدة، وعن أسرار الطرق المستعملة من طرف العدو في ميدان الاتصالات"، ويقول عن دوره في المركز: "كنت أتدخل خاصة في تحديد مكان كل عملية تكون محل اتصال بين مراكز هيئة القيادة الفرنسية، وبين وحداتها في الميدان كالتمشيطات أو الاشتباكات أو الكمائن"[3].

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، وضعت وزارة التسليح والاتصالات العامة بقيادة بوصوف، وهي في الحقيقة وزارة للمخابرات، ويمكن أن يسأل البعض لماذا جمعت المخابرات بالتسليح؟، وهنا تأتي الإجابة من متطلبات الثورة ذاتها، فنشير أن من قبل كان محمود شريف عضو لجنة التنسيق والتنفيذ مكلف بالتسليح، لكن وجد صعوبات جمة للقيام بهذه المهمة، ويعود ذلك لعدة أسبابــ ومنها إقامة خطي موريس وشال على الحدود، إضافة إلى الحصار الفرنسي المضروب على كل محاولات التزود بالأسلحة، وتصفيتها للكثير من تجار الأسلحة الذين يتعاملون مع الثورة الجزائرية أو استخدامهم لكشف كل محاولات شراء السلاح والخيوط التي تؤدي إلى ذلك، ولهذا تبين ضرورة إنشاء مصالح مخابراتية مهمتها حماية مزودي السلاح للثورة الجزائرية وطرق مرور هذا السلاح سواء البواخر أو غيرها، بالإضافة إلى معرفة شبكات تجار الأسلحة والمحاولات الفرنسية لاختراقها، ولهذا أضيفت مهمة أخرى لجهاز المخابرات وهو التسليح، بالإضافة إلى الإشارة وحماية الثورة داخليا

من المحاولات الإختراقية وكشف المخططات الاستعمارية لتدميرها من الداخل، إضافة إلى جمع أكبر قدر من المعلومات عن العدو الذي يعد المهمة الرئيسية للعمل المخابراتي.

وبناء على ذلك كله يتبين لنا مختلف المصالح التابعة لوزارة التسليح والاتصالات العامة وهي:

1-المديرية الوطنية للمواصلات اللاسلكية DNT: تتلخص مهمتها طبعا في ربط الاتصالات بواسطة اللاسلكي سواء بين الداخل والخارج، أو بين القادة في الداخل، وكانت تواجه حرب المواصلات اللاسلكية إما بالتشويش عليها أو كشف شفرتها، وقد كان جندي الاتصال مستهدف بشكل كبير أثناء الثورة، وقد جاءت في تعليمة للجنرال كريبيون تقول: "أنه إذا وجدتم كتيبة من جيش التحرير ومحطة للمواصلات، فعليكم أولا وقبل كل شيء القضاء على محطة المواصلات"، ونشير مثلا إلى أن جنود الاتصالات في الولاية الثالثة مثلا قد استشهدوا كلهم، وبلغ عدد شهداء هذا السلاح أكثر من 87 شهيد تكونوا كلهم ضمن 13 دفعة تكونت كلها في كل من المغرب الأقصى وتونس.[4]

2-المديرية الوطنية للرموز والشفرة DNCH: تتلخص مهمتها في فك شفرات الاتصال لدى الجيش الاستعماري وتغيير الشفرات المستعملة لدى جيش التحرير الوطني والمعرفة في الوقت المناسب إن اكتشفت أم لا، فكانت الرموز والشفرة ميدان حرب دائمة بين الطرفين، وكانت تسمى ب"حرب الأرقام"، ويقول كل من محمد دباح وسنوسي صدار أحد مؤسسي سلاح الإشارة والمساهمين بدور كبير في حرب الأمواج بأن "عدد الشفرات كان جد مرتفع، وكل مجموعة لها وسائلها الخاصة ومفاتيحها المختلفة التي يجب أن تتغير دائما...لأن العدو لا ينام وبإمكانه أن يكشف شفراتنا بسرعة بفعل الإمكانيات الكبيرة المتوفرة له"[5].

أما سنوسي صدار فيقول: "بأنه في الكثير من الأحيان سمح لنا فك شفرة العدو من وضعه في أخطاء فادحة، فيزرع الرعب في قواته، فقد نجحنا في بعض الأحيان في مغالطة طيران العدو وجعله يقصف وحداته العسكرية الصديقة أي الاستعمارية، كما حصل على الحدود التونسية عندما وقع اشتباك بين الطيران والمشاة الإستعمارية".[6]

3-المديرية الوطنية للاتصالاتDL: تتلخص مهمتها في الاتصال والبريد، فقلما استخدمت الثورة البريد العادي، بل كانت تستخدم الطائرات بين القاهرة وتونس، كما كانت تحدد صناديق سرية للبريد، وكانت تتبع حتى بريد العدو في المغرب الأقصى مثلا.

4-المديرية الشرقية للسوقيات والتسليح DLE والمديرية الغربية للسوقيات والتسليح DLO: مهمتها التسليح على الحدود الشرقية وكذلك الغربية، والتحقق من تجار الأسلحة إن لم يكونوا من المخابرات الاستعمارية، وحماية بعض المتعاملين مع الثورة من الاغتيالات الاستعمارية، وإيجاد الوسائل والأساليب المخابراتية لشراء الأسلحة وإدخالها إلى أرض الوطن بعيدا عن أعين المخابرات الفرنسية وقواقما البحرية التي كانت تراقب السواحل خاصة بعد اكتشاف باخرة آتوس.

وعلينا أن نشير إلى الحرب المخابراتية الكبرى على مستوى الإمداد بالأسلحة، فقد تمكنت المخابرات الفرنسية التي كان لها جهاز خاص يسمى ب"المكتب24" بقيادة العقيد لامي، مهمته مواجهة كل أساليب المخابرات الجزائرية في التسليح، لأنه يعتبر أهم عنصر أثناء الثورة، ولهذا تمكن هذا الجهاز الفرنسي من تصفية واغتيال الكثير من تجار الأسلحة المتعاملين مع الثورة الجزائرية، ونذكر من ضمنهم الألماني George Puchert أحد المساعدين البارزين ل Marcel Leopold الذي لم يرضخ للتهديدات الفرنسية بمد الثورة بالأسلحة، وقد قتل الكثير من مقربيه قبل أن يغتال في فرنكفورت فيما بعد[7].

كما تمكنت المخابرات الاستعمارية من إيقاف أو تفجير بعض السفن المحملة بالسلاح للثورة الجزائرية مثل باخرة آتوس عام 1956 بواسطة عميل يوناني لها الذي أخبرها بانطلاق الباخرة، ولقيت باخرة سلوفينيا نفس المصير، لكن نجحت الثورة في مغالطة المخابرات الفرنسية كما حصل مع باخرة بلغاريا وكذلك باخرة شوليم وكذلك أورغان عام 1961 بعد ما اعتقد الفرنسيون أنها ستنطلق من لبنان وتحط في تونس لكنها حطتا في الدار البيضاء في المغرب.[8]

5-المديرية الوطنية للوثائقية والبحث DDR: تعد من أهم مصالح المخابرات، وكانت تدعى بقاعدة ديدوش مراد ومركزها في طرابلس بليبيا بسبب المساعدة الليبية للثورة في المجال المخابراتي عكس مصر أو تونس اللتان كانت مرتعا للمخابرات الفرنسية، ويبدو هذا ما يفسر انعقاد أغلب مؤتمرات المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، وكانت من مهام هذه المديرية جمع كل المعلومات الخاصة بالجانب العسكري والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي باستخدام كل الأساليب والوسائل كالجواسيس والصحف والأخبار بعد تحليلها تحليلا دقيقا، كما كانت تعد الدراسات لقيادة الثورة، فثلا تمكنت من معرفة كل الإستراتيجية الفرنسية أثناء مفاوضات إيفيان فأعطتها للوفد المفاوض، لكنه استهان بها في البداية، لكن اكتشف هذا الوفد

صحة المعلومات أثناء المفاوضات، مما دفعه إلى المطالبة بتعليق المفاوضات لمدة أسبوع، وكان هدفه من ذلك دراسة تلك الإستراتيجية والرد عليها بالأساليب المواتية، وقد كانت في يد هذه المديرية الأطنان من الوثائق الخاصة بالعدو، لكن أيضا الخاصة بالثورة بهدف حماية الثورة من الخونة والاختراق، فكان لكل فرد ملف، وحتى لمسؤول وزارة التسليح والاتصالات العامة ذاته أي بوصوف ملف خاص به مثل الآخرين، ويروي البعض أن بن طوبال طلب من بوصوف الإطلاع على ملفه الخاص فقال له أنهم أعرف بي من نفسي، وأطلع أيضا على ملف بوصوف ذاته.

يقول إبراهيم لحرش بأن: هذه المديرية كانت مهمتها "البحث واستغلال كل المعلومات الخاصة بالحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية في كل دول العالم، خاصة بفرنسا والجزائر والبلدان المجاورة والصديقة والشقيقة، وتجمع المعلومات التي تأتي من كل المصادر، ثم تحللها وتضع تقاريرها بناء عليها، كما تضع الدراسات الموجهة إلى الحكومة المؤقتة"[9].

ونشير إلى قدرة المخابرات الجزائرية أثناء الثورة المسلحة من إنشاء عدة شبكات تجسس في عدة بلدان أهمها كانت في فرنسا حيث تمكن أحد الجزائريين الذين يملكون حانة مهمة في باريس من تجنيد صحفي فرنسي وعضو بارز في مكتب ديغول، وبواسطته تمكنت مثلا من معرفة التفاصيل الدقيقة للإستراتيجية الفرنسية في مفاوضات إيفيان كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، كما كانت لها شبكة هامة جدا في إسبانيا كانت تراقب كل تحركات البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط.

كما تمكنت من الحصول على كل المعلومات الخاصة بمشروع قسنطينة بواسطة صالح بوعكوير الذي كان نائبا لمدير المصلحة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة العامة بالجزائر، وقد اغتالته منظمة الجيش السري فيما بعد.

هذا ما يدفعني إلى طرح مسألة هامة اليوم، فالكثير من الجزائريين ضحوا بشرفهم، فظهروا كأنهم خونة يخدمون لصالح الاستعمار، بل في بعض الأحيان اضطروا إلى القيام بأعمال ضد وطنهم، لكن هذا كله كانت مخادعة منهم للعدو لكسب ثقته مما يتسنى لهم تسهيل مهامهم خدمة للثورة من داخل الهيئات الاستعمارية، وبتعبير آخر كانوا جواسيس للثورة، فقد كانوا مصدر معلومات هامة جدا للثورة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

6-المديرية الوطنية لليقظة ومضادة الجوسسة DVCR: مهمتها استغلال المعلومات وحماية الثورة من كل المحاولات الاستعمارية لاختراقها، كما تتبع الجواسيس الفرنسيين أو العاملين مع المخابرات الفرنسية إما لتصفيتهم أو لتحييدهم أو مغالطتهم، وكانت تتعاون مع بعض المخابرات العالمية مثل المخابرات الألمانية، فقد كانت هذه الأخيرة تمدها بمعلومات حول النشاطات الفرنسية في ألمانيا مقابل أن تمدها هذه المديرية بمعلومات عن الشيوعيين الألمان. ونشير إلى أن هذا الجهاز قد تمكن من كشف خلايا للجوسسة الفرنسية في القاهرة تحت غطاء ثقافي، ونفس الأمر بتونس، وقد تمكن بالتعاون مع أجهزة هذين البلدين من تحييدهما وإلقاء القبض على عناصرها.

7-المصلحة الخاصة بتشجيع عسكر اللفيف الأجنبي على الفرار وترحيلهم إلى بلدانهم SRL: تتلخص مهمتها في تشجيع اللفيف الأجنبي العامل في الجيش الفرنسي على الهروب ثم السعي لجلب معلومات منهم بعد ذلك، كما كان يهرب الكثير منهم إلى بلدانهم للقيام بالدعاية للثورة الجزائرية، كما يعمل على كشف مدى إخلاص هؤلاء الهاربين أو أنهم يعملون مع المخابرات الاستعمارية لاختراق الثورة، وقد اكتشف البعض من هؤلاء الأخيرين أثناء الثورة.

ويمكن أن نضيف مصلحة أخرى بقيت سرية وتسمى ب "المصلحة الخاصةS4"، وهي التي كانت وراء عملية إنتاج بعض الأسلحة في المغرب الأقصى، حيث تمكنت من تجنيد بعض المهندسين الأوروبيين لذلك، وهريب بعض المعدات الصناعية للقيام بهذه المهمة والحفاظ على أمن هذه المصانع[10].

أما من الجانب الاستعماري فقد كانت الأعمال المخابراتية تتكفل به مديرية مراقبة الإقليم DST، ومصلحة التوثيق الخارجي ومضادة الجوسسة SDECE، بالإضافة إلى المكتب الثاني الذي مهمته الجوسسة والمكتب الخامس مهمته الحرب النفسية، واللذان كانا تابعين مباشرة للقيادة العسكرية في الجزائر، ونشير إلى أن وزارة القوات المسلحة التابعة للثورة آنذاك بقيادة كريم بلقاسم لها أيضا مكتب ثاني على نفس الشاكلة التنظيمية الفرنسية، وكان يعمل بالتنسيق مع وزارة التسليح والاتصالات العامة.

ونشير إلى أن هذه المصالح التابعة لوزارة التسليح والاتصال كانت تقوم بمهامها على أكمل وجه في الخارج وفي الولايات الحدودية، لكن الأمور كانت صعبة جدا بالنسبة للولايات الداخلية بسبب بعد المسافة وصعوبة الاتصال والحصار الاستعماري المفروض عليها، لكن

للولايات التاريخية مصلحة الاستعلامات التي كانت تعمل على المستوى المحلي أي الولاية والناحية والمنطقة.

وتتلخص مهمة مسؤول المخابرات على المستوى المحلي حسب النقيب محمد صايكي الذي تولى هذا المنصب عام 1959 في الناحية الأولى للولاية التاريخية الرابعة فيحددها بالقول أن "دور المخابر نفيس وإستراتيجي، لذا بني نظام الثورة مخططه عليه، وكان يسعى إلى جمع المعلومات الدائرة حول العدو المتمركز في الجهة كضبط عدد جنود العدو وكم عدد الجزائريين المجندين مع الجيش الفرنسي في سبيل إقناعهم بالتسلل من صفوفه ليجلبهم من جديد إلى جيش التحرير، وعند فشله في ذلك يسعى المخابر عندئذ إلى الاتصال بذويهم حتى يقنع أبنائهم على العمل مع جيش التحرير الوطني، يتم الاتصال معهم عن طريق المسمى باتصال القسم أو الناحية أو المنطقة أو عن طريق البريد. يسلم المخابر تقريرا حول عتاد العدو، ويسجل ذلك بدقة متناهية، دون إغفال عدد الدبابات والشاحنات والجنود الفرنسيين، وأسماء الطرق التي سيمرون بها وذلك لتحديد مكان الكمين. يواصل مسؤول المخابرات في تكوين شبكة للاتصالات فيما بين الولايات والمناطق والنواحي والقسم، ويقوم المسؤول أيضا بدراسة رد فعل العدو بعد المعارك...ويعمل أيضا على تشكيل خلايا سرية داخل صفوف الشعب، وكذا داخل الجيش، وذلك بغية تزويده بالمعلومات اللازمة المنوطة بمعنويات الشعب والجيش، وكل ما من شأنه أن يمس باستقرارهما..."[11].

ونشير إلى أن نفس هذا المسؤول يروي في مذكراته كيف تم اكتشاف وتفكيك شبكة للتجسس تابعة للعدو الفرنسي في الولاية الرابعة في مارس 1959، وأوضح طريقة عملها، وتدخل في نظره في إطار الحملة التي قادها بعض القادة ضد المشبوهين في إطار ما يعرف بقضية لابلويت التي سيأتي ذكرها فيما بعد، والتي أثارت الكثير من الجدل فيما بعد[12].

ثالثا-العمليات المخابراتية الكبرى: يمكن أن نحدد العمل المخابراتي على عدة مستويات، وأيضا حسب المراحل، أي قبل إنشاء وزارة التسليح والاتصال وبعدها، وأيضا بالتمييز بين الخارج والداخل، ومن هذه المستويات نجد الإختراق ومواجهته مثل عملية العصفور الأزرق في منطقة القبائل وعملية البلويت في نفس المنطقة، وكذلك قضية كوبوس في الولاية الرابعة وبلونيس في الولاية السادسة. ونجد أيضا التصفيات وإلقاء القبض على بعض القادة مثل عملية تصفية بن بولعيد وإلقاء القبض على رابح بيطاط، وهناك مستوى كشف خلايا الجوسسة

الاستعمارية ومغالطتها، وهناك مستوى آخر يتمثل في تهريب الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر بعيدا عن أعين الرقابة الفرنسية المفروضة على السواحل وخطي موريس وشال الحدوديين.

لقد استخدمت المخابرات الاستعمارية سلاح الإشارة ومدى حاجة الثورة إليه لتصفية البعض من القادة، ومنهم مصطفى بن بولعيد في الأوراس الذي كانت هذه المخابرات تدرك جيدا دوره في الثورة والحفاظ على وحدتها في أحد أهم معاقلها، كما كانت تعلم أن تصفية بن بولعيد سيؤدي إلى نوع من الصراعات داخل هذه المنطقة التاريخية بفعل بعض العقليات العروشية والقبلية التي غذتها فرنسا من قبل في الجزائر، ولعل ذلك ما جعل الجنرال سيمون يصرح "أن منطقة الأوراس هي فعلا معقل الثورة، لكن ستصبح هي مقبرة لهذه الثورة"، وبناء على ذلك تم التخطيط لتصفية بن بولعيد بواسطة تفخيخ جهاز للاتصالات تمكنت من رميه في المنطقة بإحكام، لكن هذه التصفية قد أدت إلى زرع الشك في المنطقة حول إستشهاده وإثارة فتنة جعلت قيادة الثورة بعد مؤتمر الصومام عام 1956 ترسل وفدا بقيادة عميروش آيت حمودة لحل المشكل وإعادة الاستقرار للولاية الأولى.

ونشير أن الولاية الثالثة أي منطقة القبائل قد عرفت عملية مماثلة حيث تعرض قائدها الأخير محند ولحاج إلى محاولة تصفية بنفس الطريقة في وقت عرفت نوعا من الصراعات والتذبذبات الداخلية، لكن نجا محند بلحاج بأعجوبة في الوقت الذي استشهد فيه أحد مساعديه، وتعود هذه العملية بعد نجاح نسبي لمحاولات الولاية الثالثة إنشاء إذاعة سرية موجة للسكان من داخل الولاية لمواجهة دعاية إذاعة "صوت البلاد" الإستعمارية[13].

كما عرفت بدايات الثورة عملية مخابراتية أخرى أدت إلى اعتقال رابح بيطاط بالعاصمة، وكانت العملية تستهدف إلقاء القبض على بيطاط وكريم بلقاسم وعمر أوعمران، وقد استغلت المخابرات الاستعمارية مدى حاجة المجاهدين إلى السلاح، فاستخدمت شخصا تحت غطاء أنه مرسل من الوفد الخارجي وبأنه بصدد قضية تسليح هامة جدا لمنطقة الوسط الجزائري، لكن كان هذا الشخص مجرد أداة لجلب هؤلاء القادة إلى المصيدة، لكن وقع فيها بيطاط، ونجا كل من كريم بلقاسم وأوعمران بأعجوبة، ويعود ذلك حسب ما يبدو إلى حذرهم الشديد ومعرفتهم الدقيقة بشوارع العاصمة عكس رابح بيطاط[14].

أما العملية الكبرى التي عرفتها بدايات الثورة، فتتمثل في عملية العصفور الأزرق التي أرادت من خلالها المخابرات الاستعمارية، وبإشراف الحاكم العام سوستيل إنشاء قوات موازية

لجيش التحرير الوطني تقوم بعملية تشويه المجاهدين وضرب مصداقيتهم في صفوف الشعب بهدف عزلهم عنه، ورأت أن تبدأ في تنفيذ العملية في منطقة القبائل التي كانت معقلا هاما للثورة آنذاك إلى جانب الأوراس، فكلفت شخصا من العاصمة لتنفيذ هذه المهمة، وبدأ هذا الشخص في اتصالاته لتكوين هذا الجيش المزيف، لكن أول شخص أعطى له الثقة والعارف بالمنطقة كان في الحقيقة من المجاهدين الذي لا تعرف عنه حقيقته، وذلك بفضل النظام السري الذي بدأ في حزب الشعب الجزائري كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك، فاتصل هذا الشخص بقائد المنطقة كريم بلقاسم، الذي أمره بتجنيد حوالي ألف مجاهد لا تعرف حقيقتهم المخابرات الاستعمارية، فسلمت لهم الإدارة الاستعمارية الأموال والسلاح لتشكيل هذا الجيش الذي في حقيقة الأمر عناصره كلها تابعة للثورة وتحت إمرة كريم بلقاسم، ونشير إلا أن هذا الأخير كان ملما جدا بالعمليات المخابراتية حيث أطلع عندما كان في الجبال منذ 1947 على عشرات الكتب حول الجوسسة.

لكن بعد مدة خشي كريم بلقاسم من أن يظهر الشك لدى المخابرات الاستعمارية حول الجيش الذي كونته، فأعطى أوامره بالالتحاق بالثورة وعدم مواصلة العملية، فبذلك تمكنت الثورة في منطقة القبائل من جلب عدد كبير من الأسلحة والأموال تتجاوز أكثر من ألف قطعة سلاح بواسطة المخابرات الاستعمارية، فجن جنون السلطات الاستعمارية، ولم يكتف كريم بلقاسم بذلك، بل أرسل رسالة يسخر فيها من سوستيل ويشكره على الأموال والسلاح التي بعثها لجيش التحرير الوطني، فقد بقيت هذه العملية غصة في حلق المخابرات الاستعمارية، وأصرت على الانتقام ورد الصاع صاعين، فكان لها ذلك في عملية لابلويت مع نفس المنطقة، والتي سيأتي ذكرها فيما بعد[15].

وعرفت منطقة الغرب الجزائري نفس العملية تقريبا، ونقلت تفاصيلها صحيفة المجاهد لسان حال الثورة المسلحة، وتسمى ب"عملية لامبير" حيث فكر والي عمالة وهران في تجنيد مجموعة من الجزائريين لمواجهة جيش التحرير الوطني في المنطقة، فوصل الأمر إلى بوصوف الذي أمر بالسير في الخطة التجنيدية الاستعمارية، وبعد مدة تمكنت القيادة في المنطقة من جلب عدد كبير من قطع الأسلحة[16].

وعرفت الولاية التاريخية الرابعة نفس عملية العصفور الأزرق تقريبا، وذلك عندما عملت المخابرات الاستعمارية على إنشاء جيش تحرير وطني مواز وينافس جيش وجبهة

التحرير الوطني الأصيلتين، واستخدمت في ذلك شخصية قد سبق لنا ذكرها، وهي بلحاج الجيلالي الذي سبق أن قلنا أنه كان في الحزب الاستقلالي قبل الثورة لدرجة من الصعب جدا الشك فيه أو القول أن المخابرات الاستعمارية قد قلبته إلى جانبها منذ عام 1950، وشرع هذا الرجل في تنفيذ مخطط سمي ب"كوبيس"، وبني هذه المرة على التشكيك في جيش التحرير الوطني وبأن عناصره من الشيوعيين ومعادين للدين الإسلامي بهدف استمالة أصحاب الترعة الدينية، فأسس جيشا آخر تحت غطاء وطني، لكن يعمل تحت إمرة المخابرات الاستعمارية، لكن تمكنت قيادة الثورة في المنطقة من استمالة البعض من عناصره للتخلص منه والإتيان برأسه ونجحوا في ذلك، حيث تمكنوا من الاستيلاء أيضا على الكثير من قطع السلاح[17].

وعرفت قضية المصالي محمد بلونيس نفس المصير تقريبا في الجنوب الجزائري، لكن خشيت المخابرات الاستعمارية من تردد بلونيس مرة بين المصالية والعمل مع هذه المخابرات، ففضلت التخلص منه في بوسعادة عام 1958 قبل أن يقع لها نفس ما وقع مع عملية كوبيس، فيحوز جيش التحرير الوطني على الأسلحة التي كانت تقدمه لقواته التي سميت آنذاك ب"الجيش الوطني الشعبي الجزائري" وسمحت له برفع العلم الجزائري لمغالطة الشعب، ونصب بلونيس نفسه قائدا عليها برتبة جنرال[18].

لكن أكبر عملية مخابراتية ضد الثورة كانت عملية لابلويت، وقد جاءت أسبابها بفعل معركة الجزائر وهروب بعض المناضلين إلى الولايتين التاريخيتين الثالثة والرابعة، بالإضافة إلى الضغط والتعذيب الاستعماري الذي مورس آنذاك، فتمكنت المخابرات الاستعمارية من تجنيد البعض من الذين كانوا في صفوف الثورة من قبل، وتمكن العقيد ترينكيي من فرض الرقابة التامة على كل أحياء العاصمة بتنظيمها حسب المجمعات تحت سلطة مخبرين كانوا يعملون في الثورة، كما تمكن الكابتن ليجي من تنظيم عملية لابلويت عندما ألقي القبض على إحدى المجاهدات، ثم تمكن من القيام بجولة برفقتها في العاصمة لمغالطة أعين الثورة واعتبارها بأنها قد أصبحت تعمل مع الجيش الاستعماري، وفي يوم من الأيام أدخلها إلى مكتبه لاستنطاقها، وترك أمامها قائمة لأسماء قادة كبار يعملون في الولاية الثالثة، بدعوى أنهم يشتغلون مع المخابرات الاستعمارية، كما أقنعها بذلك لأنه قد سبق أن حصل على رسائل للبعض من هؤلاء القادة، وذلك بفعل أحد الخونة الذي انقلب على الثورة في العاصمة دون علم القيادة بذلك، والذي كلف بإعادة تنظيم الثورة في العاصمة بعد معركة الجزائر، ثم فسح ليجي المجال لهذه المجاهدة بالهروب إلى

منطقة القبائل فسارعت إلى إخبار قادة المنطقة الأولى للولاية في حدود برج أم نايل بما اكتشفته، وتحذرهم من بعض الذين اعتقدت أنهم خونة، فاشتغلت الآلة الجهنمية من التحقيقات التي أدت إلى زرع الشك والبلبلة في صفوف الثورة وتصفية الكثير من المجاهدين المخلصين، وبذلك وقع قائد الولاية عميروش في الفخ الذي نصبته له المخابرات الاستعمارية، فاعتقد بأنه قد اكتشف مؤامرة كبرى داخل الثورة فشرع في مراسلة قادة الولايات حول هذه المؤامرة، فانتقلت التحقيقات إلى الولايات الرابعة والسادسة، لكن بقيت الولايات الأخرى تتحرى الأمر[19].

ويقول فرحات عباس أنه عندما وصل الأمر إلى قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم أذهله الأمر، وقال بأن من غير المعقول أن يكون هؤلاء الذين عرفهم عن قرب خونة للثورة، مما جعل فرحات عباس يفسر بأن تغيير القيادات وخروج القيادات الأولى هو الذي سبب في هذه المأساة[20].

ويجد الكثير الأعذار للشهيد عميروش في وقوعه في هذا الفخ بفعل الظروف الصعبة للثورة والخوف عليها من الخونة والحرص التام على سلامتها، خاصة وأن عميروش معروف بشكه وحذره الشديد، ولعل هذا ما استغله الكابتن ليجي فيه، ويرى آخرون بأن الحصار الاستعماري المضروب على الداخل والذي فصل عن الخارج هو الذي سهل الأمر على المخابرات الاستعمارية في هذه العملية، خاصة وأن وزارة التسليح والاتصالات العامة لم تكن على علم بهذه العملية، وإلا لا أمكن تفكيك خيوطها، لكن يجب أن نضع في حسباننا كما أشرنا من قبل إلى اكتفاء هذه الوزارة بالعمل الخارجي وتأثيرها على الولايات الحدودية فقط دون أن تتمكن من تنظيم نفسها بشكل جيد في داخل البلاد.

هذه بعض العمليات الكبرى، لكن هناك عمليات أخرى من الصعب جدا معرفتها بسبب مدى سرية العمل المخابراتي، لكن بإمكاننا أن نذكر بعضها مثل عملية تهريب الأسلحة بواسطة لفافات القار أي الزفت إلى كل ولايات الداخل، وبواسطة شبكات تعمل في المؤسسة الصناعية **Reberoit** والتي لها فروع في الدار البيضاء في المغرب الأقصى، أو يعملون في شركات تستورد هذه السلعة، وقد كانت هذه الأسلحة تصل إلى كل من قسنطينة ووهران والعاصمة وسطيف لتنقل فيما بعد إلى مختلف الولايات بفعل شبكات جد منظمة، وقد بلغت كمية الأسلحة 10آلاف رشاش و20 ألف خزان للذخيرة[21].

الهوامش

* -Leon Roch, 32 ans sous la bannière de l'islam, ed Paris1884

2 -Jean Vaujour, De la révolte a la révolution-aux premiers jours de la guerre d'algerie-, ed Albin Michel Paris2000.

3- مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر الجزائر2007 ص ص194-195

4-مصطفى بن عمر، الطريق الشاق ص ص196-200

5 -Mohammed Debbah, El Watan n°(24 novembre2005)

6- Senoussi Seddar, ondes de choc (les transmissions durant la guerre de libération national), ed ANEP Alger2002.

7 - Alistaire Horne, Histoire de la guerre d'Algerie, ed Dahlab Alger2007 pp270-273

8- يمكن العودة حول موضوع تهريب الأسلحة من أوروبا إلى كتاب:

Ali Haroun, La 7°Wilaya (La guerre du FLN en France),Casbah Editions Alger2005

9 -Brahim Lahrèche, Algerie-terre de héros-, ed El Maaref,Annaba2007

10- Mohammed Lemkami, Les hommes de l'ombre, ed ANEP2004 pp230-237

11- محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تحرير محفوظ اليازيدي، دار الأمة االجزائر2003 ص ص154-155

12- نفسه ص ص294-301

13 -Abdelhafid Amokrane, Mémoire de combat, Dar El Ouma Alger1998 pp90-94

14 -Yacef Saadi, La bataille d'alger t1, Casbah éditions Alger2002

15- يمكن العودة حول عملية العصفور الأزرق أو عمليةK إلى:

-Yves Courrière, Guerre d'Algerie-Le temps des léopards- ed Fayard Paris1969 pp216-233

- El Moudjahid n°03(Sepetembre1956)

-M'Hamed Yousfi, Les otages de la liberté, ed Alger1993 pp19-32

-محمد الصالح الصديق، عملية العصفور الأزرق، دار دحلب الجزائر1993

16 -El Moudjahid n°28(22/08/1958)

17- مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، دار الحكمة الجزائر1990 ص ص75-79

18 -Historia Magazine n°219(13Mars1972)

19- Paul Alain Leger, Aux carrefour de la guerre, ed Albin Michel Paris1983

-Djoudi Atoumi, Le colonel Amirouche entre légende et histoire-la longue marche de lion de la soumam-, ed Alger2005 pp161-175

20- Ferhat Abbas, Autopsie d' une guerre, ed Garnier Paris1980 p220

21 -M.Lemkami, Op-Cit pp239-250

الحركة النقابية الجزائرية على نهج الثورة التحريرية 1951-1957م: "من التبعية والولاء إلى الحرّية والفداء".

د. محمد قنانش *

تمهيد: تحوّل الكفاح المسلح لدى الحركة النقابية الجزائرية إلى قناعة أساسية لاسترداد السيادة الوطنية، قناعة سياسية ومصيرية تعمقت في ضمير العمال والنقابيين الجزائريين استوحوها من نشاطهم النضالي وأدائهم السياسي في حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري.

لقد تبوأ الاتجاه الوطني الاستقلالي مكانة مرموقة في أوساط العمال، بفضل خطابه الواقعي وبرنامجه السياسي، وما تشبث النقابيين بنداء أول نوفمبر، وإسهامهم في الثورة، وانضواء العمال تحت وصاية الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلا دليل على إرادة قوية لتجسيد مشروع التحرّر الوطني.

1- استعدادات النقابيين الجزائريين للكفاح المسلح: إن التجارب النفسية والسياسية التي استمدّها النقابيون من نضالهم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية مكنتهم من فهم متغيّرات الحركة الوطنية الجزائرية، ولم تكن تلك التداعيات التي أنتجتها أزمة الحركة إبان سنتي 1953 و1954(*) عائقا في تجميد العمل النضالي، وإضعاف النشاط السياسي لدى النقابيين الجزائريين.

إن الاندماج الذي حصل على مستوى إستراتيجية الكفاح المطلبي بداية الخمسينيات أحدث نقلة نوعية عندما طوّرت النقابية الجزائرية أسلوب كفاحها الاجتماعي من رؤية اجتماعية إلى رؤية تحررية، ويكون النقابيون قد تحرّروا نهائيا من الوصاية النقابية الفرنسية من ناحية ، ونزعوا ستار الولاء والتبعية الحزبية لما عرف في صائفة 1954م بالحركة الوطنية الجزائرية من ناحية أخرى، وعلى إثر هذا التطور النوعي الذي حصل تحوّلت الأطر نقابية إلى نخبة سياسية سديدة الرأي وبعيدة النظر وعميقة التفكير، وأنجبت نقابيين منهم عيسات أيدير ورابح جرمان وعطا الله بن عيسى وعبان رمضان وبن يوسف بن خدة[1].

* - أستاذ محاضر ب في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس.

ترسّخت القناعة السياسية والمبدئية لدى النقابيين الجزائريين، وأصبحوا على أتم الاستعداد لترجمة المبادئ والقيم التحرّرية الاستقلالية على أرض الواقع، وأدرك العمال الجزائريون أن الاستعمار ماض في سياسته الرأسمالية الاستغلالية مستفيدا من مساندة الكونفيدراليات النقابية له، ومستغلا مواقف العصبة الكولونيالية الداعمة له.

لم تضع المنظومة الاستعمارية أبدا في اهتماماتها النهوض بالجانب الاجتماعي والاقتصادي في المناطق التي تحتلها وتتحكم في شؤونها فحسب بل كان انشغالها الأساسي نهب ثروات الشعوب واستغلال مواردها[2]، وكان من المستحيل أن تبقى الجزائر في نظر النقابيين الجزائريين تحت السيطرة الأجنبية الفرنسية وموجة الكفاح التحرّري المسلح قد عمّت سنة 1953م شمال إفريقيا، وبالأخص تونس والمغرب، اللتين انتفض شعبهما ضد الحماية الفرنسية الجائرة، ومن جانب آخر لا تقبل الحركة النقابية الجزائرية أن تظل البلاد خزانا من المواد الأولية مسخرا لتغطية متطلبات الصناعات الفرنسية[3].

يعتبر هذا الموقف ترجمة فعلية لرؤية براغماتية لأولئك المناضلين النقابيين الحاملين لمشروع تحرّري كثيرا ما حلموا به في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في انتظار الفرصة المناسبة لتجسيد الحلم العمالي على الميدان، والفرصة هنا يصنعها التاريخ باعتزاز ، تاريخ اندلاع الثورة لأن قيام معركة التحرير سيزيل بالفعل تلك الضوائق الاجتماعية والاقتصادية عن الفئات العمالية الجزائرية، لقد كان القطاع الاقتصادي في المجتمع الإسلامي المستعمر القطاع السرّي المغلق الذي لا يدخله الوطنيون إلا لأداء خدمات محدودة، والوطن في هذا القطاع كان الثروة والجهد البشري في العمل والعائد منه كان الفقر والمذلة على الوطنيين[4]، لذلك فإن السياسة الكولونيالية يحكمها في رأينا معياران، المعيار النفعي الذي لا يخرج عن نظريات توماس هوبز، الذي يعكس منطق الاستغلال، ويعتمد عليه الريع الرأسمالي في تنمية التراكم البورجوازي، ويحقق منافع الكولونيالية الأوربية[5]، أما المعيار الآخر فإنه يستند على منطق التقسيم عند هيجل ونيتشه، ويتجلى في تكريس التناقض الاجتماعي بين أفراد مجتمع المستعمرة، بمعنى أن الإدارة الحاكمة تخضع لإرادة الكولون لتشكل نسيجا اجتماعيا قائما على تمييز عنصري مبني على أساس هرمي على قمّته طبقة الكولون وفي قاعدته الأهالي[6].

إن الآليات والميكانزمات التي تحكم الرأسمالية الاستعمارية الاستغلالية في الجزائر وغيرها من المستعمرات الفرنسية قد أدركها النقابيون الجزائريون بحكم نضالهم الطويل في النقابات

الفرنسية ونشاطهم الحثيث في الأحزاب اليسارية الفرنسية كالحزب الشيوعي الفرنسي أو في الأحزاب الوطنية التي من ضمنها الحزب الشيوعي الجزائري والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وبخاصة منها حركة انتصار الحريات الديمقراطية حاملة مبدأ الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، وقد خلق هذا الإدراك وعيا ثوريا جاهزا لاحتضان الثورة التحريرية إلى جانب بقية شرائح المجتمع.

ولكن القيادة الثورية المشرفة والمسيرة للكفاح المسلح المتمثلة في جبهة التحرير الوطني كانت قيادة ذكية ذات إستراتيجية نضالية وفلسفة تحرّرية عبرت من خلالها على مدى النضج السياسي الفعال للحرية، والفكر التحرّري الميال إلى التضحية، لقد تجسد هذا الشعور الوطني الفياض في وثيقة أول نوفمبر 1954م التي هي ميثاق الثورة وفلسفتها الوطنية التحرّرية الاستقلالية؛ فالعمال والنقابيون الجزائريون كانوا على أتم الاستعداد للمشاركة في الثورة على أساس أن مصالي الحاج- رغم الخلاف والانشقاق والتصدّع الذي لحق بحزبه العتيد، وتأسيس فيما بعد الحركة الوطنية الجزائرية- ظلّ الزعيم الوطني الوفي لإشعال فتيل الثورة المسلحة(7).

تعدّ مشاركة العمال في حركة انتصار الحريات الديمقراطية إعدادا للمسيرة الوطنية المسلحة، وتجسدت تلك المشاركة في الأطر النقابية التي كانت تجمع بين العمل الحزبي والعمل المطلبي بغرض تحضير القوى العاملة الجزائرية لمواكبة التغيير والسعي في اتجاه الثورة التحريرية.

شاركت الأطر النقابية والنخبة السياسية في كل مؤتمرات حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأثبت وجودها خلال المرحلة ما بين 1951م إلى 1953م، ونخص بالذكر رابح جرمان وعيسات أيدير، وكانت الحصيلة من هذه المؤتمرات تبلور جدلية التحرّك من أجل الاستعداد للمقاومة المسلحة، لأن التجارب السابقة انتهت إلى الطريق المسدود، وأن العمل الثوري لا رجعة عنه(8).

التزمت فئات المجتمع الجزائري بضرورة تجديد المقاومة المسلحة، وهي دلالة تحمل في عمقها التاريخي وتطوّرها الاجتماعي انسجام الشرائح الاجتماعية مع التحوّلات الإيجابية للحركة الوطنية لاسيما فيما يتعلق بتطوّر التيار الاستقلالي الذي تبلورت ملامحه، وبرزت معالمه في نشوء خيارات وطنية تدعو بالضرورة إلى الكفاح المسلح، وذلك من خلال طرح موضوع الثورة على المستعمر، وأصبحت عناصر الحركة الوطنية على قناعة تامة في اجتماع "لجنة 22" الذي انعقد بحي المدنية بمدينة الجزائر في 21 جويلية 1954م، وبعد تأسيسها في 23

مارس 1954م التزمت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالموضوع، وتعهد أعضاؤها بتنفيذ قرار الثورة، وانتقلت عملية التنفيذ الفعلي إلى قيادة جبهة التحرير الوطني.

كلّما تمسّكت الحركة العمالية بمبدأ الحرية والعدالة الاجتماعية كلّما حرصت سياسة المستعمر على إبقاء فئات المجتمع الأهلي في صراع طبقي بين أقلية أوربية متسلطة تتحكم في وسائل الإنتاج والتصدير، وشريحة اجتماعية واسعة تشكل أغلبية المجتمع تئن تحت وطأة الاستبداد والاستغلال، ولذلك لم يتقبل العمال الجزائريون هذا الوضع، وعبروا عن موقفهم من خلال نشاطهم المطلبي في النقابات الفرنسية، وقدّموا عرائض للاتحاد العام للنقابات الجزائرية[9]، وفي نفس الوقت عمل الاستعمار على تكوين طبقة من المستغلين الجزائريين تهدف إلى تهدئة الجو وإبقائه لصالح شلة من المعمرين من جهة، وإلى ابتزاز خيرات الأهالي للعيش في بحبوحة من جهة أخرى[10]، ورفض النقابيون سياسة التمييز وكل آليات تفكيك المجتمع الجزائري، وحاولوا بإصرار تغيير الوضع بالكفاح المسلح، كما تمسّكت الجماهير الكادحة بالشعارات الواقعية المنبثقة من وعيها التحرّري ونضجها السياسي، وبدأت تترقب الفرصة التاريخية لتحقيق حلم العمال والنقابيين الجزائريين.

2- استجابة القاعدة النقابية لنداء أول نوفمبر 1954م: لقد ألهمت ثورة التحرير الجماهير التواقة إلى الكرامة التي كثيرا ما انتظرت الفرصة لتصنع من كفاحها معلمة ومن تضحياتها ملحمة، واستجابت القاعدة النقابية لنداء الثورة كواجب وطني ومبدأ أخلاقي ومطلب نقابي، لأن النقابيين الجزائريين اقتنعوا انطلاقا من نضالاتهم داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية أن كرامة العمال وسيادة الوطن لا تتحقق إلا بواسطة الكفاح المسلح، وأنّ الاستعمار هو عدو لنا، ولذا يجب على كل الجزائريين من فلاحين وعمال وتجّار، نساء وطلبة ومثقفين، أن يتحلوا بالوحدة والتماسك من أجل المقاومة والتحرّر[11]، ومن هنا تعدّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية الاتجاه الوطني الوحيد المؤسّس لروح المقاومة المسلحة من أجل انتزاع السيادة، وقد استلهمت الحركة منابع التحرر من مبادئ حزب الشعب الجزائري سليل نجم شمال إفريقيا، وظلت الحركة ملتزمة بالنهج الاستقلالي إلى قيام حرب التحرير.

نهلت القاعدة النقابية القيم التحررية من التيار الوطني الاستقلالي الذي نشأت في أحضانه وناضلت تحت ظلاله، واتخذت تلك المبادئ عقيدة ومطلبا لاسترجاع كرامة الجزائر، وتبنت الأطر النقابية القيم التحررية منهاجا وعملا من أمثال عيسات أيدير ورابح جرمان

وعطا الله بن عيسى وعز الدين مومجي وغيرهم، الذين استطاعوا بحزم أن يعمّقوا تلك المثل التحررية في وجدان المناضلين النقابيين المنضوين تحت لواء حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ودأبت الحركة على رأيها السديد وظلت وفية لمبدأ الاستقلال الكامل، في حين انصبت جهود الإصلاحيين داخل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على الاستقلال المرحلي(12).

صدر بيان الثورة في أول نوفمبر 1954م، معلنا نهاية مراحل المساومة والترقب مع المحتل، ومقرّرا اندلاع ثورة التحرير بعد طول انتظار وجور استعمار، ويعتبر نداء أول نوفمبر بحق الوثيقة التاريخية والرسمية للثورة التحريرية تم فيها الإعلان عن شرعية الكفاح المسلح فيما يخص الأسباب والأهداف والبعد القومي والإقليمي والدولي للثورة التحريرية المباركة، وكانت استجابة القاعدة النقابية لنداء الكفاح، استجابة تلقائية طوعية، تمثل في حدّ ذاتها قطاعا من شرائح المجتمع الجزائري، كما أن هذه الاستجابة تدلّ أيضا على تجاوب الحركة النقابية الجزائرية مع حرب التحرير الوطنية، وإبراز مشاركتها إلى جانب أطياف الشعب الجزائري في صناعة ملحمة التحرّر والاستقلال التي تمثل الغاية العظمى لمسار الحركة الوطنية الجزائرية.

لقد وحّد بيان الثورة المسلحة فئات الشعب الجزائري من العامل إلى الفلاح إلى الشباب، وكل شرائح المجتمع رجالا ونساء، الذين يؤمنون بقضية الحرية وتقرير المصير كحق فطري وطبيعي لكل الشعوب المضطهدة في إفريقيا وسائر بقاع المعمورة، حيث تغتصب الحرية وتستعبد البشرية وتضطهد كرامة الإنسانية(13).

اكتشف النقابيون الجزائريون القيمة التحررية للثورة المسلحة انطلاقا من مضمون هذه الوثيقة التاريخية، واعتزازا بالقيمة التاريخية لبيان أول نوفمبر نقتبس بعض المحطات الهامة منه: "نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري، انسجاما مع المبادئ الثورية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا"(14)، انطلاقا من هذه المقتطفات يبدو للمرء أن التجاوب مع الثورة ومواكبة مراحلها مسؤولية وطنية تعني المجتمع الجزائري بما في ذلك النقابيين الجزائريين، فهي رسالة عملية استوعبتها الأطر النقابية والقاعدة العمالية بالانضمام إلى الكفاح المسلح.

يبدو واضحا أن النقابيين الذين لبّوا نداء الثورة بتلقائية وقناعة هم النقابيون المناضلون في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذين التزموا بتوجيهات قياداتهم وتوجيهات جبهة

التحرير الوطني، أما النقابيين الذين ظلوا تحت وصاية الاتحاد العام للنقابات الجزائرية، شأنهم شأن الأحزاب المترقبة لما سيؤول إليه الوضع بعد شهور أو سنوات[15].

اندلعت الثورة التحريرية فاستجاب لها العمال والنقابيون، مما عرض الكثير منهم إلى التضييق والاعتقال، وفي عشية أول نوفمبر 1954م تم اعتقال كل النقابيين المسجلين في مكاتب الشرطة[16]، وبدأ رصيد الثورة يقوى تدريجيا، وانطلق سيلها بحكمة يتغلغل في شعور العمال والنقابيين وفئات المجتمع الجزائري الذين اختاروا الكفاح مخرجا والتضحية مسلكا، في الأيام الأولى من شهر نوفمبر 1954م صرّح النقابي مولود قايد قائلا: "إن الكفاح الذي يجمعنا اليوم يقتضي منا جميعا أن نوحّد صفنا تحت راية جبهة التحرير الوطني من أجل تجسيد آفاق الثورة"[17].

لقد أدركت الحركة النقابية كل الإدراك أهمية بيان أول نوفمبر الذي من خلاله اكتست الثورة التحريرية قيمتها الوطنية والحضارية؛ فالمبادئ التي نص عليها البيان تعكس بكل تجرّد ووضوح البعد الحضاري لمستقبل الدولة الجزائرية المتجدّدة، وانبثقت من بيان أول نوفمبر مبادئ الثورة الجزائرية التي ركزت على الجمهورية والحريات الديمقراطية كأسلوب ونظام للحكم والعدالة الاجتماعية ومبادئ الإسلام كإطار للدولة والسيادة المطلقة للدولة والأمة، والانتماء الأمازيغي العربي الإسلامي للشعب الجزائري[18]، وعلى هذا لأساس يكون الجزائريون بمختلف شرائحهم الاجتماعية ومشاربهم الفكرية قد برهنوا عن سلوكهم الوطني، وعمق إيمانهم بالمسيرة التحرّرية لبناء جزائر حرّة معفاة من أية تبعية أجنبية، إن سمو السلوك الإنساني يحقق للشعوب النمو التاريخي باتباع النصوص التي ترسخ ذلك السلوك في وجدان المجتمع[19]؛ فالأبعاد الحضارية في هذا المجال بالذات يكمن وزنها في محتوي الوثيقة التاريخية التي جاء بها نداء الفاتح نوفمبر، والتي تعتبر في نظرنا مصدرا للهوية الوطنية وتعميقا لتوجهات الدولة الجزائرية المستقلة.

زكّى النقابيون الجزائريون بإرادتهم وشجاعتهم وبدمائهم الطاهرة المسيرة الثورية منهم عيسات أيدير ورابح جرمان ومحمد دراريني ودكار رحمون وأحمد غرمول وبن ذهيبة بن عياد، جميعهم سقطوا في ميدان الشرف والتضحية، وانضموا إلى قوافل شهداء الحركة النقابية الجزائرية[20].

تضاعفت قوة الثورة بفضل الخطاب الإيديولوجي الواقعي الذي ضمنه بيان نوفمبر، وازدادت شعبيتها وقويت شوكتها الأمر الذي أدى إلى إثارة غضب المستعمر فسارع إلى الرد بلا ضمير على صناع الكفاح وفئات الشعب الثائر، مستخدما كل أساليب الترهيب والتضليل للنيل من مكانة الثورة وأبطالها، ويؤكد ذلك تصريح وزير الداخلية فرانسوا ميتران يوم 7 نوفمبر 1954م بقوله: "الجزائر هي فرنسا، ولا تعترف فرنسا بأية سلطة غير سلطة الدولة الفرنسية[21].

اللافت للنظر أن مشروع الثورة ومسؤولية تفجيرها لم يكن في حدّ ذاته حكرا على جبهة التحرير الوطني، وإنما هو حصيلة جهود قامت بها عناصر الحركة الوطنية مند تأسيس المنظمة الخاصة، بدليل أن مصالي الحاج كان من دُعاة قيام الثورة ولم يكن ضدّها، ويؤكد ذلك حين قرّر أن بداية الثورة ستكون على أبعد تقدير يوم 15 نوفمبر 1954م[22]، وهي نفس الشهادة التي أدلى لنا بها محمد قنانش المناضل والباحث في تاريخ الحركة الوطنية في الملتقى الدولي الأول المنعقد في تلمسان يومي 29 و30 مارس 2000م.

3- العمال الجزائريون يصعّدون من لهيب الثورة: تصدّر العمال الجزائريون الكفاح المسلح منذ بداية الثورة كبقية الفئات الاجتماعية الأخرى الغيورة على الوطن؛ فمنهم من اختار العمل المسلح إلى جانب جيش التحرير الوطني في ميادين القتال وفي تنفيذ العمليات الفدائية، وقام البعض الآخر بالعمل السياسي المبني على التوعية والتحسيس لإحباط مناورات التضليل الاستعمارية، حيث خصّ هذا النشاط الأطر النقابية الجزائرية كعيسات أيدير ومحمد دراريني وعبّان رمضان وغيرهم من الوطنيين.

اندلعت الثورة الجزائرية ضد الاحتلال والاستيطان الفرنسي في خريف سنة 1954م، واضعة لنفسها إستراتيجية محكمة تستند على تنظيم عمودي مبني في الأساس على سلطة جماعية تسير النشاط الثوري بقيادة جبهة التحرير الوطني، الغرض منه توحيد الرؤى والمواقف تفاديا لأي انزلاق أو انحراف قد يكون من شأنه عرقلة مجرى الكفاح الوطني، وتنظيم أفقي اقتضى تقسيم البلاد إلى خمس ولايات حربية، على رأس كل ولاية قائد عسكري برتبة عقيد، ويرمي هذا التخطيط إلى إضفاء الشمولية اللازمة والتغطية الجغرافية الممكنة لتسيير العمليات ومراقبة تطوّر الأحداث.

من هنا تمت عملية تعيين المسؤولين الولائيين على النحو الآتي: [23]

الولايات بالترتيب	القيادة	النيابة	المساحة
1- أوراس / نمامشة	مصطفى بن بوالعيد	بشير شيهاني	15 %
2- القطاع القسنطيني	ديدوش مراد	زيغوت يوسف	15 %
3 - منطقة القبائل	كريم بلقاسم	عمر أوعمران	10 %
4 - منطقة الجزائر	رابح بيطاط	سويداني بوجمعة	5 %
5 - منطقة وهران	العربي بن مهيدي	عبدالحفيظ بوصوف	25 %
6 - الصحراء	سي الحواس	العقيد لطفي بودغن	30 %

إن تردّي الأوضاع في الجزائر، والتي لم يقو على تحمّل المزيد منها أحد، لأن الفقر والجهل والبطالة والاستبداد والاستغلال كانت كلّها عواقب ألحقها النظام الاستعماري المتسلط بالسكان الأصليين ليضعهم في آخر السلّم الاجتماعي، في حين شجع المستوطنين على الاستقرار والإنتاج والابتكار على حساب الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها المستعمرة، وظلّ العمال الجزائريون في المناجم والمخازن والمزارع والموانئ مجرّد شرائح اجتماعية مهضومة الحقوق؛ فهم للابتزاز كمائن وللفقر مواطن وللظلم رهائن.

حرّك الشعور الوطني التحرّري الضمير القومي لدى العمال الجزائريين الذين لاحظوا دور الاتحادات النقابية في دعم مسيرة الكفاح المسلح الذي اندلع سنة 1953م في تونس والمغرب الأقصى، فيما يخص الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد التونسي للشغل إلى غاية استقلال البلدين عن الحماية الفرنسية سنة 1956م[24].

فالمميزات التي تحظى بها الحركة العمالية الجزائرية ألهمتها أن تمضي في اتجاه الثورة المسلحة، وتقتنع بحتمية تحرير الوطن، وما طبيعة النقابية الجزائرية إلا مرآة عاكسة للرؤى الإيديولوجية والنضالية التي توصف بها الحركة العمالية.

كان عيسات إيدير زعيما نقابيا يعمل في ورشة الطيران، معروف بانضباطه وعمق تفكيره ويقظة شعوره وصلابة مواقفه وقوة صموده ، وسداد رأيه وبعد نظره[25]، كل هذه الخصال والقيم الذاتية والنفسية والأخلاقية جعلت من الرجل وأمثاله ذخرا للحركة العمالية، ورمزا من رموز النقابة الجزائرية، كما يمثل عيسات أيدير وغيره مدرسة عمالية أنجبت أطر نقابية تدعّمت بها المسيرة التحرّرية، وتبوأت مكانتها في الثورة التحريرية المجيدة.

الحركة النقابية الجزائرية هي التيار الوطني الوحيد الذي استطاع أن يتجاوز حدود العرقية والجهوية، ويترفع عن التفرقة الإثنية، وهذه المقوّمات التي يمتاز بها جعلت الحركة

النقابية تنجح في توسيع قاعدة الانخراط في تنظيماتها، وبالتالي فالحركة العمالية هي المدرسة التقدمية التي تخرّج منها القادة الوطنيين الذين كان لهم السبق في ثورة نوفمبر 1954م[26].

تجند العمال في حرب التحرير إلى جانب المجاهدين وكل فئات المجتمع ليشاركوا في العمليات العسكرية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م، والأيام الأولى التي تلت انطلاقة الثورة التحريرية، حيث جاس الثوار خلال الثكنات والمراكز الاقتصادية المهمة في الأوراس، وقاموا في باتنة بالهجوم على ثكنتين، وقتلوا حارسين وفي أريس، وبعد فك الحصار المضروب عليهم تمركز الثوار بفم الطوب أسبوعا، وحاصروا مخفر الدرك لمدة أسبوع، وفي خنشلة تم تدمير محوّل كهربائي، واحتلوا محافظة الشرطة وجرّدوا رجال الشرطة من أسلحتهم، وفي بسكرة تمت مهاجمة محطة القطار ومكتب البريد والمولد الرئيسي للطاقة الكهربائية والثكنة العسكرية ومحافظة الشرطة[27].

وفي القطاع القسنطيني انقض المجاهدون بالخروب على حارس المخزن الرئيسي للبترين التابع للجيش، وهاجموا مخفر الدرك، وأضرموا النيران في بعض مزارع المعمرين؛ فألحقوا بها خسائر مادية معتبرة، وفي منطقة القبائل اعتصم المتطوعون من العمال والتجار والفلاحين وغيرهم بمرتفعات جرجرة تأهبا للانتفاضة، وتدربوا على حرب العصابات، وقام الثوار بمهاجمة مخفر الدرك، وأحرقوا مخزنا لجمع الفلين بمدينة عزازقة، وفي ذراع الميزان تم قطع الأسلاك الهاتفية، فانقطعت الاتصالات بين تيزي وزو والعاصمة[28].

وفي منطقة الجزائر وضواحيها أيقظت طلقات البنادق ودوي المتفجرات سكان العاصمة ونواحيها، حيث هاجم الثوار خمسة مراكز حساسة تمثلت في مقر الإذاعة ومعمل الغاز ومخازن الوقود والمركز الهاتفي ومخزن الفلين بحسين داي، وفي بوفاريك دمروا مخزن تعاونية الحوامض، واجتاحوا مؤسسة الاحتياط العام للعتاد، وغنموا كمية من الأسلحة، وخرّبوا مصنع الورق ببابا علي، وداهموا عدة ثكنات بالبليدة، وغنموا أسلحة مختلفة، ونسفوا ثلاثة جسور بينها وبين العاصمة، وفي القطاع الوهراني عزّز الثوار وجودهم برمضان بن عبد المالك بمهاجمة عدة مزارع، وحاولوا تدمير محول كهربائي، ووضعوا حواجز على السكة الحديدية بين وهران وعين تموشنت[29].

فاجأت انطلاقة أول نوفمبر السلطات الكولونيالية، وزادها غضبا وتوترا التفاف الشعب حول ثورته، ومغادرة العمال مناصب عملهم لينضموا إلى صفوف المتطوعين لدعم الكفاح

المسلح، ونتيجة للتطوّر الخطير الذي آلت إليه الأوضاع في نظر الاحتلال قامت الحكومة العامة والسلطات العسكرية الاستعمارية بتنفيذ سلسلة من العقوبات، وشنّ عدّة عمليات للنيل من جيش التحرير وترهيب الثوار الجزائريين، وفي اليوم الثاني من نوفمبر 1954 تم توقيف مناضلي ومسيري حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وصرّح فرنسوا ميتران بقوله: "الجزائر هي فرنسا من الفلاندر إلى الكونغو، قانون واحد، وطن واحد، برلمان واحد، إن الدستور هو إرادتنا والتفاوض الوحيد هي الحرب"[30].

في هذا الشأن بالذات أصدرت سلطات المستعمر يوم 5 نوفمبر 1954م قرار حلّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتوقيف مناضلي اللجنة الثورية للوحدة والعمل في عمالة وهران ومنطقة باتنة، وفي 12 نوفمبر انطلقت العمليات العسكرية الفرنسية باستعمال سلاح الطيران، وفي 26 من الشهر نفسه، قام الجيش الاستعماري بتمشيط واسع لمنطقة الأوراس، وعند نهاية شهر نوفمبر بلغت الحصيلة 1200 معتقلا و42 شهيدا[31].

تفاعل العمال الجزائريون بعزيمة قوية مع ثورة نوفمبر إلى جانب سائر فئات الشعب، وأصبحوا جنبا إلى جنب مع الثوار والمجاهدين في مسرح العمليات، في الأوراس والقبائل، وأصبح صدى الكفاح يدوي من وهران ومغنية إلى خنشلة وسوق اهراس وقسنطينة وقالمة وباتنة، ورغم تلك التطورات والبطولات التي حققتها الثورة في بداية انطلاقتها والتفاف الشعب حولها بقيت الأحزاب والهيئات الوطنية بدون تحرّك يذكر، واكتفت بالتعليق فقط، وأول البلاغات الصادرة عن صحافة الأحزاب بعد الفاتح نوفمبر ركزت في مجملها على أن ما يجري في الجزائر مجرد أحداث، وجاء أول رد فعل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وصدر في جريدته "الجمهورية الجزائرية " التي وصفت الوضع بالحوادث الخطيرة[32]، وصدر تعليق عن المصاليين في جريدتهم "الجزائر الحرة" يقول: "إنها مجرد حوادث مماثلة لحوادث تونس والمغرب[33]، في حين وصفت جريدة الحزب الشيوعي الجزائري "الجزائر الجمهورية" الوضع الملتهب بمجرد حوادث لا غير[34]، أما رد فعل النقابات فقد أصدر الاتحاد العام للنقابات الجزائرية بشأن الأحداث موقفه المماثل لموقف الشيوعيين، واكتفى بتقييم الوضع بمجرد أحداث[34].

وكأن تلك المواقف المترددة والمشككة في مصداقية كفاح وشرعية ثورة شعب وعدالة قضية مكنت سلطات المستعمر في اعتقادنا، أن تقتنع أكثر فأكثر بأن ما يحدث في الجزائر لا

يخرج عن دائرة التمرّد والعصيان لذلك حاول الاستعمار رفع درجة القمع والاضطهاد بشتى الوسائل لإخماد الثورة في مهدها قبل عنفوانها، وعلى هذا الأساس قامت قوات العدو في 19 يناير 1955م بمحاصرة منطقة الأوراس مستعملة سلاح المشاة والمدرعات والطيران، وخضعت منطقة الشلف في 20 جوان لعملية تمشيط واسعة مدة ثمانية أيام قام بها المظليون المدعومون بسلاح الطيران(35).

بالموازاة مع ذلك، وبعد إقرار حالة الطوارئ في الجزائر يوم 3 أفريل 1955م أضحى التعذيب أداة حرب مؤسساتية بعد أن كان يمارس بطرق غير رسمية(36)، ولكن سياسة البطش والترهيب الرامية إلى إجهاض صوت الأحرار، وقمع إرادة العمال والثوار، تلقت مقاومة سياسية وفكرية فضحت حماقاتها ووحشيتها، وبداية من شهر يناير 1955م كشفت الصحافة الفرنسية مشاهد القمع والتعذيب واصفة منفذيها بجلادي هتلر(37).

ولكن الجبهة الاجتماعية التي نتجت عن ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومؤازرته للكفاح المسلح أعطت دورا حيويا وفعالا للعمال والنقابيين الجزائريين، وزودتهم تلك الحيوية بدعم أكثر لقدرات الثورة التحريرية المظفرة، وهذا ما ستؤكده العمليات البطولية، وستثبته الإضرابات العمالية خلال سنة الحسم 1956م التاريخية.

1- دور النقابيين الجزائريين في توسيع نطاق الثورة: لم تتمكن السلطة الفرنسية من وضع حدّ سريع للثورة، وما كان يعرف لديها ولدى غيرها بتمرّد وعصيان بات اليوم وبدون منازع ثورة شعبية تحرّرية، وقد أطلقت الصحافة الاستعمارية سيلا من النعوت القذرة على الثورة الجزائرية واصفة وضع الشعب الثائر بالعمل بالإرهابي، الخارجون عن القانون، المؤامرة الخارجية(38)، وباتت تلك الأحكام ضربا من ضروب الأوهام التي لا أساس لها في الأفهام، وكأنّ الاستعمار لم يستيقظ من المنام، وما تزال تراوده الأماني والأحلام، من جهة أخرى حاولت الجهات الرسمية من الحكومة الفرنسية وعلى رأسها منداس فرانس الذي فضل السير في اتجاه المغالطة والتضليل للرأي العام الفرنسي والدولي، مصرحا يوم 12 نوفمبر 1954م أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بقوله: "لا مجال للتساهل حينما يكون الأمر متعلّقا بالدفاع عن السلم الداخلي للأمة الفرنسية وعن وحدة وتكامل الجمهورية"(39)، ويبدو أن منداس فرانس ما يزال في عهد جول فيري يروّج لفكرة الإمبراطورية الفرنسية الخالدة في شمال إفريقيا.

مرّت سنة كاملة على اندلاع ثورة نوفمبر، ومضى طريق الكفاح المسلح إلى الأمام بدون رجعة، والظاهر أن بعض الجهات الجزائرية ما فتئت متمسكة بهذا الطرح الكولونيالي، ويتعلق الأمر بالاتحاد العام للنقابات الجزائرية المدعوم من قبل عناصر الحزب الشيوعي الجزائري ومواقف الحزب الشيوعي الفرنسي، ونظرا لنفوذه الكبير في بعض القطاعات، وتأثيره القوي على النقابات العمالية تمكن الحزب الشيوعي الجزائري من تحريك العمال لمواصلة كفاحهم الاجتماعي، محاولا عزل الحركة العمالية الجزائرية عن مجريات الثورة التحريرية، وحريصا على صرف نظر البروليتاريا عن مشاركتها في عملية تجسيد المشروع الثوري التحرّري الذي تقود مسيرته جبهة التحرير الوطني تماشيا مع هذه المواقف، أصدرت الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة بيانا لها مطلع شهر مارس 1955م أكدت فيه بالقول: "من واجبنا نحن النقابيون أن نعمل ونوحد صفنا من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والمعيشي للفئات العمالية، ولذا فإننا نحرص كل الحرص على متابعة ظروف العمل ونظام الأجور وتحسين الوضع المهني والمعيشي للعمال[40]، ومن هذا المنطلق يعدّ القطاع المنجمي ورشة مناسبة وأرضية خصبة للنفوذ الشيوعي، حيث هدّد عمال منجم بني صاف ومنجم جبل الهوارية (كامراطا) بشن إضراب يوم 5 ديسمبر 1955م كموقف احتجاجي ضد تعسف إدارة شركة موكطا الحديد التي رفضت حسب تقرير الجمعية العامة رفع الأجور وتوظيف أبناء المتقاعدين وموضوع العلاوات والمنح العائلية[41].

تعكس هذه المواقف إصرار التيار الشيوعي على رفضه للثورة التحريرية واعتبارها حدثا عابرا، وفي نفس الوقت المحافظة على إيديولوجية الكفاح الاجتماعي في إطار استمرار السيادة الفرنسية في البلاد، وهذا الموقف عبر عنه صراحة الشيوعيون الجزائريون في بداية ثورة فاتح نوفمبر عندما أدانوا عمليات القمع الاستعماري، وحكموا على الثورة بأنها مؤامرة ومغامرة نوفمبر لا تتماشى مع استراتيجيتهم[42].

بصمود وثبات استطاعت الثورة الجزائرية بإخلاص أبنائها أن تشق مرحلة حاسمة بين سنتي 1955 و1956م، التي وقع خلالها حدثان تاريخيان: الأول هو الهجوم التاريخي على الشمال القسنطيني في العشرين من أوت 1955م بقيادة الزعيم زيغود يوسف، واستهدف الهجوم توسيع العمليات العسكرية لتطال مدن هامة كسكيكدة القل وميلة وقسنطينة انتقاما للمجازر التي اقترفتها قوات المظليين في حق المدنيين بقيادة جيل (GILLE)

ودوكورنو(DUCOURNEAU) في المنطقة[43]، وتوّج الهجوم على الشمال القسنطيني بفك الحصار على الأوراس، وإثبات قوة الثورة وشموليتها من جهة، والتأثير على التيارات الوطنية المتردّدة لتلتحق بالركب الثوري من جهة أخرى، أما الحدث الثاني فيتعلق بانعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م الذي أعطى نفسا جديدا لحرب التحرير.

شهدت المسيرة الوطنية المسلحة خلال هذه المرحلة ما بين 1955 و1956م تطوّرات كبيرة في غاية الأهمية، لأنه تم فيها انتكاسة الجيش الاستعماري في القضاء على الثورة، واتساع شموليتها زاد في تشتيت قوات العدو بعد ظهور الولاية السادسة بالصحراء، وتأثرت الحركة العمالية بهذه التطورات الحاسمة؛ فكان لا بد على النقابيين الجزائريين أن يركبوا موجة التاريخ ليصنعوا ملحمة الكفاح مع بقية الشرائح الاجتماعية.

لقد تأثر النقابيون بالمناخ السياسي والاجتماعي والثقافي الذي رافق اندلاع الثورة، وأصبح لزاما على الجبهة الاجتماعية أن تتفاعل مع الجزائر الثائرة، لقد ساهم المسرح الوطني في تفعيل وتنوير الرأي العام ليواكب الثورة، وكان له الدور الفعال في إيقاظ الضمير الوطني الحر لدى العمال والنقابيين الجزائريين والطلبة والتجار والفلاحين وغيرهم من القوى الاجتماعية الحية في البلاد. تجند المسرح في هذا الظرف لخدمة القضية الوطنية، وساهم في تعبئة الجماهير الكادحة بالقيم الوطنية لتنساق طواعية وبارتياح في مهب الكفاح، وفي هذا الصدد أصدر مصطفى الأشرف في شهر ديسمبر 1954م مسرحية عنوانها "الحاجز الأخير" تتحدث عن الشعب المكافح للاستعمار، ونشر عبد الله الركيبي خلال الثورة رواية بعنوان "مصرع الطغاة" تتعرض إلى قضايا الوطن والشعب المقاوم[44].

تحرّكت الجبهة الاجتماعية لتضغط أكثر على السياسة الاستعمارية وترفع من معنويات الشعب المقاوم، وتبرهن أن الحركة الاحتجاجية التي تدعو إليها النقابية الجزائرية تمثل سلاحا ناجعا وفعالا لضرب مصالح الكولونيالية الرأسمالية الفرنسية في الجزائر المكافحة، وأخذ التجار المبادرة عن جدّ وروية وقاموا بإضرابهم سنة 1955م خلال يومي 5 جويلية و20 سبتمبر بمدينة الجزائر بهدف شلّ النشاط الاقتصادي للاستعمار الجائر[45]، وعلى هذا الأساس بدأ العمل النقابي كسلاح احتجاجي يوجه نشاط التجار نحو القضية الوطنية.

بدأت تتجلى أهمية القوى الاجتماعية في دعم مسار الثورة مما جلب أنظار القيادة الثورية إلى التفكير في تشكيل جبهة اجتماعية تتقوى بها شوكة الثورة، ولهذا الغرض فكرت جبهة

التحرير الوطني منذ البداية في بسط نفوذها على الأوساط الطلابية والنقابية والتجارية، وتشجيعها على تأسيس تنظيمات خاصة، فظهر الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري 1956م، والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية 1955م والاتحاد العام للتجار الجزائريين في سبتمبر 1956م[46].

وهكذا بدأت ملامح الحركة الاجتماعية تطبع النشاط الثوري من خلال اهتمام جبهة التحرير الوطني بضرورة إقحام فعاليات الجبهة الاجتماعية في العمل الثوري كاستراتيجية عملية تزيد من الضغط العملي على الوجود الاستعماري، ومن هنا يظهر جليا دور الحركة النقابية الجزائرية كسند عمالي وشعبي، يرفع نشاطها الاحتجاجي من قيمة ومكانة العمل التحرري وبالتالي يزيد في توسيع الكفاح المسلح ويدفعه نحو الاتجاه الصحيح.

استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يكون رافدا من روافد العمل الثوري، يغذي حرب التحرير بالفعالية والاستمرارية، لكونه يشكل قوة الوحدة العمالية الممثلة لمختلف الشرائح الاجتماعية والفئات النشيطة، هذا التمثيل الاجتماعي الواسع، يكوّن العصب الحي بل هو حجر الزاوية لأية حركة احتجاجية، والأطر النقابية تعكس بحق هذا النسيج الاجتماعي للنقابة الجزائرية: عطا الله بن عيسى من القطاع الصحي، وبوعلام بورويبة من سكة الحديد، وعلي يحي عبد المجيد مندوب سابق في الكونفيدرالية العامة للشغل، ورابح جرمان من قطاع الموانئ[47]، كما تمكن الاتحاد من التغلغل في العديد من الأوساط المهنية ذات الكثافة العمالية العالية مما جعله يستقطب أغلبية الشغيلة الجزائرية؛ فنجده في قطاع البريد والعمارة وسكك الحديد والموانئ وصناعة الحديد والصلب، ومتواجد بقوة في عمالة الجزائر ووهران[48]، وتحوّلت المركزية النقابية إلى حركة احتجاجية يستهدف النقابيون الجزائريون من خلالها توسيع نطاق الثورة على جبهتين: جبهة المقاطعة والإضراب، وجبهة التحدّي والقتال.

نظرا للدور الرائد الذي يقوم به الاتحاد في تجنيد العمال لمصلحة العمل الاحتجاجي والثوري، اعتقلت سلطات الاحتلال مجموعة من الأطر النقابية يومي 2 و24 ماي 1956م[49]، ونظرا لأهمية العمل النقابي في دعم مسار الثورة، أعطى مؤتمر الصومام عناية قصوى للحركة العمالية، حيث أكدت أرضيته الصادرة في 20 أوت 1956 على أهمية النقابة الجزائرية، وعلاقة دور العمال الجزائريين بتفعيل العمل الثوري، ونصت على ما يلي: "ينبغي لطبقة العمال أن تساهم مساهمة أقوى نشاطا يكون لها الأثر البالغ في تطور الثورة السريع وفي قوتها ونجاحها

النهائي، ويعمل الاتحاد العام للعمال الجزائريين على إخراج الأجراء من الظلمات إلى النور، ومن الغموض إلى الوضوح، ومن الانتظار والإحجام إلى الإقدام والسير إلى الأمام[50].

كثفت النقابة الوطنية من نضالها الوطني، ودعت بحزم إلى تصعيد النشاط الاحتجاجي والرفع من إرادة العمال لدعم عمليات ثورة التحرير، وفي هذا المجال أعلن الاتحاد يومي 1 و13 نوفمبر 1956م أيام نضال واحتجاج، وكانت نهاية ديسمبر 1956م أكثر دموية وعنف ضد النقابيين الجزائريين[51]، ولكن الالتزام الكبير بالقضية الوطنية لدى العمال والنقابيين، وتحليهم بالصبر والصمود مكنهم من اختراق قمع المستعمر، وزوّدهم بالطاقة الكافية والقدرة اللازمة لمواصلة مسيرة الكفاح[52].

3- حرص المركزية النقابية على شعبية الثورة التحريرية: عملت الكونفدرالية العامة للشغل باعتبارها أقوى تنظيم نقابي فرنسي في الجزائر باستمرار على حصر مطالب الحركة العمالية في إطارها الاجتماعي دون الجانب السياسي، وهذا ما جعل أداء الكونفيدرالية مقصّرا على كرامة وسيادة العمال الجزائريين على الإطلاق، وانتهج الاتحاد العام للنقابات الجزائرية منذ تأسيسه في جوان 1954م منهج الكونفدرالية الوصية عليه.

بعد تأسيسه في 24 فيفري 1956م، وضع الاتحاد العام للعمال الجزائريين مسألتين في مقدمة اهتماماته الأساسية، تتعلق المسألة الأولى بالنضال من أجل الاستقلال الوطني، والمسألة الثانية تعني مباشرة هيكلة العمال الزراعيين داخل المركزية النقابية[53]، ومن هذا المطلق فإن واقعية الاتحاد هي أساس شعبيته التي يستمدّها من العمال والحرفيين والفلاحين وسائر الطبقات الاجتماعية، وبالتالي يصبح الاتحاد مصدر دعم وقوة لمعركة الكفاح المسلح، وقد أحدث ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين ضجة بعيدة المدى، واضطرابا عنيفا في صفوف الكونفيدرالية العامة للشغل التي انصرف العمال عنها انصرافا كليا[54].

اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م، واستمر نشاطها واتسعت شعبيتها، وذلك بفضل تضحيات الوطنيين وحنكة المسيرين وبسالة المقاتلين وإرادة المناضلين، وقد حرصت المركزية النقابية على توسيع القاعدة الشعبية للثورة مما يضمن لها سندها الشعبي ودعمها البشري اللذين يمكّناها من مواصلة الكفاح التحرّري إلى غاية الاستقلال، ولذلك فقد أنجبت تلك القاعدة الشعبية لحرب التحرير أطرا نقابية ونخبا سياسية من أمثال عيسات أيدير وعبان رمضان وغيرهما، فكانوا من خيرة قادة الثورة ورجالاتها الأكفاء، وكان تفكيرهم

السياسي يتسم بالواقعية، وينطلق من وضعية الجزائر الاقتصادية والاجتماعية والحقوق والمصالح المحرومة منها[55]، واتجهت مساعي المركزية النقابية نحو توثيق الصلة بين جميع مكوّنات المجتمع وثورته التحريرية.

إن الإستراتيجية المحكمة التي اتبعتها الهيئات المسيرة لنشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين هي التي مكنته من توسيع قاعدته الشعبية وتعبئتها لفائدة الكفاح الوطني المسلح، وتستند هذه الإستراتيجية في تقديرنا على عاملين أساسيين: تمثل العامل الأول في الالتزام المبدئي للمركزية النقابية منذ تأسيسها بالقضية الوطنية، أما العامل الثاني فهو حرصها القوّي والوطني على تنمية العمل المشترك بين الاتحاد وجبهة التحرير الوطني لدعم نجاح الثورة، وأكد هذا التوجه المناضل النقابي رابح جرمان سنة 1956 حيث قال: "إننا نعمل بشكل مشترك ودائم مع قيادة جبهة التحرير الوطني، ولكن طبيعة عملنا تفرض علينا أن يكون نشاطنا نشاطا مباشرا وبمنأى عن السرية والكتمان، وعلى هذا الأساس كانت النقابة دوما حزبا على مستوى العمال، ولقد كان معظم المسؤولين النقابيين من مناضلي جبهة التحرير الوطني[56].

من هنا يبدو واضحا أن الحركة النقابية حركة عمالية وطنية تعمل في اتجاه جبهة التحرير الوطني، لأن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ببرنامجه أصبح جزءا من كيان الجبهة لأنهما يحملان برنامجا مشتركا وتوجها تحرّريا واحدا هو برنامج الثورة، بل هو بيان أول نوفمبر الذي توحدت حوله معظم شرائح المجتمع الجزائري؛ فدعم النقابيين للعمل الثوري والتفاف الجماهير على اختلاف جغرافيتها ومشاربها حول المقاومة الوطنية المسلحة يعبر بلا ريب عن احتضان الشعب لثورته من جهة، وإعطاء الصبغة الشرعية والشعبية للكفاح الوطني المسلح من جهة أخرى.

يشكّل التفاف الفئات الاجتماعية حول الثورة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني الطاقة المحرّكة لمسيرتها التحرّرية والدعامة الشعبية الضامنة لاستمراريتها، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار سنة 1956م بحق منعطفا تاريخيا للنقابة الجزائرية، لأنه تم خلالها تعاطي فعلي للعمال والنقابيين مع الثورة حيث اتخذت بعض القيادات مواقف وطنية شجاعة لإجهاض المناورات الاستعمارية؛ فقد وظفت الحكومة العامة آليات دقيقة وأدوات محكمة من انتخابات ونقابات مناوئة قصد عزل العمال والنقابيين وكل الجماهير الشعبية عن مسيرة الثورة، وجاءت ردود

فعل المناضلين والنقابيين الوطنين قوية على المواقف الفرنسية المناوئة للثورة حيث قرّروا مقاطعة الانتخابات التي دعا إليها رئيس الحكومة الفرنسية أدغار فور (EDGARD FAURE).

وعبّر عن موقف الرفض وبشكل مبكر أحد قياديي الحزب الشيوعي الجزائري المناضل النقابي لخضر قايدي بقوله: "لن نشارك في الانتخابات المزمع إجراؤها يوم 2 جانفي 1956م، وهذا الموقف موقف كل الديمقراطيين التقدّميين"(57)، وأكد هذا الخط الثوري للنقابة الجزائرية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين المناضل النقابي علي يحي عبد المجيد أحد مؤسّسي الاتحاد بقوله: "علينا أن ننظم أنفسنا وليكن نضالنا مفتوحا ومعلنا، وأن تكون نقابتنا في مستوى كل النقابات الوطنية والدولية من أجل محاربة الاستغلال، والعمل على تحقيق حرية الشعوب المضطهدة، كما يجب أن نؤكد علانية دعمنا المطلق للكفاح من أجل الاستقلال، وهذا الموقف هو في صالح جبهة التحرير الوطني، ولذلك يجب تجنيد كل الشرائح الاجتماعية لهذا الغرض ولتحقيق هذا الهدف(58). بناء على تصريحات القياديين النقابيين رابح جرمان وعلي يحي عبد المجيد يمكن القول أن المركزية النقابية هي حريصة كل الحرص على ربط الصلة بين القاعدة النقابية والثورة التحريرية مما سيزيد في توثيق الركيزة البشرية للكفاح الوطني المسلح، وبالتالي تستطيع الثورة أن تحقق لنفسها ذاتيتها الشعبية التحرّرية، وهو المشروع الأساسي الذي كان يسعى إليه الاتحاد العام من خلال الخطاب النقابي الوطني في العديد من اللقاءات، وتعمقت الثورة في وجدان الجماهير، وبلغت شعبيتها نقطة الأوج إبان سنة 1956م، وصارت ثورة تحرّرية شعبية تعكس انشغالات الفئات العمالية وطموحات الشرائح الاجتماعية ولم يقو على جيش المستعمر بكل ترسانته أن يضع حدّا لهذا السيل الثوري الجماهيري.

لقد تكوّنت منظمات جماهيرية ومهنية موالية لجبهة التحرير الوطني- كالاتحاد العام للعمال الجزائريين واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين واتحاد النساء الجزائريات، إضافة إلى الكشافة الإسلامية الجزائرية والاتحاد الوطني للتجار الجزائريين(59)- وفرت الجماهير الكادحة والفئات العمالية القاعدة الشعبية للثورة، شجع ذلك الدعم الجماهيري للكفاح الوطني المسلح عناصر النخبة الوطنية للانضمام إلى المدّ الثوري المتزايد، وانضمت إلى الثورة عناصر من ساسة حزب الشعب الجزائري وهم المركزيين، وقد كان فيهم حملة الشهادات العلمية العليا أمثال ابن خدة وحملة الشهادات الثانوية أمثال عبد الحميد مهري ومحمد يزيد وسعد دحلب وعبان

رمضان، كما انضم للثورة الدكتور محمد الأمين دباغين، ثم فرحات عباس والدكتور أحمد فرنسيس والمحامي أحمد بومنجل، ثم شيوخ جمعية العلماء، وبالتدريج انضم إلى الثورة عدد من الطلبة المتطوعين والصحافيين والمعلّمين والسياسيين في الجزائر وخارجها[60].

فرضت الثورة التحريرية الكبرى شرعيتها، وانتزعت لنفسها شعبيتها بفضل توجّهها الإيديولوجي الاستقلالي وبعدها التحرّري ووزنها الحضاري، وعلى هذا الأساس لم يكن الكفاح الوطني المسلح مجرد صراع عسكري مع المحتل فحسب، بل تجاوز الأمر ذلك لكون الثورة حملت في طياتها أكثر من رسالة للجزائريين والعالم الخارجي.

إن إيديولوجية الثورة إيديولوجية تحرّرية منبثقة من بيان فاتح نوفمبر 1954م، ألا وهي الكفاح بجميع الوسائل لتحقيق الهدف المنشود، وهو الاستقلال، وتكوين دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية، وظلّت جبهة التحرير وفية لهذا المبدأ طوال سنوات الحرب[61].

الخاتمـــة: لقد استطاعت الحركة النقابية الجزائرية أن تطوّر عملها الوطني، وترتقي به من إطاره الاجتماعي العمالي المطلبي إلى مستواه النضالي التحرّري، ويتبين هذا المنعطف التاريخي في النتائج التي تمّ التوصل إليها وهي على النحو الآتي:

1- انضمام الجماهير الكادحة والشرائح الاجتماعية النشيطة إلى النقابات الفرنسية سمح لفئات العمال من ممارسة حقهم النقابي، ولو تحت الوصاية النقابية الفرنسية، مما حرّرهم من قيود الحظر النقابي حسب قانون الأهالي.

2- تحوّل بعض العمال الجزائريين داخل التنظيمات المطلبية الفرنسية إلى أطر نقابية أمثال عيسات أيدير ورابح جرمان وبوعلام بوروبية وعطا الله بن عيسى ولخضر قايدي وغيرهم من الأطر التي ستحمل لواء الاستقلالية النقابية قريبا.

3- بروز تنافس نضالي وطني على أشده بين الحزب الشيوعي الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية حول استقطاب قواعد الحركة العمالية الوطنية، وأثمر هذا التجاذب السياسي الوطني رفع مستوى النضج السياسي لدى الطبقة العاملة، وانصراف الشرائح الاجتماعية نحو تقوية نشاط الحركة الوطنية الجزائرية.

4- اندلاع الثورة التحريرية المباركة في الفاتح من نوفمبر 1954م غيّر معادلة الصراع، وحفّز الكفاح المسلح العمال والنقابيين الجزائريين على الإسراع إلى تحقيق السيادة النقابية،

وأدى لهيب الثورة المتأجج إلى انتكاس جماعات الوصاية والولاء، وسبّب في النهاية اختفاء الاتحاد العام للنقابات الجزائرية الموالي للكونفيدرالية العامة للشغل.

5- إن قناعة النقابيين الجزائريين بحتمية الكفاح المسلح جعلهم يلتزمون أكثر بمشروع السيادة النقابية ويعملون من أجله، وعلى هذا الأساس بات أكيدا لدى النقابيين الجزائريين أن مسار الاستقلالية النقابية والكرامة العمالية لا يتجسد إلا في ظل جزائر مستقلة، ولذلك رفض العمال الجزائريون كل مشروع لا يخدم المسألة الوطنية، ولا يلبّي مطلب السيادة الكاملة برفضهم لمشروع سوستيل، وردّ عليه جيش التحرير والشعب الجزائري بالهجوم التاريخي على الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955م بقيادة البطل زيغود يوسف.

6- عجلت حرب التحرير الوطنية بولادة مشروع الاستقلالية النقابية الذي حوّله النقابيون الجزائريون من حلم واعد إلى مكسب خالد، فأعلنوا في 24 فيفري 1956م تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين ردّا على أصحاب نقابات الولاء والوصاية من جهة، وعلى التنظيم النقابي المناوئ الذي أسّسه المصاليون في 14 فيفري 1956م، والمتمثل في الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين من جهة أخرى، وبعد تأسيس المركزية النقابية تضاعف عطاء الثورة بسند عمالي قوي أخذ يعمل فيه النقابيون الجزائريون على جبهتين: جبهة القتال لمؤازرة جيش التحرير الوطني، وجبهة المقاومة الاحتجاجية المتمثلة في تكثيف الإضرابات لتعطيل مصالح الكولون وتخريب الاقتصاد الاستعماري حيث عبّر العمال الجزائريون عن موقفهم الاحتجاجي الداعم للكفاح المسلح بإضرابهم الوطني يومي الخامس جويلية والفاتح نوفمبر سنة 1956م.

7- أصبحت الحركة النقابية القاعدة الشعبية للثورة، والطاقة البشرية المغذية للكفاح التحرّري من خلال العمليات القتالية والإضرابات النوعية التي يقوم بها العمال، من ضمنها إضراب الخامس جويلية 1956م، وقد دفع هذا العمل الاحتجاجي بقيادة مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 إلى الإشادة بالدور المتميز للنقابيين الجزائريين، مما شجع الحركة النقابية الجزائرية على فتح جبهة جديدة تمثلت في شن حرب اقتصادية على المحتل تجسدت أهميتها في إضراب الثمانية أيام سنة 1957م.

الهوامـــش:

(1) Farès (Mohamed), Aissat Idir ,documents et témoignages sur le syndicalisme algérien éd.e.n.a.l , Alger (année non citée) , pp 56 - 57

(2) Isnard (Hildébert) , géographie de la colonisation ,éd. P.u.f, Paris, France, 1971, p63

(3) Déclaration de Draréni Mohamed , délégué clandestin du F.L.N. , in l'ouvrier algérien n°2 , mai 1956

(4) القرضاوي (يوسف)، الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا، مكتبة رحاب، الجزائر، 1988، ص 65

(5) نصر (محمد عبد المعز)، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص ص، 69 - 76

(6) نفس المرجع، ص ص 107 - 117

(7) Stora (Benjamin) , Messali Hadj , éd. Rahma , Alger , 1991 , p 210

(8) العلوي (محمد الطيب)، جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر، مجلة أول نوفمبر، العدد 53، الجزائر 1984، ص 30

(9) شهدت بلدية سيدي عيش بعمالة قسنطينة إضرابا عن الطعام في30 أفريل 1954 قام به المنجميون والفلاحون في مسيرات احتجاجية جابوا فيها شوارع المدينة وعبروا عن سخطهم لسياسة الظلم والاستغلال والتمييز العنصري (أنظر بن ذياب صص118-119)

(10) الزبيري (محمد العربي)، الثورة الجزائرية في عامها الأول، م.و.ك.، الجزائر، 1984، ص 55

(11) Collot (Claude), Henri (Jean-Pierre), le mouvement national algérien, textes 1912 - 1954, 2ème éd., o.p.u, Alger, 1981, pp 326-327.

(12) Harbi Mohamed, le F.L.N, mirage et réalité 1954-1962, éd J.A, France, 1980, p89

(13) عمراني (عبد المجيد)، في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي، منشورات الحبر، الجزائر ، 2001 ، ص 104

(14) الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص ص 252- 253.

(15) قاسم نايت بلقاسم (مولود)، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، ط (1) ، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة الجزائر 1983، صص 61- 87

(16) Gallissot (René), Aux sources du syndicalisme algérien, in quotidien d'Oran, 27 février 2006, p5

(17) Bourouiba Boualem, les syndicalistes algériens leur combat de l'éveil à la libération 1936-1962 , éd. Dahleb, e.n.a.g, Alger, 2001, p 200

(18) لونيسي (رابح)، إيديولوجية الثورة التحريرية بين النظرية والتطبيق ، دار الغرب، وهران، 2005 صص99- 105

(19) أركون، الفكر العربي، المرجع السابق، ص49.

(20) من مناضلي وشهداء الحركة النقابية الجزائرية، عن مجلة الثورة والعمل، عدد خاص، نوفمبر 1984 صص8- 16

(21) Jeanson (Colette et Francis) , l'Algérie hors la loi ,e.n.a.g. , Alger , 1993 , p 193

(22) نجار (عمار)، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص 125، راجع كتاب : Benjamin) (Stora , Messali Hadj , pp 210 - 211

(23) بوطمين جودي(الأخضر)، لمحات من تاريخ الجزائر ، ط (2) ، م.و.ك.، الجزائر، 1987، ص 12.

(24) Agéron, vers un syndicalisme national en Algérie1946-1956, in r.h.m.c. bibliothèque nationale de France, 1990, pp 454-455.

(25) Farès, Aissat Idir, op.cit, pp 15-22.

(26) Gallissot (René) , « Le mouvement ouvrier s'inscrit dans la situation coloniale » in EL -Watan , 26 février 2007 , p

(27) تروزين محمد، "وصف اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954"، عن مجلة أول نوفمبر، ع. 53 1981، صص51-61

(28) تروزين، المرجع السابق، ص ص 58 - 59
(29) نفس المرجع، ص 59
(30) El Moudjahid , n° 58 , 1954 , p 40 - 41
(31) Ibid , p 41
(32) La République Algérienne , 12 novembre 1954
(33) L'Algérie Libre , 5 novembre 1954
(34) Alger Républicain , 4 novembre 1954
(35) Alger Républicain , 5 novembre 1954
(36) El Moudjahid , n° 58 , op.cit. , p 41
(37) Ausaresse (Paul), Services Spéciaux en Algérie 1955-1957, France Perrin, 2001, p 42
(38) Thénault (Sylvie) , une drôle de justice , les magistrats dans la guerre d'Algérie éd.la découverte , Paris , 2001 , p2
(39) حمانه (البخاري) ، فلسفة الثورة الجزائرية ، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005، ص111.
(40) Débats parlementaires , in j.o.r.f. ,12 novembre 1954
(41) Bulletin d'études et informations syndicales algériennes n° 1 , op.cit. , 1er mars 1955 , p 13
(42) A.C.B.S. , Syndicat des ouvriers mineurs et assimilés de la compagnie Mokta-El-Hadid , résolu tion du conseil syndical , boite n° 69 , 4 décembre 1955.
(43) L'Humanité du 3 novembre 1954 , et du 18 novembre 1955
(44) El Moudjahid , n° 56 , op.cit. , p 42
(45) بركات درار (أنيسة) ، أدب النضال في الجزائر 1945 - 1962، م.و.ك.، الجزائر، 1984، ص 198
(46) El Moudjahid , op.cit. , p 42
(47) عباس محمد، الثورة الجزائرية 1954—1962 نصر بلا ثمن، دار القصبة للنشر، الجزائر2007 ص192.
(48) Gallissot (René) , le maghreb de traverse , éd.Bouchène , France , 2000 , p 125
(49) Ibid , p 125
(50) El Moudjahid , op.cit. , p 43
(51) المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، ج3، ط2، م. و. ك، الجزائر، 1988، ص257.
(52) Gallissot , op.cit. , p 125
(53) Djéghloul (Abdelkader) , huit études sur l'Algérie , e.n.a.l. , Alger , 1986 , p 102
(54) مقتطفات من برنامج الصومام 20 أوت 1956، النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، ص34.
(55) غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص293.
(56) Farès , Aissat Idir , op.cit. , p 62
(57) Bulletin d'études et informations syndicales , n°5 , décembre 1955 , p 2
(Voir aussi le quotidien de l' u.g.s.a. , le travailleur algérien , n°15 , du 15 / 12 / 1955)
(58) Farès , op.cit , pp 61 - 62
(59) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص83- 84.
(60) نفس المرجع، ص 122.
(61) بن خدة (بن يوسف) ، شهادات ومواقف ، دار المنعمان ، الجزائر، 2004 ، ص 133.

نهاية الإمبراطورية الفرنسية بالجزائر: مارس 1962م– جويلية 1962م.

أ. العربي بلعزوز *

كما شكلت الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830 جدالا سياسيا حادا داخل المعارضة في غرفة البرلمان الفرنسي وفي الصحف الباريسية بالخصوص، شكل موضوع الاحتفاظ بالمستعمرة أو الخروج منها انقساما آخر في آراء الفرنسيين فهناك من نادى منهم بضرورة التخلي كلية عن المستعمرة والانسحاب بسبب كثرة ضحايا الأمراض البيئية التي بدأت تفتك بالأوربيين عسكريين ومدنيين، هناك طرف ثان نادى بضرورة الاحتفاظ على الأقل بجزء من المستعمرة لتلافي الإحراج أمام الرأي العام الأوربي بالخصوص(1).

تقرر إرسال لجنة من برلمانيين ومختصين سنة 1834 تحت رئاسة **le duc Decazes** للتحقيق واقتراح برنامج عمل، تشكلت اللجنة الإفريقية بباريس، وقامت بتحريات ميدانية حسب مقتضيات الواقع السياسي والاقتصادي الفرنسي، وقررت بأكثر من ثلاثة أرباع أعضائها بالاحتلال بل بالإلحاق مع الاحتفاظ بالعاصمة، عنابة، بجاية ووهران، وعدم القيام بأية محاولة ضد قسنطينة عبر مرسوم 22 جويلية 1834 الذي نص على جعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي يديرها حاكم عام تابع رأسا لوزير الحرب بباريس.

وكما انقسم الفرنسيون غداة الاحتلال بين مؤيد لفكرة الاحتفاظ بالجزائر وبين معارض لها، ها هم ينقسمون من جديد عشية الاستقلال بين طرف مؤمن بفكرة الانفصال على مضض وانه حان للضيف الذي لم يدعه أحد أن يغادر، بعد أن نفذت لديهم كل وسائل البطش والتنكيل وكل أشكال المناورات السياسية والعسكرية ممثلين في أنصار الجنرال ديغول المؤمن بفكرة الخروج الضروري من الجزائر وبأقل ثمن ممكن، مع المحافظة على ماء وجه فرنسا أمام الرأي العام الفرنسي والدولي. وبين طرف آخر ما زال يؤمن ويدافع عن فكرة الجزائر للأقدام السوداء بحجة أنهم من ضحايا التاريخ. ولذلك لم يتقبلوا فكرة الجزائر ملك لشعبها المناضل والمكافح على امتداد اكثر من

*– أستاذ مساعد أ في التاريخ الحديث والمعاصر– قسم العلوم الإنسانية– جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف.

قرن من الزمن، وهو أسمى دليل على حب الجزائري لبلاده واستعداده للتضحية في سبيلها بكل غال وثمين. وعبر المؤرخون الفرنسيون على هذا الجناح الرافض لتقبل سيرورة التاريخ بـ"المنظمة العسكرية السرية" OAS التي كانت ضد ديغول، متناسين طرف ثالث في المعادلة وهو الشعب الجزائري الذي أصر على الاستقلال والحرية (2).

أما تعريف المنظمة العسكرية السرية حسبما جاء في تقرير للمكتب السياسي للشرطة الفرنسية بتاريخ 24 جوان 1961م فكان كما يلي:

إن شعار المنظمة العسكرية السرية ظهر أول مرة بداية شهر مارس 1961م على واجهات المباني بالعاصمة وعلى مختلف مناشير المنظمة. أما المنظمة فأسست بمدريد من قبل الجنرال راؤول سالان (Susini– lagaillarde–Raoul Salan) من اجل المقاومة الفعالة والسرية ضد السياسة الجزائرية المتبعة من قبل حكومة الجنرال ديغول.

ولقد استمدت المنظمة قوتها من حركات وطنية منحلة مثل: "جبهة الجزائر الفرنسية FAF" الذي تأسست في 11 نوفمبر 1960، التي كان يقودها المستشار البلدي Antoine Andros، وبعد أحداث 9 ديسمبر 1960 منعت جبهة الجزائر الفرنسية بتاريخ 15 ديسمبر 1960.

ومن الحركة الشعبية M.P.13 ،التي تأسست في شهر جوان 1958 من قبل الجنرال Lionel Max- Chassin التي جاءت كرد فعل على أحداث 13 ماي بالجزائر العاصمة، وحُلت سنة 1960 بقرار من وزير الجزائر، كانت معادية لسياسة ديغول ومتعصبة لفكرة الجزائر فرنسية، معظم عناصرها شكلوا نواة المنظمة العسكرية الخاصة على رأسهم Robert Martin، ومنظمة "الأمة الشابة" Jeune Nation التي تأسست نهاية سنة 1949 من قبل Albert Heuclin وهي حركة وطنية فرنسية حلت بتاريخ 15 ماي 1958 بمرسوم من قبل حكومة Pflimlin بعد حركة العصيان لـ13 ماي.

وتعتبر المنظمة العسكرية السرية حسب تقرير سري آخر أعد من قبل الجهات الأمنية بخصوص هذه المنظمة العسكرية حيث أشار إلى أنها هي التي مكنت من انقلاب 22 افريل 1961، وبعد فشلها عادت إلى نشاطها السري، وهي بذلك منظمة نشطة تشكل خطرا على مؤسسات الدولة، وبخاصة على مسار المسألة الجزائرية لأنها تهدف إلى معارضة سياسة الحكومة بالقوة(3).

وإن كانت الحكومة الفرنسية بصدد تحضير الرأي العام الفرنسي لتقبل الهزيمة عبر ما عرف لاحقا بالاستفتاء...، اتخذت الفئة الثانية منحى آخر تمثل في السعي إلى عرقلة المفاوضات في البداية

ومحاولة توقيف آليات وقف إطلاق النار المتفق عليه بين طرفي الصراع في المرحلة الثانية، وبعد أن عجزت عن ذلك تبنت ذات الفئة مبدأ الأرض المحروقة من خلال تدمير المنشآت الاقتصادية والثقافية التي سيستفيد منها الشعب الجزائري السيد على أرضه الطاهرة، وكذا اغتيالات لبعض العناصر الجزائرية البارزة والتي كانت سهلة المنال.

ولعل الأمر الملفت للانتباه خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الثورة الجزائرية، هو أدراك فئة من الأوربيين في الجزائر وفي وقت مبكر قبل السياسيين والعسكريين بأن مسألة الجزائر فرنسية ما هي إلا حلم وسراب، حيث شرعوا في التحضير الفعلي لما بعد الجزائر الفرنسية.

لقد بينت المراسلات الرسمية بين المدير الوطني للأمن بالجزائر وبين محافظ الشرطة لولاية العاصمة بتاريخ 27 جوان 1961م والتي تحمل رقم: SC/SNA/RG/INF.2، وتحمل إشارة سري للغاية ومستعجل، بخصوص ما كتبته جريدة **Aux Ecoutes** الصادرة بتاريخ 9 جوان 1961م التي تشير إلى إنشاء تنظيم خاص بالجزائر، والذي أجرى اتصالات مع الحكومة البرازيلية بشأن تسهيل هجرة مستوطنين من الجزائر إلى البرازيل، وكان هدف المراسلة جمع معلومات عن التنظيم وعن المسؤولين عنه(4).

كما وردت تعليمة مشابهة بتاريخ 24 جوان 1961 تحمل رقم **1044/CAB/CB.** من مكتب الوالي بالعاصمة إلى محافظ الاستخبارات العامة بالعاصمة، يطلب منه فيها التحقيق حول ما ورد في الجريدة الأسبوعية الباريسية **Aux Ecoutes** في العدد رقم 1925م(5).

لقد كان الموقف الفرنسي صارما بشأن صاحب ومصدر الاعلان، حيث صدر القرار الفرنسي الذي يقضي بحل هذه الجمعية الإشهارية بتاريخ 30 جوان 1960م، التي كانت تسمى: "اتحاد أصدقاء البرازيل"، والتي تأسست وفق قانون 1 جويلية 1901م، والتي تم اعتمادها من قبل محافظة الجزائر العاصمة بتاريخ 14 يناير 1961 تحت رقم 5477.

إن تأسيس هذه الجمعية مع بداية سنة 1961م بالجزائر يحمل أكثر من دلالة، حيث تشير الى تشكل طرف أوروبي بدأ يقتنع منذ بداية سنة 1961م بأن حلم الجزائر الفرنسية قد ولى، وأنه يجب التحضير لما بعد الجزائر الفرنسية.

كان رئيس هذه الجمعية هو **Devevey Lucien** من مواليد **ERMONT** بفرنسا، والمقيم بالجزائر العاصمة، وكان نائب الرئيس يسمى **COSSO André** من مواليد 1910م بالجزائر العاصمة، أما أمينها العام فكان صاحب الإعلان في الجريدة الباريسية **MORIN Jean**

Baptiste، أما أمين خزينة الجمعية فكان **LOUBET Bernard** من مواليد 1909م بالجزائر العاصمة.

كان **Morin** كثير التنقل بين الجزائر والبرازيل بدعم من القنصلية البرازيلية، وذلك بهدف ترحيل عناصر أوربية إلى البرازيل وتشجيعها على الاستقرار بهذا البلد، وبهذا الصدد عرض نائب رئيس الجمعية **COSSO André** بتاريخ 14 يناير 1961م بالعاصمة فيلما إشهاريا عن البرازيل، وإن كان هدف الجمعية المعلن عنه يقتصر على إقامة تعاون فني وسياحي واقتصادي بين البرازيل والجزائر فحسب.

ولعل الملفت للانتباه حسب ذات التعليمة، هو أن عدد الذين طلبوا معلومات أكثر عن العملية من الأوروبيين بلغ 200 شخص بعد صدور الإعلان في الجريدة الباريسية سالفة الذكر ينتمون إلى فئات اجتماعية متباينة (تجار، مستوطنون، أصحاب أعمال حرة وكذا إطارات)، ولولا صدور قرار المنع لكان عدد الأوربيين الراغبين في مغادرة الجزائر إلى البرازيل أكثر بكثير.

وكان **Morin** يرغب في الاستقرار في البرازيل- قبل حل الجمعية- لكي يكون عون اتصال لفائدة الفرنسيين الراغبين في الاستقرار بالبرازيل، (معطيات وردت في تعليمة عامة أصدرتها المديرية العامة للشرطة بالعاصمة بتاريخ 18 جويلية 1961)[6].

شرعت المنظمة العسكرية السرية في مطاردة وقتل الجزائريين بالخصوص، وفي بعض الحالات بمساعدة بعض الخونة الجزائريين ممن لا مستقبل لهم في الجزائر المستقلة لضلوعهم في جرائم في حق الوطن، والذين انضموا إلى صفوف المنظمة العسكرية الخاصة، وإن كانوا يستعملون في الغالب للرقابة والرصد حسب ما جاء في معلومات مستقاة من قبل الشرطة تضمنتها تعليمة بتاريخ 19 ديسمبر 1961م، تحمل رقم 13111 حيث تحدثت عن وصول قوة تنتمي إلى المنظمة العسكرية السرية، مشكلة من 70 فرقة بعد أن أتم أفرادها تدريبات خاصة، وتتشكل كل فرقة من خمسة عناصر: (ثلاثة أوربيين ومسلمين اثنين)، ومهمة معظم هذه الفرق كانت تتمثل في تصفية عناصر موجودة بالقوائم السوداء للمنظمة[7].

وكان اغتيال رئيس بلدية إيفيان بتاريخ 31 مارس 1961 بسبب برمجة لقاء تحضيري للمفاوضات بين الطرفين الرسميين الجزائري والفرنسي بتاريخ 7 أفريل 1961 في بلديته، حيث قتل على الساعة الثالثة صباحا بفعل قنبلة وضعت على شرفة إحدى غرف الفندق الذي كان يملكه لدليل على إصرار المنظمة العسكرية السرية لعرقلة بكل الوسائل استقلال الجزائر[8].

كما حاولت l'OAS بتاريخ 29 مارس 1962م تأليب الأوربيين في وهران ضد الجزائريين ضمن عملية أطلق عليها اسم "صيد المسلمين" لخلق صراع جزائري فرنسي جديد ليحل محل التفاهم الفرانكوجزائري المتوصل إليه في التاسع عشر من مارس 1962م.

قال شارل روبار اجيرون بخصوص عدد ضحايا مدينة وهران بعد توقيع اتفاقيات إيفيان ما يلي: "بعد اتفاقيات إيفيان، لم يجرؤ الجنرال Katz على الإعلان عن عدد الضحايا خوفا من إثارة قطيعة في مسار وقف إطلاق النار، وليس هو وإنما محافظ الشرطة هو الذي أعلن لاحقا الحصيلة العامة...من تاريخ 19 مارس إلى تاريخ 1 جويلية أحصت مصالح الشرطة عدد الضحايا بـــ66 قتيل من المدنيين الأوربيين، و36 جرحى، ومقتل 410 جزائري وجرح 487 آخرون"(9).

إلا أن هذه الأرقام الفرنسية المصدر تبقى قليلة مقارنة بالعدد الحقيقي من الضحايا في صفوف الجزائريين بالخصوص الذين سقطوا ضحايا همجية وبربرية المنظمة العسكرية الخاصة.

كما استهدفت المنظمة ممتلكات الجزائريين، كما يشير إلى ذلك احد المناشير الموزعة من قبل المنظمة الإرهابية المؤرخ في 28 جويلية 1961م، حيث أشار إلى أن احد الوطنيين الجزائريين اشترى LA Pharmacie du soleil بغرض تحويلها إلى أكبر مقهى جزائري بالعاصمة، إلا أن المنظمة العسكرية قامت بتفجيرها، وهي قضية تناولتها وسائل الإعلام ولا سيما جريدة le Canard enchainé بتاريخ 26 جويلية 1961م.، كما أشار ذات المنشور إلى ممتلكات أخرى لجزائريين تم تفجيرها مثل: Tanjar وTerminus، Le Bagdad وغيرها كثير(10).

– كما ذكر المؤرخ الفرنسي بانجمان ستورا (Benjamin Stora) فيما تعلق بجرائم المنظمة العسكرية في حق الجزائريين بمدينة وهران بأنها كانت كثيرة ومنها يذكر هجوم ستة(6) أشخاص من المنظمة السرية متخفين بزي الدرك الفرنسي تقدموا من مصالح سجن وهران حيث سلم لهم ثلاثة عناصر من جبهة التحرير الوطني، حيث قاموا بإعدامهم، وفي اليوم الموالي فر من ذات السجن أربعة عناصر من جبهة التحرير الوطني إلا أن تلك العناصر قامت بمطاردتهم وتصفيتهم أيضا(11).

ويضيف ستورا في ذات الصدد سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها المنظمة العسكرية السرية عبر الحريق المهول الذي تسببت فيه وحدة دالتا التابعة للمنظمة بتاريخ 7 جوان 1962 من خلال حرق مكتبة جامعة الجزائر بالعاصمة التي أتت على الستين ألف كتاب التي كانت تحويها المكتبة. كما فجر بالقنابل مقر بلدية وهران والمكتبة البلدية وأربعة مدارس(12).

ومن بين المناورات الأخيرة للمنظمة تزوير عدد من جريدة **l'Echo d'Oran** حيث صدر منها 20 ألف نسخة بتاريخ 6 فبراير غداة استفتاء الفرنسيين بفرنسا لصالح القبول بنصوص اتفاقيات ايفيان، حيث جاء عنوان العدد "تحيا فرنسا الحقيقية، المنظمة العسكرية السرية ستنتصر"، بالإضافة إلى عمليات السطو على البنوك بوهران يومي 25 و26 جوان 1962 تمهيدا للفرار، وهي عمليات كشفت عن حقيقة توجه تلك المنظمة، ويضيف ستورا أن قوارب صيد كثيرة على متنها آخر قوات المنظمة العسكرية السرية مثقلة بحمولة من الأسلحة والأموال شوهدت وهي تغادر وهران متخذة وجهات مجهولة[13].

ويشير ستورا أنه بتاريخ 1 جويلية 1962م صوت الشعب الجزائري بنسبة 91.23% لفائدة الاستقلال، وبتاريخ الثالث من جويلية استعرضت سبعة كتائب من جيش التحرير الوطني قواها بوهران... وصرح النقيب بختي مسؤول منطقة وهران مخاطبا الأوربيين بالفرنسية قائلا: "يمكنكم العيش بيننا... مع كل الضمانات المقدمة من قبل الجمهورية الجزائرية المؤقتة. فجيش التحرير الوطني متواجد بوهران، وليس هناك أي مجال لأي اعتداء كان".

وإن كان بعض المؤرخين يتكلمون عن أحداث الخامس من جويلية 1962 بوهران التي ذهب ضحيتها بعض الأوربيين لتشويه سمعة الجزائر المستقلة فان ذلك لم يكن إلا رد فعل على إثارة قام بها بعض عناصر من المنظمة العسكرية السرية الذين لم يغادروا وهران بعد تاريخ الفاتح من جويلية حسب ما صرح به مبعوث مجلة ***Paris-Match*** المتواجد بوهران في ذلك اليوم. وهي عملية مشابهة لتلك التي قامت بها المنظمة العسكرية بتاريخ 29 مارس 1962م، والتي سميت بصيد المسلمين، إلا ان الهدف هذه المرة يختلف بعض الشيء.

وعلى كل حال فهذا كان واضحا منذ تاريخ السادس عشر من ماي 1962 حينما صرح قائد منطقة الجزائر المستقلة رابح زراري المدعو "عز الدين" في ندوة صحفية بحي بلكور بالعاصمة حيث قال: "بأن جبهة التحرير الوطني ستقوم بعمليات ضد المدنيين الأوربيين مادامت المنظمة العسكرية السرية تستهدف الجزائريين"[14].

ويمكن حصر أهم الجرائم التي اقترفتها المنظمة العسكرية السرية **OAS** في حق الجزائريين فيما يلي:

- 19 فبراير 1962م: استعملت المنظمة العسكرية السرية طائرتين من طراز T28 المتمركزة بمطار السانية بوهران لضرب مواقع جيش وجبهة التحرير الوطني بوجدة المغربية.

– 25 فبراير: قتلت ذات المنظمة بالعاصمة 68 مدني جزائري.

– 1 مارس: تفجير المنظمة لسيارتين مفخختين بأحد الأحياء الشعبية بوهران، وكانت الحصيلة مقتل 23 مدني جزائري وجرح 32 آخرون.

– 2 مارس: مجموعات من المنظمة تسللت إلى سجون الجزائر ووهران حيث قتلت مناضلين من جبهة التحرير الوطني.

– في الخامس من مارس: فجرت المنظمة أكثر من 130 شحنة متفجرات بالعاصمة.

– في الخامس عشر من مارس: اغتيل المناضل والكاتب مولود فرعون من قبل مجموعة تنتمي إلى المنظمة بأحد أحياء العصمة الواقع بين باب الواد والأبيار. وهو الذي كتب في يومياته بتاريخ 28 فبراير 1962 ما يلي: "منذ يومين وأنا ماكث بالبيت هروبا من الجرذان"[15].

– 22 مارس: أطلقت المنظمة ستة قذائف عيار ثقيل على ساحة الجمهورية أسفل القصبة (ساحة الشهداء حاليا) مخلفة 24 قتيل و55 جريح في صفوف الجزائريين.

– 2 ماي: تفجير سيارة مفخخة بميناء العاصمة والحصيلة 60 قتيلا و135 جريحا في صفوف العمال الجزائريين بالميناء.

– 6 ماي: مجموعة من المنظمة العسكرية قامت بفتح صمامات شاحنة ناقلة للوقود بأعالي القصبة، وأشعلت النار بغرض إحداث اكبر عدد من الضحايا الجزائريين.(تدخل المطافئ حال دون وقوع الكارثة).

– بين الثالث والحادي عشر من ماي 1962: خلفت العمليات المختلفة من قبل المنظمة العسكرية السرية بالعاصمة مقتل 230 جزائري.

– 15 ماي: ارتكاب المنظمة 55 جريمة قتل و37 جريح في صفوف الجزائريين.

– 25 جوان: أضرمت المنظمة النار في خزانات البترين بميناء وهران.(تخريب 5 مليون لتر من الوقود)[16].

– من الضحايا اغتيال الرائد سي عبد الكريم 21 أفريل 1962 (بن طيب محمد من مواليد 1926 بسيدي بلعباس، اغتيل بدوار حنايشية التابع لقبيلة عمارنة) على سبيل الاستدلال بعد أكثر من شهر من تاريخ وقف إطلاق النار، وجاءت أوامر الجنرال سالان بتاريخ 19 مارس من على أمواج الإذاعة قائلا: "أعط الأوامر لمقاتلينا لمضايقة كل مواقع العدو في كل المدن الجزائرية الكبرى".

يقول صاحب المقال عن الجنرال سالان: إن الأوربيين في هذه الفترة استهدفوا السكان الجزائريين المسلمين في كل المدن، الأمر الذي اضطرهم إلى مغادرة بيوتهم هروبا من العمليات التي استهدفت المدنيين. عائلات بأكملها غادرت منازلها الواقعة بالأحياء ذات الأغلبية الأوربية لأنها لم تعد بأمان وسط جو الاغتيالات وتفجير محلات الجزائريين غير الأوربيين وسكناهم المنعزلة، والالتحاق بالأحياء ذات الأغلبية العربية حيث استقبلوا بكل حفاوة رغم الضيق في الغالب[17].

إن تورط المنظمة العسكرية في كل الجرائم يؤكده أحد مناشيرها الموزع في الجزائر والذي يحمل رقم 4/100، بتاريخ: 14 أفريل 1961م، والذي يقول: "إن المنظمة العسكرية السرية تضرب من تشاء، وأين تشاء ومتى تشاء"[18].

وبهذه الطريقة تمكنت المنظمة العسكرية الخاصة من جلب ود الأقدام السوداء لها، أو على الأقل طاعتهم، ويتضح ذلك بجلاء من تاريخ 24 يناير، فبعد أيام وأيام من حمى الجرائم المختلفة، فجأة شهدت كل مدن الجزائر هدوءا تاما بطلب من المنظمة احتفالا بالذكرى الثانية ليوم المتاريس التي أغلقت أهم شوارع العاصمة في 31 يناير 1960 بعد أن أعلن الجنرال ديغول عن إقالته للجنرال Massu. وإن كان محفوظ قداش يشير إلى أن المنظمة فرضت نفسها على السكان الأوربيين، من خلال إثارة موجة من الرعب وسطهم، وعبر القيام بعمليات عسكرية ضد الجزائريين، وعبر محاولة وضع الجيش في موقف معادي لاتفاقيات ايفيان[19].

وهناك شهادات حية لجرائم المنظمة العسكرية السرية، جعلت من بعض الأوربيين فيما بعد يندمون على أن منظمة مثل OAS مثلتهم ذات يوم وتحدثت باسمهم بدعوى الدفاع عن مصالحهم، ومن تلك الشهادات الأليمة ما قاله JANNIN الذي استدعي من قبل قاضي التحقيق في قضية راؤول سالان.كشاهد مباشر على جرائم المنظمة العسكرية الخاصة حيث كان مفوض للشرطة بالجزائر العاصمة من مارس 1961 إلى ديسمبر من نفس السنة، ثم مديرا عاما للأمن من ديسمبر 1961 إلى غاية شهر افريل 1962.

وتحدث عن جرائم المنظمة التي ارتكبت 7000 تفجير ضد الممتلكات، وأكثر من 2000 عملية ضد الأشخاص إلى غاية شهر إفريل 1962، راح ضحيتها نحو1200 جزائري و200 أوربي.

كما أشار إلى اغتيال مدير مدرسة جزائري ببئر موراد رايس في قسمه وأمام تلامذته[20].

أن هذا التعنت والإصرار على انتهاج سياسة الأرض المحروقة حتى النهاية حتم على قيادات جبهة التحرير الوطني حسب تعليمة من الشرطة الفرنسية بتاريخ 5 ماي 1961 والتي تقول بأن

جبهة التحرير الوطني تحضر لإنشاء قوة خاصة لتصفية العناصر الخطيرة في المنظمة[21]. ولكن لا توجد معلومات عن هل تشكلت هذه القوة أم لا.

كما أن هناك سؤال آخر يطرح نفسه بإلحاح ونحن نبحث في المرحلة وأطرافها هوهل كان لإسرائيل أية علاقة مع المنظمة العسكرية السرية **OAS** ؟

هناك معطيات تاريخية هزيلة لحد الساعة بشأن هذا الموضوع، ولكنها تشكل انطلاقة للبحث في هذا الاتجاه من أجل تأكيد أو تفنيد تلك العلاقة، فحسب جريدة **le Monde** بتاريخ **11** يناير **1962** فإن ناطقا رسميا باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية كذب الاتهامات الموجهة إلى حكومة بلاده بشأن تدعيم ومساندة المنظمة العسكرية السرية **O.A.S**، وخاصة الفئة المشكلة من يهود وهران المنتمين أو المتعاطفين مع المنظمة الإرهابية حسب التعريف الرسمي الفرنسي لها. ويقول الناطق الرسمي باسم الخارجية الإسرائيلية أن ما نشر ما هو إلا إشاعات غير مؤسسة[22].

كما يضيف تقرير مماثل للشرطة الفرنسية يحمل رقم : **638/13/BE** بتاريخ **20** ماي **1961** يحمل علامة سري جدا بهذا الشأن وهو يعرف المنظمة العسكرية السرية، بأنها منظمة تعمل على طريقة قنوات التجسس الإسرائيلية **Irgoun**،

وهو دليل آخر بنظري يؤكد تورط إسرائيل في دعم المنظمة العسكرية السرية التي لم ترد رؤية دولة عربية كبيرة ترى النور، لأن ذلك قد يحدث خللا في معادلة القوة العربية الإسرائيلية[23].

رغم أن الإدارة الاستعمارية اتخذت تدابير قضائية لمراقبة الوضع الأمني بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار عبر إنشائها لمحكمة عسكرية وفق مرسوم **18** مارس **1962** تحسبا لأعمال العنف التي قد تصاحب وقف إطلاق النار، حيث أنشأت محكمة في العاصمة والثانية بوهران، مهمتها محاكمة كل شخص يزيد عمره عن **18** سنة ارتكب جرائم في حق الأشخاص أو الممتلكات. كما أنشأت بقرار رقم **62-307** الصادر **19** مارس **1962** ما عرف بمحكمة النظام العام **TOP**، خلال الفترة الانتقالية الممتدة من وقف إطلاق النار إلى غاية استفتاء تقرير المصير، حيث تم إنشاء غرفتين للمحكمة الأولى بتلمسان والثانية بتيزي وزو، أما الغرفة الثالثة التي كان من المقرر إنشاؤها بسطيف- التي تمثل الجهة الشرقية- فلم تر النور بسبب قلة عدد الأوربيين بالشرق مما جعلها أكثر هدوءا بعد وقف إطلاق النار بعدما كانت أكثرها اشتعالا خلال الثورة التحريرية، وحدث العكس بالنسبة للإقليم الغربي الذي كان الأكثر هدوءا أثناء الثورة ليتحول إلى منطقة

خطيرة بعد وقف إطلاق النار حسب"سيلفي تينو"، وهي مؤشرات تبين تورط المنظمة العسكرية الواضح في مآسي الجزائر بعد تاريخ 19 مارس 1962 بالخصوص. ولقد كانت مهمة هذه المحاكم الأساسية تتعلق بدحض كل المحاولات التي من شأنها المساس بالأمن العام والتعايش السلمي بين المجموعات السكانية المختلفة بالجزائر، واستهدفت بالدرجة الأولى أعضاء المنظمة العسكرية السرية[24].

إلا أن هذه المحكمة لم تتمكن من استئصال مصدر المشكل الأمني بدليل استمرار مناورات المنظمة العسكرية في الميدان ضد الشعب الجزائري إلى غاية منتصف شهر جوان 1962.

وكما قاوم جيش التحرير الوطني بالأمس القوات الفرنسية طيلة الثورة على كل الجبهات العسكرية والدبلوماسية وغيرها، هاهي جبهة التحرير الوطني تحبط بالصبر والرزانة والتحكم في النفس المحاولة التي قادها المنظمة العسكرية السرية والتي استهدفت إعادة بعث الحرب في الجزائر من أحل توقيف مسار وقف إطلاق النار.

وقال علي هارون بهذا الشأن في كتابه: "كان يجب الانقياد حسب الواقع السياسي الذي يحتم علينا التعامل مع الحقائق بدون ثغرات، واخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للبلاد، وكرامة كل سكانها"[25].

ومرة أخرى تمكنت جبهة التحرير الوطني من التعامل مع الوضع بكل نضج وبصيرة حفاظا على المكتسبات المحققة، بالتفاوض مع المنظمة الخاصة الذي يعتبر انتصارا في حد ذاته[26].

فالمنظمة العسكرية السرية كانت تسعى جاهدة في آخر مناورة لها عبر تعطيل الاستفتاء حول تقرير المصير نهائيا، وهو فخ لم تسقط فيه جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيتين.

وهو ما أثمر في النهاية بـــ"زوال الإمبراطورية الفرنسية" برمتها، وهو العنوان الذي اختاره الجنرال راؤول سالان قائد المنظمة العسكرية السرية لمذكراته التي أصدرها مع بداية السبعينات من القرن الماضي.

استمر الصراع إلى غاية توقيع الاتفاق الثنائي بين جبهة التحرير الوطني والمنظمة العسكرية السرية بتاريخ 17 جوان 1962 التي أنهت فعلا حرب الجزائر[27]، وكانت ثمرة مجهودات الشعب الجزائري المناضل منذ الاحتلال وحتى الاستقلال خروجه مبتهجا فرحا في الخامس من جويلية 1962 في يوم حرية وانتصار الجزائر.

إن الحديث عن جرائم المنظمة العسكرية السرية OAS في حق الشعب الجزائري في مرحلة ما من التاريخ، يجب ان لا ينسينا عن الاستعمار الفرنسي وسياساته المختلفة طيلة أكثر من قرن من الزمن ضد الشعب الجزائري من تفقير وتهميش وتجهيل وطمس الهوية والشخصية الوطنية، ناهيك عن أبشع أنواع التقتيل والتعذيب خلال الثورة التحريرية، ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين المزدوجة لإندلاع الثورة الجزائرية المظفرة والاستقلال الوطني.

الهوامش:

(1)- G.DERVIN ,l'Algérie, IPERNAY, Imprimerie .du courrier du Nord-Est, Paris ,1902 page 70.
(2)- OP-CIT.P 76.
(3)- A.N.O.M/3F/58
(4)- A.N.O.M/.3F/150
(5)- op-cit
(6)- .Ibid
(7)- A.N.O.M/.3F/58
(8)- Journal de Genève du : 31 mars 1961
(9)- op-cit.
(10)- Charles robert Ageron, in préface : joseph Katz ,L'HONNEUR D'UN GENERAL ORAN – 1962.l'Harmattan 1993.
(11)- A.N.O.M/.3F/150
(12)- Benjamin Stora , ".“été 1962 : Oran, ville d'apocalypse” les deux rives de la Méditerranée Oran 1962: dimanche 18 septembre 2005.
(13)- op.cit.
(14)- op.cit.
(15)- Ibid.
(16)- PATRICK EVENO ET JEAN PLANCHAIS ,LA GUERRE D ALGERIE ,Edition LAPHOMIC- ALGER.1990 p.330.
(17)Pierre Descaves, Une autre histoire de l'OAS, Topologie d'une désinformation, collection - Présent, n° 6486 du samedi 15 décembre 2007
(18)- Op-cit
(19)- Mahfoud Kaddache, ET L'ALGERIE SE LIBERA 1954-1962, Editions Paris-Méditerranée,2003,p 225.
(20)- PATRICK EVENO ET JEAN PLANCHAIS, LA GUERRE D' ALGERIE, Edition LAPHOMIC- ALGER.1990 p.328
(21)- AUTEUR COLLECTIF, Le procès de Raoul Salan, compte rendu sténographique, Édition Albin Michel, Paris 196,p.120.
(22)- A.N.O.M/.3F/58
3F/150 A.N.O.M :. (23)-
(24)- A.N.O.M/.3F/58
(25)- Sylvie THENAULT,. La justice au secours de l'Etat : le cas particulier du Tribunal de l'ordre public., *in* Association française pour l'histoire de la justice, *La justice en Algérie, 1830-1962*, Paris, La Documentation françaises, 2005 p. 247-256
(26)- Ali HAROUN L'ETE DE LA DISCORDE (Algérie 1962), CASBAH Éditions, Alger,2000, pp.226.227
(27)- Michel WIEVIORKA, *Sociétés et terrorisme*, Paris, Fayard, 1988, p. 479
(28)- PATRICK EVENO ET JEAN PLANCHAIS, LA GUERRE D' ALGERIE, Edition LAPHOMIC- ALGER.1990 p.330 .

النشاط العلمي لمخبر تاريخ الجزائر

عرض أ. د عبد القادر بوباية*

تنظيم ندوة علمية وطنية حول موضوع: "انتفاضة 8 ماي 1945":

في إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية، نظم مختبر تاريخ الجزائر يوم الثلاثاء 8 ماي 2012م بقاعة المحاضرات الكائنة بكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية- حي الصباح- ندوة تاريخية وطنية موضوعها "انتفاضة 8 ماي 1945".

****

البرنامج العلمي للندوة:

9سا: تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم- الاستماع إلى النشيد الوطني.

كلمة السيد رئيس قسم التاريخ وعلم الآثار.

كلية السيد مدير مختبر تاريخ الجزائر.

كلمة السيد عميد الكلية والإعلان عن فتتاح فعاليات الندوة.

9سا30د: أ.د دحو فغرور- "التطورات الاجتماعية للجزائر ما بين 1939 و1945م، ودورها في أحداث ماي 1945م".

9سا50د: أ.د إبراهيم مهديد (جامعة وهران)- "انتفاضة ماي 1945م بالقطاع الوهراني".

10سا10د: أ.د رابح لونيسي (ج.وهران)- "مجازر 8 ماي 1945م: الرهانات والانعكاسات".

10سا30د: أ. ياقوت كلاخي (جامعة تيارت)- "انتفاضة ماي 1945م بمنطقة تيارت".

10سا50د: أ.د محمد دادة (جامعة وهران): "أحداث ماي 1945م بمنطقة سعيدة".

11سا10: مناقشة عامة، واختتام فعاليات الندوة التاريخية، وفيما يلي مداخلتي مشاركين في الندوة التاريخية.

---

* – مدير مخبر تاريخ الجزائر- جامعة وهران.

كلمة مدير مختبر تاريخ الجزائر

تعد أحداث الثامن ماي 1945م بعثا جديدا ونقطة انطلاق لأسلوب جديد من النضال الوطني حيث تجلى في تصاعد وتعمق الاتجاه الاستقلالي، وتبلور الوعي السياسي لدى الطلائع الثورية التي آمنت بضرورة حمل السلاح كوسيلة فعالة لتصفية المستعمر.

عاشت فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية أوضاعا حتمت عليها الاستعانة بشعوب المستعمرات من أجل استرجاع سيادتها، ومن خلالها كان الجزائريون يتتبعون تطوراتها أملا في إيجاد حل عادل لقضيتهم بخاصة وأنّ المستدمر الفرنسي قد كسرت شوكته خلال هذه الحرب. تميزت المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية بغياب النشاط الحزبي العلني بسبب قرارات الحظر الصادرة في حق الحركات السياسية الوطنية، وسياسة القمع التي سلطت على حزب الشعب الجزائري المعروف بطرحه الاستقلالي، وكان نزول الحلفاء في الجزائر في 8 نوفمبر 1942م مناسبة شجعت الزعماء السياسيين الجزائريين على طرح قضية تقرير المصير بخاصة وأن الرئيس الأمريكي روزفلت قد صرّح باسم الحلفاء بأن "حقوق جميع الشعوب الكبيرة والصغيرة ستكون محترمة في العهد الجديد".

ومن أبرز ما ميز الحرب العالمية الثانية بالنسبة للحركة الوطنية هو إعداد فرحات عباس لبيان الشعب الجزائري، والذي ضمّنه الوضع الذي آلت إليه الجزائر بعد مرور 112 سنة من الاحتلال الفرنسي، وفشل الإصلاحات السابقة، كما تضمن البيان جملة من المطالب ومنها "استنكار الاستعمار- دستور خاص بالجزائر- الحرية والمساواة بين السكان دون تمييز عرقي أو ديني- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية ...".

وعقب إصدار البيان تمّ تأسيس حركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944م، وشاركت فيها كل التيارات السياسية، ودخلت مع المحتل عهدا من التحدّي والمواجهة، ومن أبرز مظاهرها تنظيم مظاهرات سلمية في المدن الكبرى بداية من فاتح ماي 1945م، وتمّ فيها رفع الرايات الوطنية والمُناداة بإطلاق سراح مصالي الحاج واستقلال الجزائر.

خرج الشعب الجزائري على غرار بقية شعوب العالم المحبة للسلام والحرية إلى شوارع المدن لمطالبة فرنسا بتحقيق الوعود بعد الانتصار على النازية، والمتمثلة في الاعتراف للشعب

الجزائري بحقه في الحرية تقرير المصير، وكان الرد من الجانب الفرنسي رهيبا حيث تجلى على إزهاق أرواح آلاف الشهداء في قالمة وسطيف وخراطة.

إن أعمال القمع التي واجه بها المستدمر المظاهرات السلمية راح ضحيتها أكثر من **45** ألف شهيد، كما شهدت الجزائر حملة اعتقالات واسعة، وتم حلّ حركة أحباب البيان والحرية، واعتقال رؤساء الأحزاب السياسية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

كان لهذه الأحداث انعكاسات جمّة على الجزائر، ولعل أبرزها بداية تبلور الوعي بأهمية الوحدة الوطنية، وتجلى ذلك في تكوين الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات وحمايتها سنة **1951**م، وعلى الرغم من فشلها إلا أن الوعي السياسي سيتبلور أكثر من خلال إنشاء المنظمة الخاصة التي سيكون لها الدور البارز في تنمية القناعة بالعمل المسلح كسبيل وحيد لتحقيق الأهداف الوطنية.

وبهذه المناسبة– وفي إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية– ينظم مختبر تاريخ الجزائر وقسم التاريخ– جامعة وهران– هذه الندوة العلمية بمشاركة أساتذة متخصصين من أجل تدارس هذه الأحداث والظروف التي وقعت فيها وإيراد نماذج من بعض الأحداث التي شهدها مناطق معينة من الغرب الجزائري، والنتائج التي ترتبت عنها.

إننا وبمناسبة إحياء الذكرى السابعة والستين للمجازر الدامية التي ارتكبها المُستدمر الفرنسي في الجزائر نسعى إلى تذكير الأجيال التي جاءت بعد الاستقلال بما تعرض له هذا الوطن، وما تكبده أهله على يد مجرمي الحرب التي خاضتها فرنسا من أجل إخضاع الجزائر وتركيع سكانها، ورغم الخسائر الفادحة التي تكبدها الجزائريون طيلة الوجود الاستعماري إلا أنهم لم يستسلموا بل ظلت شعلة الجهاد مشتعلة، وتوجت بثورة نوفمبر التي وضعت حدا للوجود الفرنسي بالجزائر بعد ثورة دامت سبع سنوات وثمانية أشهر وخمسة أيام من تاريخ اندلاع الثورة في أول نوفمبر **1954**م.

أحداث ماي 1945 في سعيدة:
أسبابها ونتائجها

أ.د محمد دادة*

تتمثل أحداث شهر ماي 1945م حلقة في سلسلة طويلة من المعاناة التي عاشها الشعب الجزائري منذ أن وطأت أقدام الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر عام 1830م.

وظهرت عزيمة الجزائريين في تحمل مسؤولياتهم في الدفاع عن أرضهم، ومواجهة سياسة الدولة الفرنسية التي كانت تسير حسب خطة متكاملة نحو هدف معلوم ألا وهو محو الكيان الجزائري بكل مقوماته السياسية والحضارية. فلم تتوقف المقاومة الشعبية التي تواصلت بكل حدة وبرهنت على حيوية الشعب الجزائري وإرادته الجبارة في مواجهة هذه السياسة. وعلى الرغم من أن هذه المقاومة لم تحقق ثمارها في وقف الزحف الاستعماري، إلا أنها تركت للأجيال المتلاحقة رصيدا نضاليا، كان بمثابة مرجعية تاريخية للكفاح الوطني الذي تعددت أشكاله ووسائله.

إن ما جرى في شهر ماي 1945م كان بمثابة محطة حاسمة في تاريخ الصراع الجزائري ضد الوجود الاستعماري، فهذه الأحداث لا يمكننا فصلها عن الأحداث السابقة ولا عن الأحداث المتلاحقة التي تجند فيها الشعب الجزائري من اجل التحرر وليس للتعبير عن بعض المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وخرج الجزائريون للمشاركة في التظاهرات في هذا الشهر باسم الاستقلال الوطني وإنهاء الاستعمار والتخلص من العبودية والقمع والاستغلال.

ولذلك، فإن هذه الأحداث التي شهدها الجزائر ومنطقة سعيدة بالذات في شهر ماي 1945م، لم تأت عفويا، بل هي تسلسل تاريخي فرضته الأحداث المتتالية على المستوى الدولي والمحلي. إذ لا يمكننا دراسة هذه الأحداث بمعزل عما يجري في العالم من أحداث ومستجدات، كان لها تأثيرها المباشر على الشعب الجزائري عامة، والمناضلين العاملين في السرية الخاصة.

---

*- أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران السانية.

لقد انتهى عقد الثلاثينات والتوتر على أشده بين الجماهير الجزائرية والسلطات الاستعمارية. فالحكومات الفرنسية المتعددة كانت منشغلة بالمشاكل الداخلية والقضايا الدولية ولم توجد حكومة واحدة قوية استطاعت أن تنفذ إلى صميم المشكل الجزائري. فالجبهة الشعبية الذي علق عليها الجزائريون آمالا، استمرت في ترددها واستنفذت جميع وسائلها وخطواتها من دون نتيجة ملموسة، وأخطر من ذلك لم تكن لديها أي سياسة بديلة. فقد تبخرت آمال الإصلاحيين، وتعقد المشكل الجزائري في وسط ظلام الممارسات القمعية المتواصلة من قبل القوات الاستعمارية، وتدخل السلطات السياسية الفرنسية التي لم تحقق للشعب الجزائري أي شيء مما كان يطمح إليه وعاملته في النهاية كما عاملت بقية الحكومات الفرنسية لأن نظرة الاستعمار للمشكل الجزائري كانت واحدة.

كان الوطنيون الجزائريون قد نددوا بمشروع بلوم–فيوليت **Blum-Violette**، وقد تم ذلك بكيفية صارمة من قبل حزب الشعب الجزائري المدعوم من طرف الشباب، إذ رفض صراحة هذا المشروع الذي لم يرى فيه سوى خدعة، وأنه يهدف إلى تفكيك المجتمع الجزائري. فقد ولد هذا الحزب يوم 11 مارس 1937. وكانت أهدافه لا تختلف في جوهرها عن أهداف نجم شمال إفريقيا. وقد انشأ الحزب أول جريدة له بالعربية في الجزائر بعنوان (الشعب) بالإضافة إلى جريدة الأمة التي كانت تصدر بالفرنسية في باريس.

فلا غرابة إذن إن عرفنا أن السلطات الاستعمارية تنبهت إلى خطورة الصحافة الوطنـ فأقدمت على محاصرتها، وعلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات ضد الحركة الصاعدة مـ إصدار قرار أوت 1939 القاضي بمنع جرائد حزب الشعب الجزائري. وكانت هذه السلطـ تستهدف شل نشاط حزب الشعب الجزائري، ووضع حد لتفاعل الجماهير الشعبية مع أفـ لاسيما مع بروز بوادر الحرب، لأن فرنسا كانت ضعيفة في بلادها وفي الجزائر حين إذن.

كان نشاط حزب الشعب الجزائري يرفض سياسة فرنسا الإصلاحية المعادية ويعمل على استبدالها بسياسة ثورية قادرة لوحدها على هدم المخططات الاستعمارية. تدريجيا الرأي العام الجزائري في اتجاه راديكالي، وكشف بالمناسبة نقاط ضعـ الإصلاحية، كما قام في الوقت نفسه بتعرية السياسة الاستعمارية. وقد ساهمت المناهضة لحزب الشعب الجزائري في تلاحم مناضليه، حيث انضموا إلى الجناح يحضرون للتضحية بحياتهم من أجل استقلال الجزائر.

وأخطر شيء كان يواجه السلطات الاستعمارية هو ذلك التيار الثوري، ولهذا قامت فرنسا عند اندلاع الحرب العالمية الثانية بحركة قمع واسعة، اقتصرت في البداية على حزب الشعب الجزائري ومناضليه، ثم اتسعت لتشمل مختلف مناضلي القوى السياسية الوطنية. وعلى الرغم من الإجراءات الاستعمارية في إصدار قرار حل حزب الشعب الجزائري (1 أكتوبر 1939م)، واعتقال مجموعة من المناضلين، وعلى رأسهم مصالي الحاج (4 أكتوبر 1939م)، فإن حزب الشعب واصل عمله سريا في الأوساط الشعبية بطروحاته وأفكاره الاستقلالية[1].

وكان انهيار فرنسا أمام ألمانيا في أواخر ربيع 1940م، بعد عملية عسكرية لم تتجاوز خمسة أسابيع، أدى إلى تحطيم أسطورة فرنسا التي لا تقهر لدى الشعب الجزائري. وعلى إثر ذلك، تشكلت حكومة جديدة برئاسة المارشال "بيتان" وافقت على الشروط التي وضعها الألمان للهدنة، وبمقتضاها قسمت فرنسا إلى قسمين: قسم محتل يتكون من المناطق الشمالية والغربية الواقعة على الساحل الأطلسي، وقسم غير محتل يتضمن المناطق الوسطى والجنوبية، تديره حكومة فيشي، برئاسة المارشال "بيتان"، ويخضع بطريقة غير مباشرة للألمان[2].

وقد عمل هذا الحدث بدون شك على دفع الشعب الجزائري إلى تحطيم الحاجز النفسي لذي كان يشل إرادتها الجماعية حتى هذا التاريخ. وعلى الرغم من حالة الانهيار التي كانت ليها فرنسا، فإن سياستها في الجزائر لم يطرأ عليها أي تغيير، فالجزائريون لا يزالون يعيشون ت وطأة القوانين الاستثنائية، وازدياد الأزمة الاقتصادية نتيجة الحرب إلى اتساع حالة البؤس قاء في أوساط الشعب الجزائري في المدينة والريف. ويتذكر الأشخاص الذين عايشوا هذه في منطقة سعيدة، المأساة التي لحقت بسكان المنطقة بين سنتي1944م و1945م. فقد ت آثار سنوات الجفاف وهلاك المواشي وانتشار التيفوس، فأحدث في المنطقة مجاعة ضافة إلى كثرة الوفيات بتأثير هذا الوباء[3].

هتم سكان المنطقة إلا بتوفير الغذاء لأسرهم حتى يبقوا على قيد الحياة، ففي الأوساط ، السكان يأكلون الحشائش وأوراق الأشجار. وتذكر الشهادات أن أسر بأكملها ، الفقر والمجاعة وإصابات وباء التيفوس. ولهذا جندت الإدارة إمكانياتها لدفن مما زاد في هذه الأوضاع جهل أغلبية السكان بأبسط قواعد الصحة، ومن ثم لم أدوية لأنها كانت غير متوافرة كما أن أسعار المنتوجات الأساسية تزايدت فالبنسبة للخبز والطحين أصبحت تقريبا ثلاث أضعاف، وأكثر من ستة

أضعاف بالنسبة للزيت. ولاشك أن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها المنطقة زادت في حالة الغضب وتنمية الشعور الوطني لدى السكان. ولهذا يمكن القول إنها نبهت الضمير السياسي وخلقت في بعض الأحيان الفوضى التي استغلت من طرف الدعاية والتحريض الوطني.[4]

وكان نزول الحلفاء بالجزائر في يوم 8 نوفمبر 1942م، مناسبة مشجعة للفعاليات السياسية الوطنية لطرح قضية تقرير مصير الشعب الجزائري، معتمدة في ذلك على ما كان قادة دول الحلفاء ووسائل إعلامهم يبشرون به في مواجهة إعلام النازية والفاشية. وكانت نظرة الجزائريين نزول الحلفاء بالجزائر يطغى عليها طابع التفاؤل والأمل، خاصة وأن الرئيس الأمريكي"روزفلت" كان قد صرح باسم الحلفاء بأن "حقوق جميع الشعوب الكبيرة منها والصغيرة ستكون محترمة في العهد الجديد".[5]

وبدأ التحرك في هذا الاتجاه، وعرفت السياسة في الجزائر شيء من الانفراج، وظهور بيان الشعب الجزائري في 22 ديسمبر 1942م، الذي قدمه فرحات عباس إلى الحكومة العامة وممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا في شكل رسالة تتضمن المطالبة بأن تكون الجزائر معنية بتطبيق حق تقرير المصير المنادى به من طرف الحلفاء. ولم تجد هذه الرسالة الصدى الذي كان منتظرا منها. واعتبر الحلفاء أن قضية الجزائر شأن فرنسي، كما أن فرنسا لم تتقبل الرسالة بارتياح وظل موقفها جافا[6].

وقامت السلطات الفرنسية بإطلاق سراح مناضلي حزب الشعب الجزائري ولكنهم وضعوا تحت الإقامة الجبرية بعيدا عن المدن الكبرى. فقد أطلق سراح مصالي الحاج الذي كان محبوسا في لامبيز(Lambese) عام 1943م ووضع تحت الإقامة المحروسة في قصر الشلالة، غير أن حزب الشعب لم يرخص له بممارسة نشاطاته بصورة قانونية[7].

وأمام استمرار فرنسا في سياسة رفض جميع المطالب الجزائرية في هذه المرحلة الخطيرة، اتجه المناضلون إلى التفكير في إنشاء إطار تنظيمي للدفاع عن البيان. وظهرت حركة أحباب البيان والحرية. ومثلت هذه الحركة جبهة وطنية فعلية بإلتفاف بعض النواب والمثقفين والعلماء ومناضلي حزب الشعب حولها. ويذكر أحمد مهساس بأن هذا "البيان شكل منعرجا سياسيا حاسما لأنه جمع رجالا، كانوا قبل سنوات، يرفضون أية فكرة للأمة، أو الدولة أو استقلال الجزائر. فمن هذا الجانب فقد دل على التطور المعتبر في الرأي العام الجزائري والتيارات السياسية الإصلاحية"[8].

لم يكن منتظرا أن تبقى فرنسا مكتوفة الأيدي أمام هذه التطورات، لقد حددت أسلوبها للمواجهة في اتجاهين:

أولا- العمل على تشتيت هذا التجمع بمختلف الوسائل

ثانيا- اتخاذ إجراءات قمعية شديدة ضد مناضلي حزب الشعب، حيث أقدمت الإدارة الاستعمارية على إعادة مصالي الحاج إلى السجن[9]، كتعبير عن عجزها على مواجهة ما أصبحت تمثله حركة أحباب البيان في أوساط الشعب الجزائري من وجود.

هذا هو الإطار التاريخي الذي تندرج فيه أحداث شهر ماي 1945م في منطقة سعيدة. والملاحظ أن للأوضاع الدولية والمحلية وانعكاساتها، كان لها تأثيرها المباشر في تصاعد الوعي الوطني، حيث ظهر قبيل أحداث ماي تطور نوعي في طروحات وأفكار النواب والعلماء الذين بدأوا ينحون نحو مطالب حزب الشعب الاستقلالية. ولهذا سيلجأ الاستعمار إلى تسليط القمع على الجزائريين ومحاولة تشتيت التجمع الوطني والإبقاء على علاقات الهيمنة والاستغلال، ولكن سيطرأ تغيير على علاقة الجزائريين بالاستعمار، وسيصيب الأوساط الاستعمارية بالخوف والفزع، وستشعر بأن وضعها المهيمن قد أصبح عرضة لتهديد فعلي.

كانت مدينة سعيدة، هي الأخرى تأثرت بالأفكار التحريرية التي أخذت تنمو وتنتشر في الأوساط الشعبية، وكان التنظيم الداخلي للحركة يسعى إلى استغلال هذه الأوضاع حتى يستقطب آمال السكان على مختلف اتجاهاتهم، لينظموا إلى الحركة. فمنذ الأربعينات من القرن العشرين كان حزب الشعب في السرية التامة. وكانت خلايا الحزب تتكون بشكل أساسي من الفئات الاجتماعية البسيطة. وفي الأعوام الأولى من تأسيس الخلايا، ركز المناضلون جهودهم الأساسية في فضح مخططات الاستعمار، وكان نشاطهم يتلخص فيما يلي:

1-التكوين السياسي، وذلك بإيقاظ الشعور الوطني وترسيخ فكرة أصالة الأمة الجزائرية عن طريق دروس التاريخ.

2-توعية الجماهير الشعبية التي كانت تعيش في الرعب والقلق.

3-توزيع المناشير وتوزيع جريدة العمل(**L'action Algérienne**).

4-تعبئة الجماهير الشعبية للعمل الهجومي.

5-تقوية القاعدة المالية لخلايا حزب الشعب الجزائري، وذلك برفع حصة الاشتراكات والمساعدات.

6-اهتمام المناضلين بالتكوين العسكري، على الرغم من أن الحزب لم يعط الأمر الرسمي بذلك. كان المناضلون يتدربون على كيفية استخدام الأسلحة، كفكها وتنظيفها، حصل عليها من رجال اللفيف الأجنبي عن طريق الشراء، وكذلك التفجيرات التي حصلوا عليها من الأصدقاء الفرنسيين العاملين على الهندسة العسكرية[10].

بدأ المناضلون في منطقة سعيدة يتصورون الحرب بصورة أكثر صرامة، فاجتهدوا في تعبئة الجماهير الشعبية وخلق قوة سياسية قادرة لا على الإثارة والدعاية حول الاستقلال فحسب، ولكن الشروع في نشاط تنظيمي يحضر لمرحلة قادمة، تكون المنطقة في أتم الاستعداد لمواجهة الاستعمار.

كان حزب الشعب الجزائري قد نظم مظاهرات بمناسبة عيد الشغل(1 ماي1945م) في مختلف المدن، وذلك لتأكيد حضوره في الشارع الجزائري. وتبعا لأوامر حزب الشعب جرت مظاهرات في سعيدة في يوم 2 ماي 1945م، بتحريض من المناضل عثماني حمادوش الذي استغل انعقاد مجلس التجنيد لخلق البلبلة والدعاية الوطنية، حيث كان جموع الشباب مجتمعين أمام دار البلدية ومحاطين برجال الشرطة الاستعمارية قبل أن يتوجهوا إلى ثكنة اللفيف الأجنبي من أجل فحصهم واستحمامهم وأثناء ذلك استغل المناضلون الفرصة (حمادوش- محمد بن محمد- براهيم أحمد- مازوني) وراحوا يردون أناشيد "من جبالنا" و"شعب الجزائر مسلم" وبإطلاق سراح مصالي الحاج واستقلال الجزائر.

وكانت تلك المظاهرة متميزة من حيث التنظيم، إذ عمد المناضلون على إعطائها الطابع السياسي الوطني من خلال الشعارات التي دفعها المتظاهرون، إذ حرض هؤلاء على تنفيذها بالطرق السلمية برغم كل مخاطر الاستفزاز الاستعماري.

انطلقت المظاهرة من دار البلدية إلى ثكنة اللفيف الأجنبي، التي كانت في ذلك الوقت محتشدا للضباط الايطاليين أسرى الحرب. ورجع الموكب إلى المدينة مرورا بشارع 4 سبتمبر ودائما بترديد الأناشيد الوطنية بمسمع رئيس البلدية في ذلك الوقت السيد برتران (Bertrand)، وبوجود الشرطة التي كانت تحيط بالموكب. ولم تجرأ الشرطة ولا الجيش للتدخل في تفرقة المتظاهرين. كانت المدينة في هيجان، وفوجئ المستعمرون بهذه المظاهرة غير المنتظرة[11].

تحركت الأجهزة الأمنية الاستعمارية، وبدأت باعتقال المناضلين بما فيهم عثماني حمادوش بصفته مسؤولا عن المظاهرة. في جو من القلق والكراهية. وأخذت الشرطة والقوات الاستعمارية تتمركز في الأماكن الإستراتيجية في المدينة تجنبا لأحداث أخرى.

لم يهدأ الوضع في المدينة، كما كان يتوقع المستعمرون، بل زاد سوءا عندما قام المناضلون بتنظيم مظاهرة أخرى في أحد الأحياء الشعبية القريبة من مركز المدينة احتجاجا على اعتقال زملائهم وكانوا خمسة، غير أن القوات الاستعمارية تمكنت من القبض على محرض المظاهرة.

وفي الوقت الذي كانت فيه السلطات الاستعمارية تعتقد أنها تحكمت في الوضع الأمني في المدينة، كان المناضلون يحضرون لتنفيذ عملية الهجوم على البلدية وتخريب المنشآت الاستعمارية. وبالفعل، في يوم 18 ماي 1945م، قام بعض المناضلين وعلى رأسهم براهيم أحمد – وهو منفذ العملية- بالهجوم على البلدية وحرق مكتب رئيس البلدية، والطابق الأول وقاعة الاجتماعات. وفي الوقت نفسه قامت مجموعات أخرى بالهجوم على مخزن الخشب لموقعه قرب مخزن البترين، وتخريب الأعمدة الهاتفية لعزل المدينة، وكذلك تخريب وتفجير السكة الحديدية. وكان ذلك على الساعة 11 ليلا[12].

أعطيت الأوامر لتنفيذ هذه العمليات يوم أو يومين من قبل، وجاء الأمر المعاكس لتوقيف العمليات التخريبية، ويبدو أن الأمر لم يصل إلى سعيدة في الوقت المناسب.

واضطرت الخلية الرئيسية بعد اجتماعها تحديد الأهداف وتطبيق التعليمات والأوامر[13]. لماذا هذا التردد من التنظيم؟ هذه النقطة تحتاج إلى تفسير.

يبدو أن مجازر 8 ماي1945م في الشرق الجزائري، وسقوط الآلاف من الجزائريين في ظرف أيام معدودة، كان له الأثر العميق في صفوف مناضلي حزب الشعب الجزائري، ولهذا كان المناضلون مستعدين لتنفيذ هذه العمليات في موعدها وذلك تضامنا مع ضحايا المجازر التي وقعت في الشرق الجزائري[14].

كان رد الفعل الاستعماري عنيفا، فقد زج بأكثر المناضلين المعروفين إلى السجن، حيث تم تعذيبهم واستنطاقهم، ثم حولوا إلى وهران في السجن العسكري، حيث قضوا ليلة واحدة وحولوا بعدها إلى السجن المدني بوهران.

كانت محكمة وهران تعقد جلسات بلا انقطاع، وتلت الأحكام بالإعدام يوم 16 نوفمبر1945م في ستة من المناضلين، بينما الآخرون حكم عليهم بالسجن المؤبد، وبعقوبات سجن مختلفة(15). فهذه قائمة المحكوم عليهم وهم 47 مناضلا:(16)

-الحكم بالإعدام:

ميموني لحسن- قادي حنيفي- بن حمزة عطاالله- بلقصير عبد القادر- عمروش خلف- براهيم احمد.

-الحكم بالأشغال الشاقة والمؤبد:

عبد الله بن محمد (S.N.P)- صمايتي بوحوص- قاسمي محمد- براسي عبد القادر- لكام موفق- مبارك ولد الطيب- بن جلول نور الدين- محمد بن محمد- عثماني حمادوش.

-الحكم بالأشغال الشاقة لمدة 10سنوات:

دياربي الطيب.

-الحكم بالأشغال الشاقة لمدة 5 سنوات:

بن صالح ابراهيم- باشي مصطفى- كتو علي- خلف لخضر- طالب احمد- دوبة كروم- دياربي بلقاسم- كيور حابي.

-الحكم بالأشغال الشاقة لمدة سنتين:

بن صالح مصطفى- بو عبد الله أحمد- بن موسى محمد- هلالي عامر- ركراك ميلود- أبو داود حميدة- دحماني جيلالي- كراش حبيب- نجادي بلقاسم- غالم عبد القادر- تازي لحسن- سايح المحمد- حمداوي الحاج- بودنجدرا دحمان- بلحول عبد القادر- مجاجي محمد.

-الحكم بالأشغال الشاقة لمدة سنة:

مولاي محمد- بن زروق بن موسى- لوط محمد.

-الحكم بالبراءة:

براسي لعرج- بن جلول مختار- قلاتي محمود- مغربي فاطمي محمد.

وعلى الرغم من توقيف العمليات، فإن السلطات الاستعمارية طبقت إجراءات قاسية مثل الاستمرار في حالة الحصار، ومضايقة المواطنين وخلق الفزع والرعب في أوساط الجماهير الشعبية. وكانت الفرصة بالنسبة للمستعمر هو القضاء على الوحدة الوطنية وعلى فكرة الاستقلال. وعلى الرغم من أن نتائج الأحداث التي جرت في سعيدة كانت مؤلمة، إلا أن فكرة

الاستقلال أصبحت مطلبا من المطالب الرئيسة للحركة الوطنية، وهي فكرة ما فتئت تتعمق إلى أن برزت الحركة الجديدة في عام1954م وريثة الحركة الوطنية الثورية.

ويمكن القول إن هذه الأحداث جذرت أكثر الطرح الاستقلالي، وكانت بمثابة نقطة الانطلاق في تسريع تاريخي لديناميكية الحركة الوطنية، وفي إصرار المناضلين والجماهير الشعبية على العمل المسلح. ولهذا تعد هذه الأحداث التي وقعت في الجزائر عامة ومدينة سعيدة خاصة، بحق المنعطف الحاسم والأرضية الأساسية لثورة 1نوفمبر1954م.

الهوامش:

1- سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945 ط3، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص ص176-177.

2- رخيلة (عمر):8ماي1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص20.

3- يذكر عيناد ثابت أن المناطق التي شهدت أحداث ماي 1945 مرت بظروف اقتصادية صعبة نتيجة الحرب والظروف الطبيعية السيئة. فتميزت الفترة (1944-1945) بهجومات الجراد التي تأثرت زراعة الحبوب بصفة كبيرة. وكانت منطقة سعيدة قد تضررت من وصول الجراد إليها. انظر عيناد ثابت، 8ماي1945 في الجزائر، ترجمة عيناد ثابت ومغيلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص33.

4-المرجع نفسه، ص ص36-37.

5- قداش(محفوظ): جزائر الجزائريين، 1830-1954 ترجمة محمد المعراجي، الجزائر، منشورات ANEP، 2008، ص ص339-340.

6- Kaddache (Mahfoud) :Histoire du nationalisme Algérien.1919-1951, T2, Alger, SNED, 1980 PP 628-629.

7-سطورا (بنيامين): مصالي الحاج 1898-1974، ترجمة صادق عماري- مصطفى ماضي، الجزائر، دار القصبة 1999، ص187.

8-مهساس (أحمد) الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة، الحاج مسعود مسعود- محمد عباس، الجزائر، دار القصبة، 2003، ص 194.

9- نقلت السلطات الاستعمارية مصالي الحاج إلى القليعة قبل اقتياده إلى برازافيل في 23 أفريل1945. أنظر، بنيامين سطورا، المرجع السابق، ص 192.

10-شهادات سجلها رضوان عيناد ثابت عن أحداث ماي 1945 في سعيدة. انظر ملحق 30، 235-246

11-المرجع نفسه، ص 239-240.

12-المرجع نفسه، ص243-.244

13- Rey-Goldzeiguer (Annie) :Aux origines de la guerre d'Algérie 1940-1945,Alger-ed CASBAH, 2002, p353.

14-عيناد ثابت(رضوان): المرجع السابق، ص246.

15-المرجع نفسه، ص .79

16-Nedjadi-(M) : colonisation et guerre d'Algérie dans la région de Saida, ed, les belles impressions, Sans date, pp140-141.

انتفاضة 8 ماي 1945م بمنطقة تيارت

أ. ياقوت كلاخي*

تحتل مدينة تيارت مكانة هامة ضمن مخططات التوسع الاستعماري نظرا لموقعها الاستراتيجي ومكانتها الفلاحية حيث اتخذت كمركز عسكري لمؤونة جيوش الاستعمار الفرنسي الذي جعلها مركزا لاستكمال توسعاته نحو الجنوب، وشهدت كغيرها من المناطق الجزائرية انتفاضات منذ التواجد الاستعماري بها سنة 1843 عندما تبنت فرنسا احياء الخط الدفاعي الذي أقامه الامير عبد القادر، والاستفادة منه في مشاريعها التوسعية باصحراء لذا احتل لامورسيار Lamoricière تيارت في 23 أفريل 1843م، وانشأ بها مركزا عسكريا للتموين وانطلاق العمليات العسكرية جنوبا[1]، وسجلت كغيرها من المناطق الجزائرية حضورها في المحطات التاريخية، ومنها ما نحن بصدد تذكره اليوم ذكرى 8 ماي 1945.

تميزت مرحلة ما قبل حوادث 8 ماي عموما بتحرك سياسي من قبل حزب أحباب البيان في الوقت الذي كان النشاط السياسي للحركة الوطنية محظورا نظرا لظروف الحرب العالمية الثانية، ومن أجل تفادي الاضطربات التي من شأنها عرقلة مسار التواجد الاستعماري بالجزائر عملت السلطات الاستعمارية على متابعة الاوضاع بالجزائر ورصد تحركات الناشطين والمتعاطفين السياسيين.

الوضع السياسي السائد في الجزائر قبيل أحداث 8 ماي 1945: عرفت تيارت كبقية المناطق الجزائرية حركة سياسية، وذلك لتدعيم الحركة الوطنية على مستوى القطاع الوهراني، وقد ساهم في تبلور النشاط السياسي خلال حكم الجبهة الشعبية (1949/1936) التي عرفت الجزائر خلالها مرحلة انفتاح سياسي حيث شهدت الحركة الوطنية انعقاد المؤتمرين الاسلامين الأول والثاني (جوان 1936/جويلية 1937)، غير أن السلطات الفرنسية كانت تقف أمام المنظمات والاحزاب التي تتعارض أهدافها مع مصالح فرنسا الاستعمارية، من ذلك أنها قررت بموجب قانون 10 يناير 1936م حلّ المنظمات المعارضة، وكان نجم شمال افريقيا المستهدف

* – أستاذة مساعدة أ في التاريخ الحديث والمعاصر– قسم التاريخ– جامعة ابن خلدون– تيارت.

الرئيسي نظرا لما تمتع به من شعبية ورفض للوجود الاستعماري منذ تأسيسه سنة 1926م، وقد صدر مرسوم 26 يناير1937 الذي أقرّ حلّ حزب نجم شمال إفريقيا، إلا أن القرار لم يؤثر على حيوية الحزب، والذي لجأ اعضاؤه الى تأسيس جمعية أحباب الأمة السياسية، ودافع الاصدقاء والمتعاطفين مع حزب النجم على جريدة الأمة، وسعوا لتوسيع دائرة انتشارها وزيادة عدد قرائها والمشتركين فيها.

توالت تقارير الشرطة في القطاع الوهراني باستمرار، وهي التي تتبعت بعناية كبيرة تحركات أحباب الامة[2]، ومارس حزب الشعب الجزائري السري نشاطه، وأسس خليته بتيارت حيث أشارت التقارير الفرنسية إلى أن وكيل الجمهورية بمحكمة تيارت قد قدم تقريرا الى رئيس عمالة وهران في 05 افريل 1938 عن اكتشافه لخلية تابعة لحزب الشعب الجزائري تضم الأسماء الاتية[3]:

_ الحاج زوبير ميلود: عامل طبوغرافي بجريدة **Echo De Tiaret**، أمين خلية حزب الشعب الجزائري.

_ بلجيلالي الحبيب ولد فغول: ملاك قاطن بتيارت.

_ بن الشيخ عبد القادر ولد بوعبدله: وكيل قضائي.

_ لسكر بحمد[4]: تاجر بتيارت وعضو هيئة علماء شمال افريقيا.

_ بن عمار مصطفى ولد حبيب: صاحب محل حلاقة بتيارت.

ورغم مضايقة السلطات الاستعمارية للحزب المنحل إلا أن أعضاءه والمنتمين إليه استمروا في نضالهم السري عن طريق الأندية والمدارس والجمعيات والصحافة والمنشورات، وازداد التقارب بين حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين بتأسيس هذه الأخيرة للمدارس والنوادي الثقافية التي كانت في غالبها مراكز للدعاية لحزب الشعب الجزائري، وظلت تقارير الشرطة تشير إلى التواطؤ بين هذين التيارين، وهو ما يؤكده الانتساب الواضح لأعضاء جمعية الاتحاد الأدبي بمستغانم[5] إلى حزب الشعب الجزائري، وعقد الاجتماعات المشتركة محليا العملية والتنسيقية مع فروع الحزب بتيارت، ولعب فيها علاب أحمد دورا نشيطا، ونتيجة للنشاط السياسي المزدوج بين جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب صعُب على الإدارة تمييز التحركات، وكان لذلك تأثيره الواضح على عجز السلطات الاستعمارية في ضبط انتماءات عناصر التيارين الوطني والاصلاحي[6].

لعبت الجمعيات والنوادي دورا سياسيا بمساندتها لمطالب الحركة الوطنية وتنديدها بالاجراءات الإدارية المتخذة ضد تحركات الأحزاب الوطنية، وتمثل نشاطها بتقديمها للعرائض، ورفعها للشكاوى وبرقيات الاحتجاج إلى المسؤليين الفرنسيين[7]، ونظرا للتطور والانتشار الواسعين اللذين عرفتهما هذه الجمعيات والنوادي، والتأثير الذي مارسته فقد أقدمت الإدارة الاستعمارية في الجزائر على إصدار مرسوم جانفي 1938م للحدّ من نشاطاتها[8].

وقد نشطت النوادي الثقافية قبيل وبعد الحرب العالمية الكونية الثانية، وأدت أدوارها الثقافية حسب ظروفها المعنوية والمالية والبشرية، الشيئ الذي أقلق السلطات الاستعمارية التي سارعت الى حل العديد من النوادي، ومنها نادي الإصلاح بمدينة باتنة سنة 1937م، لكن رغم مضياقات الاستعمار الفرنسي انتشرت الجمعيات والنوادي في الجزائر من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، عدا منطقة الجنوب التي كانت لها وضعية خاصة خصها بها نظام الاحتلال الذي جعل منها منطقة عسكرية، ويتضح جليا أن الجمعيات والنوادي الثقافية كان لها تأثيرها الكبير على المجال التعليمي والروحي والسياسي[9].

كما تندرج الكشافة الإسلامية أيضا ضمن النشاطات الجمعوية التي كان لها دورها في تبلور الحركة الوطنية، والتعريف بالقضية الوطنية، كما اتخذت هي الأخرى مركزا للدعاية، وكان أول فوج تم تأسيسه هو فوج الفلاح بمدينة الجزائر سنة 1935م، وفي عمالة وهران تأسست الأفواج الكشفية أواخر 1937م، أما عن تيارت فقد تأسس بها فوج المنار سنة 1943 بقيادة بوعبدلي محمد، وكان يضم 30 كشافا ليرتفع في جويلية 1943 إلى 72 كشاف، وقد شهدت فترة نهاية الحرب العالمية الثانية تنامي دور الأفواج وصعوبة مراقبتها سواءا من قبل السلطة الاستعمارية أو من قبل القائمين عليها في مسألة توجيه وتأطير الشباب فيها الذي بدأ يعبر عن ميوله السياسية علانية إلى درجة الاصطدام والمواجهة مع سلطة الاستعمار[10].

ونظرا لما اتسمت به الحركة الوطنية من تطور للنشاط السياسي وحضور مكثف خلال العديد من المناسبات، تتبعت المصالح الفرنسية باهتمام كبير ذلك التطور بعد أن تكثف النشاط السري لأعضاء حزبي الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين بعد الضغط الذي مورس عليهما من قبل الادارة الاستعمارية؛ فمصالي الحاج كان مسجونا أما البشير الابراهيمي فكان تحت الإقامة الجبرية لذلك كانت الوجهة نحو حزب أحباب البيان الذي أصبح ملجئا لأصحاب الفكر الاستقلالي والإصلاحي.

أدى ذلك الأمر إلى تخوف الحاكم العام شاتينو **Chataigneau** بعد أن لاحظ تغلغل الأفكار الاستقلالية داخل حزب أحباب البيان[11]، ولذلك طغى على أفكار الحاكم العام الشعور بالخوف من عودة حزب الشعب إلى النشاط السياسي، وهو ما اعتبره خطرا يهدد فرنسا، وطالب حكومته بفتح المجال أمام الجزائريين الموالين لفرنسا والسماح لهم بالنشاط، وأكد ان الوضع صار ملائما لنشاط وتجمع الفدراليين السياسي، وكان الحاحه يهدف إلى سد الطريق أمام الأفكار الوطنية الجزائرية المطالبة بالاستقلال، وقد اعتمد الحاكم العام على نتائج الوضع السياسي السائد في الجزائر آنذاك، والذي تميز بعدة أحداث تدل كلها على السخط على الاستعمار الفرنسي، وعلى تفوق أفكار حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وانتشارها في الاوساط الشعبية.

كما تدل في الوقت نفسه على فشل الأفكار النخبوية الاندماجية، وهو ما أقلق الحاكم العام، فإذا كانت مظاهرات 12 مارس 1945 في كل من ثنية الحد والشلف تعبيرا عن الأوضاع الاقتصادية المزرية؛ فإن مظاهرات 11 مارس 1945 في قسنطينة قد نسبت إلى حزب الشعب الجزائري، وكانت الدعوة إلى هذه المظاهرات قد تمت أثناء حلقة الدروس مساء يوم 10 مارس في المدرسة القرآنية التابعة لجمعية التربية والتعليم، وكانت جمعية العلماء المسلمين هي التي نظمت المظاهرات على إثر اعتقال أحد انصارها (الحاج بودواو) الناشط في مجال الدعاية لكل من حزبي أحباب البيان وجمعية العلماء في الوقت نفسه.

أما في مدينة قالمة فقد قامت المظاهرات إثر جولة لجمع تبرعات لصالح حزب الشعب ونادى خلالها المتظاهرون- حوالي 200 شاب- بعبارة "يحيا مصالي" يقودهم ثلاثة من مناضلي حزب الشعب من بينهم المسمى بوجريدة عمار إلى جانب عضوين من اللجنة المحلية لأحباب البيان، وإذا كانت المظاهرات في كل من ثنية الحد والشلف قد قامت لسبب إقتصادي فإنها كانت في كل من قسنطينة وقالمة لسبب سياسي، وبدعوة من الأحزاب السياسية- حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين وأحباب البيان-، وذلك ما أثار غضب الحاكم العام بعد أن رأى أنصار النحبة الاندماجية التي كان يقودها فرحات عباس يظهرون وكانهم تحالفوا مع المشاغبين من أنصار حزب الشعب الذين برزوا في التشكيلات الجديدة لأحباب البيان، وذهب الحاكم العام الى اتهام حركة أحباب البيان بالتواطؤ مع أنصار حزب الشعب، وعلى رأسهم السادة لمين دباغين وحسين عسلة[12].

وكان شاتينو محقا في استنتجاته ذلك أنه أرجع تخلي فرحات عباس عن أطروحاته الفدرالية لصالح أطروحة الاستقلال إلى توغل أفراد حزب الشعب الجزائري داخل حركة أحباب البيان والحرية، وهو ما جعل الحاكم العام يصف حياة فرحات عباس السياسية "بالتطور المستمر"[13].

مرسوم 7 مارس1944: لم يكن قرار مرسوم 7 مارس 1944 هو حجر الزاوية في التمييز بين الأفكار والأطروحات لأنه كان مرفوضا من قبل جميع التيارات الوطنية إنما جوهر المسألة هو اصطدام فكرة فرحات عباس الداعية إلى "استقلال الجزائر ذاتيا" مع أفكار جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الداعية إلى" تكوين أمة جزائرية، واعتبار الجزائر جزءا لا يتجزء من العالم العربي"، وكانت الإدارة الفرنسية تدرك جوهر التناقضات بين التيار الليبرالي والتيار العربي الإسلامي، ولذلك أثارت قضية قبول المسيحيين واليهود في صفوف أحباب البيان التي دعت إليها جمعية العلماء.

سعى الحاكم العام إلى تنفيذ خطة لتشتيت حركة أحباب الحرية بتركيزه على أنصار النخبة والشيوعيين ورجال الرأي، وشرع في الترويج للأفكار الفرنسية المنددة بالعمل المتطرف بهدف إعطاء الموالين لفرنسا ثقة بأنفسهم، وتشجيعهم على الإدلاء بأرائهم، وعلى إثر العمل الذي قام به أبدى الكثير منهم تخوفهم من تجاوز أنصار حزب الشعب لهم، ونددوا بخطورة نشاط أفراد حزب الشعب على حركتهم النخبوية، وصدرت آراؤهم على صفحات جريدة "المساواة".

وقد لخص شاتينو زبدة مخططه بقوله: "إن سياسة القوة مضرة بفرنسا، وأتمنى أن يؤخر العمل باللجوء إلى طرق الضغط والقوة، ولابد أن يؤخر ذلك إلى اليوم الذي ينفصل فيه أنصار فرنسا عن أعدائها، وأن هذا اليوم ربما قريب، وأن كل إجراء سابق لأوانه سيجعلنا نفقد وإلى الأبد آخر تعاطف بقي لنا في الأوساط الإسلامية، وأن الإسلام الذي نريده فرنسيا سيلتفت وإلى الأبد نحو قادة أجانب عن فرنسا، وهم المدافعون الرسميون عن الحرية والجاهزون دائما لمساندتنا"، وقد أراد الحاكم العام بمخططه إدماج الجزائر اندماجا كليا، ولكن عن طريق النخبة الجزائرية الاندماجية التي كان على فرنسا الحرة مساندتها والحفاظ عليها، وعدم استعمال القوة معها حتى لا تفقدها إلى الأبد، وكان على فرنسا أن تفرق بين السياسيين الجزائريين الاندماجيين الموالين لها وبين السياسيين الجزائريين أعدائها[14].

وقد كان الحاكم العام يقصد بمقولته "باليوم القريب" اليوم الذي ينفصل فيه الموالون لفرنسا عن أعدائها أو أنه يقصد يوم الثامن من ماي، لكنه كان يريد أن تتجنب فرنسا قتل

الموالين لها الذين ستتم بواسطتهم تبعية الجزائر لفرنسا، والتركيز فقط على تصفية أنصار استقلال الجزائر الكامل[15].

انطلاقة أحداث الثامن ماي 1945: قبل تطرقنا لحوادث 8 ماي بتيارت لابد لنا من الإشارة إلى الوضع العام في الجزائر عامة وفي القطاع الوهراني خاصة، أواخر الحرب العالمية الثانية، والذي ميزه القلق والتوتر وصعوبة الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والمعيشية اليومية، ومن أسباب الأحداث والمظاهرات حسب آراء أعضاء الحركة الوطنية الجزائرية ما يلي:

أرجع بعض المؤرخين أسباب هذه الأحداث إلى أنها "محاولة فاشية من تدبير وعمل نخبة وطنية، وأن الشعب الجزائري اقتنع بأن نهاية الحرب هي انتصار لكل الشعوب وبخاصة المستعمرة، وهي فرصة لإسماع صوت ومطالب الجزائريين"، ويرى عبد الرحمن كيوان بأن إدارة حزب الشعب الجزائري قررت الاحتفال بنهاية الفاشية بالتظاهر عند نهاية الحرب، فحسب الحزب لا يحتفل بنصرة الحلفاء من قبل أعدائنا... ونظل نحن متفرجون". بينما ذهب الدكتور شوقي مصطفاوي إلى التأكيد بأن "دوافع مظاهرات ماي 1945 كانت لإثبات قوة وشعبية حزب الشعب الجزائري، واستغلال الظروف للتنديد بتحويل مصالي الحاج ونقله إلى برازافيل عقب أحداث قصر الشلالة (18 -20 أفريل) المصطنعة من قبل الإدارة الاستعمارية".

ويقول مهساس أحمد في هذا الصدد بأنه: "لم يكن معقولا أن تنتهي الحرب العالمية الثانية دون أن يبدي الشعب الجزائري أي رد فعل، بدليل أن تلك المظاهرات، وعلى الرغم من بعض الأخطاء التي وقعت فيها، وبعض السلبيات التي سجلت عليها، خلقت حالة من الثوران عامة في أوساط الشعب الجزائري، وأقنعت أصحاب التوجه اللين بأن عهد البرقيات قد ولى". وفي هذا الشأن يرى مهساس بأن "حزب الشعب الجزائري كان وحده على عكس الأحزاب والجمعيات الأخرى قادرا على تعبئة الشعب الجزائري، ومن خلال خطابه الراديكالي الداعي صراحة إلى الاستقلال التام والشامل للجزائر، ومن خلال مناضليه (500 ألف) وعبر هياكله التي كانت تغطي كل الجزائر.

كان لحزب الشعب الجزائري دورا قياديا داخل حركة أحباب البيان والحرية، وفي المظاهرات (التنظيم والتخطيط والتسيير والتأطير...)، وعلى عكس هذا الرأي، رأى قنانش محمد بأن "حزب الشعب الجزائري لم يكن مستعدا لعمل ثوري، ولم يرد ذلك، بل القلق العام أدى إلى الانحراف"...، وهو الرأي الذي خرج به المجتمعون يوم 31 أفريل 1945، إذ أكدوا

على أن "الوضع صعب، ولا يسمح بعمل ثوري منظم، وعليه يكون التعبير بالمشاركة في احتفالات عيد العمال (1ماي) للتأكيد على المطالب الاقتصادية والاجتماعية والوطنية، وللمطالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج واستقلال الجزائر"، وباجتماع المدية لحركة أحباب البيان والحرية كان قرار المشاركة في المظاهرات ليوم 8 ماي 1945.

من خلال هذه العينة من أقوال الفاعلين في الأحداث، نتلمس إصرار الجزائريين في اغتنام فرصة نهاية الحرب العالمية الثانية عن آرائهم رغم صعوبة الظروف حسب يوسف بن خدة، "إن مظاهرات 8 ماي 1945 لم تكن عفوية، بل كانت استجابة لنداءات حركة أحباب البيان والحرية (AML)، وقد يكون حزب الشعب الجزائري، بمباركة من حركة أحباب البيان والحرية، قد أصدر أمر التظاهر، وأكد على الطابع السلمي للمظاهرات؛ وقد يكون شوقي مصطفاي هو الذي قام بتحرير الأوامر...، ومن هنا يفهم بأن الإجماع الوطني كان واقعا حول مسألة التظاهر السلمي عند نهاية الحرب[16]، هذا على مستوى القطاع الوهراني عامة أما على مستوى تيارت فقد شهدت خروج حوالي 2000 ربة بيت أمام مقر بلدية تيارت، كما شهدت مدن أخرى انطلاقة مظاهرات شعبية تعبر عن احتجاجها على الوضع مثل وهران، وكان ذلك يوم 6 مارس[17].

أحداث 8 ماي 1945م بتيارت: شكلت حوادث 8 ماي منعطفا بارزا وحاسما قي الحياة السياسية الجزائرية حيث تحركت الجماهير الشعبية لتعبر عن هويتها، وتعلن تميزها في وسط احتكرته أقلية أوروبية، وقد انطلقت شرارة الأحداث من الشرق الجزائري، وكبقية المناطق الجزائرية سجلت مدينة تيارت مشاركتها في الأحداث، حيث قامت لجنة حزب أحباب البيان قدر عددها بألف شخص، كان على رأسها كل من الدكتور بن سونة وبوتارن، وقد حمل المتظاهرين وهتفوا بشعارات منها "من أجل حرية الشعب الجزائري"، "تحيا الجزائر مستقلة"[18].

وبعد محاولات السلطة الاستعمارية تهدئة الأوضاع، قرر الجزائريون الخروج بمظاهرات رسمية احتجاجا على الوضع، وساندهم في ذلك قدماء المحاربين الجزائريين الذين رفضوا الانتماء الى قدماء المحاربين الاروبيين، وفي يومي الجمعة والسبت 11 و12 ماي 1945م حدثت اضطرابات على مستوى مدينة تيارت، وبخاصة بعد وصول اصداء أحداث قسنطينة، وأشار تقرير رئيس الشرطة المتنقلة أنه علم من مصدر موثوق انعقاد اجتماع في المدرسة– ملحقة جمعية العلماء المسلمين الثقافية– من قبل أشخاص مشبوهين وأعضاء من حزب أحباب البيان،

وكان هذا الاجتماع يهدف الى التحضير للانتفاضة ضد الوضع، وكانت السلطات الاستعمارية تتبع تحركات الجزائريين بعد أن أظهرت التقارير السرية الاستعمارية استياء الجزائريين من الوضع الذي وصلت إليه الجزائر، وأشارت التحريات الميدانية إلى اكتشاف عبارات على جدران المسجد الكبير رافضة للوجود الفرنسي ومؤيدة للألمان، كما لوحظ تدنيس مقابر الفرنسيين الذين حاربوا الجزائريين بداية الاحتلال، وفي ماي اجتمع 400 جزائري واتباعا لهذا الموقف وبناءا على المعلومات المتحصل عليها سابقا قررت السلطات الفرنسية بداية التحضيرات للمواجهة بأمر من رئيس العمالة، وذلك بمحاصرة البنايات العمومية والأماكن الحساسة لتواجد الجزائريين.

وقد استلم المهمة حراس مدنيين في بداية الأمر، وفي اليوم الموالي استلمتها فرق عسكرية جوية قادمة من غليزان، وأتبعت هذه التدابير بمراقبة صارمة للوثائق إضافة الى إلغاء سوقي الأحد والاثنين حيث كانت الأسواق مركزا للدعاية وتناقل الأخبار تجنبا للتجمعات الشعبية، وبناءا على تعليمات من رئيس العمالة وتقارير الشرطة المحلية وضعت لائحة بتوقيف الشخصيات الآتية أسمائهم تجنبا لانفجار الوضع وهي كالآتي:

– الدكتور بن سونة: رئيس فرع أحباب البيان ومجند ومتعاطف قديم مع حزب الشعب الجزائري.

– بوتارن: معلم مفصول من ثانوية تيارت، عضو مؤثر بمكتب حزب أحباب البيان ومناضل نشط بأفكاره الوطنية، طرد من غرداية بسبب نشطاته مع حزب الشعب الجزائري.

– طيبي الطيب: دعائي صالح حزب الشعب الجزائري، مشا إليه من قبل فرع الاستعلامات العامة على أنه موزع للمنشورات الوطنية للجريدة السرية "Action Algérienne" .

– طيبي أحمد: خياط، عضو نشط بحزب الشعب الجزائري.

– دوزان عمار: حلاق ومنظم للقاءات، يستعمل قاعة الحلاقة للدعاية لحزب الشعب الجزائري.

– ولد ابراهيم سعيد: خياط بتيارت عضو بحزب الشعب الجزائري.

– خيرات محمد: عامل بمدينة Trézel (السوقر حاليا) رئس فوج الكشافة الاسلامية، عضو بحزب الشعب الجزائري.

– حربي أحمد: مزارع بمدينة Trézel له علاقات خاصة ومتينة مع مصالي الحاج[19].

وقد تم تتبع هؤلاء الاشخاص بناء على تقارير الاستعلامات العامة والتي بدأت منذ 21 ماي 1945م، وتم تهديد الأشخاص المذكوريين آنفا من قبل رئيس الشرطة والمفتش الرئيسي للاستعلامات العامة بالتوقيف الفوري وبالقوة في حالة حدوث أي طارئ، وبعد مراقبة بوليسية مشددة تمكنت السلطات الفرنسية من التوقيف الفوري لهم، وإضافة إلى الأسماء المذكورة تم توقيف السيد ديب العامل كموزع للمنتجات المختلفة، والذي أثبتت المعلومات أنه قد صرح بأنه: "لم يبق للفرنسيين الكثير من الوقت في الجزائر"، كما تم توقيف المعلم لعجالي بتهمة التلفظ بعبارات تسيئ إلى التواجد الفرنسي بالجزائر، وقد تم غلق محل التظاهرة التي كانت في بداية التجهيزات.

وعند مداهمة منزل الدكتور بن سونة تم العثور على وثائق للخلايا المحلية للتظاهرة، والتي تم إرسالها إلى رئيس شرطة الاستعلامات العامة حسب مناطق المنتمين إليها، وقد شملت البلديات المختتلطة والمراكز الاستعمارية التابعة لتيارت إداريا، وفي 13 ماي أعلمت السلطات الاستعمارية أعضاء حزب أحباب البيان بضرورة التخلص من العناصر المشوشة، والتي تسببت في أحداث سطيف[20]، ويقصد بذلك أعضاء حزب الشعب الجزائري.

انعكاسات أحداث 8 ماي 1945:

الأحزاب والنوادي بمدينة تيارت: انتهت المظاهرات بارتكاب السلطة الاستعمارية مجازر خاصة في الشرق الجزائري، وقدر تعداد الضحايا بـ45 ألف قتيل، ووصفت هذه المجازر بأنها ثورة وعصيان لدى الإيطاليين، وانتفاضة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ووصفها ديغول بأنها تمرد مفاجئ ومجرد مناوشات داخلية، قامت السلطات الاستعمارية على إثرها بقتل واعتقال ألاف الجزائريين، وحل حركة أحباب البيان والحرية في 14 ماي، والتي تكون حسب الرواية الرسمية وراء هذه الاحداث[21].

وفي جو ملأه الحذر وعدم الطمأنينة لاحت بوادر عهد سياسي جديد، وأعدت فرنسا العدة ورسمت خطوط الإصلاح السياسي عساها تفلح في استيعاب ما يمكن استيعابه من قوى وطنية حية، وجعلها تدور في فلكها، وذلك بواسطة الإجراءات التي اتخذتها لتهدئة الأوضاع في الجزائر كإطلاق سراح المعتقلين السياسين، وتوسيع دائرة الإنتخابات بالنسبة للأهالي، وإعداد ما عرف بقانون الجزائر الأساسي[22].

ولم تكن مجازر 8 ماي درسا جديدا للجزائريين مليئا بالعبر ومدعاة للتفكير الجاد فحسب بل كانت بداية مرحلة جديدة تتطلب إعادة النظر في الاستراتجية وفي وسائل العمل والكفاح السياسي للمرحلة القادمة، بعد أن تم الاقتناع أن إنهاء الوجود الاستعماري لن يتحقق بالطرق السياسية بل من خلال أسلوب الكفاح المسلح الذي يتلاءم مع طبيعة المستعمر الفرنسي المتعنت، وكان من نتائج مجازر 8 ماي إقرار العفو العام في 9 أكتوبر 1946م، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ومنهم مصالي الحاج في 11 أوت، والذي عاد الى الجزائر في 13 أوت وأعطى متنفسا جديدا للحركة الوطنية[23].

عاد مصالي الحاج إلى الجزائر 1946م، وفي جعبته برنامج سياسي طموح كان ينوي تطبيقه ميدانيا، وتصادفت عودته مع تنظيم الإنتخابات التشريعية، حيث اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الشعب برئاسته في شهر أكتوبر 1946م للنظر في قضية المشاركة في الانتخابات من عدمها، وكان رأي مصالي الحاج أن الانتخابات وسيلة من وسائل الدفاع والنضال السياسي، وبعد نقاش طويل لم يتمكن إلا بصعوبة كبيرة من إقناع الجناح المضاد له بتبني فكرته، ولم ينجح في تمرير فكرته إلا مقابل موافقته على إمكانية التحضير للنشاط المسلح.

وبهذا نلاحظ تطور العمل السياسي الوطني من فكرة النضال بالكلمة والتصدي للمظالم الاستعمارية الفرنسية لفظا أو كتابة إلى عمل مسلح، علما أن هذا المسار ليس غريبا عن حزب الشعب الذي لم يخف منذ قيامه سنة 1936م نواياه في القيام بعمل مسلح ضد فرنسا إذ تعنتت وأصرت على مواقفها المجحفة، ولم تستجب لمطالب الشعب الجزائري المشروعة[24].

وقد تطور الوعي السياسي للجزائريين، وتوسع نشاطهم على مستوى النوادي الثقافية– المدرسة– والجمعيات الرياضية في التراب الجزائري عامة، ومنها مدينة تيارت أين تأسس النادي الرياضي أو الشبيبة الرياضية الإسلامية لتيارت "JSMT" سنة 1945م، ومن المنضمين إليها: آيت عبد الرحيم (ملاك ورئيس مكتب المدرسة البادسية بتيارت)، دونة العربي، بيسي حمو، قانة خالد، لعموري محمد، سكندر خالد، بن قيدوم عبد القادر، آيت عبد الرحيم حمو، بالهاشمي خالد، سكندر مجيد.

أما عن الانتماءات السياسية لمؤسسي هذه الجمعية فينتمي معضمهم الى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهم كالآتي: آيت عبد الرحيم عبد الرحيم، مكربة بن شرقي، بوعبدله محمد،

عياشي عبد القادر، بن قيدوم عبد القادر، بوزيد بن عيسى، بومعزة الجيلالي، خروبي محمد، بلقيطون بن عيسى، وآخرون.

أما عن الانتماء لصالح حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية "حزب الشعب الجزائري" فكان كل من: بن زينب واضح، عباس أحمد.

كان النادي الرياضي مركزا للدعاية لحزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث عقد كل من بلجيلالي الحبيب من إ.د. ب.ج مع آيت عبد الرحيم حمو المدير الرياضي للنادي اجتماعا، وبعد التحريات اتضح أن الاجتماع عقد لصالح الجمعية الرياضية، وذلك ما صرح به آيت عبد الرحيم حمو الذي قال: إن الاجتماع عقد لأجل جمع مبلغ من المال لمتابعة أعمال ترميم الملعب البلدي كما سجلت تقارير السلطات المحلية على أن بلجيلالي الحبيب قام بجمع أموال لصالح المدرسة البادسية، غير أن هذه الأموال كما أشارت إليها التقارير الأمنية كانت موجهة للدعاية لحزب الاتحاد الدمقراطي للبيان الجزائري[25].

استطاعت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية أن تكسب قاعدة شعبية معتبرة في منطقة تيارت، وكانت الحملات الانتخابية والانتخابات فرصة لترويج أفكار ومبادئ الحركة الاستقلالية رغم المضايقات وحالات التزوير المكشوفة، حيث سعت الإدارة الاستعمارية إلى قطع الطريق أمام أي نجاح محتمل للأحزاب الوطنية، وبخاصة بعد نجاح حركة الانتصار الواضح في الانتخابات البلدية (أكتوبر 1947م) وفي انتحابات 17 جوان 1951م؛ فقد نجح حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالأغلبية، ثم تليه حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم يليها الحزب الشيوعي الجزائري[26].

المنظمة الخاصة بتيارت: تأثرت تيارت بالجو السياسي تأثرا واضحا خلال الفترة 1947-1950 بعد التجربة المريرة التي خاضها حزب الشعب الجزائري بخصوص الانتخابات التشريعية وكيفية إجرائها، وما اتسمت به من غموض من قبل الإدارة الاستعمارية التي كانت لها انعكاساتها على استمرارية النضال، واكتساب لغة الحوار الجاد والتأثير المقنع، وكان على الحزب أن يعقد اجتماعا تقييميا للتجربة التي خاضها ويسطر خطة عمل للمدى القريب، لهذا الغرض اجتمعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) يومي 16/15 فبراير 1947، وخلال الاجتماع طرحت عدة قضايا منها على وجه الخصوص تحديد نشاط الحزب وعمله السياسي المعلن وغير المعلن، ولكن يبدو أن أهم ما خرج به الاجتماع هو الإعلان عن ميلاد

المنظمة السرية الخاصة "OS"، والتي تنحصر مهمتها في التحضير للثورة المسلحة، وقد وضع على رأسها المناضل بلوزداد، وقد أثارت قضية دخول الحزب للانتخابات جدلا كبيرا بين معارض ومؤيد، ومما سيزيد المعارضة قوة أنها رفضت أن توكل مهمة تعيين اللجنة المركزية لمصالي، وفصل في الأمر بعد نقاش طويل لتكوين لجنة تتولى هذه المهمة تتكون من الأعضاء الآتية أسمائهم: مصالي الحاج- حسين الاحول- الامين دباغين- أحمد مزغنة- أحمد بودة.

وقد رجحت الكفة للأمين دباغين وأنصاره بحكم أنه كان على رأس الحزب في الجزائر في الفترة ما بين 1947/1939 الشئ الذي أهله لمعرفة العناصر المناضلة الجديدة التي انخرطت في الحزب خلال تلك الفترة، وذلك في الوقت الذي كان كل من مصالي ولحول ومزغنة لا يعرفون عن ذلك شيئا بسبب إبعاد فرنسا لهم عن الساحة السياسية اعتقالا ونفيا.

هذا عن الجو السياسي العام، أما عن المنظمة الخاصة في مدينة تيارت فقد عرف حزب الشعب تطورا منذ تأسيسه سنة 1938م[27]، غير أن السلطات الاستعمارية قامت بإلقاء القبض على أعضائه أما من تبقى من المنتمين إليه فقد تسلل ضمن حزب أحباب البيان في الفترة ما بين 1945/1938، ولما تأسست المنظمة الخاصة، نشطت بمنطقة تيارت هي الأخرى لولا اكتشاف الشرطة الاستعمارية للمنظمة الخاصة بعد حادثة تبسة 18 مارس1950م[28]، والنفوذ الى هيئاتها وإلقاء القبض على أعضائها، وحسب تقرير استخباري بلغ عدد المعتقلين من عمالة وهران: 106 معتقل منهم 84 محول على التحقيق بتاريخ 01 جوان 1950م، وعمت الاعتقالات عدة مدن من العمالة منذ شهر أفريل[29]، ومنها قسمة تيارت التي ألقي القبض على أعضائها في ماي 1950 ومنهم[30]: ولد إبراهيم السعيد- عفريت بن عيسى- بن سعادة كارجو- حلوز أحمد- سي الجيلالي الحبيب- آيت عمور بن مزيان.

بدأت محاكمة المتهمين في وهران بتاريخ 12 فبراير 1951، وكان عددهم 47 مناضلا جلهم من الشباب، وكان منهم من تيارت الذين تم ذكرناهم آنفا، علما أن منطقة تيارت قد شكلت فدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية مقاطعة كان على رأسها المندوب الجهوي "بختو علي" والامين العام "طيبي أحمد"، وبلغ تعداد الخلايا بها 4 خلايا صل تعداد المناضلين فيها إلى 200 عضو في مارس 1950م، وأشارت التقارير إلى أن دائرة تيارت ضمت 05 قسمات في مارس 1950 وهي كالآتي:

- تيارت والمسؤول عنها: ولد إبراهيم السعيد.

- جبل الناضور: بوشارب الناصر.
- فرندة: عجال جبار.
- السوقر" Trézel": شيخاوي أحمد.
- عين الحديد "مارتين بري": آيت عمار عمار.

وقد جاء ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها في ظروف متميزة بتداعيات اكتشاف خلايا وشبكات المنظمة الخاصة، بعد عقد جمعية تأسيسية بقاعة سينما دنيازاد للحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والأحرار، وسعت هذه الجبهة إلى الدفاع عن حرية التعبير والمطالبة بالعفو الشامل على المعتقلين.

تكونت هياكل إقليمية ومحلية لهذه الجبهة؛ ففي تيارت عُقد اجتماع عام يوم 08 ديسمبر 1951م شارك فيه حوالي مائتي شخص، وحضره ممثلون عن كل التشكيلات، انتهى بإعلان بوتارن قادة "مستشارا بلديا ممثلا عن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" والذي ترأس اللقاء، وتشكلت لجنة مكتب جبهة الدفاع عن الحرية واحترامها بتيارت من الأعضاء الآتية أسماؤهم[31]:

1- مكي بن عودة، بلحاج مصطفى، قايد أحمد، بوتارن قادة: ممثلين عن إ.د.ب.ج.

2- بن ختو علي، بارودي محمد، بن عطية وحضري محمد: ممثلين عن ح.إ.ح.د.

3- نميش بومدين، لخضر تومي، بوروزق عبد القادر، جوزيف بابيز"Josef Paes" ممثلين عن الحزب الشيوعي.

وعقدت اللجنة المحلية اجتماعا آخر بتاريخ 03 ماي 1952 لتقييم عملها ودورها، غير أن هذه المحاولة الوحدوية لم يكتب لها النجاح كما أنها لم تعمر طويلا[32].

وكانت قناعة الحركة الوطنية بعد كل محاولاتها في المطالبة بحقوق الجزائريين وكفاحها السياسي المستميت في سبيل الشعب الجزائري 1919/1954م أنه لاجدوى من العمل السياسي في ظل الحكم الاستعماري الفرنسي، كما أنها لم تتمكن من تحقيق أي نتيجة تذكر، واتضحت لزعماء الحركة الوطنية سياسة فرنسا المماطلة والمهادنة والممتصة في كثير من الأحيان لغضب الشارع الجزائري، إلى أن تقرر العدول عن العمل السياسي الذي وإن لم يحقق ما طمح إليه فقد

أفاد في التكوين السياسي للمناضلين خلال فترة دامت قرابة ثلث قرن، وهو ما أسهم في إنجاح التحول نحو العمل المسلح.

الهوامش:

1- Clément Aguilla , Tiaret ma jeunesse, Jaque Guarini, Paris, 2002, pp 38,39.

2- مهديد ابراهيم، نجم الشمال الافريقي وحزب الشعب الجزائري، منشورات دار الاديب، وهران 2007، ص98.

3- A.W.O, Boite N 4475, Affaires Indigènes, Tiaret Le 05 Avril 1938,

4- عضو هيأة علماء الإباضية بشمال إفريقيا، وقد تعرفت على ذلك بعد لقاء أجريته مع ابنه بمدينة تيارت.

5- الذي ترجع فكرته تأسيسه الى كل من سفير بودالي ومحمود بن كريتلي، وقد قام سفير بودالي بإلقاء محاضرة دامت نصف ساعة دعا في ختامها إلى ضرورة توحيد الجهود لإنجاح المشروع ومنذ تأسيسه سنة 1931م مثل مركزا للدعاية لأفكار الحزب الاستقلالي تحت رئاسة بن حلوش بلقاسم وابنه مصطفى، وهما عضوين بارزين ضمن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

- عبد القادر بن عيسى، مستغانم وأحوازها عبر التاريخ، ط1، المطبعة العلوية، مستغانم، ص121/

A.W/O, Ain Sefra, N2854;Union Lettéraire Musulmane, 03/08/1928

6- مهديد ابراهيم، المرجع السابق، ص 149.

7- أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصرة، تقديم : سعد الله ابو القاسم، المطبعة العربية، غرداية، ص107.

8- نفس المرجع، ص107.

9- عمار هلال، ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص 268،269.

10- جيلالي بلوفة عبد القادر، مظاهر من نشاط الحركة الاستقلالية في منطقة تيارت 1939-1951، مجلة الخلدونية، عدد خاص،جامعة ابن خلدون، تيارت، اكتوبر2009، ص263.

11- ي وسف مناصرية، جريمة 8ماي 1945 في مخططات الاستعمار الفرنسي ، مجلة مصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، العدد 7، نوفمبر 2002، ص 68.

12- المرجع السابق، ص 68-69.

13- نفس المرجع، ص71.

14- نفس المرجع، ص 73, 76, 77.

15- نفس لسابق، ص 78.

16- طاهر بلقاسم، قراءة في تطور وسير مظاهرات ماي في عمالة وهران1945، مجلة الفسطاط الالكترونية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان- الجزائر، www.fustat.com

17- جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص.264

18-A.O.M, boite, 926/84, surveillance des milieux musulmans 1939/1947

19-Op cit

20-Op cit

21- جيلالي بلوفة، المرجع السابق ص264.

22- عمار هلال، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والعمل المسلح، مجلة الذاكرة، السنة الثانية، العدد الثالث، المتحف الوطني للمجاهد، خريف 1995، ص81.

23- نفس المرجع، ص81

24- نفس المرجع، ص .82،83

25-A.W.O, boite 6992, l' activéte de UDMA a, Tiaret le11/04/1950

26- جيلالي بلوفة، المرجع السابق، 265.

27- وكان الاعضاء المؤسسين كالآتي: حاج زوبير ميلود، بلجيلالي الحبيب ولد فغول، بنشيخ عبد القادر ولد بوعبدله، لسكر محمد، بن عمار مصطفى ولد حبيب.

A.W.O, Boite 4475, Affaires Indigènes, Tiaret Le 05/04/1938

28- جيلالي بلوفة، الرجع نفسه، 266.

29- نفس المرجع، ص.266

30- arrestation de 366 éléments Nationalistes a Tiaret le 8 mai 1950 A.O.M, Oran,

31- جيلالي بلوفة، نفس المرجع، ص267.

32- نفس المرجع- ص267.

الإصدارات الجديدة

*عنوان الكتاب: تاريخ الأمازيغ والهجرة الهلالية مقتطف من كتاب العبر لابن خلدون.

*المؤلف: ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد الحضرمي.

*المحقق: الأستاذ الدكتور حماه الله ولد السالم.

دار النشر ومكانه: دار الكتب العلمية- بيروت.

*تاريخ الإصدار: 03 مارس 2012م.

يعتبر ابن خلدون عبد الرحمن المتوفى سنة 808هـ/1406م من أبرز المؤرخين المسلمين، ويكتسي كتابه مكانة هامة ضمن المصادر المتعلقة بتاريخ البشرية عامة، وتاريخ بلاد الإسلام خاصة، وبلاد المغارب بصفة أخص، وتأتي هذه القطعة المقتطفة من كتاب العبر لابن خلدون لتسهل مهمة الباحثين المهتمين بتاريخ المغرب حيث قام المحقق بتحقيق الجزء المتعلق بتاريخ هذا الجزء من العالم الإسلامي، والذي يتضمن الحديث عن قبائل البربر (الأمازيغ)، والدور الذي قامت به في تاريخ هذه المنطقة، وتكمن أهمية الكتاب في قيام المحقق بتحقيق الكتاب وتصحيح الكثير من الأخطاء الواردة في الطبعات المختلفة التي صدرت من هذا الكتاب لحد الساعة، وأملنا كبير في أن يحذو حذو المحقق باحثون آخرون يقوموا بنفس العمل مع بقية الأجزاء، وليكن في علم هؤلاء الباحثين أنني أعكف حاليا على تحقيق كل ما أورده ابن خلدون عن الأندلس في مؤلف واحد سيصدر عن قريب.



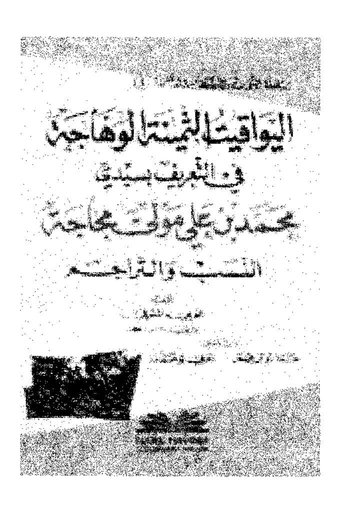
*عنوان الكتاب: اليواقيت الثمينة الوهاجة في التعريف بسيدي محمد بن علي مولى مجاجة

*المؤلف: العربي المشرفي

*المحقق: حمدادو بن عمر والعربي بو عمامة

*تاريخ الإصدار: 31 ماي 2012م

كتاب في الأنساب والتراجم يعرف فيه مؤلفه بالقطب الواضح سيدي محمدبن علي مولى مجاجة الواقعة في ولاية الشلف ويذكر اولاده وأحفاده وشيوخه وآثاره العلمية وكراماته وقبل ذلك ذكر المؤلف نسب الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ونسب الخلفاء الراشدين من بعده.



*عنوان الكتاب: تاريخ السودان (كتاب في تاريخ الإسلام والثقافة والدول والشعوب

*المؤلف: عبد الرحمن السعدي

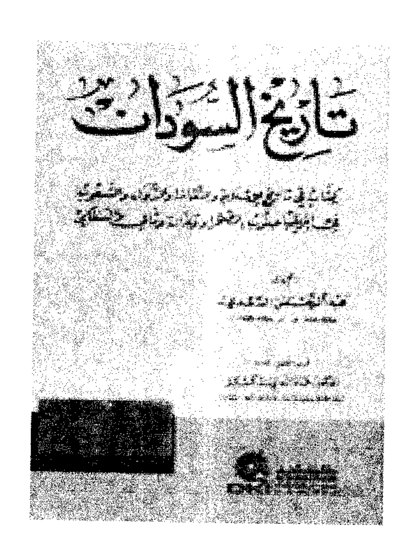
*المحقق: الأستاذ الدكتور حماه الله ولد السالم

*دار ومكان النشر: دار الكتب العلمية- بيروت

*تاريخ النشر: 1433هـ/2012م.

مؤلف الكتاب هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عمران السعدي، ولد في تمبوكتو سنة 1004هـ/1595م وسافر إلى جني الواقعة على نهر النيجر وتولى الإمامة بجامع سانكور كما سافر كثيرا وتقلب في مناصب متعددة واستقر أخيرا في مملكة سنغاي التي توفي بها سنة 1066هـ/1656م، وهو مؤلف كتاب عنوانه "تاريخ السودان".

يعتبر هذا الكتاب من المصادر الهامة المتعلقة بتاريخ السودان حيث يسلط المؤلف في هذا الكتاب الضوء على تاريخ انتشار الاسلام والثقافة العربية الإسلامية في البلاد الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء كما يتعرض إلى الدول التي قامت في الجزء من القارة الإفريقية ومنها غانة ومالي والسنغال التي يورد معلومات قيمة عن تطورها السياسي فضلا عن تطورها الحضاري كما يبرز في كتابه العلاقات الوثيقة التي كانت بين هذه الدول والعالم الإسلامي في بلاد المغرب أو المشرق.



(21) إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط**2**، ص**288**.

(22) J. Carret, *Le Maraboutisme et les confréries religieuses musulmanes en Algérie*, Alger, 1959, p. 12.

(23) P. -J. André, *Contribution à l'étude des confréries religieuses musulmanes*, Paris, 1956, p. 238-239.

(24)سعد الله ، الحركة الوطنية ، المرجع سابق، ص. 297.

(25) *Ibidem.*, p. 299.

(26) Selon les estimations de J. Carret le nombre des adeptes des différentes confréries était de 480.000 [les Rahmaniya 230.000 ; Qadiriya (100.000) ; Tidjaniya (50.000) ; Ouled Sidi Cheikh (40.000) ; Derqaouia (20.000) ; Senoussia (20.000) ; Ziania (20.000) ; Alaouia (5.000) ; Ammaria (3000) ; Aissaouia (1800)].) J. Carret, *Le Maraboutisme et les confréries religieuses musulmanes en Algérie*, *op. cit.*, p. 21.

(27) العسلي بسام، محمد المقراني وثورة **1871** الجزائرية، دار النفائس، بيروت، **1983**.

(28) Pour une autre lecture de l'histoire voir : Mammeri M., *Inna-yâs Ccix Muhend*, Alger, 1990.

(29) زوزو عبد الحميد، ثورة بوعمامة (**1881-1908**): جانبها السياسي (**1883- 1908**)، موفم للنشر، الجزائر، **2010**م- ج**2**.

(30) Boubakeur H., *Sidi Cheikh: un soufi algérien: sa vie, son œuvre, son rôle historique, ses descendants (Oulâd Sidi-Cheikh)*, Paris, 1990.

(31) بوعزيز، يحي،موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج **1**،دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، **2004**، ص. **742-743**.

(32) André P.-J. cite dans un passage : «ces saints populaire sont encore essentiellement des patrons locaux…ce rôle de « patron » donne une grande importance à la tombe. Chaque qoubbas devient un centre, grand ou petit de pèlerinage…objet de vénération…», P. -J. André, *Contribution à l'étude des confréries religieuses musulmanes*, *op. cit.*, p. 69-70 ; voir entre autre : I. Goldziher, Le culte des saints chez les musulmans, *Revue d'histoire des religions*, 2, 1880, p. 257-351.

(33) بوعزيز يحي، وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، **1989**، ص**19**.

(34) M.-R. Kacimi El Hassani, Tariqah Rahmania : Its Roots and Prospects, *The Journal of Sophia Asian Studies*, 27, 2009, p. 291-312.

(35) M. Simian, *Les Confréries islamiques en Algérie (Rahmanya-Tidjanya)*, Alger, 1910.

(36) بوعزيز يحي، وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز، ص**20**، **45**، **49**.

Notes :

(1) P. Boyer, Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger (XVI^e^-XIX^e^ siècles), *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, 1, 1966, p. 11-49.

(2) Différentes études ont été réalisées sur la question du soufisme et des confréries certains anciennes d'autres récentes voir : E. De Neveu, *Les khouans, ordres religieux chez les Musulmans de l'Algérie*, Paris, 1845 ; O. Depont et X. Coppolani, *Les confréries religieuses musulmanes*, Alger, 1897 ; A. Berque, Essai d'une bibliographie critique des confréries musulmanes algériennes, *Bulletin de la Société de Géographie d'Oran*, 39, 1919, p. 135-174, 193-233 ; E. Dermenghen, *Le culte des saints dans l'islam maghrébin*, Paris, 1954 ; Ch.-R. Ageron, *Les Algériens musulmans et la France : 1871-1919*, Saint-Denis, 2005.

(3) A. Berbrugger, M. Bresnier, La première proclamation adressée par les Français au Algériens 1830, *Revue Africaine*, 6, 1862, p. 151.

(4) J.-J.-F. Poujoulat, *Voyage en Algérie : études africaines*, Paris, 1868, p. 286-287.

الاشرف مصطفى، الجزائر الامة والمجتمع ،ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، **1983**، ص**51**.

(5)سعد الله ، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، **1992**، ج**1** ص**72**.

(6) En 1830, les mosquées étaient au nombre de 103, dont 14 de rite hanafite et 89 de rite malikite ; il existait également un nombre considérable de Marabouts dont 19 d'entre eux possédaient des immeubles, M.-M. Aumerat, Propriété urbaine à Alger, *Revue Africaine*, 41, 1897, p. 327-328 ; *Id.*, Propriété urbaine à Alger, *Revue Africaine*, 42, 1898, p. 168-201 ; ces deux articles nous donnent une idée précise sur l'organisation de la propriété et sa constitution en 1830, voir également : Ch.-R. Ageron, *Les Algériens musulmans et la France : 1871-1919, op.cit.*, v. 1, p. 297.

(7) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، **1992**، ج**1**، القسم الأول، ص**77-78**.

(8) *Ibidem.*, p. 78.

(9) E. Pellissier, *Annales algériennes*, Paris-Alger, 1836, t.2, p. 7.

(10)سعد الله ، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج **1**، ص. **80**.

(11) M. Emrit, *L'Algérie à l'époque d'Abdelkader*, Saint-Denis, 2002, p. 177-179 ; Ch.-R. Ageron, *Les Algériens musulmans et la France : 1871-1919, op. cit.*, 293-297.

(12)الورتيلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، بدون تاريخ، ص. **139**.

(13) A. Berbrugger, M. Bresnier, La première proclamation adressée par les Français au Algériens 1830, *loc. cit.*, p. 152-153.

(14) Le texte dans son intégralité a été traduit dans l'article cité supra et figure également dans *Ara' wa Abhat* d'Abu el-Kacem Saad Allah :

سعد الله ،ابو القاسم، ابحاث واراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط **3**،، **1990** ، ج**1** ص**271-280**.

(15) الفاسي علال، محاضرات في تاريخ المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، **1955**، ص**13**/المدني احمد توفيق، كتاب الجزائر، نشر دار الكتاب الجزائري، ط**2**، **1963**م، ص**350- 353**/تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، **1984**، ص. **99**.

(16) الورتيلاني ، الفضيل ، الجزائر الثائرة ، المرجع سابق، ص. **96**.

(17) سعد الله ، أبحاث وأراء، المرجع سابق، ج. **3**، ص. **15**.

(18) ابن العقون، عبد الرحمان بن ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الاولى **1920-1936**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، **1984**، ج**1**، ص**152**.

(19) M. Haddad, Les maîtres de l'Heure. Soufisme et eschatologie en Algérie coloniale (1845-1901), *Revue d'histoire du XIX^e^ siècle*, 2010, 2, n° 41, p. 49-61. Cet article dans son approche sociologique de la question souligne les liens étroits entre soufisme (mystique de l'islam) et mahdisme à travers deux exemples : Boumaaza et Bouamama.

(20) P. Azan, *L'Emir Abd el Kader, du fanatisme musulman au patriotisme français*, Paris, 1925 ; Abd el-Kader, *Emir, Ecrits spirituels, (extraits du Kitāb al-Mawāqif)*, Michel Chodkiewicz (éd.crit.), Paris, 1982.

permis l'extension de la révolution d'El-Hadj El-Mokrani puisque les khouanes Rahmaniyine des départements d'Alger et de Constantine ont rejoint le mouvement. Il a pu fédérer en un mois un effectif de 120.000 soldats tandis qu'El-Mokrani n'avait pu en réunir que 5.000 des régions de Bordj Bou Arreridj, Sour el-Ghozlane et Bou-Saada(33).

La révolte de la confrérie Rahmania(34) a fait couler beaucoup d'encre. M. Simian(35) considère que la zaouïa a dévié de son premier rôle qui est l'enseignement du Coran, l'aide aux plus pauvres et abriter les misérables dans un chef-lieu pour rejoindre la révolte menée par le *Mahdi* (*mūl el-Sā'a*) pour exterminer les Chrétiens!

Ces résistances ont engendré des pertes considérables pour l'armée française, et le plus important vient après leur extermination; malgré l'emprisonnement des meneurs de ces révoltes la peur persistait. Nous prendrons l'exemple de Cheikh Haddad et de son fils Aziz. Les autorités françaises avaient condamné Cheikh Haddad à cinq ans de prison, mais comme il l'exprima lui-même: "Vous m'avez condamné à cinq ans mais Dieu a fait que ça ne sera que cinq jours" et effectivement il décéda après cinq jours le 29 avril 1873, en émettant le souhait d'être enterré à Seddouk avec ses ancêtres mais l'armée française en décida autrement en l'enterrant à Constantine. En effet les autorités françaises craignaient que ses obsèques provoquent une vague de protestation et ravivent la flamme révolutionnaire chez les khouanes. Quant à son fils Cheikh Aziz, les autorités françaises l'ont emprisonné et ont expatrié son corps vers le port d'Alger où un grand rassemblement d'Algériens l'attendaient. Pour éviter tout affrontement on dévia le bateau vers le port de Skikda et Cheikh Aziz fut inhumé auprès de son père. En réaction à cet évènement un journal français écrit: «...la France a peur même des morts maintenant...»(36).

Les symboles soufis de la révolution ont bien marqué l'histoire dans leur vie et encore plus après leur mort. Ils ont su faire revivre l'idée du *djihad* et du *Mahdi*, et renforcé la place des institutions soufies. Il est à signaler qu'il y a eu certains abus dans l'adoration de ces saints par rapport aux principes de la religion, mais ils ont été un élément de rassemblement pour le peuple algérien qui à l'époque de la colonisation était plutôt une société à caractère tribale.

Bien que les autorités française aient réalisé l'importance de cette doctrine et de ces personnages dans la société algérienne et aient essayé d'en exploiter les points faibles, ils n'ont pas réussi à détruire ou effacer ce phénomène social.

comme Ain Sefra, Ain ben Khalil et el-Aricha, Ras el-Maa, Mecheria, El-Bayad, Sabdou, el-Daya, Saida, Kheiter, Frenda. Ils installèrent des forces permanentes dans l'axe séparant le tell des steppes pour protéger les colons européens. Ce fait aida à l'extension rapide de la révolte entre 1881-1883, les Ouled Sidi Cheikh ont rallié leurs forces (Gheraba et Cheraga), et les autres tribus comme Hemiane, el-Annour, Daoui Menia, Beni Ghil et tous les ksars de la région sous l'aile de Bouamama(31).

Avec la destruction de ce tombeau(32), les Français ont touché à un des fondements de la doctrine de la société algérienne car pour les habitants de cette région les saints et tout ce qui est lié à eux (tombeaux, zaouïas et *awqafs*) sont intouchables, par conséquent l'administration française a essayé de trouver des solutions à cette erreur fatale. La première solution envisagée fut d'attirer le chef de la tribu des Gheraba Slimane ben Kaddour et de l'utiliser pour ramener les Ouled Sidi Cheikh vers leurs camps (champs ?), mais cette tentative échoua. En second lieu le Grand gouverneur général de la région de Mascara proposa d'utiliser la tribu des Daoui Menia contre les Ouled Sid Cheikh pour les exterminer définitivement, mais les autorités militaires à Alger s'y opposèrent.

Le général Thomassin gouverneur d'Oran proposa à nouveau d'attirer les Ouled Sidi Cheikh et cette fois-ci en utilisant Si Kaddour fils de Hamza chef de la tribu d'el-Cheraga. Ils arrivèrent à un arrangement avec lui en 1883 consistant à rebâtir le tombeau de Sidi Cheikh à Abiod Sidi Cheikh, à verser une indemnité annuelle de 60.000 francs à Si Kaddour et aux membres de sa famille en dédommagement des actes commis depuis 1864 et à la nomination de Si Kaddour à la tête d'une haute fonction à El-Bayad ainsi que d'autres membres de sa famille dans des postes sous sa direction. Si Kaddour devait convaincre tous les Ouled Sidi Cheikh établis au Maroc à revenir en Algérie et c'est ce qui s'est fait en quelques semaines après l'accord.

Nous constatons de ce qui précède que la France a payé cher son acte de destruction du tombeau du saint et a été obligée de céder devant la force des Ouled Sidi Cheikh. Aujourd'hui également ce lien entre les saints et le peuple s'est encore plus renforcé.

Dans le cas précèdent nous nous sommes concentré sur les Ouled Sidi Cheikh et le symbole du saint et la force de sa présence même en étant mort ! Et le sacrilège qu'on provoque en touchant son lieu de repos. Dans un deuxième temps nous allons prendre des exemples vivants de sainteté et qui ont mobilisé le peuple algérien au centre et à l'est du pays. Il s'agit du cheikh Haddad dans la région de Seddouk en Kabylie qui a

En 1845 un autre personnage s'appropriant l'image du *Mahdi* apparut dans la région de Cherchell, il fit croire aux Français qu'il était le frère de Boumaaza. Il se nommait Mohamed ben Abdallah adepte de la tarîqa Taybiya, et venait du Maroc. Comme c'était la coutume à l'époque, tous les chiites disaient qu'ils venaient de la Saqiya el-Hamra ou de Fez(24).

En 1846 lors du repliement de l'émir Abdelkader de Tlemcen vers le Maroc, apparut el Cheikh el-Fadel qui se proclamait, *mūl el-Sā'a*, roi de Tlemcen. Il attaqua la ville avec 800 cavaliers et plus de mille hommes(25).

Qui qu'il en soit les chefs des différentes résistances ont su utiliser tous les moyens pour mobiliser le peuple algérien pour affronter les forces françaises, ils se sont appuyés sur la culture et les doctrines de la société pour réveiller la volonté et la conscience patriotique ; et ils ont réussi à terroriser l'armée française et à lui infliger beaucoup de défaites et de pertes.

Les confréries(26) et les zaouïas ont joué un rôle primordial dans les résistances algériennes organisées ou non organisées au cours du 19e siècle, et c'est pour cela que la culture soufie s'est mêlée à la religion et le soufisme est devenu l'élément de base dans la constitution de la personnalité de la société; on le voit dans les résistances d'El-Mokrani(27) et Cheikh Haddad (1871-1872)(28) dans l'est et le centre et dans celle de Bouamama (1881-1904)(29) au sud-ouest de l'Algérie. Cheikh Bouamama avait reçu une instruction typiquement soufie à Ksar Figuig au Maroc, et à son retour la première chose qu'il fit fut de construire une zaouïa à Ksar Moghrar el-Tahtani près de Ain el-Sefra, où ses aïeuls suivaient la doctrine de la confrérie Cheikhiya. Bouamama a pu grâce à cette zaouïa rassembler la plupart des tribus de la région dont Ouled Sidi el-Cheikh (Cheraga et Gheraba); en 1881 il a réussi à être à la tête de tout le sud-ouest algérien. Durant l'été de la même année l'armée française a eu de sérieuses difficultés à repousser les forces de Bouamama. Devant cette résistance l'officier en chef de la division d'El-Bayad, obligé de trouver une solution à la situation, fit exploser le tombeau de Sidi Cheikh(30) Abdelkader ben Mohamed fondateur de la confrérie Cheikhiya à Abiod Sidi Cheikh, le 16 août 1881.

La destruction du tombeau ne fit que renforcer et étendre la résistance. Slimane ben Hamza, le chef de la tribu de Ouled Sidi Cheikh el-Gheraba, rejoignit le mouvement de Boumaaza, et les Français renforcèrent leurs armées dans tous les territoires sud-ouest et alentours

Nous ne pouvons parler de la doctrine soufie et son rôle dans la résistance nationale sans aborder le phénomène du *Mahdisme*(19). L'idée du *Mahdisme* s'est enracinée dans la société musulmane depuis le Moyen Âge puisqu'elle est attestée dans la tradition du prophète (*Sunna*), elle s'est maintenue jusqu'à nos jours. Il est donc normal que les Algériens y croyaient puisqu'elle symbolisait la délivrance des injustices, guidés par un homme pieux qui délivrera la société dans les temps durs.

Ce phénomène a vu le jour après la fin des résistances de l'émir Abdelkader(20) et Ahmed Bey, où la population algérienne a subi un coup très dur, donc les nouveaux leaders des différentes résistances ont utilisé cette image du *Mahdi el-muntazhar* ou communément appelé *mūl el-Sā'a* ou *radjoul el-Sā'a* (le maître de l'Heure).

Après la victoire française sur l'émir Abdelkader et Ahmed Bey, l'organisation des résistances et de la guerre a complètement changé puisque qu'elle s'est dirigée vers l'intérieur des terres, dans des régions difficilement accessibles, les Français devaient affronter des groupes bien organisés mais non une armée comme c'était le cas avec l'émir Abdelkader et Ahmed Bey. Les meneurs de ces groupes étaient souvent méconnus de l'administration française. Ils ne connaissaient pas leur véritable identité, ni l'ampleur de leurs pouvoirs dans les tribus. On ne les désignait que par leurs surnoms tels que Boumaaza, Boubaghla, etc(21).

Cette obscurité énigmatique ou la méconnaissance de ces personnages qui menèrent les résistances au cours des années quarante du 19e siècle et au-delà, ont eu pour résultat que leurs personnes ont été associées à celle du *Mahdi* et cela s'ancra dans l'esprit de la population dans le sens de l'énigme et l'absence.

Mohamed ben Abdallah cacha sa véritable identité, nous ignorons tout sur ce personnage, pourtant il se proclama *Mahdi* descendant du Prophète (bénédiction et salut soient sur lui) et appela au *djihad* contre les français. La capture de Boumaaza rendit ce mythe du *Mahdi* crédible. Le contact avec le chef qui les avait défendus et réunis fut apprécié par la population(22). Boumaaza était une personnalité pieuse connue par ses miracles (*karamat*) et surtout par le pouvoir de la parole et du rassemblement, les gens l'entouraient volontiers et étaient éblouis par sa personnalité. Cependant il était un vrai cauchemar pour l'armée française, les auteurs français le considéraient comme un symbole de la révolution et en même temps un mythe(23).

Cette idée nous ramène au Moyen Âge en Europe, où le clergé et l'Église maintenaient le pouvoir et géraient la société en prétextant l'acceptation de son destin qui n'est autre que la volonté de Dieu.

Certains chercheurs attestent le rôle joué par quelques cheikhs de confréries et des zaouïas pour convaincre le peuple algérien d'accepter de se soumettre à la domination coloniale, prétendant que la présence de l'occupation était une prédestination, qui devrait être reconnue et prise avec patience(15).

Par conséquent, nous constatons que la colonisation a réussi à introduire cette idée de la soumission absolue au destin, aspect déjà préexistant dans la société algérienne, largement investie par l'administration française pour réaliser ses projets colonialistes; et cette idée a été un véritable obstacle opposé à la résistance nationale.

La lutte acharnée de la colonisation contre l'Islam et ses institutions en Algérie, a provoqué un attachement plus fort des algériens à l'Islam et ses préceptes; ils l'ont même prolongé sur le territoire français à Paris et dans d'autres villes en ouvrant une trentaine de centres pour enseigner les fondamentaux de l'Islam et de ses sciences, et pour pratiquer ses enseignements et ses rituels, ces centres étaient soutenus par des milliers d'Algériens et de Français(16).

La position du peuple algérien s'est reflétée dans les programmes du mouvement national, qui ont été largement fondés sur la religion et ceci au long de l'occupation française de l'Algérie, dans les luttes des résistances du 19e siècle et les luttes politiques depuis la première guerre mondiale, ce facteur a augmenté vigoureusement au cours de la révolution armée, et ne disparaît que dans le programme de Tripoli en 1962(17).

Les résistances du 19e siècle ont été classées par les chercheurs en deux catégories: résistances à caractère politique et résistances à caractère religieux, en se basant sur un rapport français rédigé au cours du 19e siècle et publié en 1945, qui déclare: «l'Algérie connait maintenant une nouvelle ère. La guerre qui a éclaté actuellement– la dernière quarantaine du 19e siècle– se distingue des guerres précédentes. Avant l'année 1837 et l'année 1843, Abdelkader a résisté pour la formation d'un nationalisme arabe, et lutté pour l'instauration de l'autorité d'un souverain. Aujourd'hui, les idées de notre ennemi ont changé, et la guerre a pris un caractère religieux»(18).

Pour faire une simple comparaison entre les dégâts de destruction et l'effort de reconstruction des institutions religieuses nous prendrons l'exemple des mosquées : entre 1830 et 1860 cinq mosquées seulement furent construites dans les villes algériennes ! Vers 1860 l'administration déclarait que les édifices consacrés au culte pour l'ensemble de l'Algérie étant très nombreux, il était impossible de les conserver tous. D'ailleurs à partir de 1851, 78 mosquées seulement étaient classées et en conséquence pouvaient bénéficier des allocations accordées pour l'entretien des bâtiments de l'État, cependant qu'on dénombrait 1494 mosquées abandonnées à l'entretien des algériens. Sans oublier la confiscation des biens *habous* qui assuraient le bon fonctionnement des institutions religieuses(11).

Pour miner l'Islam et ses composants en Algérie les Français ont adopté deux autres méthodes se basant cette fois-ci sur le psychique. La première consiste dans la diffusion des mythes et son encouragement dans les milieux musulmans, en utilisant des charlatans et des imposteurs, dirigés par des pseudos chefs de confréries et de zaouïas, qui ont transformé leur noble fonction de transmettre le message de l'Islam en une entreprise fructueuse leur permettant d'accumuler des richesses. La seconde procède par diffusion de l'athéisme chez les jeunes musulmans dans les écoles, les institutions religieuses et culturelles, parmi lesquels nous trouvons des grands intellectuels Algériens niant l'existence d'une nation libre nommée l'Algérie, ce qui a ouvert la voie aux partisans de l'intégration dans la culture française(12).

La colonisation française avait une parfaite connaissance de la doctrine religieuse des Algériens et de ses faiblesses, nous constatons ceci dans la première déclaration des Français adressée aux Algériens en 1830(13): «...Telles sont, Messeigneurs, les paroles que j'ai cru devoir vous adresser. C'est un conseil bienveillant que je vous donne; ne le négligez pas: sachez que votre intérêt est de l'accepter et de vous y conformer. Personne ne pourra détourner de dessus de vous la destruction, si vous ne tenez aucun compte de mes avis et mes menaces. Ayez la certitude la plus positive que notre Sultan victorieux et gardé par Dieu Très-Haut ne peut lui-même les modifier, car c'est un arrêt du destin, et l'arrêt du destin doit finalement s'accomplir. Salut à celui qui entend et se soumet»(14).

Cet extrait de la déclaration tente de renforcer l'idée d'admettre que tout ce qui vient de Dieu doit être reconnu et donc de s'y conformer, en particulier si le roi de France est autorisé par Dieu à régner sur le peuple.

Au niveau de la capitale Alger toutes les institutions religieuses ont été christianisées. Selon les statistiques de 1899, il ne reste à Alger que 5 sur les 176 mosquées qui existaient à la veille de l'occupation, dont certaines ont été détruites et d'autres ont été transformées entre-autres en casernes. Les zaouïas ont subi le même sort que les mosquées, soit elles ont été démolies, vendues ou réquisitionnées par l'administration coloniale(7). Plus grave encore les abus à cause des intransigeants ont inclus la destruction de tombes et de mausolées puisque en 1832 le duc De Rovico a ordonné la destruction du cimetière musulman en prétextant des travaux d'extension de la route liant Bordj Bou Lila à Bab Azzoun, mais le plus scandaleux fut l'extraction et le transport des squelettes d'Alger vers Marseille pour les utiliser dans l'industrie.(8)

Et nous citerons un autre passage qui démontre l'état d'esprit par les acteurs de ses scandales eux-mêmes: «Les travaux de la route du fort de l'Empereur, et ceux d'une esplanade construite en dehors de la porte Bab-El-Oued, amenèrent la destruction de deux cimetières musulmans. Il était impossible de les épargner, et l'on ne devait pas, par respect pour les morts, gêner la libre circulation des vivants ; mais on aurait dû agir avec moins de brutalité qu'on ne le fit, et ne pas donner le scandale d'un peuple civilisé violant la religion des tombeaux. Il fallait procéder avec ordre et décence, et transporter les ossements dans un lieu convenable. Au lieu de cela, ces tristes débris furent dispersés au hasard, et l'on vit des hommes grossiers jouer ignoblement avec des têtes humaines. Dans les travaux de déblai, lorsque la ligne tracée impassiblement par l'ingénieur partageait une tombe, la pioche coupait en deux et la tombe et le squelette ; la partie qui tombait allait servir de remblai à quelque autre point de la route, et celle qui restait demeurait exposée à tous les regards sur le revers des chemins. Ces sépulcres béants étaient comme autant de bouches accusatrices d'où les plaintes des morts semblaient sortir pour venir se joindre à celles des vivants, dont nous démolissions les demeures en même temps»(9).

Le mépris des institutions religieuses musulmanes ne s'arrêta pas à la ville d'Alger, mais se propagea dans d'autres villes telles que Constantine, Oran et Tlemcen, etc. La ville de Constantine avait 70 mosquées et lieu de prières, l'administration coloniale s'est attribuée ces biens et les a utilisés à son gré, la mosquée de Rahba a été transformée en entrepôt pour stocker l'orge, son minaret a été même détruit; ils ont également saisi la mosquée d'El-Casbah l'une des prestigieuses mosquées de Constantine à l'époque Hafside et Ottomane; et un nombre considérablement de mosquées et de zaouïas ont été anéanties(10).

confrérie Rahmania et sa zaouïa suite à la résistance d'El-Mokrani et du cheikh El-Haddad (1871-1872). Par ces actions la colonisation française n'a fait qu'enraciner la pensée soufie dans la société algérienne, qui perdurera après l'indépendance et jusqu'à nos jours.

Officiellement la position de la France en regard de la religion musulmane (avant 1870) demeura toujours fondée sur l'affirmation du général De Bourmont: «...Je vous garantis également, et vous fais promesse formelle, solennelle et inaltérable, que vos mosquées grandes et petites ne cesseront d'être fréquentées comme elles le sont maintenant, et plus encore (sic), et personne n'apportera d'empêchement aux choses de votre religion et de votre culture....»([3])

Suivant certains avis du côté français cet engagement avait une portée limitée et se trouva dépassé par l'évolution historique ; mais il ne fut jamais renié dans son principe. La convention de 1830 subsista toujours dans l'esprit des algériens qui ne cessèrent de la placer en avant pour défendre la religion musulmane et préserver la personnalité algérienne.

Nous allons essayer dans cette recherche de montrer l'influence des idées soufies dans l'orientation de la pensée doctrinale des Algériens à l'époque coloniale, et leurs conséquences. Ce qui nous mène à la question de savoir quelle était l'ampleur de la ténacité de la société algérienne dans le maintien de sa religion et ses fondements et sa réaction vis-à-vis de la politique religieuse coloniale.

Au lendemain de l'invasion de l'Algérie par les Français ces derniers ont déclaré clairement l'esprit de croisade de cette campagne. De Bourmont- le gouverneur général d'Alger- déclare à la prise d'Alger en s'adressant à ses troupes: «Vous avez renouvelé le pacte des Chrétiens». Le voyageur J. Poujoulat de son côté répond à une interrogation posée par son ami le maréchal Bugeaud en 1844 sur les raisons de leur venue en Afrique: «...dans l'ordre de continuer le travail commencé par Godefroy, Louis VII et Saint Louis...».[(4)] Les Français ont vu dans la chute d'Alger la chute de l'un des bastions de l'Islam et le retour de la chrétienté ; le 11 juillet 1830 à la prise d'Alger les troupes françaises avec à leur tête le maréchal De Bourmont ont organisé une très grande fête religieuse sur la place principale de la Casbah où ils ont lu des passages de la Bible en chœur[(5)]. Puis ils ont transformé la plus grande mosquée d'Alger Ketchaoua construite en 1794 par Hassan Pacha en église, et ont créé le diocèse de l'Algérie en 1838[(6)].

La Doctrine soufie et la résistance algérienne au 19e siècle

Dr BAKHTA MOUKRAENTA [1]

La politique coloniale française en Algérie pendant la période d'occupation 1830-1962 a eu un profond impact sur l'orientation de la pensée doctrinale dans la société algérienne, parfois dans un sens négatif et parfois dans un sens positif, à travers les différents projets religieux, culturels et économiques..., compte tenu de la longue durée de la présence coloniale en Algérie, et la nature de la colonisation fondée sur l''intimidation, la surexploitation des ressources et la destruction des institutions religieuses, culturelles, économiques et sociales.

Le colonialisme français a su appréhender depuis les premières années de l'occupation les éléments de force et de faiblesse dans la croyance religieuse de la société algérienne, en raison de ses relations avec l'empire Ottoman dont l'Algérie était une des dépendances de 1518 à 1830(1), et grâce à l'expérience acquise au cours de l'occupation de l'Egypte 1798 -1801, puis à sa propre politique précoloniale de l'Algérie qui consistait à envoyer des campagnes exploratoires.

Pour élaborer cette recherche(2) nous aurions bien aimé pouvoir nous appuyer sur des enquêtes officielles, présenter des rapports d'administrateurs et des notes gouvernementales précises. Mais il est le plus souvent dérisoire de les chercher particulièrement pour la phase située entre 1871 et 1891. Nous noterons que pour la période que nous étudions ici la religion musulmane n'est pas au centre des préoccupations des politiciens, vu que les cultes ne sont en Algérie qu'une branche mineure de l'administration.

La politique coloniale envers la doctrine soufie des Algériens se reflète dans l'affrontement mené contre les confréries et les zaouïas soufies comme en témoignent les résistances populaires du 19e siècle. Ainsi la destruction des mausolées et des lieux sacrés associés à des saints et à des soufis, comme c'est le cas du mausolée de Sidi El-Cheikh - fondateur de la confrérie el-Cheikiya - quand l'un de ses petits-enfants, le cheikh Bouamama se révolta contre eux. Ils essayèrent aussi d'anéantir la

---

1-Chercheur associé au Centre Camille Jullian, Aix-en-Provence, France en collaboration avec Mohamed Figuigi, Maitre assistant A, histoire contemporaine-Université de Béchar.

(23) La Dépêche de Constantine, N° 13265 du lundi 14 mai 1945-Voir aussi *Alger-Républicain* du 12 mai 1945 et *Liberté* N°99

*(24)*Archives Nationales de Paris-72 AJ 589

*(25)*Archives d'Aix-9h51

*(26)*Voir Bénali Boukort, *Le souffle du Dahra* ,Ed. ENAL, Alger1986,177 pages, PP.101-108

(27)Ibid., p.102

(28)Le Petit Sétifien, N°167 du 17 mai 1945

(29)Témoignage cité par Henri Alleg, *La guerre d'Algérie* , T.1,*L'Algérie des origines à l'insurrection, Le torrent souterrain*,Editions Temps Actuel, Paris,1981,p.259

(30)Le dernier numéro publié de *L'action algérienne* N°12

(31)Charles Robert Ageron, « *L'Algérie algérienne* » *de Napoléon III à de Gaulle,* Ed. La Bibliothèque arabe Sindbad, Paris, 1980

*(32)*A. Tewfik El Madani , *"Hayatou kifah", op.cit.,* p.343

*(33)*Charles Robert Ageron, *op.cit.,* p.216

(34)Ibid., p.p.213-214

*(35)*Ch.R. Ageron, *op.cit.,* précise que les soldats allemands étaient au nombre de trois, d'après une note de mai 1944

*(36)*Rapport Gazagne du 8 octobre 1945,*op.*cit.,p.338

*(37)*Bénali Boukort, *op.cit., p.102*

(38)L'Echo d'Oran, N° 25768 du lundi 12 mai 1945

*(39)*Cité par B.Boukort,op.cit.,108

*(40)*Amar Ouzegane, *Le meilleur combat, Ed.* Julliard,1962, pp.90-91

*(41)*1-Liberté individuelle. 2-Liberté de pensée et de religion. 3-Freedom from want , c'est à dire Liberté par rapport au besoin ,de caractère socio-économique. –Freedom from fear, Liberté à l'égard de la peur, c'est-à-dire la protection contre la guerre.

*(42)*Voir mes travaux sur le 8 mai 1945 depuis 1984 et plus particulièrement ma volumineuse thèse de Doctorat présentée et soutenue, publiquement, le 21 juin 1989, à l'Institut d'Histoire des Relations Internationales Contemporaines (IHRIC) de l'Université de Paris I, dans la prestigieuse Sorbonne.

leur liberté et l'indépendance de leur pays, ils ne faisaient plus confiance à l'Allemagne, depuis le 8 novembre 1942, et ils attendaient, impatiemment, sa défaite imminente.

Notes :

(1)Voir Boucif Mekhaled, *Les événements du 8 mai 1945 à Sétif ,Guelma et Kherrata,* Thèse de Doctorat, Institut d'Histoire des Relations Internationales Contemporaines (IHRIC),Université de Paris I ,Panthéon-Sorbonne,1989,Volumes I et II,724 pages, PP.24-37 et PP.430-439.
Voir, aussi, mon ouvrage : *Chroniques d'un massacre, 8mai 1945, Sétif, Guelma, Kherrata, Editions Syros , Paris,1995,250 pages*

(2)Voir Frantz Fanon, *Sociologie d'une révolution, l'an V, de la révolution algérienne,* Ed .F. Maspéro, Paris, 1968, p.p.51-82.

(3)Archives d'Aix-en- Provence-29H34.

(4)Rapport de la Commission chargée de procéder à une enquête administrative sur les événements qui se sont déroulés dans le Département de Constantine, le 8 mai 1945 et jours suivants. Cette Commission était présidée par le Général de gendarmerie en retraite, Tubert, qui n'a jamais cessé ,durant toute sa vie, de demander que la lumière soit faite sur l'impitoyable répression sanglante de mai 1945- p.41- Archives Nationales-Paris- 72 AJ 589.

(5) Archives d'Aix- 29H35.

(6)Entretien avec Braham Mohamed Tahar, le 16/08/1984 à Guelma. Voir Boucif Mekhaled, *Témoignages sur le 8 mai 1945 à Sétif, Guelma et Kherrata,* (I.H.R.I.C.), Université Paris I, Panthéon- Sorbonne, Paris, 1984, p.34.

(7)Entretien avec Aberkane Mohamed Chérif dit Amar, le 17/08/1984 à Guelma. **Voir** Boucif Mekhaled *Témoignages..., op.cit*, p.30.

(8)Rapport Tubert-P.46

(9)Rapport Tubert-P.48.

(10)Archives d'Aix- 29H34.

(11)Archives d'Aix - 29H34.

(12)Rapport de P.R.Gazagne, Secrétaire Général du Gouvernement Général de l'Algérie sur " L'émeute du Constantinois", rédigé à Alger le 8 octobre 1945, 37 pages, publié par Alain de Sérigny, *Echos d'Alger ,1940-1945, T.1, le_commencement de la fin,* Presses de la cité, Paris, 1973, 347 pages, Annexe p.p.313-344, p., *op.cit*, p.338.

(13)Il s'agit, sans doute, de Kénadsa. Néanmoins, d'après les sources que nous avons Consultées, notamment la liste des sections des A.M.L. existant à la date de 25avri1945, il n'y avait pas de section A.M.L. dans cette ville.

(14)Rapport Gazagne du 8 octobre 1945 dans Alain de Sérigny *op.cit,* p.338.

(15)Rapport" Contribution à l'étude de l'activité politique de l'Emir Chakib Arselan" - Archives d'Aix- 29H35.

(16)Ahmed Tewfik El Madani , *"Hayatou kifah", (Vie de combat), t.2, 1925-1954,* SNED, Alger, s.d.p.p.333-343.

(17)*Ibid.*, p.343.

(18)Rapport Gazagne du 8 octobre 1945 dans Alain de SERIGNY, *op.cit*, p.337.

(19)Archives d'Aix-29H35.

(20)Archives Nationales-Paris-72 AJ 589

(21)Ibid.,

(22)La Dépêche de Constantine, N° 13265 du lundi 14 mai 1945

conflit mondial, la liberté, à tous les peuples du monde entier et sans aucune distinction. Tous les Algériens et leurs dirigeants et responsables politiques croyaient fermement à la propagande des Alliés, à l'anticolonialisme américain et à toutes les promesses solennelles faites et répétées tout au long du conflit mondial. Ils avaient la ferme conviction que la fin du colonialisme était très proche et ils attendaient, avec impatience, la défaite allemande, imminente, pour voir se concrétiser leurs espoirs par l'application de la Charte de l'Atlantique, établie le 26 août 1941 et inspirée par le discours du Président américain F.D.Roosevelt, sur les quatre libertés (four freedoms), prononcé au début de l'année[41].

Les Algériens retenaient surtout le paragraphe trois de cette Charte qui stipule que les Etats Unis d'Amérique et La Grande Bretagne «respectent le droit qu'a chaque peuple de choisir la forme de gouvernement sous laquelle il doit vivre; ils désirent que soient rendus les droits souverains et le libre exercice du gouvernement à ceux qui en ont été privés par la force».

Cette Charte était largement radiodiffusée par la *BBC* de Londres et les radios de Washington et de Moscou. Les Alliés rappelaient constamment qu'ils combattaient pour la liberté de l'homme et l'égalité des peuples. L'engagement du Président Roosevelt et du Premier Ministre Churchill était consolidé par les promesses d'indépendance à tous les peuples arabes proclamées solennellement par le Ministre Britannique des Affaires étrangères, Anthony Eden, à la radio de la *BBC* de Londres et par le Secrétaire d'Etat américain, Cordell Hull qui confirmait , toujours, toutes les promesses de liberté et d'indépendance de l'homme le plus puissant du monde[42]. Les Algériens savaient, aussi, que la France coloniale avait contresigné cette Charte.

Voilà, donc, pourquoi, les Algériens, épris de liberté, ne suivaient plus la propagande allemande. Les derniers appels à la révolte des agents spécialisés du ministère de la propagande et les émissions des journalistes et speakers arabes, notamment celles de Younès Bahri qui aimait répéter sa célèbre expression *«HONA BERLINE HAY EL-ARABE»* n'eurent aucun effet sur les milieux leurrés, par l'efficacité de cette propagande, au début du conflit mondial. Sachant qu'elle avait perdu la confiance des milieux algériens crédules, l'Allemagne nazie intensifia sa propagande mais les émissions des nouvelles radios n'eurent aucun écho. Ces radios émettaient, en arabe, en français et en berbère, dans le but , bien précis, d'atteindre toutes les masses. Enfin, les Algériens avaient bien compris leurs intérêts. Travaillés par la propagande des Alliés et surtout des Américains, et enthousiasmés pour

nombreux, circulaient librement. Mais, contrairement aux Allemands, les prisonniers italiens avaient participé aux massacres des innocents algériens aux côtés des colons, leurs employeurs.

De ce fait, et malgré cela, deux Italiens seulement figuraient parmi les listes des victimes européennes. Mais cela ne prouve absolument rien, car beaucoup d'autres Français n'ont pas été inquiétés .Ils étaient même cachés et sauvés par des Algériens.

Quant à l'emblème nazi, sa découverte ne peut être vérifiée et ne peut aussi rien prouver. Les Algériens n'avaient-ils pas résisté à la percée allemande dans l'Est Constantinois et combattu aux côtés des Alliés ?

Nous pouvons enfin penser que toutes ses accusations avaient donné prétexte à l'impitoyable répression sanglante des innocents, aux assassinats et aux crimes impardonnables. Les communistes et les socialistes réclamèrent des châtiments impitoyables et l'exécution des militants et des responsables nationalistes qu'ils traitèrent d'hitlériens.

Amar Ouzegane s'en prenait à tous les chefs nationalistes tels que Chadli El Mekki et Moufdi Zakaria et en premier lieu à Messali. Le 12 mai 1945, il déclara, dans *Liberté*: «Les instruments criminels, ce sont les chefs du PPA, tels Messali et les mouchards camouflés dans les organisations pseudo-nationalistes. Il faut châtier rapidement et impitoyablement les organisateurs de ces troubles, passer par les armes les instigateurs de la révolte et les hommes de main qui ont dirigé l'émeute».

Dans un autre appel, le PCA déclarait, entre autres: «...Des provocateurs à gages, hitlériens du PPA et du PPF au service de l'impérialisme fasciste, ont tenté de troubler les grandioses manifestations d'union antifasciste et ont occasionné des émeutes à Guelma et à Sétif...»(39).

Enfin, dix-sept ans plus tard, A. Ouzegane, dans son ouvrage intitulé *Le meilleur combat*, rédigé dans les geôles coloniales depuis 1958 et publié en 1962 à Paris, aux éditions Julliard, dénonçait, encore, mais très brièvement et très superficiellement, en quelques petits mots, seulement, l'attitude de certains militants nationalistes face à la propagande allemande durant la seconde guerre mondiale(40).

Enfin, nous concluons qu'il n'y a , absolument, aucune preuve à toutes ces accusations. Nous retenons seulement que jusqu'à la dernière minute, les agents allemands spécialisés dans la propagande essayèrent de créer un climat de troubles. Mais, ils savaient que les Algériens ne leur faisaient plus confiance.

Les espoirs des Algériens étaient tournés vers les Alliés et, plus particulièrement, vers les Américains qui avaient promis, dès le début du

arrêté...la propagande qui se sert du mensonge ne peut réussir à la longue»[33].

La sympathie de certains milieux algériens qui s'était manifestée envers les Allemands durant le début de la guerre n'était pas durable. Elle n'était due qu'à l'habile propagande qui s'exerçait librement faisant croire à une fin proche du colonialisme.

Lors de la percée allemande dans l'Est du Constantinois, en 1943, et plus précisément, dans la région de Tébessa, la plupart des parachutistes allemands qui s'étaient «cachés dans certaines mechtas furent aussitôt dénoncés»[34].

Le Secrétaire Général du Gouvernement Général, Pierre René Gazagne cite deux exceptions et avait déclaré que «des soldats de l'Africa-corps purent, après la bataille de Tunisie, vivre pendant sept mois (Jusqu'en avril 1944) chez les «indigènes» de la région de Bône (Annaba) sans être signalés aux autorités françaises. Cette affaire amena l'arrestation de 32 «indigènes» de cette région[35].

En juin suivant, une nouvelle découverte de soldats allemands, au nombre de dix-sept, fut faite dans la région de Mansourah-Les-Bibans; ils avaient pu séjourner pendant plus d'un an dans la région de Medjaz-El-Bab sans être dénoncés»[36].

Pourquoi les Algériens avaient-ils pris de tels risques? Sachant que non seulement la sécurité militaire de la France coloniale octroyait des primes conséquentes pour tout renseignement mais aussi que les autorités françaises mettaient immédiatement hors d'état de nuire tout individu qui entretenait des relations suspectes avec les Allemands.

Selon Bénali Boukort, l'ancien Secrétaire Général du PCA, qui avait dénoncé la propagande allemande, des Algériens étaient arrêtés suite à «des affaires soigneusement montées par les services secrets français et plusieurs avaient été exécutés»[37].

Sur ces exécutions, les archives françaises sont muettes et, par conséquent, nous ne pouvons jamais connaître le nombre exact.

La presse de la colonisation avait repris les mêmes accusations que les communistes. Le 12 mai 1945, *L'Echo d'Oran* titrait: «Inspiration et méthodes hitlériennes» et écrivait: «L'inspiration et les méthodes hitlériennes des éléments qui, abusés par les mots d'ordre simplistes, se sont livrés à ces agressions, sont suffisamment claires: C'est ainsi que les ressortissants des pays de l'Axe, prisonniers de guerre, n'ont pas été inquiétés alors que leurs employeurs Français ont été assaillis et qu'un emblème de facture nazie a été saisi»[38].

Certes, aucun prisonnier de guerre, italien ou Allemand, n'avait été agressé durant les événements de mai 1945 et les Italiens ,beaucoup plus

Rezg, Taïeb,...Ouzegane, etc....étaient relativement favorisés par Vichy. Il oublie qu'au moment où Hitler semblait vaincre, Messali n'a jamais répondu aux offres du nazisme qu'il condamne depuis 1937»[30].

En effet, les militants du PPA qui avaient pris contact avec les Allemands à titre purement individuel, malgré l'interdiction qui leur été faite par Messali, furent exclus du Parti.

D'ailleurs ces militants furent déçus par les Allemands qui refusèrent de les aider matériellement. Ils ne voulaient que des armes pour passer à l'action. Cela se passait au début du conflit, durant les années 1940-1941, au moment où les premiers succès de l'Allemagne avaient soulevé l'enthousiasme.

On peut alors se demander pourquoi, malgré cette déception, les milieux mal avertis avaient-ils attendu la défaite allemande pour répondre aux appels de la révolte lancés par les agents allemands ?

En réalité, sachant qu'ils ne pouvaient plus compter sur l'appui allemand, les Algériens, enthousiasmés pour l'indépendance de leur pays, s'étaient tournés vers les Alliés et plus précisément vers les Américains, dès le débarquement du 8 novembre 1942.

La présence anglo-américaine diminua les effets de la propagande allemande. Dès le débarquement, les Alliés et plus particulièrement les Américains, étaient considérés comme des libérateurs par les Algériens et leurs dirigeants et responsables politiques. Ferhat Abbas, leader incontesté, durant la seconde guerre mondiale, a pu rapidement réunir, le 10 février 1943, autour du Manifeste du Peuple Algérien, à l'exception des communistes, tous les élus, représentants le peuple algérien, les militants indépendantistes du PPA et les Ouléma.

Les Allemands se rendirent compte aussi qu'ils avaient perdu la confiance des Algériens et des Nord-Africains. Selon des rapports, Hitler reconnut «son erreur politique, regrettant de n'avoir pas fait «une politique révolutionnaire en Afrique du Nord» il avait précisé: «Seuls, nous aurions pu émanciper les pays musulmans dominés par la France. Cela aurait eu un retentissement énorme en Egypte et dans le Proche-Orient asservis par les Anglais...Tout l'Islam vibrait à l'annonce de nos victoires. Les Egyptiens, les Irakiens et le Proche-Orient tout entier étaient prêts à se soulever...»[31].

Ahmed Tewfik El Madani, très averti, avaient bien déclaré qu'il ne pouvait plus croire aux « mensonges » d'Hitler[32].

Joseph Göbbels, Ministre de l'éducation du peuple et de la propagande, du troisième Reich allemand, de 1933 au 1er mai 1945, avait tiré la même conclusion en précisant que pour «réussir, la propagande doit savoir ce qu'elle veut, il faut qu'elle ait en vue un but clair et bien

quitta le PCA et rejoindra le PPA à la suite de la signature ,à Moscou, le 24 août 1939,du Pacte Germano-Soviétique, au cours d'une grandiose cérémonie réunissant, autour de Staline, exhibant sa fierté, son ministre des Affaires Etrangères, Molotov, et le ministre des Affaires Etrangères Allemand, Von Ribbentrop.

Il avait, aussi, critiqué Larbi Bouhali qui, en 1947,avait succédé à Amar Ouzegane à la direction du PCA. Lorsqu'il assumait la direction du PCA, il avait, aussi, dénoncé le danger de l'intense propagande allemande qui se déployait librement, en Algérie, dans la presse et dans les films projetés dans les salles de cinéma et «l'aventurisme de certains dirigeants du PPA» .Il avait écrit, entre autres: «Afin de freiner un engouement intempestif pour l'hitlérisme (On applaudissait la Wehrmacht et les SS dans les salles de cinéma!) J'ai écrit un article qui s'intitulait: «A toi qui applaudissais!» dans *La Lutte sociale* et qui demandait aux Algériens d'éviter de se laisser intoxiquer par la propagande du parti nazi. D'ailleurs, à la faveur du silence coupable de Messali à ce sujet, des militants, sincèrement nationalistes, s'étaient laissés séduire par des agents provocateurs et ont payé, de leur vie, cette erreur...»[27].

A Sétif, le Gouverneur Général Yves Châtaigneau promettait, dès son arrivée, le 10 mai 1945, que «les responsables qui se cachaient dans l'ombre seront châtiés comme ils le méritent ainsi que tous ceux dont les mains sont tâchées du sang de leurs malheureuses victimes et dévoila les méthodes et les terroristes hitlériens»[28].

Ces accusations ne pouvaient durer longtemps. François Billoux, Ministre de la Santé à cette époque, témoigne plus tard, peu avant sa mort: «Je crois qu'il faut dire très carrément qu'à ce moment là, il ya eu un certain nombre de déclarations du Parti, en tout cas de représentants du Parti Communiste Français en Algérie, qui méritent d'être critiquées pour ne pas dire condamnées. Le Comité Central du Parti, informé par la suite, a corrigé»[29].

En effet, les communistes devaient, peu de temps après, changer de position et menèrent une très vaste campagne pour l'amnistie en faveur des nationalistes qu'ils avaient dénoncés et condamnés auparavant.

Les nationalistes du PPA s'étaient défendus, à la suite de ces accusations. *L'action Algérienne* publia un appel de Messali Hadj: «...Communistes algériens! Vous n'avez de communistes que le nom! Votre parti a jeté le masque. Il glorifie l'assassinat .Il se fait le complice de l'administration. Messali serait un hitlérien!Il oublie que le PPA et le PCA ont été dissous par le même décret de septembre 1939,que Messali et ses amis ont été condamnés au bagne de Vichy, alors que Djenien-bou-

L'hebdomadaire *Liberté*, organe du PCA, mena une intense campagne de dénonciations et citait les noms de plusieurs militants, sans pour autant n'apporter aucune preuve à ces accusations.

Cette campagne fait suite à celle menée par les communistes, durant le conflit mondial, pour la mobilisation contre l'hitlérisme et le fascisme. Lors d'un meeting organisé à Sétif, le 22 avril 1945, Amar Ouzegane, Premier Secrétaire du PCA, déclara, devant un millier de personnes réunies dans la salle des fêtes de la mairie: «On vous a trompés en vous laissant croire à la victoire de l'hitlérisme sur les forces de la démocratie et on veut encore vous tromper lorsque quelques éléments que nous connaissons critiquent l'Ordonnance du 7 mars»(24).

Ainsi donc, Amar Ouzegane luttait, non seulement contre l'hitlérisme et le fascisme mais aussi contre les nationalistes qu'il dénonça bien avant le 8 mai 1945.Il termina son discours, après avoir lancé «un appel à l'union pour l'écrasement total de l'hitlérisme» en précisant: «Pas de nationalisme, il ne faut pas y penser, surtout quand notre industrie ne compte qu'une usine à fabriquer des allumettes»(25).

L'Ordonnance du 7 mars 1944, du général de Gaulle, octroyait la citoyenneté française à environ 60000 Algériens. Ferhat Abbas l'avait qualifiée de « plaisanterie grossière» et elle avait été rejetée par tous les Algériens et leurs représentants, à l'exception des communistes.

En effet, depuis le 10 février 1943, date de la rédaction, par Ferhat Abbas, du Manifeste du Peuple Algérien, signé par tous les représentants des Algériens, à l'exception des communistes, seulement, il n'était plus question d'assimilation mais de citoyenneté algérienne. Le général de Gaulle avait, pourtant, donné son accord de principe pour le Manifeste et pour son Additif, rédigé et signé le 26 mai 1943 en présence d'un représentant du Gouvernement Français, Augustin Berque, Directeur des Affaires musulmanes au Gouvernement Général, qui remplissait les fonctions de Commissaire du Gouvernement.

Le 14 mars 1944, soit exactement une semaine, à peine, après la promulgation de cette Ordonnance, Ferhat Abbas créa, officiellement, le groupement des Amis du Manifeste et de la Liberté (AML).Dans les statuts, Ferhat Abbas précise que ce groupement était ouvert à tous les partis et à tous les Algériens sans aucune distinction. Les Européens visionnaires étaient sympathisants de ce groupement.

Bénali Boukort avaient dénoncé, dans ses mémoires, toutes les accusations de Amar Ouzegane et des communistes Algériens à l'encontre des nationalistes du PPA(26).

Bénali Boukort (1904-1983) militait aux Jeunesses Communistes dès 1924 puis au PCA dont il a été le Secrétaire Général jusqu'en 1939.Il

aux Alliés, qu'ils attendaient l'application des promesses d'indépendance.

Ces manifestations furent envisagées et décidées la veille du 1er Mai 1945, à Alger, par les dirigeants du Bureau clandestin du PPA : Mazerna, Hafiz et Mokri .Des instructions furent données à tous les militants et responsables à travers toute l'Algérie ; elles consistaient à organiser des manifestations pacifiques à caractère strictement politique avec ordre formel d'interdire le port des armes. Les militants chargés d'encadrer les manifestants devaient veiller au respect de cet ordre afin d'éviter la provocation.

Le 1er mai, les manifestants avaient défilé, partout à travers l'Algérie, aux cris de: "Libérez Messali!"- "Libérez les détenus politiques!"- "A bas le colonialisme!" - "Vive l'Algérie indépendante!".

Ces manifestations étaient un prélude à celles du 8 mai 1945 organisées pacifiquement à travers toute l'Algérie et aux massacres, sans aucun respect de l'espèce humaine, dans les trois villes martyres de Sétif, Guelma et Kherrata et dans tout le Nord-Constantinois.

Après le 8 mai 1945, un autre tract du PCA, intitulé: «Il n'y a pas de «révolte arabe» mais un complot fasciste- Voilà la vérité» accusa et dénonça ainsi ce qu'il appela les « provocateurs» du PPA: «A Sétif, profitant des manifestations populaires du 8 mai, une poignée de provocateurs, de tueurs armés, recrutés parmi les éléments tarés du PPA (Les chefs sont restés à l'abri évidemment) ont froidement assassiné avec des méthodes hitlériennes. Ils se sont répandus ensuite dans les campagnes avec des autos, circulant librement ; pouvant ainsi à loisir brûler, piller et tuer »(21).

Ce tract avait été distribué aux Algériens, humiliés par l'armée et la gendarmerie, pendant la reddition des tribus à Souk-El-Ténine dans la région de Kherrata, au nord de Sétif.

Le 14 mai 1945, *La Dépêche de Constantine* écrivit: «La CGT, dans un tract, appelle les travailleurs musulmans et Européens à déjouer les manœuvres du PPA dont les mots d'ordre sont l'expression fidèle de ceux de Berlin»(22).

Le Parti Communiste Français (PCF) et le PCA, formant une délégation commune, condamnèrent ce qu'ils appelèrent «l'action provocatrice des agents hitlériens du PPA et du PPF»(23).

Le Parti Populaire Français ou PPF (1936-1945) était un parti politique d'inspiration fasciste et, par conséquent, il avait collaboré avec l'Allemagne nazie, durant l'occupation de la France, de 1940 à 1944.

(Inaudible); *Paris-Mondial; France Fidèle* (Pétainiste) émettant à 14h30' (Variable- Parasites)- *Ifrikia El-Fatat* (La jeune Afrique- Radio Italienne)(19).

Outre les bulletins d'informations et les commentaires qui visaient à augmenter le mécontentement des populations, des appels à la révolte furent lancés jusqu'en 1945.

Mais, le débarquement anglo-américain du 8 novembre 1942, en Afrique du Nord et en Algérie, diminua les effets de cette propagande qui aura servi, essentiellement, à éveiller les masses et à encourager la montée du nationalisme. Un nouvel état d'esprit des Algériens naissait et les colons, les autorités et la population européenne, d'une façon générale, craignaient, selon les rapports de la police chargée de la surveillance des «indigènes», les conséquences du terrain favorable à «l'agitation» nationaliste.

3-Essai d'explication de la propagande allemande: A la suite des manifestations du 1er mai 1945 qui étaient sanglantes à Alger et à Oran, le Parti Communiste Algérien (PCA) accusa le PPA d'être à l'origine de ce qu'il appela la «provocation».

Dans un tract daté du 3 mai et intitulé: «A bas les provocateurs hitlériens» on peut lire: «La provocation vient du PPA qui prend ses mots d'ordre à Berlin, chez Hitler, celui qui massacre et torture sans distinction les vaillants soldats de l'armée française: Européens et musulmans. Ces manifestations du PPA expression de la traditionnelle politique de division de Messali sont des provocations hitlériennes. Le PPA, développant dans les trois départements ses mots d'ordre de l'indépendance de l'Algérie, de création de maquis algériens en semant la haine entre Algériens, en organisant ses troubles, est le parti qui applique en Algérie les mots d'ordre que donnent les hitlériens à la radio nazie »(20).

Les manifestations du 1er mai 1945 étaient organisées, par le PPA clandestin, à travers toute l'Algérie suite à un communiqué du Ministre de l'Intérieur et à un télégramme du Gouverneur Général adressé aux préfets des trois départements d'Alger d'Oran et de Constantine, dans lequel il autorisait, pour la première fois depuis le déclenchement du conflit mondial, la célébration du 1er mai. Les dirigeants nationalistes suivaient attentivement tous les évènements qui accompagnaient la fin de la seconde guerre mondiale qui paraissait toute proche et ne voulaient rater aucune occasion pour se manifester, célébrer le triomphe des libertés, revendiquer la libération de Messali et de tous les détenus politiques et rappeler, non seulement à la France coloniale , mais aussi

A.T. El Madani, comme d'ailleurs d'autres responsables politiques, reconnait que plusieurs Algériens avaient pris contact avec les Allemands.

Nous pouvons conclure, qu'après la défaite française, l'Allemagne comme l'Italie, n'avait aucun intérêt à provoquer un mouvement insurrectionnel en Algérie. L'Allemagne se contenta d'inciter le mécontentement des masses vis-à-vis de la France, tandis que l'Italie menait une virulente propagande fasciste à l'intention, essentiellement, des Italiens, des Français d'origine italienne, très nombreux dans le département de Constantine, des Maltais et des Corses.

Les colons Français étaient, toujours, et durant toute la nuit coloniale, très faiblement représentés dans ce département. L'Italie fasciste était, aussi, beaucoup plus préoccupée par ses visées expansionnistes en Algérie, plus particulièrement, dans l'Est Constantinois, en Tunisie et en Libye.

D'après plusieurs témoignages de responsables et de dirigeants du PPA, Messali avait toujours interdit les contacts avec les nazis et les fascistes. Les éléments qui n'avaient pas respecté ses ordres furent exclus du parti.

La propagande allemande toucha aussi, à cette époque, les Algériens militaires, prisonniers ou simples émigrés. D'après le rapport du Secrétaire Général du Gouvernement Général, cette propagande avait touché plus de 60 000 prisonniers musulmans nord-africains dans la seule banlieue parisienne. Il avait, par ailleurs, noté aussi que quelques prisonniers, considérés comme aptes, devenaient des agents au service de l'Allemagne et plusieurs d'entre eux rentraient "en Afrique du nord comme évadés (ou pseudo-évadés) ou libérés sanitaires"[(18)].

Néanmoins, les Algériens se rendaient compte facilement que les Allemands ne voulaient pas concrétiser leurs espoirs à la liberté. Après le débarquement du 8 novembre 1942, ils se tournèrent vers les Alliés et, plus spécialement, vers les Américains qui avaient étalé, ouvertement et clairement, dès le début du conflit mondial, leur anticolonialisme.

L'Allemagne perdit donc, à partir de 1943, la confiance des musulmans. C'est pour cette raison que la propagande anti-française s'intensifia mais en vain. De nouvelles radios diffusaient des émissions en arabe et en langue berbère.

Les services spécialisés de la police française coloniale suivaient et commentaient toutes les émissions de ces radios, à savoir entre autres: *La Voix arabe libre* émettant à 21h15' (Brouillée); *Berlin* émettant à 21h30 ' (Brouillée) ; *Allemagne* émettant à 21h 30' (Brouillée); *France libre* 8h 45' (peu Variable- parasites); *Tribune de la vérité*, 14h15'

berbère à la gloire d'Hitler et un passage traduit en berbère d'un discours du Maréchal Rommel"[14].

Dans les campagnes, des rapports quotidiens de la gendarmerie signalaient que des rumeurs se propageaient annonçant la fin imminente du colonialisme français.

Ahmed Tewfik El Madani qui, selon la Police des Renseignements Généraux, "avait correspondu fréquemment, avant la guerre, avec Chakib Arselan"[15] affirme dans ses mémoires: "...Nos espoirs allaient se réaliser...", et plus loin, il ajoute: "Je ne nie pas, à l'heure où j'écris l'histoire que j'ai vécue, que plusieurs Algériens, parmi la masse et les dirigeants, ont cru que les Allemands allaient demander à la France de quitter l'Algérie après la guerre"[16].

Tout en menant un jeu très prudent, Ahmed Tewfik El Madani qui qualifia Hitler "d'ignoble assassin, ennemi de l'humanité" avait écrit à Chakib Arselan en lui demandant de contacter le ministre allemand des Affaires Etrangères afin de connaître le sort que réservera l'Allemagne à l'Afrique du Nord. Il lui a suggéré la formation d'un gouvernement fédéral du Maghreb comprenant la Tunisie, l'Algérie, le Maroc et la Libye. Il avait, en outre, "souligné l'intérêt de l'Allemagne à aider ces peuples qui ne manqueront pas à se ranger de son côté» . Dans la même lettre, il pria l'Emir Chakib Arselan d'en faire autant auprès du prince Ciano, Ministre des Affaires Etrangères de l'Italie. La réponse fut décevante, avait-il écrit. C'est, sans doute, pour cette raison, qu'il avait refusé le contact avec les Allemands de la Commission d'Armistice installés à Alger, malgré, précise-t-il, "deux convocations". Après cette déception, il affirme: "Je n'ai pris aucun contact avec les Allemands et je n'ai jamais essayé de les contacter car je connaissais bien les mensonges d'Hitler ; j'avais même lu son livre"[17].

Le livre d'Hitler intitulé *Mein Kampf* (*Mon combat)*, rédigé entre 1924 et 1925 pendant sa détention suite au coup d'Etat manqué, fut traduit en français, pour la première fois, en 1934. La première édition parut en deux tomes de 688 pages et contient, entre autres, les repères biographiques, les causes de la débâcle allemande, le peuple et la race, l'idiologie politique du nazisme, le mouvement national- socialiste et plusieurs réflexions sur la propagande, sa stratégie et la politique allemande. Quelques extraits, seulement, de ce volumineux ouvrage, bien choisis, par les services spécialisés de la propagande allemande, furent traduits en arabe. Il ne fallait, surtout pas, choquer ou offenser les arabes et les musulmans.

informations car on s'intéressait beaucoup à la deuxième guerre mondiale"(7).

Tous les témoins que nous avons rencontrés, en 1984, lors de notre enquête sur les événements du 8 mai 1945,dans le cadre de nos travaux académiques, présentés et soutenus, à l'Institut d'Histoire des Relations Internationales Contemporaines de l'Université de Paris I, Panthéon – Sorbonne, se rappellent encore, avec précisions, des émissions de *RADIO BERLIN* et plus particulièrement celles de Younès Bahri, annonçant toujours l'expression: *«HONA BERLINE HAY EL-ARABE»*.

Plusieurs rapports signalaient et dénonçaient l'habile propagande des radios allemandes et italiennes, "écoutée dans les cafés maures et même dans les gourbis et tendant à faire croire la fin proche" de la France coloniale(8).

D'autres rapports précisaient que cette propagande suivait le développement de la situation intérieure et avait pu exploiter "tous les facteurs de mécontentement"(9), les injustices, la crise économique, la famine, les épidémies et la douloureuse situation sociale des Algériens(10) et toutes les conséquences de la politique coloniale.

De septembre 1939 à juin 1940, les émissions, constituées essentiellement d'informations, de commentaires et de causeries religieuses, paraissaient avoir acquis la confiance de certains milieux algériens qui espéraient trouver, dans la victoire allemande, les espoirs d'un changement.

Dans la région de Médéa, des rapports signalaient que "La plupart des Algériens admiraient la valeur militaire des Allemands ainsi que le régime nazi et restaient persuadés de la victoire finale de l'Allemagne"(11).

Après la défaite française, la propagande s'intensifia rapidement. De Paris, la capitale du vaste Empire colonial français, le nouveau poste émetteur de *PARIS-MONDIAL* annonça le 20 juillet 1940, le jour même de sa mise en service: «Par un juste retour des choses, les voix musulmanes que la France a étouffées en Afrique du Nord pourront dorénavant se faire entendre de Paris, sa capitale"(12).

PARIS-MONDIAL émettait au début en français puis ensuite en arabe et en kabyle dans le but d'atteindre toutes les masses populaires. A cette époque, tout semblait confirmer que la tendance pro allemande avait gagné divers milieux musulmans.

Pierre René Gazagne, Secrétaire Général du Gouvernement Général, avait écrit: «On a découvert, il y a peu de temps, à Kénadéa (sic)(13), chez l'organisateur de la section des Amis du Manifeste une poésie en langue

victimes de l'oppression et de les répressions coloniales et surtout à rendre très difficile la conscription.

Le journal de l'Association des Ouléma, *El Bassaïr*, publiait le 5 mai 1939, un article de propagande sur le "bureau arabe" dirigé à Berlin par le journaliste et speaker irakien Younès Bahri.

Cet article faisait connaître qu'un organe pour la presse, la propagande et les émissions radiophoniques, venait d'être créé à Berlin dans le but de mener une propagande en faveur des Arabes. Ce bureau lançait un appel à participation à tous les musulmans et précisait qu'il était disposé à publier les articles et à diffuser, par la radio de Berlin, les causeries qui lui parvenaient.

L'Association des Ouléma avait une très grande influence dans le département de Constantine où elle avait créé, à la veille du conflit mondial, 157 médersas contre 64 dans l'Algérois et 12 dans l'Oranie. Ces médersas allaient être fréquentées par des jeunes qui désertaient l'école française après la défaite de juin 1940.

Le rapport Tubert avait signalé cette situation en citant l'exemple de la médersa Ibrahimi créée à Chevreul (Arbaoun), au nord de Sétif, où aucun enfant algérien musulman n'allait plus à l'école française, et 60 avaient rejoint la médersa(4) dès son inauguration.

La dissolution du PPA, le 26 septembre 1939, l'interdiction de ses journaux *El Ouma* et *Le Parlement Algérien* et la répression qui s'abattit sur ses dirigeants et ses militants ne laissaient pas indifférents les auditeurs qui écoutèrent les émissions et les commentaires de Younès Bahri dénonçant dès le 4 octobre 1939 les mesures répressives à l'encontre des Algériens et des militants nationalistes, du PPA, essentiellement.

Les Algériens qui s'intéressaient aux événements suivaient régulièrement les émissions arabes de *RADIO- BERLIN* et les informations *de RADIO-_STUTTGART*. Les commentaires et les bulletins de nouvelles étaient très écoutés malgré que les émissions arabes étaient souvent brouillées et inaudibles(5) par les services spéciaux français.

A Guelma, un responsable du PPA, organisateur des manifestations des 1er et 8 mai 1945, confirme: "On écoutait bien les émissions dans les cafés où on était au rendez-vous; et on attendait beaucoup de la part des Allemands qui ont vaincu nos ennemis. Néanmoins, après, on a su que l'on ne pouvait pas compter sur eux. On écoutait aussi toutes les radios afin d'être au courant des événements de la guerre"(6).

Un autre militant du PPA à Guelma, qui avait participé aux deux manifestations des 1er et 8 mai 1945, confirme, aussi: "On captait bien les émissions de Younès BAHRI et on écoutait attentivement les

LA PROPAGANDE ALLEMANDE EN ALGERIE DURANT LA SECONDE GUERRE MONDIALE.

Boucif Mekhaled[1]

1- Efficacité de la propagande allemande : La propagande Allemande en Algérie, durant la seconde guerre mondiale(1), s'exerçait surtout par la radio. C'était le moyen le plus adéquat, pour atteindre une population musulmane analphabète dans sa majorité, du fait de la politique française durant la longue nuit coloniale, quoique, à cette époque et surtout au début de la guerre, les postes récepteurs de radio ne s'adaptaient pas encore à la société algérienne musulmane.

Selon une étude, 95% des postes récepteurs de radio TSF étaient entre les mains des Européens et les Algériens musulmans, citadins, qui en possédaient étaient très rares (2).L'Algérie était rurale, comme d'ailleurs, aussi, la France coloniale. Néanmoins, les informations étaient très écoutées dans les cafés et les lieux publics, dotés de postes récepteurs, où les Algériens avaient pris l'habitude de se donner rendez-vous pour s'informer de l'évolution de la guerre et de la situation internationale afin d'en tirer profit.

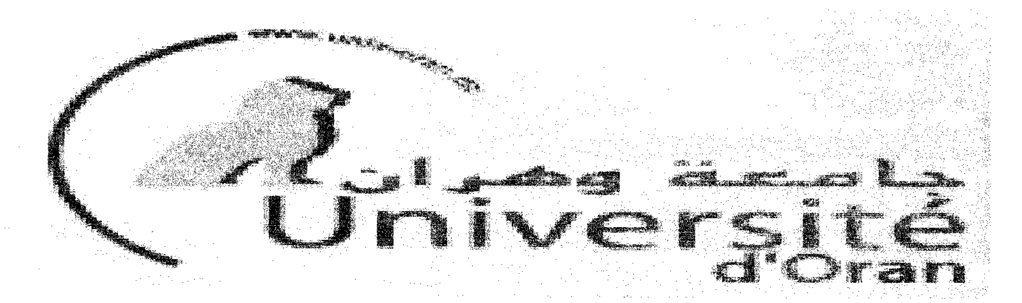
Les commerçants ambulants, et les conteurs populaires ou «meddahine» et «gouwaline» qui se déplaçaient quotidiennement et régulièrement dans tous les marchés ruraux hebdomadaires, et les chanteurs bédouins, qui sillonnaient toute l'Algérie, faisaient circuler, très rapidement, les informations du conflit mondial, ses événements, leur évolution et leurs conséquences.

L'efficacité de la propagande allemande par radio n'avait pas échappé à l'administration française. Dès la défaite de juin 1940, une note demandait le retrait des postes récepteurs TSF à tous les étrangers appartenant à une puissance en guerre contre la France et soulignait que les "intéressés étaient trop tentés de prendre l'écoute des émissions et de les propager". Les autorités françaises craignaient que ces étrangers "pourraient par cette voie recevoir les mots d'ordre criminels"(3).

2-Les étapes de la propagande allemande: L'analyse de la propagande allemande en Algérie montre que la première étape, du déclenchement du conflit mondial à la défaite de juin 1940, consistait généralement à s'emparer de la confiance des Algériens musulmans

1-Dr.Boucif MEKHALED -Maître de Conférences A en Histoire contemporaine et Relations Internationales-Institut d'Histoire- Université d'Oran Es-senia- Email: Mekhaled_boucif@yahoo.fr

Sommaire



'OUSSOUR AL JADIDA

Scientific Revue edited by History of Algeria Laboratory Research- Oran University

Issue 6- Summer 1433/2012

NUMERO SPECIAL CINQUANTENAIRE DE L'INDPENDANCE

ISSN 2170- 1636 ردمد

Depot Légal –2011